المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

التقرير ربع السنوي والتقرير نصف السنوي المقدم إلى كونغرس الولايات المتحدة

30 كانون الثاني/يناير 2010

القانون العام 106-108 كما تم تعديله والقانون العام 452-95

بيان المهمة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

في ما يتعلق بالخطط والبرامج والعمليات الأميركية في العراق الخاصة بإغاثة وإعادة إعمار العراق، يقدم المفتش العام لإعادة إعمار العراق بصورة مستقلة وموضوعية:

- الإشراف والمراجعة عبر عمليات تدقيق وتفتيش وتحقيق شاملة
- النصح والتوصيات حول السياسات الآيلة إلى تعزيز التوفير والفعالية
- منع واكتشاف وردع أعمال الاحتيال والهدر والإساءة
- المعلومات والتحليلات إلى الكونغرس، ووزير الخارجة، ووزير الدفاع، والشعب الأميركي عبر تقارير ربع سنوية.

تمتد صلاحيات المكتب إلى المبالغ المخصصة أو التي تمّ توفيرها بطرق أخرى لأي سنة مالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وصندوق قوات الأمن العراقية، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، أو للمساعدة في إعادة إعمار العراق من خلال صندوق دعم الاقتصاد، والصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وفرض تطبيق القانون أو أية أحكام أخرى للقانون.

(القسم ٣٠٠١ من القانون العام 106-108، كما تمّ تعديله)

في جولة تقديم العطاءات الثانية لعقود خدمة النفط، التي أقامتها وزارة النفط العراقية في ١١-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قدم مسؤولو شركات النفط عطاءاتهم المختومة في صندوق شفاف، لدلالة على شفافية العملية، قبلت الوزارة سبعة عطاءات وقد ترفع نتائج هذه العملية من موقع العراق كمصدر عالمي للنفط في السنوات ال ١٠ -١٥ القادمة.

للاستعلام الرجاء الاتصال بمكتب الشؤون العامة للمفتش العام
بريد إلكتروني: PublicAffairs@sigir.mil
هاتف: 703.428.1100
عنوان بريدي: مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
400 Army Navy Drive
Arlington, VA 22202-4704

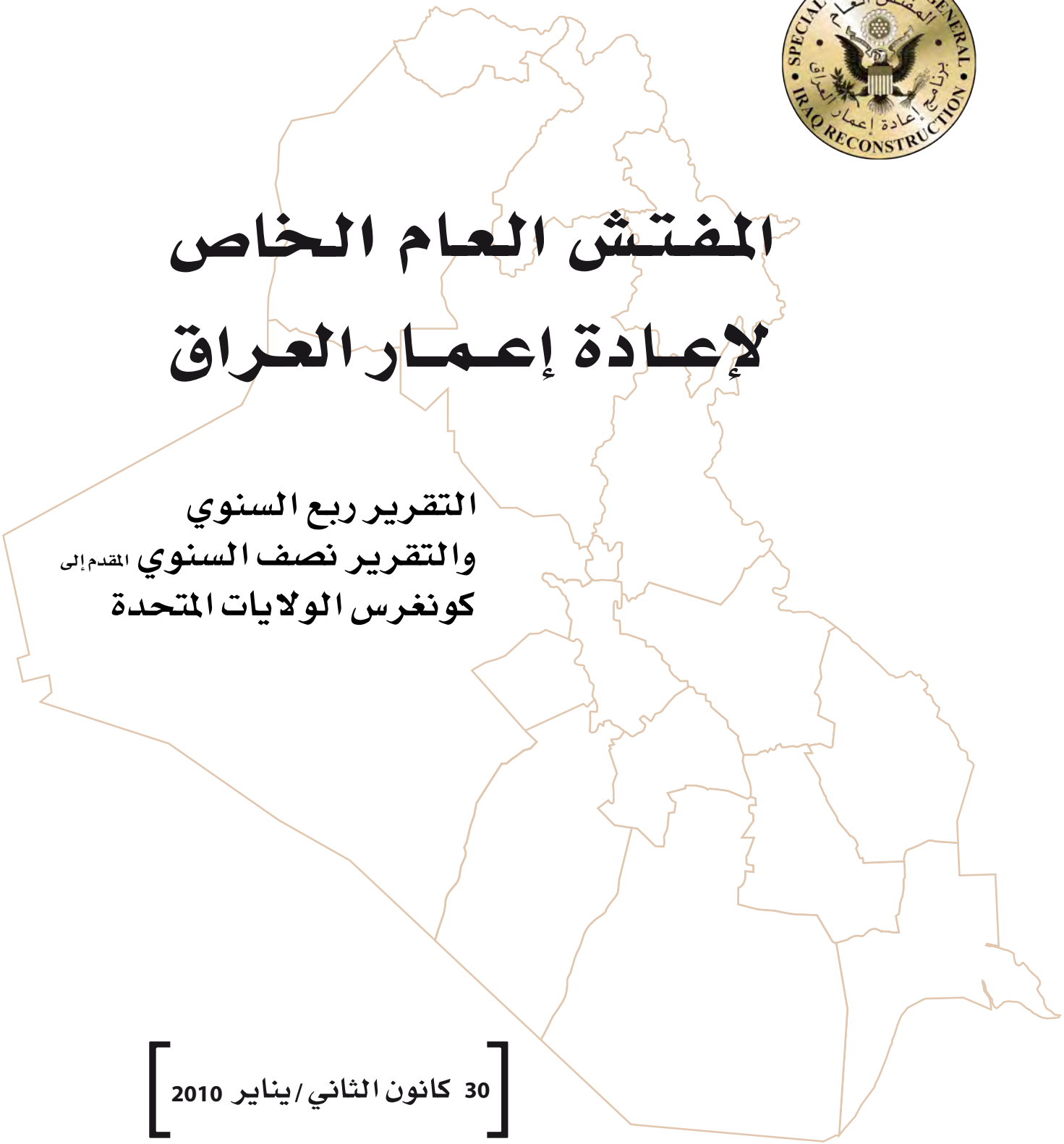

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

التقرير ربع السنوي والتقرير نصف السنوي المقدم إلى كونغرس الولايات المتحدة

30 كانون الثاني/يناير 2010

القانون العام 106-108 كما تم تعديله والقانون العام 452-95

AUTHENTICATED
U.S. GOVERNMENT
INFORMATION
GPO

رسالة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

هذا التقرير ربع السنوي الرابع والعشرون من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يُحلل آخر الأحداث في العراق في الوقت الذي تتحوّل فيه الجهود الأميركية لإغاثة وإعادة إعمار العراق إلى بعثة مساعدة خارجية أكثر نظامية. ضمن سياق هذا التحول، سوف يحصل حدثان لهما أهمية تاريخية خلال الأشهر السبعة القادمة، وسوف يؤثران بصورة أساسية على البرنامج الأميركي:

- في آذار/مارس، سيجري العراق أول انتخابات برلمانية منذ سنة ٢٠٠٥، واضعاً ائتلاف رئيس الوزراء المالكي في مواجهة مع تشكيلة واسعة من المنافسين ومسجلاً أول مرة يكون فيها للديمقراطية العراقية الحديثة العهد حكومة قائمة تواجه حكم الناخبين في صناديق الاقتراع.

- بحلول نهاية آب/أغسطس، سوف ينسحب ٦٠،٠٠٠ جندي أميركي مقاتل من العراق، مُخفضين مستويات القوات الأميركية في العراق إلى حوالي ٥٠،٠٠٠ جندي. قبل مغادرة هذه القوات المتبقية العراق في أواخر ٢٠١١، سوف تواصل تدريب وإرشاد قوات الأمن العراقية.

الحدث الأكثر بروزاً خلال ربع السنة الماضي، وربما الحدث الاقتصادي الأكثر بروزاً في تاريخ العراق الحديث، كان أول جولة من العروض لعقود خدمات النفط الجديدة التي جرت في ١١-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. فقد قبلت وزارة النفط العراقية عروض الأسعار على سبعة حقول للنفط، بما في ذلك عرضاً لكونسورتيوم روسي-نرويجي لأكبر حقل، وعرضاً لشركة رويال دانتش شل وشركة النفط الوطنية الماليزية حول ثاني أكبر حقل. عملية العروض على أنها شفافة ونزيهة، كما ان نتائجها تحمل وعوداً كبرى لمستقبل العراق الاقتصادي. غير انه يترتب على الفائزين بالعروض، لكي ينجحوا، التغلب على البنية التحتية العراقية المُتقادمة، والفساد المتفشي، والأمن الهش.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قمت بزيارة العراق للمرة الخامسة والعشرين، واجتمعت بعدة شخصيات رسمية عالية الرتبة في الحكومة العراقية بما فيها رئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق، ووزير العدل، ووزير المالية، ورئيس المجلس الأعلى للتدقيق، ومفوض النزاهة. لقد برزت من خلال هذه الاجتماعات المختلفة بعض المواضيع المشتركة: الحضور المتوطّن للفساد العام، والتحدي الماثل في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة يتبعها انتقال سريع وسلمي للحكم، والحاجة إلى تنويع الاقتصاد العراقي. واجتمعت أيضاً مع القادة العسكريين والمدنيين الأميركيين بما في ذلك الجنرال ريموند أوديرنو والسفير كريستوفر هيل. المواضيع المطروحة في الجانب الأميركي هي انتقال الحكم والتحوّل والانسحاب. في أواسط شباط/فبراير، سوف أسافر مجدداً إلى العراق للتشاور مع القيادة الأميركية وقيادة الحكومة العراقية، ولأجل دعم جهود الإشراف المتواصلة لمكتب المفتش العام لإعادة أعمار العراق.

خلال ربع السنة هذا، نشر المفتش العام خمسة تدقيقات وخمسة تفتيشات، بما في ذلك ما كان بكل تأكيد أهم تدقيق للمفتش العام لتاريخه: مراجعة متابعة إشراف وزارة الخارجية لعقد داين كورب انترناشونال لتدريب الشرطة. لقد قام التدقيق بتحديد أكثر من ٢,٥ مليار دولار من أموال دافعي الضرائب التي كانت عرضة للهدر والاحتيال بسبب الإشراف الضعيف على العقد. النتائج التي توصل إليها المفتش العام بارزة بنوع خاص لكون إدارة برنامج تدريب الشرطة سوف يُنقل إلى وزارة الخارجية سنة ٢٠١١. ويسرني ان أذكر أيضاً ان مديرية ا لتدقيقات في مكتب المفتش العام قد نجحت في المراجعة المفروضة عليها من النظراء خلال ربع السنة هذا بأعلى درجة ممكنة.

يواصل مدققو المفتش العام التعاون عن كثب مع مُحققي المفتش العام في مبادرتنا التدقيقية ا لشرعية الجارية. هذا البرنامج الذي عهد به إلينا الكونغرس يعيد النظر في كل معاملة متوفرة في إنفاق الأموال الأميركية لإعادة الإعمار. لتاريخه، حلّل مكتب المفتش العام أكثر من ٧٣،٠٠٠ معاملة ووضع جانباً للمزيد من المراجعة معاملات مشكوك بأمرها بقيمة تزيد عن ٣٤٠ مليون دولار. لقد قاد العمل الذي أدّاه المدققون السريون للمفتش العام إلى فتح ٢٧ قضية تحقيق جنائية.

أخيراً، سوف ينشر المفتش العام في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، أول تقرير للدروس المكتسبة: تطبيق دروس العراق القاسية على عمليات الإصلاح الخاصة بإرساء الاستقرار وإعادة الاعمار. وسوف يقترح التقرير حلولاً مُجددة حول إدارة الحكومة الأميركية لعمليات الاستقرار وإعادة الإعمار (SRO's)، ويوصي بإنشاء وكالة وحيدة مسؤولة عن تخطيط وإدارة هذه العمليات-أي المكتب الأميركي لعمليات الطوارئ.

مرة أخرى، أعرب عن امتناني لوزارتي الخارجية والدفاع لدعمهما المتواصل للحضور الهام لمكتب المفتش العام في العراق. وأقدّر فريقنا المؤلف من ٣٥ مدقق ومفتش ومحقّق الذين يعملون في العراق لالتزامهم وشجاعتهم في القيام بما كان أقسى مهمة إشراف في تاريخ الولايات المتحدة.

مقدم بكل احترام في هذا اليوم الثلاثين من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

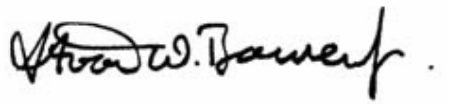

ستيوارت دبليو بووين جونيور
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

ملخص أداء مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

التدقيق

التقارير الصادرة	١٦٠
التوصيات الصادرة	٣٩٩
الأموال التي تم توفيرها واسترجاعها بالدولار	٨١,٧٩
الأموال التي أعيد استخدامها بصورة أفضل بالدولار	٢٢٩,٧٢
المدفوعات المشكوك بأمرها بالدولار	١٤,٧٤

التفتيش

التقييمات الصادرة حول المشاريع	١٦٤
التقييمات المحدودة الصادرة التي جرت في الموقع	٩٦
تقييمات صور الأقمار الصناعية	٨٤٦

التحقيقات

التحقيقات المباشر بها	٤٧٤
التحقيقات التي أقفلت أو أحيلت	٣٦١
التحقيقات المفتوحة	١١٣
الاعتقالات	٢٦
الاتهامات الموجهة	٣٣
الإدانات القضائية	٢٥
قيمة الأصول المسترجعة أو المصادرة بأوامر قضائية	$٥٣،٧٥٩،٤٧٠

الاتصالات عبر الخط المباشر بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

فاكس	١٨
هاتف	٧٨
حضور شخصي	١١٢
رسائل إلكترونية	٣٧٢
إحالات	٢٦
بريد	٢٨
موقع المفتش العام على الانترنت	١٤٦
مجموع الاتصالات عبر الخط المباشر	**٧٨٠**

منتجات غير تدقيقية

شهادات أمام الكونغرس	٢٧
التقارير الصادرة حول الدروس المكتسبة	٤

جدول المحتويات

القسم الأول
ملاحظات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
عراق ٢٠١٠: سنة القرار والرحيل
إصلاح عمليات إرساء الاستقرار ما وراء البحار
إعادة الإعمار
التمويل الأميركي لإعادة الإعمار وآثاره
الأمن
نظام الحكم
تطورات الطاقة
الاقتصاد
مكافحة الفساد
التطورات الدولية
إشراف المفتش العام
الكلفة البشرية

القسم الثاني
مصادر تمويل إعادة إعمار العراق وإدارة البرامج
مصادر تمويل إعادة إعمار العراق
إدارة البرامج في المرحلة الانتقالية

القسم الثالث
استخدامات ونتائج تمويل إعادة الإعمار
نظرة عامة حول استخدامات التمويل
الأمن
البنية التحتية
نظام الحكم
الاقتصاد
البنية التحتية
نظام الحكم
الاقتصاد

القسم الرابع
إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
التدقيقات الشرعية التعاونية/مبادرات التحقيقات
تدقيقات المفتش العام
تفتيشات المفتش العام
تحقيقات المفتش العام
الخط المباشر للمفتش العام
تحديث معلومات التشريعات

القسم الخامس
إشراف الوكالات الأخرى
مقدمة
تدقيقات الوكالات الأخرى
تحقيقات الوكالات الأخرى

الهوامش
مختصرات وتعريفات

* النص الكامل لصيغة التقرير ربع السنوي هذا للمفتش العام لإعادة إعمار العراق متوفر على موقع SIGIR على شبكة الإنترنت www.sigir.mil . انه النص الرسمي للتقرير الذي يحتوي على كافة الملحقات والتصحيحات.

جدول المحتويات

الملحقات

ملحقات التقرير ربع السنوي هذا ليست مُضمنة في النص المطبوع لهذه النشرة. انها منشورة على موقع المفتش العام على شبكة الانترنت www.sigir.mil.

الملحق أ – الإسنادات الترافقية لصفحات هذا التقرير مع المتطلبات القانونية لرفع تقارير المفتش العام عن الأوضاع بموجب القسم 3001 للقانون العام 106-108 كما هو مُعدل.

الملحق ب - الإسنادات الترافقية لنصوص الموازنة المتعلقة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) وصندوق دعم الاقتصاد (ESF)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، والدعم الدولي لإعادة إعمار العراق.

الملحق ج - الإسنادات الترافقية لمشاريع وبرامج الوكالات الأميركية المختلفة ضمن القطاعات التي يحددها المفتش العام.

الملحق د – تقارير حول المساهمات الدولية في جهود إعادة إعمار العراق.

الملحق هـ - يحتوي على قائمة التفتيشات المكتملة للمفتش العام حول نشاطات إعادة إعمار العراق.

الملحق و – يحتوي على قائمة شاملة لحالات التوقيف والحظر الناتجة عن هذه التحقيقات.

الملحق ز – يقدم ملخصات للتدقيقات والمراجعات المكتملة والجارية على يد الوكالات الأميركية الأخرى حول برامج ونشاطات إعادة إعمار العراق.

الملحق ح – يحتوي على قائمة بالتدقيقات والتقارير والشهادات المكتملة حول نشاطات إعادة إعمار العراق التي أصدرها المفتش العام ووكالات التدقيق الأميركية الأخرى.

ملاحظات
المفتش العام لإعادة إعمار العراق

العراق ٢٠١٠: سنة القرار والرحيل
إصلاح عمليات إرساء الاستقرار في الخارج
وإعادة الإعمار
التمويل الأميركي لإعادة الإعمار وآثاره
الأمن
نظام الحكم
تطورات الطاقة
الاقتصاد
مكافحة الفساد
التطورات الدولية
إشراف المفتش العام
الكلفة البشرية

القسم ١

العراق ٢٠١٠: سنة القرار والرحيل

حدثان هامان سوف يتركان علاماتهما على سنة ٢٠١٠: (١) الانتخابات البرلمانية في ٧ آذار/مارس، الأولى منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والتي سوف تُحدد ما إذا كان سيحصل تغيّر في مقعد رئيس الوزراء، (٢) رحيل ٧٠،٠٠٠ جندي أميركي بحلول ٣١ آب/أغسطس، الذي يضع حداً رسمياً لعمليات القوات الأميركية المقاتلة في العراق. تداعيات ونتائج هذان التطوران، وان كانت غير متعلقة مباشرة بإعادة الإعمار، سوف يكون لها أثر كبير على طبيعة ونطاق الجهود الأميركية المتواصلة في العراق.

لقد شهدت الأشهر الثلاثة الماضية التطورات البارزة التالية في قطاعات الأمن ونظام الحكم والاقتصاد في العراق:

- **الأمن:** تصاعد الهجمات ضد مرافق الحكومة العراقية والشخصيات السياسية خلال ربع السنة هذا، وعلى الأخص في محافظة الأنبار، دلّ على الخطر الجدي المتواصل الذي تشكله عناصر التمرد المتبقية. ان سلامة وأمن العراق يتوقفان الآن على قدرات وكفاءات قوات الأمن العراقية (ISF)، التي لا تزال تعاني من ضعف كبير، على الأخص فيما يتعلق بالاستخبارات واللوجستية.

- **نظام الحكم:** لا يزال الخلاف العربي-الكردي يُولّد الاضطرابات في محافظات ديالى، ونينوى، وصلاح الدين، والتأميم. فالسيطرة على كركوك الغنية بالنفط هو نقطة التركيز لهذه التوترات القابلة للانفجار. تحديان أساسيان سوف يواجهان الحكومة الجديدة التي سوف تنتخب بعد الانتخابات البرلمانية: الإكمال العادل للإحصاء القومي الذي تأجل والذي كان يُشكّل منذ زمن طويل نقطة الاشتعال في العلاقات العربية-الكردية، والحفاظ على الأمن وتشجيع المصالحة على طول "الخط الأخضر" المتنازع عليه (الذي يفصل منطقة كردستان عن أقسام العراق ذات الغالبية العربية).

- **الاقتصاد:** جولة مناقصات ربع السنة هذا حول عقود خدمة النفط، وهي الثانية خلال العام ٢٠٠٩، كانت ناجحة وتبشر بالخير لنمو العراق الاقتصادي. غير ان البنية التحتية المتقادمة في البلاد بحاجة إلى استثمارات سريعة وهامة لكي يتحول وعد جولة كانون الأول/ديسمبر إلى واقع.

مروحية من طراز اباتشي تغادر موقف الطائرات لقيادة عمليات انطلاقاً من معسكر تاجي

إصلاح عمليات إرساء الاستقرار في الخارج وإعادة الإعمار

سوف ينشر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، تقريره الخامس حول الدروس المكتسبة: *تطبيق دروس العراق القاسية على إصلاح عمليات إرساء الاستقرار وإعادة الاعمار* (SRO). هذا التقرير الجديد مقسم إلى ثلاثة أجزاء، يقدم الجزء الأول تاريخاً موجزاً حول جهود إصلاح عمليات إرساء الاستقرار وإعادة الاعمار، ويضع الجزء الثاني سلسلة من التغييرات الأساسية لتحسين الطريقة التي تقود بها الحكومة الأميركية حالياً هذه العمليات، ويوصي الجزء الثالث بإنشاء وكالة متكاملة لإدارة عمليات إرساء الاستقرار وإعادة الإعمار المسماة المكتب الأميركي لعمليات الطوارئ (USOCO). السفير الأميركي السابق لدى العراق، ريان كروكر، (الذي خدم أيضاً كقائم بالأعمال في أفغانستان سنة ٢٠٠١-٢٠٠٢) والمستشار السابق للأمن القومي، الفريق برنت سكوكروفت، يدعمان مفهوم المكتب الأميركي لعمليات الطوارئ هذا. فكما لاحظ السفر كروكر مؤخراً، بعد مراجعة مسودة تقرير *تطبيق دروس العراق القاسية*، ان المكتب الأميركي لعمليات الطوارئ (USOCO) يُشكّل "فكرة جيدة" لان "الوضع الحالي يتطلب إعادة ابتكار متواصلة للإمكانات وكمية هائلة من الجهود من جانب أولئك الذين يحاولن إدارة الحوادث الطارئة."

التمويل الأميركي لإعادة الإعمار وآثاره

منذ ٢٠٠٣، خصصت الولايات المتحدة أكثر من ٥٣ مليار دولار لجهود إعادة إعمار العراق. خلال ربع السنة هذا، سمح الكونغرس بتخصيص ٢٠٠ مليون دولار إضافية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للعراق، و٣٨٢,٥ مليون دولار لصندوق دعم الاقتصاد (ESF). لم تخصص أية أموال جديدة لصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)[1]. الشكل ١-١ يعرض الالتزامات غير المنفقة التابعة لجهود إعادة إعمار العراق.

الشكل ١-١
الالزامات غير المنفقة
بمليارات الدولارات المجموع: $٣,٠٩

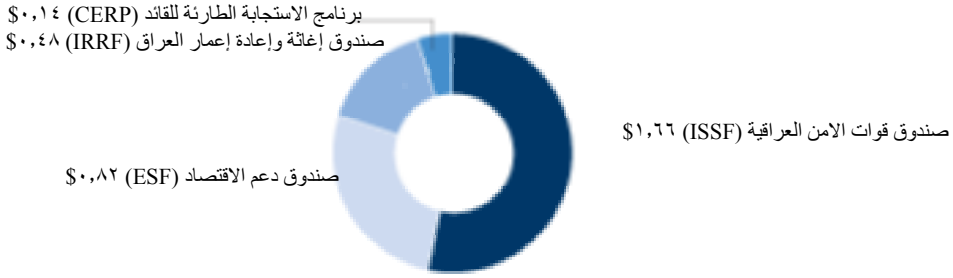

ملاحظة: لم يذكر مكتب وزير الدفاع بيانات المخصصات والالزامات والإنفاقات لفئات المشاريع على أساس ربع سنوي لكافة مخصصات السنة المالية. يسحب المفتش العام بيانات مخصصات وإلزامات وإنفاقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) التي يتأخر ربع سنة في إصدار تقاريره. لذلك قد لا تتوافق قيم الخط الأعلى التي تم العثور عليها في القسم الفرعي لمصادر التمويل في هذا التقرير مع إجماليات القطاع في قسم استخدامات التمويل لهذا التقرير.

المصادر: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥، استجابة مكتب الشرق الأدنى (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠، استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، ٢٠١٠/١/١٣ و٢٠١٠/١/١٤، استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١/٢٠، استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠، استجابة الوكالة الأميركية للتجارة الدولية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.

الأمن

شَهِدَ تشرين الثاني/نوفمبر أقل عدد من الخسائر المدنية العراقية منذ ٢٠٠٣[٣] وكان شهر كانون الأول/ديسمبر أول شهر منذ الغزو الذي لم يمت فيه أي جندي أميركي في القتال في العراق[٤] لقد استبدلت الهجمات ضد الأهداف المدنية السهلة مثل ساحات السوق، بهجمات تستهدف الدولة، إما عن طريق تفجير السيارات على نطاق واسع أو عن طريق الاغتيالات. الشكل ١-٢ يقدم نظرة شاملة عن أرقام الخسائر اليومية عبر العراق ابتداءً من الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

الهجمات تتحول نحو الأهداف الأساسية للحكومة العراقية

في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩، أنذرت أعمال قصف وزراتي المالية والشؤون الخارجية بحصول تحوّل مشؤوم في نمط العنف المتنامي الذي استمر خلال ربع السنة هذا، وبصورة مُلفتة أكثر مع القصف في بغداد الذي أصاب الأهداف التالية:

- وزارة العدل (٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)
- مجلس محافظة بغداد (٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)
- مُجمّع عائد لوزارة العمل (٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)
- المحكمة الجنائية المركزية العراقية بالكرخ (CCC-I-Karkh) (٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩).
- مرفق لوزارة المالية (٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)

في أعقاب هجمات ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أقال رئيس الوزراء المالكي الجنرال في قوات الأمن العراقية المسؤول عن مركز العمليات في بغداد.[٥] وأكد مجلس النواب أيضاً سلطته عن طريق دعوة كل من رئيس الوزراء ووزيري الدفاع والداخلية للمثول أمامه. الشكل ١-٣ يظهر أماكن بعض التفجيرات الرئيسية في منشآت الحكومة العراقية.

في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أعلن المسؤولون في قوات الأمن العراقية انهم اكتشفوا وأفشلوا مؤامرة على نطاق واسع لقصف مباني وزارات الحكومة العراقية واغتيال شخصيات سياسية رفيعة المستوى.[٦] وذكر ان وزارتي الدفاع والتجارة كانتا بين تلك الأهداف المنوي تدميرها. اعتقلت السلطات العراقية ٢٥ مشتبهاً بهم على الأقل لمشاركتهم المزعومة في تلك المؤامرة.

لقد انتشرت في العراق موجة من العنف السياسي المحدد الأهداف خلال ربع السنة هذا مع الهدف الظاهر الرامي إلى حرمان الحكومة العراقية من الاستقرار وتأجيج التوترات المذهبية والاثنية. شملت الأهداف القضاة، وضباط الأمن الكبار، وكبار المسؤولين الرسميين في المدن الكبرى بما في ذلك الموصل وتل عفر.

لقد كانت كلفة هذه الهجمات باهظة جداً بنوع خاص في محافظة الانبار حيث أصاب انتحاري فجرّ نفسه في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ حاكم المحافظة بجروح بالغة وقتل عدة مسؤولين أنباريين آخرين. الجدول ١-١ يقدم قائمة بالشخصيات السياسية البارزة التي يبدو انها كانت مستهدفة للموت خلال ربع السنة هذا. كان من الواضح ان أعضاء حركة الصحوة السنية، الذين تحولوا إلى منظمة أبناء العراق (SOI) الممولة من الولايات المتحدة كانوا أحياناً كثيرة ضحايا هذه الهجمات. خلال ربع السنة هذا، أعلن المفتش العام عن تدقيق بخصوص برنامج أبناء العراق وسوف يصدر النتائج التي سيتم التوصل إليها في أواسط ٢٠١٠.

قائدان عراقيان ينظران إلى المستقبل

وزير المالية بيان جبر

المفتش العام يقابل وزير المالية
في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اجتمع المفتش العام مع الوزير بيان جبر في وزارة المالية في بغداد. غطّت مناقشاتهما تشكيلة واسعة من المواضيع بما في ذلك موازنة العراق لسنة ٢٠١٠ ومشكلة الفساد العام المستمرة.

شملت ملاحظات الوزير جبر:

- **الموازنة:** لن يعرف العراق عجزاً سنة ٢٠٠٩. لقد شرح الوزير جبر ان عائدات النفط كانت أعلى من المستويات المتوقعة بينما كانت إنفاقات الحكومة العراقية أدنى.

- **المساعدة الدولية:** سوف يتلقى العراق قرضاً بقيمة ٣,٨ مليار دولار من صندوق النقد الدولي و٥٠٠ مليون دولار من البنك الدولي.

- **صادرات النفط:** سوف تزداد صادرات النفط إلى ٦ ملايين برميل في اليوم خلال السنوات الست القادمة. المستويات الحالية هي حوالي ٢,٥ مليون برميل في اليوم.

- **قوانين الهيدروكربون:** سوف يُقرّ البرلمان الذي سوف ينتخب سلة من قوانين الهيدروكربون سنة ٢٠١٠ مما سيوضّح توزيع عائدات النفط.

- **الخصخصة:** لكي يبلغ الاقتصاد العراقي طاقته الكامنة، يجب خصخصة الشركات التي تمتلكها الدولة. ما من شركة من تلك الشركات تجني أرباحاً حالياً.

- **الانتخابات:** بعد أول انتخابات برلمانية حرة في العراق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لم تتم تسمية رئيس للوزراء لغاية نيسان/أبريل ٢٠٠٥. لقد شدد الوزير جبر على عدم الاستقرار العميق الذي سببته هذه الفجوة الطويلة في الحكم. وقال انه من الضروري تجنّب حصول مثل هذه الفجوة بعد انتخابات ٢٠١٠.

- **الفساد:** الفساد في العراق هو الآن أسوأ من أي وقت سابق منذ غزو ٢٠٠٣. يجب ان يبدأ الحل عند الرأس لان سلوك كبار المسؤولين الرسميين يؤثر بلا شك على سلوك مرؤوسيهم. لم يحدّد الوزير جبر مع من يجب ان يبدأ الحل.

رئيس القضاة مدحت المحمود

المفتش العام يناقش الأمن القضائي وحكم القانون مع رئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اجتمع المفتش العام مع رجل القانون الأعلى رتبة في العراق، رئيس القضاة منذ زمن طويل، مدحت المحمود. ركّز الاجتماع على تحديين مُلحيين يواجهان العراق اليوم: الأمن القضائي والفساد.

- **الأمن القضائي:** يشرف مجلس القضاة الأعلى على ٥٠٠٠ موظف أمني مُكلفين حماية ١٢٦٨ قاضيا في العراق. لاحظ القاضي مدحت ان كل قاض لديه فقط ضابطان أو ثلاثة ضباط أمنيين. معظم، ولكن ليس كل، هؤلاء الضباط مُسلّحين. غير ان مجلس القضاء الأعلى لا يشرف على الحراس المسؤولين عن حماية مباني المحاكم في العراق. هؤلاء الحراس موظفون في وزارة الداخلية. اشتكى القاضي مدحت من تشعب المسؤوليات ودافع بقوة عن وجوب وجود قوة أمنية قضائية موحدة وتقوم بحماية كل من القضاة والمحاكم. فقد ذكر مثال هيئة ضباط الأمن الأميركيين (مارشالز) كنموذج لما يجب ان تكون عليه هذه الهيئة.

- **الفساد:** لاحظ القاضي مدحت سيطرة الفساد في الحكومة العراقية لكنه أثنى على عمل الإشراف الذي يقوم به المجلس الأعلى للتدقيق ومجلس النواب. ولاحظ ان الوكالتين الأميركيتين القائمتين لمكافحة الفساد- هيئة النزاهة والمفتشون العامون للوزارات- قد كافحتا لإثبات وجودهما ولا تعملان بصورة جيدة. وتحدث القاضي مدحت عن أهم قضيتين للفساد العام اللتين تواصلان طريقهما حالياً عبر النظام القانوني العراقي، وأعرب عن ثقته في ما يتعلق بالقضية ضد نائب وزير النقل (الذي حكم عليه لاحقاً بالسجن لمدة ٨ سنوات، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) لكنه قال ان ثمة حاجة إلى مزيد من الأدلة بالنسبة للقضية ضد وزير التجارة السابق.

الشكل ١-٢
الحوادث الأمنية الهامة، ٢٠٠٩/١/١٠-٢٠١٠/١/٢٠

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

الأربعاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر: قتل ٩ عراقيين وجرح ٥٦ خلال هجمات مسلحة في بغداد وقصف في كربلاء
الجمعة، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر: قتل ١٤ عراقياً وجرح ٨٠ خلال هجوم على مسجد في تل عفر.
الأحد، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر: قتل ١٣ عراقيا وجرح ٥٠٠ على الأقل في تفجيرات خارج وزارة العدل ومبنى المركز الرئيسي لمجلس محافظة بغداد.
السبت، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر: جرح ٢٣ عراقياً خلال هجمات في بغداد والموصل

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

الأربعاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر: جرح أكثر من ٢٠ عراقياً خلال سلسلة من التفجيرات في بغداد
الخميس، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر: قتل عراقيان وجرح ٢٠ خلال هجمات في الموصل والرمادي والحلة
الاثنين، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر: قتل ٢٤ عراقياً خلال هجمات في كركوك وبغداد وأبو غريب

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

الاثنين، ٧ كانون الأول/ديسمبر: قتل ٧ عراقيين وجرح ٤١ خلال انفجار في مدينة الصدر ببغداد
الثلاثاء، ٨ كانون الأول/ديسمبر: قتل ١١٠ عراقيين على الأقل وجرح ٢٠٠ في سلسلة من الهجمات في بغداد استهدفت المرافق الحكومية العراقية
الجمعة، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر: قتل ٢٥ عراقياً وجرح أكثر من مئة في قصف في الحِلة.
الأربعاء، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر: قتل ٢٣ عراقياً خلال هجوم في الرمادي أصيب خلاله حاكم الانبار بجروح.

كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

السبت، ٢ كانون الثاني/يناير: قتل عراقيان وجرح ٢٤ في هجمات في الموصل وبغداد.
الخميس، ١٤ كانون الثاني/يناير: قتل حوالي ٢٧ عراقياً وجرح ١١١ في سلسلة من التفجيرات في النجف.
الأربعاء، ٢٠ كانون الثاني/يناير: جرح حوالي ٣٦ عراقياً خلال هجوم في الموصل.

ملاحظة: الأرقام الممثلة في الرسم البياني التقويمي هي تقديرات لإجمالي الإصابات العراقية في كافة أنحاء البلاد في اليوم المُعيّن. النص إلى اليمين يصف بإيجاز الهجمات الهامة في أيام مختارة ولا علاقة لها بالتفاصيل الشاملة لكافة الحوادث الأمنية التي حصلت في ذلك اليوم المحدد.

المصادر: تحليلات المفتش العام للمصادر المفتوحة والمستندات الرسمية الإنكليزية والعربية، والدراسات والتحاليل. كافة الأرقام مستندة إلى أفضل المعلومات المتوفرة عن الإصابات وتمثل مجموع عدد القتلى والجرحى اثر كل حادث.

الشكل ١-٣
مختارات من تفجيرات المتمرّدين للمرافق الأساسية للحكومة العراقية، ٢٠٠٩/٨-٢٠١٠/٢

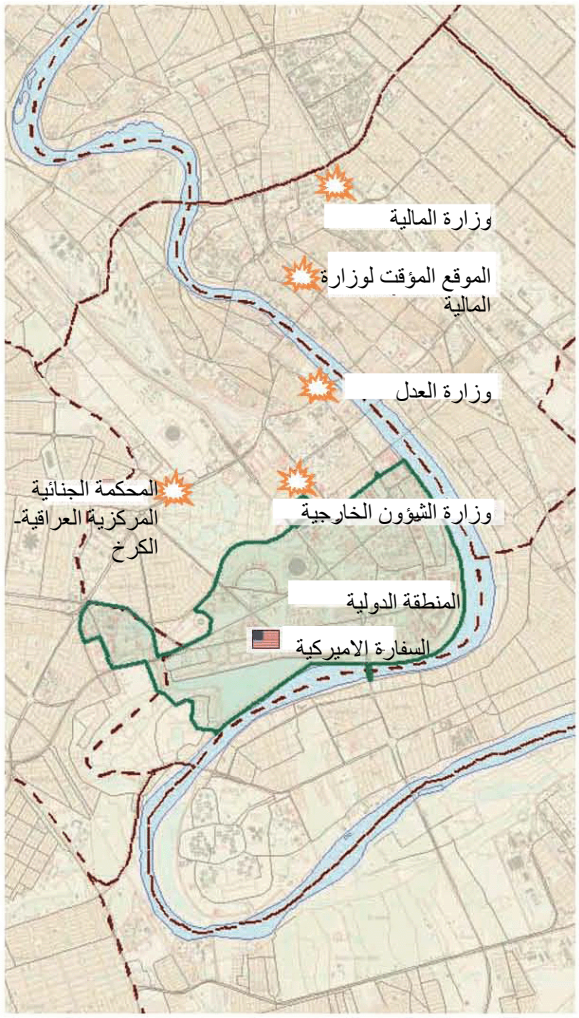

المصدر: استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٢

الجدول ١-١
مختارات من حوادث العنف السياسي الاستهدافي على ما يبدو، ٢٠٠٩/١٠/٩-٢٠١٠/١/٩

الأهداف/الضحايا	المكان (المحافظة)	التاريخ	الظروف	النتائج
رجل دين سني مقاوم للتمرد	الانبار	٢٠٠٩/١٠/٩	قنبلة ربطت بسيارة	مقتل رجل الدين
اجتماع المصالحة الوطنية	الانبار	٢٠٠٩/١٠/١١	عدة قنابل فجرت بسيارات	قتل ١٤ على الأقل وجرح العشرات
رائد من وزارة الداخلية يحقق في تفجيرات ٢٠٠٩/١٠/٢٥	بغداد	٢٠٠٩/١٠/٢٩	إطلاق نار من بندقية	مقتل الرائد
شخصية سياسية سنية قيادية	الانبار	١٥-٢٠٠٩/١١/١٦	خطف ثم إعدام	سياسي سني وأكثر من ١٠ آخرين قتلوا
قائد في الصحوة	ديالى	٢٠٠٩/١١/١٧	إطلاق نار من سلاح ناري صغير	قائد من الصحوة قتل
قاضٍ	نينوى	٢٠٠٩/١١/١٧	مكمن. إطلاق النار سلاح ناري صغير	فشل الهجوم
قائد في الصحوة	ديالى	٢٠٠٩/١١/١٨	مكمن. إطلاق نار من سلاح ناري صغير	فشل الهجوم
قائدان دينيان سنيان	بغداد/الانبار	٢٠٠٩/١١/٢٤	قنابل ربطت بسيارات (حادثان منفصلان)	قتل القائدان الدينيان
سياسي كردي	ديالى	٢٠٠٩/١١/٢٦	مكافحة الإرهاب (IED)	مقتل مرشح كردي
جنرال من الاستخبارات العسكرية	التأميم	٢٠٠٩/١١/٣٠	مكمن. إطلاق نار من سلاح ناري صغير	قتل الجنرال
مسؤول في شرطة مكافحة الإرهاب	صلاح الدين	٢٠٠٩/١٢/٣	تفجير انتحاري	قتل المسؤول في الشرطة وحراسه
قائد في الصحوة	بغداد	٢٠٠٩/١٢/١٦	مكافحة الإرهاب (IED)	مقتل القائد في الصحوة
قائد في مجلس منطقة تل عفر	نينوى	٢٠٠٩/١٢/٢١	تفجير انتحاري	مقتل قائد المجلس
مرشح برلماني سني	الانبار	٢٠٠٩/١٢/٢٣	قنبلة ربطت بسيارة	مقتل المرشح
رئيس بلدية الموصل	نينوى	٢٠٠٩/١٢/٢٤	مكافحة الإرهاب (IED)	فشل الهجوم
مسؤول في شرطة الانبار	الانبار	٢٠٠٩/١٢/٢٥	مكمن، إطلاق نار من سلاح ناري صغير	فشل الهجوم
شيخ قبلي	الانبار	٢٠٠٩/١٢/٢٧	قصف	مقتل الشيخ
قاضٍ	التأميم	٢٠٠٩/١٢/٢٩	مكمن، إطلاق نار من سلاح ناري صغير	جرح القاضي

الجدول ١-١ (تابع)

الأهداف/الضحايا	المكان (المحافظة)	التاريخ	الظروف	النتائج
حاكم محافظة الانبار وقادة في الشرطة	الانبار	٢٠٠٩/١٢/٣٠	تفجيرات متعددة	أصيب الحاكم بجروح بالغة وقتل ٢٤ آخرين على الأقل
مقدم في مكافحة الإرهاب المعاكس	الانبار	٢٠١٠/١/٧	تفجيرات متعددة	أصيب المقدم بجروح وقتل العديد من معاونيه وأقربائه

ملاحظة: يُقدم هذا الجدول أمثلة عن بعض الاغتيالات الكبرى خلال ربع السنة هذا، ومحاولات الاغتيال ، وأفعال العنف الأخرى ذات النطاق الصغير التي يبدو انها تستهدف أشخاصاً او جماعات معينين. لا يدعي هذا الجدول انه يحتوي على كافة المعلومات كما لا يفترض انه يتدخل في دوافع المهاجمين.

المصدر: تحليل المفتش العام للمستندات التي أجرتها الحكومة أو صنفتها، وللمصادر الأخرى المتوفرة للعموم باللغتين الإنكليزية والعربية.

الحكومة العراقية تبلغ عن إعدام ٧٧ شخصا سنة ٢٠٠٩

في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، أعلن رئيس القضاة مدحت المحمود ان الحكومة العراقية نفذت حكم الإعدام ب ٧٧ شخصاً سنة ٢٠٠٩. وفقاً لرئيس القضاة، أدين جميع الأفراد بجرائم لها علاقة بالإرهاب.(٨)

الحضور العسكري الأميركي

في الخطاب الذي ألقاه في الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أمام فيلق تلاميذ الضباط في الأكاديمية العسكرية الأميركية في وست بوينت، كرر الرئيس أوباما نيّته سحب الألوية المقاتلة الأميركية من العراق بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠، وسحب جميع القوات الأميركية في نهاية ٢٠١١. بعدها بشهر، في الأول من يناير ٢٠١٠، أكملت القيادات الأميركية المتبقية في العراق – بما في ذلك القوات المتعددة الجنسيات في العراق والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات- عملية الاندماج في قيادة جديدة واحدة، وهي قوات الولايات المتحدة الأميركية في العراق (USF-I) تحت إمرة الجنرال ريموند أودييرنو.

كإشارة إلى خفض عديد القوات الأميركية، قام مشاة البحرية الأميركيون بإنهاء مهمتهم في الرمادي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

نظام الحكم

إقرار التشريعات وحل الخلافات حول الأراضي، وتوزيع السلطة السياسية بين بغداد والمحافظات، كلها معلقة إلى ما بعد اجراء العراق انتخاباته البرلمانية في مطلع آذار/مارس. عدد المقاعد موضوع المنافسة في مجلس النواب هي ٣٢٥ مقعداً. بعدها، سيجتمع النواب المنتخبون لانتخاب رئيس للوزراء. وهكذا ستوفر هذه الانتخابات للمواطنين العراقيين أول فرصة لإصدار حكمهم مباشرة على أداء حكومة رئيس الوزراء المالكي.

قانون الانتخابات

في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وبعد أشهر من المفاوضات، الأمر الذي استلزم تأجيل الانتخابات البرلمانية من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، اقر مجلس النواب قانون الانتخابات. غير ان نائب رئيس مجلس النواب، السني طارق الهاشمي، نقض هذا القانون قائلاً انه يحرم العراقيين المقيمين خارج البلاد بإعطائهم عدداً قليلاً جداً من المقاعد في البرلمان. بعد معالجة مجلس النواب بعض هواجس الهاشمي، صادق مجلس الرئاسة (المؤلف من الرئيس طالباني ومن نائبي الرئيس عبد المهدي والهاشمي) على القانون المعدّل في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

تصويت العراقيين من الخارج

في كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في العراق (IHEC) انه سيسمح للعراقيين الذين يعيشون في الخارج، في ١٤ بلدا على الأقل، التصويت. حوالي ١,٩ مليون عراقي يقيمون خارج العراق، العديد منهم من اللاجئين السنة الذين فروا من العنف المذهبي الذي انفجر بعد تفجيرات شباط/فبراير ٢٠٠٦ التي استهدفت مقاما شيعياً في سامراء. البلدان ال ١٤ التي تخطط الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في العراق حالياً لفتح مراكز للاقتراع فيها هي سوريا والأردن والسويد والولايات المتحدة وإيران ولبنان والإمارات العربية المتحدة وتركيا وهولندا واستراليا وألمانيا وكندا والنمسا ومصر.[٩] كما كانت الهيئة المستقلة للانتخابات في العراق تجري مفاوضات في كانون الثاني/يناير مع المملكة المتحدة والدانمرك حول فتح مراكز اقتراع في هذين البلدين.[١٠]

تغيّرات في مجلس النواب

خلال السنوات الأربع الماضية، كان مجلس النواب يضم ٢٧٥ عضواً. بموجب أحكام القانون الجديد، سوف يتم انتخاب ٥٠ عضواً إضافياً ليصبح مجموع عدد النواب ٣٢٥ عضواً. كما صحّح القانون الجديد أيضاً توازن السلطة السياسية بين المحافظات. الجدول ١-٢ يظهر عدد المقاعد التي كسبتها كل محافظة والتغيرات في عدد المقاعد المعنية على أساس غير جغرافي.

لجنة الانتخابات تستبعد مرشحين

في ٧ كانون الثاني/يناير، أعلنت لجنة المساءلة والعدالة، التي خلفت لجنة اجتثاث البعث المثيرة للجدل، انها تمنع ١٤ حزباً سياسياً على الأقل (وأكثر من ٥٠٠ مرشح) من المشاركة في انتخابات آذار/مارس. من بين أولئك المستبعدين، على أساس اكتشاف مستندات جديدة تربطهم بالنظام السابق، كان هناك صالح المطلك، البرلماني السني البارز الذي كان من منتقدي الحكومة الحالية وحلفائها الأكراد. كان المطلك قد تحالف مع الحركة الوطنية العراقية.[١١] الشكل ١-٤ يلقي الضوء على خمسة من أكبر الائتلافات ويدرج أسماء الأعضاء الأساسيين في كل منها.

الانتخابات: المخاوف من التزوير

لقد أصبحت إمكانية تشويه التزوير للعملية الانتخابية، تُشكّل هاجساً. صحيح ان الانتخابات الماضية في العراق كانت خالية من التزوير نسبياً، غير ان الانتخابات الرئاسية التي جرت في أفغانستان، في آب/أغسطس ٢٠٠٩، تصوّر كيف يمكن للانتخابات المزورة تعريض الحكومات الضعيفة للخطر. للحافظ على نزاهة التصويت، من الضروري ان يتم انتشار مراقبي الانتخابات الدوليين والعراقيين على نطاق واسع في عدد كافٍ من مراكز الاقتراع الرئيسية للحفاظ على سلامة صناديق الاقتراع.

العراق يُسمي نائباً جديداً لرئيس الوزراء

في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وافق مجلس النواب على تعيين روش شاويس كواحد من نائبين لرئيس الوزراء، وهو كردي، حلّ محل برهم صالح الذي ترك المنصب ليصبح رئيساً لوزراء حكومة إقليم كردستان في تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٩. منصب نائب رئيس الوزراء الثاني يشغله رافع العيساوي، العربي السني. شاويس عضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يرأسه مسعود البرازاني، وصالح عضو في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

الجدول ١-٢

الجغرافيا الجديدة لمجلس النواب

المحافظة	عدد المقاعد سنة ٢٠٠٥	عدد المقاعد سنة ٢٠١٠
دهوك	٧	١٠
اربيل	١٣	١٤
السليمانية	١٥	١٧
نينوى	١٩	٣١
التأميم	٩	١٢
صلاح الدين	٨	١٢
الانبار	٩	١٤
ديالى	١٠	١٣
بغداد	٥٩	٦٨
واسط	٨	١١
بابل	١١	١٦
القادسية	٨	١١
كربلاء	٦	١٠
النجف	٨	١٢
المثنى	٥	٧
ذي-قار	١٢	١٨
ميسان	٧	١٠
البصرة	١٦	٢٤
تعويضية	٤٥	٧
تعويضية/اقليات	٠	٨
المجموع القومي	٢٧٥	٣٢٥

المصدر: الحكومة العراقية، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، www.iheq.iq، تم الوصول اليها في ٢٠١٠/١/١٥ والأمم المتحدة، www.uniraq.org تم الوصول اليها في ٢٠١٠/١/٢٢.

الشكل ١-٤
المتنافسون الرئيسيون في الانتخابات البرلمانية، سنة ٢٠١٠

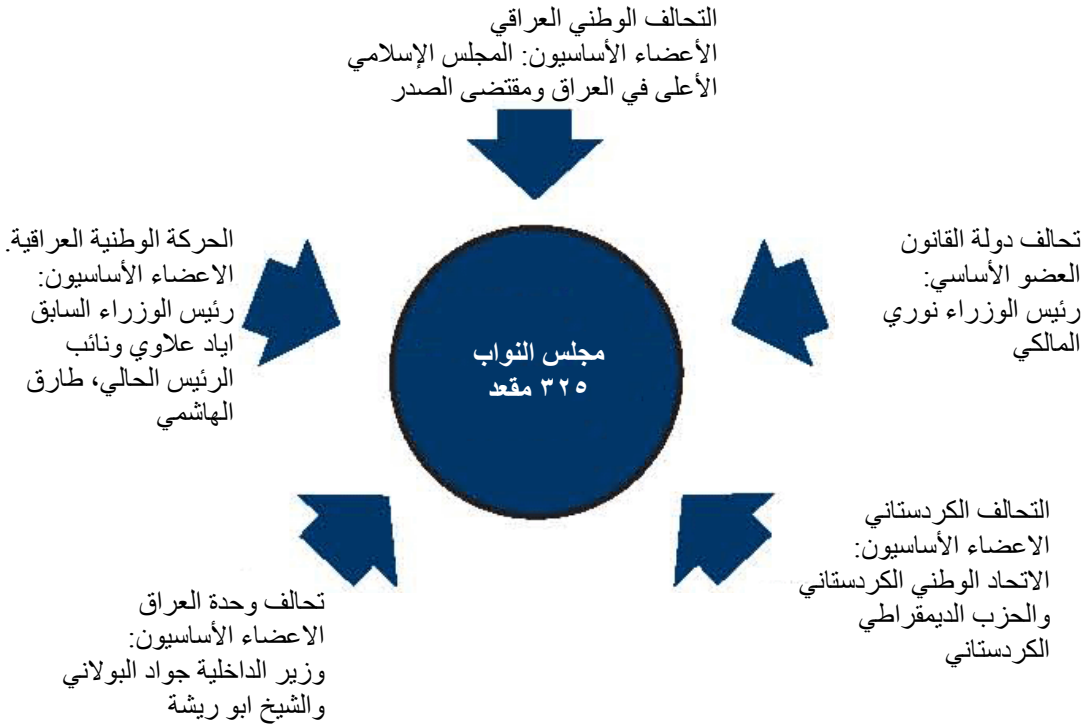

المصدر: الحكومة العراقية، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، "تمت الموافقة على الكتل السياسية النهائية لانتخابات ٧ آذار/مارس ٢٠١٠". www.ihec.iq تم الوصول اليها في ٢٠٠٩/١٢/٢٠.

تطورات الطاقة

هبوط إنتاج وصادرات النفط

كان متوسط إنتاج العراق من النفط الخام خلال ربع السنة هذا ٢,٤٤ مليون برميل في اليوم، أي بتراجع بنسبة ٣ بالمئة عن ربع السنة الأخير. وكانت الصادرات أدنى أيضاً بنسبة ٤ بالمئة (من ١,٩٩ مليون برميل إلى ١,٩١ مليون برميل) [١٢] العوامل الموسمية، بما في ذلك أحوال البحار الهائجة، تخفّض الصادرات أحياناً كثيرة خلال اشهر الشتاء. خلال ربع السنة هذا، أعلنت شركة الحفر العراقية أيضاً عن خطط لحفر ١٨٠ بئر للنفط سنة ٢٠١٠، مع خطط لحفر اكثر من ٢٥٠ بئر في السنة ابتداءً من ٢٠١١ وما بعد.[١٣]

الجولة الثانية الناجحة من مناقصات عقود الخدمات

في ١١-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أجرت وزارة النفط جولتها الثانية للمناقصات الخاصة بعقود الخدمات. كان هناك ما مجموعه ٤٤ شركة مؤهلة كما تم تقديم ١٧ عرضاً. في نهاية المطاف، وافقت الوزارة على عروض بشأن ٧ حقول. تمت إدارة العملية بطريقة شفافة مع وضع الشركات عروضها في صندوق زجاجي أمام المسؤولين في الحكومة العراقية وممثلي وسائل الإعلام. فاز كونسورتيوم مؤلف من لوك أويل (Lukoil) الروسية وشتات أويل (Statoil) النرويجية بعقد اكبر حقل، غرب القرنة، المرحلة ٢. (١٢,٩ مليار برميل من الاحتياطي المثبت)، في حين قدّمت رويال داتش شل (Shell) وبتروناس (Petronas) الماليزية المناقصة الفائزة لثاني اكبر حقل، مجنون (١٢,٦ مليار برميل من الاحتياطي المثبت). بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، صادق مجلس الوزراء العراقي على أربعة من أصل سبعة مشاريع كما انه من المتوقع المصادقة على المشاريع الثلاثة الأخرى حالياً.[١٤]

النفط: التحديات الجديّة لا تزال قائمة

أكدّ وزير النفط ان العقود الجديدة سوف تضيف، في آخر الأمر، اكثر من ٧ ملايين برميل في اليوم في ذروة الإنتاج خلال السنوات الست القادمة،[١٥] لكن هناك ملايين من العقبات تقف في الطريق، وتشمل:

- **البنية التحتية المتقادمة:** زيادة الإنتاج المتوقعة لا يمكن تحقيقها مع البنية التحتية القائمة لخطوط الأنابيب وللصادرات، وعلى الأخص، ان العراق يصدّر معظم نفطه من منشآت ميناء أم قصر الجنوبي حيث الحالة المتهالكة لمرافق التحميل/الشحن تؤثر بصورة سلبية على القدرة التصديرية للحكومة العراقية. فالعقود الجديدة للنفط سوف تحمل معها استثمارات هامة جديدة في البنية التحتية.

- **الفساد:** يخسر العراق حالياً كميات ذات شأن من النفط (ومن عائدات النفط) بسبب التهريب سنوياً[١٦]. ان غياب الجهود الجدية والمستدامة من قبل الحكومة العراقية لمنع هذه الخسائر ومواجهة الفساد، يعني انه من المحتمل ان يتم استغلال الحقول الجديدة سوف تستغل بنفس الطريقة.

- **الرأسمال البشري:** سوف يترتب على شركات النفط المتعددة الجنسيات العاملة في العراق تدريب الموظفين العراقيين على تقنيات الاستخراج الحديثة. علاوة على ذلك،

أعرب عمال النفط العراقيون مراراً وتكراراً عن هواجسهم بالنسبة لوظائفهم، كما ان الاضطرابات العمالية تبقى إحدى الاحتمالات. لقد ألقيت الأضواء على هذه الهواجس عبر تعيين مسؤول شيعي رئيساً لشركة نفط الشمال في العراق في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وقد احتجت الأغلبية السنية في مدينة كركوك فوراً على هذا التعيين.

- **الشكوك القانونية:** العديد من شركات النفط المتعددة الجنسيات خاصة في تلك البلدان الغربية التي تنفر من المخاطر، سوف تتجنّب الحقول العراقية إلى حين قيام نظام قانوني يمكن التنبؤ به يؤمن الحماية لعقود النفط. إقرار قوانين الهيدروكربون سوف يؤمن هذه الحماية وسيكون له بالتالي اثر ايجابي على قطاع النفط في العراق.

- **منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC):** إذا زاد العراق صادراته من النفط بصورة كبيرة، سوف يدخل في نزاع مع الدول الأخرى الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط. فعلى الرغم من ان العراق هو مستبعد حالياً من نظام الكوتا (الحصص) للمنظمة، إلا ان أي ارتفاع محتمل لصادراته قد يدفع المنظمة إلى التحرّك. غير ان هذه الصعوبات لن تحدث قبل عدة سنوات.

- **العنف:** خلال ربع السنة هذا، تعرّض خط الأنابيب الذي يصدر العراق عبره النفط إلى ميناء جيهان في تركيا، للقصف مما أدى إلى وقف الخدمة لمدة أسبوع تقريباً. فوفقاً لوزارة النفط، سبّب ذلك خفض الصادرات بنسبة ٤ بالمئة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.[١٧]

على الرغم من تلك التحديات، قدّمت الحكومة الأميركية مساعدة كبيرة إلى الهيئات المكلفة إعادة تأهيل أكثر من ٨٠ بئراً في الجنوب منذ ٢٠٠٧. وذكرت التقارير ان هذا الجهد كلّف أكثر من ٩٠ مليون دولار.[١٨]

عائدات النفط العراقية الكامنة

تقديرات حجم العائدات التي سيجنيها العراق من العقود الجديدة سوف يتوقف على عوامل متعددة، وأهم هذه العوامل السعر العالمي للنفط ومستويات الإنتاج. هناك عدد لا يُحصى من العوامل يؤثر على أسعار النفط، من الطقس إلى الحروب، كما ان الإنتاج في المستقبل سوف يتوقف على تشكيلة من المتغيرات. مع اخذ هذه التحذيرات بعين الاعتبار، يقدم الشكل ١-٥ ثلاثة سيناريوهات محتملة تتعلق بعائدات العراق من النفط بين ٢٠١٠ و٢٠١٥.

هبوط إنتاج الكهرباء

خلال ربع السنة هذا، بلغ متوسط إنتاج محطات الكهرباء حوالي ٥،٢٨٥ ميغا واط (MW) أي ١٢٦،٨٤٣ ميغا واط/ساعة (MWh) في اليوم، بتراجع حوالي ٥٠٠ ميغا واط عن ربع السنة السابق. خفف من آثار نتائج هبوط هذه ال ٨ بالمئة الهبوط الكبير في الطلب الذي يحصل عادة خلال طقس الخريف المعتدل.[١٩] للمزيد حول وضع الكهرباء في العراق، انظر القسم ٣.

الشكل ١-٥
توقعات عائدات صادرات النفط العراقي الكامنة
بمليارات الدولارات

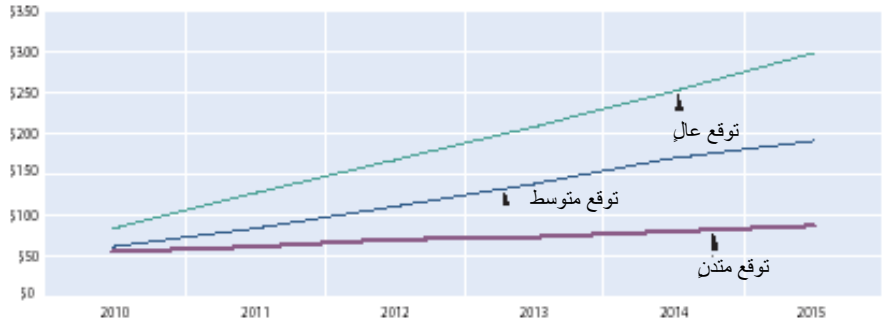

ملاحظة: يمثل هذا الرسم البياني ثلاثة من سيناريوهات ممكنة لا تُحصى. كمية صادرات النفط والأسعار معالجة بصفتها متغيرات مستقلة. يفترض التوقع المتدني زيادة بطيئة في حجم صادرات النفط وأسعار ثابتة. ويفترض التوقع المتوسط زيادة معتدلة في حجم صادرات النفط وزيادة في أسعار النفط. ويفترض التوقع العالي زيادة سريعة في حجم صادرات النفط وزيادة في أسعار النفط.

المصادر: صندوق النقد الدولي (IMF)، "العراق: المراجعة الثانية بموجب ترتيبات القروض الاحتياطية ومراجعة ضمانات التمويل"، ٢٠٠٨/١٢/٣، ص ١٩، الحكومة العراقية، وزارة النفط، النشرات الصحفية المختلفة لمديرية العقود والتراخيص النفطية، ٢٠٠٩/١٢، المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية (OECD)، الوكالة الدولية للطاقة، World Energy Outlook 2009، ٢٠٠٩/١١، مجموعة CME Daily Settlements for Light Sweet Crude Oil Futures، ٢٠٠٩/١٢/٢٩. www.cmegroup.com/trading/energy/crude-oil، تم الوصول اليها في ٢٠٠٩/١٢/٣٠، تحليل المفتش العام للمصادر المفتوحة والمستندات الرسمية.

الاقتصاد

الجهود للتوسع في التجارة والاستثمارات الدولية

مع قاعدة صناعية ضعيفة ترتكز إلى مؤسسات أعمال غير فعالة تملكها الدولة، تطلع العراق إلى المستثمرين الدوليين في محاولة لتنويع اقتصاده المعتمد على النفط. لهذه الغاية، نظم العراق أو حضر عدة مؤتمرات تجارية دولية خلال ربع السنة هذا على أمل جذب مستثمرين جدد.

في ١٨-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، حضر رئيس الوزراء المالكي مؤتمر الأعمال الأميركي-العراقي في واشنطن العاصمة. وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت بغداد أول معرض تجاري دولي في أكثر من ستّ سنوات. كان بين الحاضرين أكثر من ٤٠٠ شركة أجنبية، وكانت الدول الأربع التي جاءت بأكثر عدد من الشركات هي إيران وتركيا وفرنسا والبرازيل.

تحسين ميناء ام قصر

يبلغ طول الساحل العراقي حوالي ٣٥ ميلاً كما ان المنشآت ذات المياه العميقة في ام قصر، ميناء العراق الوحيد، تمثل الصلة الاقتصادية العراقية المباشرة الوحيدة مع بحار العالم. ميناء ام قصر الذي بني سنة ١٩٥٨ بحاجة إلى التحديث. وحتى زمن قصير، كانت الميلشيات الشيعية تسيطر على المنطقة الأمر الذي أعاق جهود إعادة الإعمار.

لكن، خلال ربع السنة هذا حقق العراق تقدما لجعل الميناء يتماشى مع القانون الدولي لأمن السفن والموانئ (ISPS)، النظام الأمني الدولي الشامل.

الحصول على شهادة القانون الدولي لأمن السفن والموانئ سوف يُعزز جاذبية ميناء ام قصر لدى المجتمع البحري العالمي، وقد يحسّن الصلات التجارية مع باقي العالم، أولاً عن طريق خفض أسعار التأمين. وفقاً للقوات الأميركية في العراق، تحتاج عملية حصول الميناء على شهادة القانون الدولي لأمن السفن والموانئ إلى ثمانية أشهر.[٢٠]

مكافحة الفساد

واصل المسؤولون في الحكومة العراقية خلال ربع السنة هذا إعلان التزامهم مكافحة الفساد العام في الوقت الذي جعل السياسيون من كل الفئات استخدام خطاب مكافحة الفساد كجزء من حملاتهم الانتخابية. غير ان الحلول والنتائج بقيت بعيدة المنال كما كانت الحال طيلة أكثر من ست سنوات.

مجلس القضاء الأعلى ينشئ هيئة جديدة لمكافحة الفساد

في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، اصدر رئيس القضاة مدحت، أمراً يؤسس هيئة جديدة لمكافحة الفساد. هذه الهيئة المؤلفة أصلا من ثلاثة قضاة ويرأسها رئيس القضاة، بالتعاون مع المدعي العام، مكلفة تلقي الشكاوى حول الفساد الإداري والمالي، والتحقيق فيها لتحديد ما إذا كانت هذه

الشكاوى "حقيقية قانونياً". لا يزال النطاق الدقيق لسلطات هذه الهيئة، في الوقت الحاضر، غير مؤكد كما هي حال علاقاتها مع الكيانين اللذين أنشأتهما الولايات المتحدة لمكافحة الفساد: هيئة النزاهة (COI) والمفتشون العامون للوزارات.[٢١]

هيئة النزاهة

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أعلنت هيئة النزاهة إدانة ثلاثة رسميين كبار سابقين في وزارة التجارة بالفساد، وقد حكم عليهم بالسجن لمدة سنتين أو اقل، وبقي وزير التجارة السابق طليقاً بكفالة. في قضية أخرى، حكم على نائب وزير النقل السابق بالسجن لمدة ثماني سنوات لطلبه رشوة من مقاول أمني.[٢٢] إجمالاً، كما أعلنت هيئة النزاهة سنة ٢٠٠٩، تم إصدار ٩٧٢ مذكرة اعتقال على أساس اتهامات لها علاقة بالفساد سنة ٢٠٠٩، نتج عنها ٢٨٥ إدانة[٢٣] علماً أن معظمها شمل رجال شرطة من الرتب المتدنية.

خلال ربع السنة هذا، أصدرت هيئة النزاهة أيضاً تقريراً من ١٧٧ صفحة حول نشاطاتها خلال ٢٠٠٨. وفقاً لتقرير الهيئة، أصدر القضاة ٦٣٠ مذكرة اعتقال مستندة إلى تهم بالفساد سنة ٢٠٠٨ لكن ثماني مذكرات فقط كانت تتعلق بأفراد عند رتبة مدير عام أو أعلى منها (الذي يساوي تقريباً مدير رئيسي في الحكومة الفدرالية الأميركية). يشكل هذا أقل من واحد بالمئة من المذكرات الصادرة خلال ٢٠٠٨.[٢٤]

وفقاً لتقرير هيئة النزاهة، كانت الوزارات الثلاث التي طالتها مذكرات الاعتقال سنة ٢٠٠٨:[٢٥]

- وزارة الداخلية – ٢٠٦ مذكرة، ٢٦ "قرار إدانة" حكم فيها على المدعى عليهم بدفع غرامات أو بالسجن.
- وزارة البلديات والأشغال العامة – ١٠٣ مذكرة، و١٤ قرار إدانة.
- وزارة النفط-٥٢ مذكرة، وقرار إدانة واحد صدر بحق مدير محطة للغاز.

بالنسبة للوزارات الثلاث سنة ٢٠٠٨، نتج عن ١١ بالمئة من المذكرات الصادرة أحكام حقيقية ضد أفراد معينين. لمزيد حول نشاطات مكافحة الفساد خلال ربع السنة هذا، أنظر القسم ٣.

التطورات الدولية

الاتحاد الأوروبي ينوي توسيع الروابط

خلال ربع السنة هذا، وضع العراق والاتحاد الأوروبي (EU) اللمسات الأخيرة على اتفاقية للشراكة والتعاون (PCA)، تشير إلى رغبة ٢٧ دولة في الاتحاد الأوروبي تعميق علاقاتها مع العراق. هذا الاتفاق الواسع النطاق يضع بارامترات التعاون بين العراق والاتحاد الأوروبي حول التجارة، ومكافحة الإرهاب، وحقوق الإنسان، والاستثمارات. لا يزال على أعضاء الاتحاد الأوروبي المصادقة على الاتفاقية قبل ان تدخل حيّز التنفيذ.[٢٦]

المساعدة التنموية للأمم المتحدة

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أعلنت الأمم المتحدة انها اتفقت مع الحكومة العراقية حول خطة عمل لأول إطار عمل المساعدة للتنموية للأمم المتحدة (UNDAF). سوف تركز الأمم

المتحدة جهودها على شكل الحكم وحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي. وسوف تدعم خطة العمل هذه الخطة الخمسية للتنمية القومية في العراق التي تتوقع إنفاق أكثر من ٢٠٠ مليار دولار من الاستثمارات في الخدمات والحوافز الاقتصادية وحماية البيئة. وسوف تُمول عمليات الأمم المتحدة وكالات الأمم المتحدة والمانحون الدوليون مع تمويل مشترك من الحكومة العراقية.[٢٧]

إشراف المفتش العام

التدقيق

منذ ٢٠٠٤، نشر المفتش العام ١٦٠ تقرير تدقيق. خلال ربع السنة هذا، كان أهم تقرير هو تقييم الإشراف على عقود داين كورب لتدريب الشرطة من قبل مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون (INL). وجد المفتش العام ان المكتب يواصل إظهار إشراف ضعيف على أوامر مهمات داين كورب (DynCorp.) لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية. يفتقر المكتب إلى الموارد والرقابات الكافية لإدارة أوامر المهمات مع داين كورب. نتيجة لذلك، كان هناك أكثر من ٢,٥ مليار دولار معرّضة لأخطار الهدر والاحتيال.

مع تحول مسؤولية برنامج تدريب الشرطة من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية سنة ٢٠١١، ومع مواصلة وزارة الخارجية الإشراف على عقود تكلف دافعي الضرائب الأميركيين مئات ملايين الدولارات، يعتقد المفتش العام انه سيكون من الضروري جداً بالنسبة لوزارة الخارجية ان يكون لها هناك رقابة إدارية كافية على تلك العقود لضمان صرف الأموال الأميركية بطريقة فعالة ومجدية. يخطط المفتش العام لإكمال مراجعة حول إدارة وزارة الدفاع لبرنامج تدريب الشرطة لاحقاً هذه السنة.

في تحليل مستقل ومختلف عن التدقيق الموصوف أعلاه، حدّد المفتش العام ان عائدات داين كورب للسنوات الخمس المنتهية في آذار/مارس ٢٠٠٩ بلغ مجموعها أكثر من ١١,٢ مليار دولار.[٢٨] مبلغ ال ٢,٥ مليار دولار من الأموال التي اعتبرها المفتش العام معرّضة للاحتيال والهدر وسوء الاستخدام، تشكل بالتالي جزءاً هاماً (٢٢,٣%) من إيرادات شركة داين كورب خلال فترة العقد. علاوة على ذلك، ان استبعاد مشاركة داين كورب الدائمة في برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP IV) جعل وحدة الخدمات الحكومية لديها تدير اكبر عقود الشركة. تبلغ عقود الشركة مع وزارة الخارجية لتدريب الشرطة المدنية ومكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون (INL) ٥٦,٤ بالمئة من كافة عقودها للخدمات الحكومية.[٢٩]

تدقيقات المفتش العام الأربعة الأخرى خلال ربع السنة هذا قيّمت:

- **منح الديمقراطية التي تقدمها وزارة الخارجية إلى المعهد الجمهوري الدولي (IRI) والى المعهد القومي الديمقراطي (في العراق) (NDI).** يناقش التقرير كلفة وآثار والإشراف على حوالي ١١٤ مليون دولار من إنفاقات هذه المنظمات من المِنح لأجل تعزيز الديمقراطية في العراق. وجد المفتش العام ان ٤١ بالمئة فقط من أموال المنح التي تمت مراجعتها، أنفقت على تكاليف مباشرة للبرنامج. لقد انفق المعهد الجمهوري الدولي

مثلاً، أكثر من ٥٠ بالمئة من أمواله على الأمن. إضافة إلى ذلك، لم تطالب وزارة الخارجية المعهد الجمهوري الدولي والمعهد القومي الديمقراطي بتقديم أدلة على اثار عملهما كما هو متفق بشأنه في اتفاقيات المِنح، وبالتالي من الصعب القول ما هي الحصيلة التي تحققت نتيجة هذه الاستثمارات الأميركية.

- **ثلاثة عقود مُنحت إلى شركة وامار انترناشونال (Wamar International) لشراء وتسليم وصيانة عربات مصفحة لقوات الأمن العراقية، والتفتيش والإصلاح لمولدّات توربينية.** وجد المفتش العام ان شركة وامار أكملت بنجاح المشاريع الثلاثة المقدرة قيمتها بحوالي ٩٣,٢ مليون دولار. المشروع الأول الممول بموجب عقد سنة ٢٠٠٤، منح إلى وامار عن طريق المنافسة لشراء وتسليم عربات مصفحة. العقدان الآخران الممنوحان لوامار للتفتيش والإصلاح لستة مولدات توربينية كانت ناجحة على العموم، وان كان العمل قد كلّف أكثر واحتاج إكماله إلى وقت يزيد عما كان مخططاً له. وخلص المفتش العام أيضاً إلى ان القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لفرقة منطقة الخليج (GRD) قاما بمسؤولية الإشراف. غير ان بعض المشاكل الإدارية والعقود أثرت على التكاليف ومواعيد التسليم.

- **عقد وزارة الخارجية لدراسة نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS).** منحت وزارة الخارجية عقداً بقيمة ٥ ملايين دولار لانتربرايز انفورمايشن سيستمز (Enterprise Information Systems) لأجل تطوير هذا النظام لتسليمه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. التقرير هذا يُفصّل هواجس المفتش العام حول الحكمة من إنفاق ٥ ملايين دولار الآن لإنشاء نظام متابعة لنظام إدارة إعادة إعمار العراق الذي جرى استخدامه لتعقب مشاريع إعادة إعمار العراق منذ ٢٠٠٤. يتخوّف المفتش العام من كون نظام المتابعة لن يتم تطويره في الوقت اللازم لتحقيق نتائج ذات معنى، وان استبدال نظام إدارة إعادة إعمار العراق منذ الان لن يكون ذو جدوى اقتصادية لتعقب المبالغ الصغيرة المتبقية من المشاريع الممولة أميركياً لإعادة الإعمار. علاوة على ذلك، أعلنت الوكالات الأميركية التي راقبها المفتش العام انها لن تستخدم النظام.

- **تقرير مؤقت عن نشاطات التدقيق السرّي للمفتش العام.** بموجب القانون العام 108-106، كما تم تعديله، مطلوب من المفتش العام أداء تدقيق سرّي نهائي لأكثر من ٥٠ مليون دولار من الأموال الأميركية المخصصة لإعادة إعمار العراق. لقد راجع مدققو المفتش العام حوالي ٧٣,٠٠٠ معاملة مقدرة بحوالي ٢٨ مليار دولار. نتيجة لهذا العمل، حدد المفتش العام حوالي ٣٤٠ مليون دولار من المعاملات التي هي بحاجة إلى تحليل إضافي لمعرفة ما إذا كانت احتيالية أو غير صحيحة. لتاريخه، قادت تدقيقات المفتش العام السرية إلى فتح ٢٧ تحقيق جنائي تتعلق ب ٣٦ موضوع.

القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) تمنح تمديداً لعقد أيكوم (AECOM)

في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، اصدر المفتش العام تدقيقاً حول أحد أكبر عقود وزارة الدفاع الممول من صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، عقد إمداد الصيانة والخدمات العالمية في العراق (GMASS). مُنح هذا العقد إلى شركة خدمات ايكوم الحكومية (AECOM) وقام بدعم برنامج

القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لمساعدة الجيش العراقي في تطوير قدرات صيانة ذاتية كافية.

كانت القيادة الأمنية تخطط لجعل العقد ينتهي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. أوصى المفتش العام بأن تتفاوض القيادة الأمنية بشأن اتفاق مع وزارة الدفاع العراقية، بغية نقل مسؤوليات الصيانة إلى الجيش العراقي. كان من الأفضل لو ان الاتفاقية حدّدت دور ومسؤولية كل فريق كما وجدول زمني للانتقال. غير أن القيادة الأمنية سلمت بعض وظائف الصيانة إلى الجيش العراقي دون التفاوض حول عقد اتفاقية ومنحت أمر مهمة جديد إلى ايكوم بموجب عقد تقديم الخدمات في العراق (GMASS) لتمديد تسليم خدمات الصيانة الأخرى للجيش العراقي حتى تاريخ أيار/مايو ٢٠١٠.

المفتش العام يفوز في مراجعة النظراء

في وقت مبكر من هذا العام، قامت مديرية التدقيقات في مكتب المفتش العام بمراجعة شاملة بتفويض من مجلس المفتشين العامين للنزاهة والفعالية (GIGIE). مراجعات النظراء تطلب كل ثلاث سنوات لكي تقوم مكاتب المفتشين العامين بتقييم ما إذا كان أي مفتش عام ما متقيّد بمعايير التدقيق الحكومية. في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اصدر المفتش العام للمؤسسة القومية للعلوم، الذي قام بالمراجعة لحساب مجلس المفتشين العامين للنزاهة والفعالية، كتاباً أبلغ فيه المفتش العام لإعادة إعمار العراق انه حقق درجة "فوز بدون عيوب"، وهي أعلى درجة ممكنة.

التحقيقات

تواصل تحقيقات المفتش العام متابعة مزاعم الاحتيال والهدر وإساءة الاستخدام بنشاط في العراق مع ١١٣ تحقيق مفتوح. نتيجة لتحقيقات المفتش العام، ينتظر إثنان من المدعى عليهم إدانتهما، وينتظر سبعة من المدعى عليهم المحاكمة، كما ينتظر أربعة مدعى عليهم إضافيين صدور الأحكام بحقهم.

شملت الأحداث الهامة الأخرى الناجمة عن قضايا المفتش العام خلال ربع السنة هذا:

- صدر الحكم بحق الرائد جون كوكرهام، وزوجته، وشقيقته، وابنة أخته، جميعاً في محكمة مقاطعة أميركية لمشاركتهم في عملية رشوة وبرنامج تبييض للأموال يتعلق برشاوى دفعت لقاء عقود منحت دعماً لحرب العراق. تراوحت أحكام السجن ما بين سنة وأكثر من ١٧ سنة، كما أمرت المحكمة بإعادة أكثر من ١٩ مليون دولار.

- حكم على المدعى عليه الأخير في قضية بلوم-شتاين بالسجن لمدة ثلاث سنوات ونيف. مسألة بلوم-شتاين هي اكبر عملية احتيال تم كشفها حتى الآن في العراق.

- تمّ فتح ملف معلومات جنائية يتهم رقيب أول في الجيش الأميركي بتبييض الأموال كجزء من تحقيق أوسع يتعلق برشاوى.

- حكم على ضابط عقود سابق في وزارة الدفاع بالسجن ١١ سنة لأنه لم يبلغ عن أكثر من ٢,٤ مليون دولار من الدخل.

- اعترف نقيب في الجيش الأميركي أمام محكمة مقاطعة أميركية بذنب سرقة حوالي ٦٩٠،٠٠٠ دولار من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

- حُكم على عقيد سابق في الجيش الأميركي بالسجن لمدة خمس سنوات لدوره في مؤامرة رشوة في الحلّة، العراق.
- حكم على رائد متقاعد في الجيش الأميركي بالسجن لأكثر من أربع سنوات لدوره في برنامج رشوة يتعلق بعقود تابعة لوزارة الدفاع.
- حكم على زوج ضابطة سابقة في الجيش الأميركي لتبييضه أموالا مسروقة من العراق.
- اعتقل مواطن بلد شريك في الائتلاف لتبييضه أموال.
- اعتقل رائد في الجيش الأميركي بعد إدانته واتهامه بتهريب أموال نقدية واصدار بيانات خاطئة.

أضاف المفتش العام مؤخراً العديد من المدعين العامين الفدراليين المدربين إلى مديرية التحقيقات. هؤلاء المدعون العامون سوف يعملون فقط في قضايا المفتش العام ذات العلاقة بالمسائل الجنائية، وبالتعاون الوثيق مع زملائهم في وزارة العدل.

عمليات التفتيش

خلال ربع السنة هذا، أصدرت مديرية التفتيش في مكتب المفتش العام خمسة تقارير. لتاريخه، نشر المفتش العام ١٦٤ تقييماً للمشاريع. تقارير ربع السنة هذا قدرت:

- **تجديد ضريح الجندي المجهول في بغداد:** كانت الغاية من عقد برنامج الاستجابة الطارئة للقائد هذا، البالغة قيمته ١,٧ مليون دولار، إعادة تجديد نصب شهير في وسط مدينة بغداد. وجد المفتش العام ان ملف مشروع الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNSC-I) كان ناقصاً، ويفتقر إلى المستندات الأساسية، والى تقارير ضمان الجودة، والى الصور الفوتوغرافية للمشروع. ولاحظ المفتش العام ان أشغال السباكة وهندسة المناظر الطبيعية ربما لم ينفذها المقاول، كما يبدو ان هناك غياب للوثائق الخاصة بعدد البزات الرسمية والأسلحة الاحتفالية المقدمة إلى وحدة الشرف العسكري العراقية.
واكتشف المفتش العام أيضاً أن بيان الأشغال افتقر إلى التفاصيل الضرورية لتحديد قيمة العمل الذي تم أداؤه. على الرغم من ذلك، خلص المفتش العام إلى ان الضريح قد تحسن بصورة كبيرة جراء مشروع التجديد.

- **مصنع أبو غريب لإنتاج الألبان:** كان الهدف العام لمشروع صندوق حرية العراق هذا البالغة قيمته ٣,٤ مليون دولار، إعادة بناء قدرات إنتاج مصنع الألبان في أبو غريب عن طريق إنشاء مرفق قادر على احتواء المعدات لإعادة إنتاج مسحوق الحليب المجفف.
خلال زيارته للموقع، لاحظ المفتش العام عدة عيوب في الإنشاء. لفت المفتش العام فوراً انتباه فريق المهمة للأعمال ولعمليات إرساء الاستقرار حول هذه الهاجس، فقام الفريق على الفور بالاستعانة بخدمات فرقة منطقة الخليج لأجل تقييم الإشراف على أعمال المقاول التصحيحية. كان بالإمكان تجنّب العديد من المشاكل مع هذا المشروع فيما لو استخدم عقد إنشاء قياسي بدلاً من اتفاق تعاوني لم يزوّد المقاول بالشروط المعينة. إضافة إلى ذلك، كانت لدى المفتش العام هواجس حول ما إذا كانت معدات خط الحليب الذي

اشتراها النظام السابق سنة ٢٠٠٢، قابلة للتشغيل بعد ان ظلت عاطلة عن العمل في مستودع لأكثر من سبع سنوات.

- **مرفق الكشف والتصفية عند نقطة الدخول في الربيعة:** كان الهدف من هذا العقد المموّل من صندوق قوات الأمن العراقية والبالغة قيمته ٣,١ مليون دولار، بناء مرفق الكشف والتصفية الجديد والمباني التابعة له عند نقطة دخول على الحدود السورية. لقد كشف المفتش العام النقاب عن عدة مشاكل إنشائية، ونقل المشاكل الإنشائية هذه إلى مكتب منطقة الموصل التابع لفرقة منطقة الخليج الذي أعلن وجوب القيام بالعمل التصحيحي.

- **مركز تدريب فرقة في حمام العليل (إنشاء ميدان للرماية بالأسلحة الخفيفة، ومرافق تدريب):** كان الهدف من مشروع صندوق قوات الأمن العراقية هذا البالغة قيمته ٣,٥ مليون دولار إنشاء مركز لتدريب الجيش العراقي. كانت نوعية التصميم والإنشاء جيدة بوجه عام، غير ان العقد كان يتطلب إنشاء وتركيب حواجز عالية لصد الرصاص الذي يعلو عن حافة لوحة الرماية. لقد تمّ نقل الحواجز بسبب إنشائها الرديء. نتيجة لذلك، أوصى المفتش العام بإجراء دراسة لتحديد منطقة الخطر في ميدان الرماية، وتقديم النتائج التي سيتم الحصول عليها إلى مركز التدريب في حمام العليل.

- **مركز التدريب الإقليمي في حمام العليل (تجديد ورفع مستوى المرافق القائمة):** كان هدف عقد صندوق قوات الأمن العراقية البالغة قيمته ٥ ملايين دولار إصلاح الثكنات والطرق في مركز تدريب للجيش العراقي. وجد المفتش العام ان مكونات المشروع قد صممت بالطريقة المناسبة وان نتائج المشروع كانت متوافقة مع الأهداف الأصلية.

- **وزارة المالية دفعت للمقاولين العراقيين بعد يومين من صدور تقرير المفتش العام:** استجابة للمخاوف التي أعرب عنها السفير السابق لدى العراق، ريان كروكر، قدّر المفتش العام مشروع محطة معالجة المياه في الفلوجة سنة ٢٠٠٨ ووجد ان وزارة المالية قد تأخرت بشكل متواصل في دفع المتوجب للمقاول العراقي المسؤول عن قسم حيوي من المشروع كان المشروع المذكور ممولاً من صندوق تنمية العراق (DFI) خلال ربع السنة هذا. وكجزء من تدقيق المفتش العام الجاري لإنفاقات صندوق تنمية العراق، زود بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك صندوق تنمية العراق بمعلومات تتعلق بصفقات تظهر انه في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨- بعد يومين من صدور تقرير المفتش العام- دفعت وزارة المالية العراقية كامل المتوجب للمقاول، أي أكثر من ١,٣ مليون دولار.

الكلفة البشرية

على الرغم من عدة تفجيرات حصلت خارج "المنطقة الدولية"، لم يذكر خلال ربع السنة هذا سوى عدد قليل نسبياً من حوادث إطلاق النار غير المباشر في هذه المنطقة التي كانت تعرف سابقاً ب"المنطقة الخضراء". غير ان الرسميين الأميركيين المسؤولين عن الأمن الدبلوماسي فرضوا قيوداً أشد على حركة الموظفين داخل المنطقة الدولية رداً على العنف الذي يسبق الانتخابات في مختلف أنحاء بغداد الكبرى.

المدنيون الأميركيون

ذكرت وزارة الخارجية ان مدنيين أميركيين توفيا في العراق خلال ربع السنة هذا (لم يُذكر ان العنف كان سبب هذه الوفيات). ٢٩٦ مدني أميركي لاقوا حتفهم في العراق منذ آذار/مارس ٢٠٠٣.[٣٠]

المقاولون

بالنسبة لربع السنة المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تلقت وزارة العمل تقارير حول ١٣ حالة وفاة لمقاولين مدنيين يعملون في العراق. وتلقت وزارة العمل أيضاً تقارير تقول ان ٦٦٩ مقاولاً أصيبوا بجروح تطلبت تغيبّهم عن العمل أربعة أيام على الأقل. منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تلقت وزارة العمل تقارير حول وفاة ١٤٥٩ مقاول مدني.[٣١]

المستشار البريطاني في تكنولوجيا المعلومات، بيتر مور، احد الرهائن الغربيين الذي أمضى أطول مدة في الاحتجاز، في العراق، أطلق سراحه وسلم إلى السلطات العراقية في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. اختطف مور بينما كان يعمل في مبنى وزارة المالية في بغداد سنة ٢٠٠٧. اعتقل معه أيضاً أربعة أفراد من حرّاسه الأمنيين في ذلك اليوم. وثبت ان ثلاثة منهم موتى، كما يعتقد ان الرابع قد هلك.

الرهينة البريطانية بيتر مور تم إطلاق سراحه في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٩ بعد قضاء حوالي سنتين في الاحتجاز (صورة وزارة الخارجية البريطانية)

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، سحب قاضٍ في محكمة في الولايات المتحدة، في ناحية كولومبيا، كافة التهم الجنائية ضد خمسة حرّاس تابعين لشركة بلاكووتر وورلدوايد، كان قد سبق ان اتهموا بقتل ١٧ عراقياً سنة ٢٠٠٧ في حادث ساحة نيصور. وجد القاضي ان الادعاء قد فشل في إثبات انه لم يستخدم بيانات مجمعة وغير جائزة للمدعى عليهم، أو إذا كان هذا الاستخدام مؤذياً. ووجد القاضي أيضاً ان الادعاء قد فشل في الكشف عن أدلة مبرّئة لهيئة المحلفين الكبرى التي أدانت المدعى عليهم. كان من حق الادعاء استئناف حكم القاضي.[٣٢]

بعد انقضاء اقل من أسبوع، طالب محامو العديد من العراقيين الذين زعم انهم قتلوا أو أصيبوا بجروح على يد مقاولي بلاكووتر (التي تعرف الان ب Xe)، بما فيهم بعض الذين كانوا في حادث ساحة نيصور، طالبوا بسحب قضاياهم المدنية ضد الشركة لان الفرقاء توصلوا إلى تسوية.

الصحفيون

كان مصور لمحطة تلفزيون مقيمة في بغداد هو الصحافي الوحيد الذي قتل في العراق خلال ربع السنة هذا. فقد قتل في نهاية تشرين الأول/أكتوبر عندما انفجرت قنبلة مقابل منزله في مدينة كركوك المتململة. وجرح أيضاً في هذا الهجوم، مراسل يعمل مع محطة تلفزيون البغدادية المقيمة في القاهرة. سنة ٢٠٠٩، قتل أربعة صحفيين في العراق، اقل بكثير من ال ٣٢ صحفي الذين قتلوا هناك قبل سنتين.[٣٣]

منذ ٢٠٠٣، عملت المؤسسات الإعلامية في العراق في جو صحافي غير مسبوق من الحرية بالنسبة للرقابة الحكومية. وقد يكون هذا في طور التغيير. انفجارات ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر التي استهدفت وزارة العدل ومجلس محافظة بغداد أثارت تغطية سلبية لوسائل الإعلام حول أداء الرسميين في الحكومة العراقية. بعدها بوقت قصير، فرضت وزارة الاتصالات رسماً بقيمة ٥،٠٠٠ دولار على كل مؤسسة إعلامية تعمل في العراق.[٣٤]

الأشخاص المهجرون

في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، رفعت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) تقريراً عن الأشخاص المهجرين في الداخل (IDPs)، في العراق. حوالي ٥٣ بالمئة من المهجرين ما بعد ٢٠٠٦ الذين أجريت مقابلات معهم، أرادوا العودة إلى منازلهم في حين أعرب ٤٥ بالمئة عن رغبتهم في الاستيطان في أماكن لجوئهم الحالية أو الانتقال إلى أماكن ثالثة. من أصل أولئك الأشخاص الذين عادوا إلى منازلهم، ذكر ٤٣ بالمئة منهم الأمن المتحسّن كالعامل الرئيسي لقرارهم، في حين ذكر ٣٣ بالمئة الظروف الصعبة التي عانوا منها خلال هجرتهم. شملت تلك الصعوبات، أجور السكن العالية، والملاجئ الرديئة، والافتقار إلى الخدمات الأساسية.[٣٥]

مصادر تمويل إعادة إعمار العراق
وإدارة البرنامج

مصادر تمويل إعادة الإعمار
إدارة إعادة الاعمار في مرحلة الانتقال

القسم
٢

مصادر تمويل إعادة الإعمار

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان حوالي ١٤١,٤٩ مليار دولار قد جعلت متوفرة لإغاثة وإعادة إعمار العراق. جاءت هذه الأموال من ثلاثة مصادر رئيسية: [٣٦]

- الأموال العراقية التي كانت تشرف عليها سلطة الإئتلاف المؤقتة (CPA) وموازنات العراق الرأسمالية – ٧١,١٩ مليار دولار.
- تعهدات المساعدة الدولية من مصادر غير أميركية -١٧,٠١ مليار دولار.
- المخصصات الأميركية – ٥٣,٣٠ مليار دولار

أنظر الشكل ٢-١ لنظرة عامة على مصادر التمويل هذه.

التمويل العراقي

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان العراق قد قدّم ٧١,١٩ مليار دولار للإغاثة وإعادة الإعمار عبر تمويل عراقي من عهد سلطة الائتلاف المؤقتة ومن موازناته الرأسمالية السنوية.[٣٧] هذا المبلغ سوف يزداد بحدود ١٩,٧٠ مليار دولار ليبلغ المجموع ٩٠,٨٩ مليار دولار، في أواخر كانون الثاني/يناير أو مطلع شباط/فبراير في حال تمت الموافقة على موازنة العراق المقترحة لسنة ٢٠١٠.[٣٨]

استشراف الموازنة العراقية تحسن بصورة ملحوظة خلال ٢٠٠٩. فقبل أكثر من سنة، هوى سعر نفط كركوك الخام من ارتفاع ١٣٤,٢٦ دولار للبرميل خلال أسبوع الرابع من تموز/يوليو ٢٠٠٨ إلى ٣٥,٦٠ دولار للبرميل خلال أسبوع الثاني من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. عادت أسعار النفط فقفزت سنة ٢٠٠٩ وبقيت فوق ٥٠ دولار للبرميل (السعر الذي استخدمته وزارة المالية العراقية لتوقع إيرادات النفط سنة ٢٠٠٩) منذ أسبوع الثامن من أيار/مايو ٢٠٠٩. وقد تمّ تداول النفط ب ٧٨,٨٨ دولار للبرميل في أسبوع الثامن من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.[٣٩]

التقديرات الحالية لإجمالي إيرادات النفط وغيره خلال آخر السنة تراوحت بين ٤٣ مليار دولار و٤٥ مليار دولار. تشير البيانات الصادرة عن الملحق المالي لدى السفارة الأميركية في بغداد إلى مبلغ ٢٨,٩٦ مليار من إيرادات تصدير النفط الخام، وذكرت وزارة النفط ان إيرادات صادرات النفط ٤١,٦ مليار دولار، وهو رقم يشمل على الأرجح منتجات النفط المكررة بالإضافة إلى صادرات النفط الخام.[٤٠]

مصادر تمويل إعادة الإعمار

من الأكثر صعوبة تحديد النفقات نظراً للنسب المرتفعة للإنفاق خلال الأشهر الأخيرة للسنة، ونظراً للوضعية غير المعروفة لعدد كبير من بنود الموازنة المعلقة، وأبرزها نظام التوزيع العام (PDS).

تقديرات إجمالي نفقات الحكومة العراقية لسنة ٢٠٠٩ تتراوح بين ٣٧ مليار دولار و٤٦ مليار دولار الأمر الذي سيسمح بفائض أو بعجز صغير لهذه السنة.[٤١]

وفقاً لبيان جبر، وزير المالية العراقي، سوف تسمح إيرادات النفط المتزايدة ونفقات العراق المنخفضة للعراق بأن يوازن موازنته.[٤٢] في حال هبطت الإيرادات عن هذا المعدل، فإن العراق وصندوق النقد الدولي على وشك التوصل إلى تفاهم حول ترتيبات قروض احتياطية جديدة لمدة ثلاث سنوات بقيمة ٣,٨ مليار دولار.[٤٣] المفاوضات جارية ايضاً مع البنك الدولي بشان تمويل إضافي من ٥٠٠ مليون دولار الذي يمكن استخدامه لتغطية أية عجوزات متبقية في الموازنة العراقية.[٤٤]

سنة ٢٠١٠، قد يواجه العراق عجزاً أكبر بكثير. الموازنة العراقية المقترحة لسنة ٢٠١٠ تدعو إلى نفقات تبلغ ٧١,٣٠ مليار دولار: ٥١,٥٩ مليار دولار (٧٢ بالمئة) للنفقات التشغيلية و١٩,٧٠ مليار دولار (٢٨ بالمئة) للمشاريع الرأسمالية. تتوقع الحكومة العراقية إيرادات من ٥٢,٧٧ مليار دولار: ٤٧,٩١ مليار دولار (٩١ بالمئة) من إيرادات النفط، و٤,٨٦ مليار دولار (٩ بالمئة) من الإيرادات الأخرى. نتيجة لذلك، ستكون الفجوة المتوقعة في الموازنة العراقية لسنة ٢٠١٠ بحدود ١٨,٥٣ مليار دولار.[٤٥]

في حال تمّ إقرارها، سوف تكون موازنة ٢٠١٠ المقترحة ثاني أكبر موازنة لفترة ما بعد صدام (بالدولار الحالي). فقط موازنة ٢٠٠٨ كانت أعلى، وقد استخدمت سعر ٩١ دولار للبرميل لتوقع الإيرادات، بالمقارنة مع ٦٥ دولار للبرميل لموازنة ٢٠١٠.[٤٦] بالنسبة لمقارنة لمخصصات الموازنة العراقية من سنة ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، انظر الجدول ٢-١.

مصادر تمويل إعادة إعمار

الشكل ٢-١
مصادر التمويل
بمليارات الدولارات

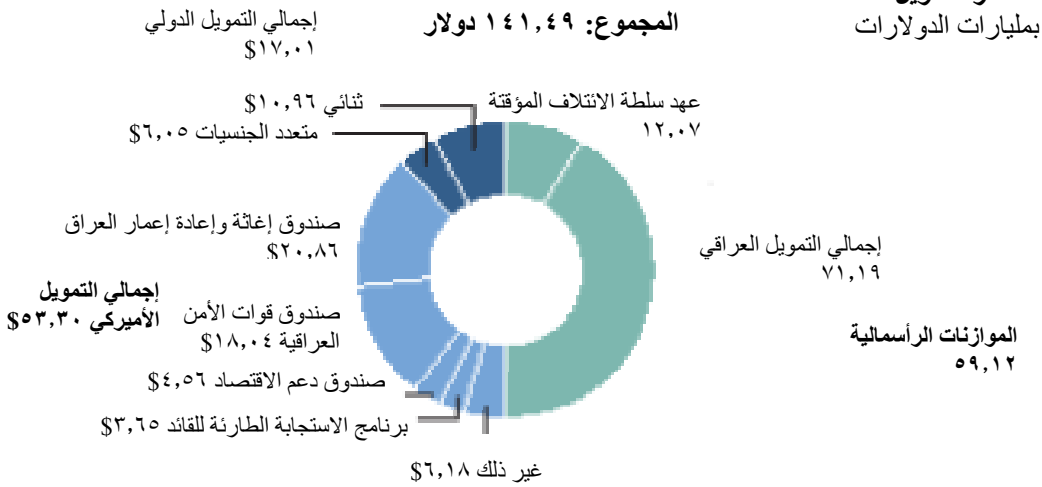

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير. أموال العراق في عهد سلطة الائتلاف المؤقتة شملت ١,٧٢ مليار دولار من الأموال المكتسبة، و٠,٩٣ مليار دولار من الأموال المصادرة، و٩,٣٣ مليار دولار من صندوق تنمية العراق و٠,٩٠ مليار دولار من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التي قدمها بنك العراق المركزي. لم يذكر مكتب وزير الدفاع بيانات المخصصات والالزامات والنفقات لفئات المشاريع على أساس ربع سنوي لكافة مخصصات السنة المالية، سحب المفتش العام بيانات مخصصات والزامات ونفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من نظام إدارة إعادة إعمار العراق الذي يتأخر مدة ربع سنة في إصدار تقاريره، لذلك فإن إجمالي الخط الأعلى قد لا يتوافق مع القيم التي عثر عليها في قسم استخدامات التمويل في هذا التقرير.

المصادر: استجابة صندوق تنمية العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، الحكومة العراقية، "الجمهورية العراقية: إيرادات ونفقات موازنة ٢٠٠٣، تموز/يوليو – كانون الأول/ديسمبر" ٢٠٠٣، الحكومة العراقية، "موازنة الحكومة العراقية" (كما وافقت عليها الجمعية الوطنية المؤقتة وأصبحت قانوناً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)، الحكومة العراقية، "رئاسة الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة: موازنة الدولة العامة لسنة ٢٠٠٥"، ٢٠٠٥، المفتش العام، التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٩/٤، ص ٢٦. استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١/٤، ٢٠٠٩/٤/٩، ٢٠٠٩/١٠/٢، القانون العام P.L. 108-7; P.L. 108-11; P.L. 108-106; P.L. 108-287; P.L. 109-13; P.L. 109-102; P.L. 109-148; P.L. 109-234; P.L. 109-289; P.L. 110-28; P.L. 110-92; P.L. 110-116; P.L. 110-137; P.L. 110-149; P.L. 110-161; P.L. 110-252; P.L. 111-32; P.L. 111-117; P.L. 111-118

الجدول ٢-١
مقارنة موازنات الحكومة العراقية، ٢٠٠٧-٢٠١٠
بمليارات الدولارات

الوزارة/الوكالة		٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإيرادات	النفط	٣١,٠٠	٦٣,١٠	٣٦,٥٠	٤٧,٩١
	غير ذلك	٢,٤٠	٧,٠٠	٦,٢٠	٤,٨٦
إجمالي الإيرادات		**٣٣,٣٨**	**٧٠,١٠**	**٤٢,٧٠**	**٥٢,٧٧**
النفقات التشغيلية	المالية	١٤,٥٧	٢٥,٦٩	٩,٧٤	١٠,٥٥
	التعليم	١,٥٣	١,٩٩	٣,٩١	٤,٣١
	الداخلية	٣,١٤	٥,١٦	٥,٢٧	٥,٨٩
	الدفاع	٤,٠٩	٤,٩٢	٣,٨٥	٤,٥٢
	التجارة	٠,٠٣	٠,٠٤	٣,٦٢	٤,٠٣
	العدل	٠,١١	٠,٢٢	٠,٢٥	٠,٤٥
	حكومة إقليم كردستان	٣,١٩	٤,٢٤	٥,٠٧	٦,٠٣
	غير ذلك	٤,٣٤	٨,٨١	١٤,١٧	١٥,٨٢
	المجموع الفرعي	٣١,٠٠	٥١,٠٧	٤٥,٨٩	٥١,٥٩
الاستثمارات الرأسمالية	النفط	٢,٣٨	٢,٢٦	٢,٢١	٢,٦٥
	الكهرباء	١,٣٨	٢,٣٢	١,٠٨	٣,٤٩
	حكومة إقليم كردستان	١,٥٦	٣,٧١	١,٩٥	٢,٧٢
	الدفاع	٠,٠٥	٤,٩٢	٠,٢٧	٠,٣٨
	الداخلية	٠,٠٤	٠,٥٤	٠,٢٢	٠,٢٦
	العدل	٠,٠١	٠,٠٢	٠,١١	٠,١٣
	المحافظات (غير حكومة إقليم كردستان)	٢,١٠	٦,٤٠	٢,١٧	٢,١٨
	غير ذلك	٢,٥٣	١٠,١٣	٤,٧٣	٧,٨٩
	المجموع الفرعي	١٠,٠٥	٢١,١١	١٢,٧٣	١٩,٧٠
إجمالي النفقات		٤١,٠٥	٧٢,١٨	٥٨,٦١	٧١,٣٠
الفائض/العجز		٧,٦٧-	٢,٠٨-	١٥,٩١-	١٨,٥٣-

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير. أرقام الإيرادات والنفقات تعكس المبالغ التي احتسبتها الحكومة العراقية في الموازنة، انها لا تتوافق بالضرورة مع الإيرادات والنفقات الفصلية.

المصدر: السفارة الأميركية في بغداد، استجابة الملحق المالي في السفارة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٧.

مصادر تمويل إعادة إعمار

التمويل الدولي

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان المانحون الدوليون قد تعهدوا تقديم ١٧,٠١ مليار دولار: ٥,٢٦ مليار دولار كمنح و١١,٧٥ مليار دولار كقروض، وهي مبالغ لم تتغير منذ آخر ربع سنة. معظم التعهدات جرت في ٢٠٠٣ في مؤتمر المانحين في مدريد.[٤٧]

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان المانحون الدوليون قد ألزموا ما يقدر ب ١٠,٧٤ مليار دولار، أي بزيادة ٩٢ مليون دولار عن ربع السنة الحالي. التزمت إيران تقديم ما يقدر ب ١٠٠ مليون دولار من القروض الميسرة لتمويل الاشغال الجارية في وحول المدن الشيعية المقدسة في النجف وكربلاء، كما ذكرت المفوضية الأوروبية (EC) في تقرير الزامات إضافية كي تعكس مساعدتها للموازنة العراقية لسنة ٢٠١٠. في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وضعت المفوضية الأوروبية والعراق اللمسات الأخيرة لاتفاقية الشراكة والتعاون بينهما الهادفة إلى تشجيع الحوار والتجارة.

المساعدة الدولية تتطور مع اعتراف المانحين أكثر فأكثر بسيادة العراق. ومن المتوقع ان يتحول العهد الدولي مع العراق إلى "شراكة جديدة" تأخذ أولوياتها من خطة العراق القادمة للتنمية القومية. دعم الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRFFI) يتراجع وسط هذه التغيرات. المشاريع الجديدة يجب ان تبدأ قبل ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٠، كما ان لجنة المانحين تخطط لإصدار تقرير حول الدروس المكتسبة وحول متابعة آليات التنسيق بين المانحين.[٤٨]

التمويل الأميركي

منذ ٢٠٠٣، خصص الكونغرس الأميركي أو جعل متوفراً بطرق أخرى ٥٣,٣٠ مليار دولار لجهود إعادة الإعمار في العراق، بما في ذلك بناء البنية التحتية المادية وإقامة المؤسسات السياسية والاجتماعية، وإعادة تكوين القوات الأمنية، وشراء المنتجات والخدمات لصالح الشعب العراقي.[٤٩]

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان ٤٧,١٢ مليار دولار قد جُعلت متوفرة عبر أربعة صناديق رئيسية: [٥٠]

- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)-٢٠,٨٦ مليار دولار.
- صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) – ١٨,٠٤ مليار دولار.
- صندوق دعم الاقتصاد (ESF) – ٤,٥٦ مليار دولار.
- برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) – ٣,٦٥ مليار دولار.

الشكل ٢-٢
وضعية صناديق الأموال الرئيسية (بمليارات الدولارات)

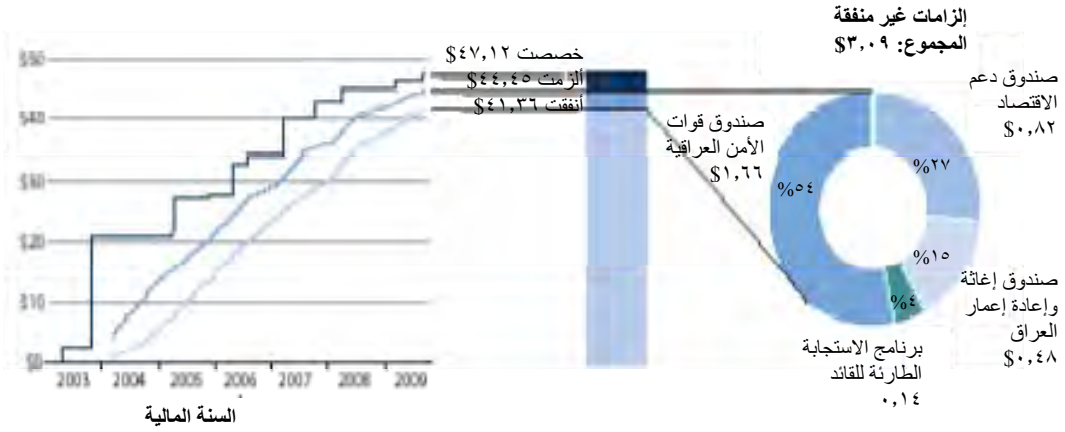

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير. لم يذكر مكتب وزير الدفاع بيانات مخصصات والزامات ونفقات لفئات المشاريع على أساس ربع سنوي لكافة مخصصات السنة المالية. سحب المفتش العام بيانات مخصصات والزامات ونفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من نظام إدارة إعادة إعمار العراق الذي يتأخر مدة ربع سنة في إصدار تقاريره، لذلك فإن إجمالي الخط الأعلى قد لا يتوافق مع القيم التي عثر عليها في قسم استخدامات التمويل في هذا التقرير.

المصادر: استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥، استجابة مكتب الشرق الأوسط-العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠، استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، ٢٠١٠/١/١٣ و٢٠١٠/١/١٤، استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١/٢٠، استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠٠٩/٤/٢، استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠، استجابة الوكالة الأميركية للتجارة الدولية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢. المفتش العام، التقارير ربع السنوية ونصف السنوية المرفوعة إلى الكونغرس الأميركي، ٢٠٠٤/٣، ٢٠٠٩/١٠.

من أصل هذه المبالغ، تم إلزام ٤٤,٤٥ مليار دولار (٩٤ بالمئة) وتم إنفاق ٤١,٣٦ مليار دولار (٨٨ بالمئة).[٥١] وجعل الكونغرس متوفراً أيضاً ٦,١٨ مليار دولار عبر عدة مسارات تمويل صغيرة. للاطلاع على نظرة شاملة على المخصصات والالزامات والنفقات الأميركية حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، انظر الشكل ٢-٢ والجدول ٢-٣.

المخصصات الجديدة

خلال ربع السنة الحالي، أتم الكونغرس تخصيص ٦٦٦,٨ مليون دولار من التمويل الجديد المتوفر لإعادة إعمار العراق.[٥٢]

قبل ست سنوات عند ربع السنة الحالي
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني
في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع الرئيس بوش على القانون العام 106-108 الذي قدم ١٨,٦٥ مليار دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. كانت هذه أكبر مخصصات منفردة لجهود إعادة الإعمار.

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قدم الكونغرس ٤٦٦,٨ مليون دولار من المخصصات الجديدة للعمليات الخارجية كجزء من القانون H.R.3288[٥٣]، الذي وقع عليه كقانون عام 111-117[٥٤] في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.[٥٥] في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قدم الكونغرس ٢٠٠ مليون دولار من التمويل الدفاعي الجديد للعراق كجزء من القانون HR.3326 الذي وُقع عليه كقانون عام 111-118، في نفس اليوم.[٥٦] بمجموعها، كانت المخصصات أقل مما طلبته الإدارة بمبلغ ١٣٣,٢ مليون دولار.[٥٧]

للاطلاع على توزيع مخصصات الدفاع والعمليات الخارجية، حسب السنة والصندوق، أنظر الجدول ٢-٢.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

كان صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أكبر مصدر لأموال إعادة الاعمار الأميركية، شمل ٢٠,٨٦ مليار جعلت متوفرة عبر تخصيصين: صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (٢,٤٨ مليار دولار)، وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (١٨,٣٩ مليار دولار).[٥٨] حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت قد انتهت صلاحية إنفاق ٠,٥٤ مليار دولار، وبقي مبلغ ٢٠,٣٢ مليار دولار كأموال ملزمة. من أصل هذا المبلغ، كان قد أنفق ١٩,٨٥ مليار دولار (٩٨ بالمئة).[٥٩]

الجدول ٢-٢
مخصصات السنة المالية ٢٠٠٩ والسنة المالية ٢٠١٠.
بملايين الدولارات

		السنة الملاية ٢٠٠٩	السنة المالية ٢٠١٠			
	الصندوق	**المخصصات**	**طلب الإدارة**	**مشروع القانون في مجلس النواب**	**مشروع القانون في مجلس الشيوخ**	**المخصصات**
الدفاع	صندوق قوات الأمن العراقية	١،٠٠٠,٠	٠	٠	٠	٠
	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد	٣٣٦,١	٣٠٠,٠	*	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠
	المجموع الفرعي	١،٣٣٦,١	٣٠٠,٠	*	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠
العمليات الخارجية	صندوق دعم الاقتصاد	٤٣٩,٠	٤١٥,٧	٤٠٠,٠	٣٧٥,٠	٣٨٢,٥
	سلاح الهندسة في الجيش الأميركي	٢٠,٠	٥٢,٠	٥٢,٠	٥٢,٠	٥٢,٠
	صندوق عدم انتشار سلاح الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب (NADR)	٢٠,٠	٣٠,٠	*	٣٠,٣	*
	صندوق التعلم والتعليم العسكري الدولي (IMET)	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	*
	المجموع الفرعي	٤٨١,٠	٥٠٠,٠	*	٤٥٩,٣	٤٦٦,٨
المجموع		**١،٨١٧,١**	**٨٠٠,٠**	*	**٦٥٩,٣**	**٦٦٦,٨**

ملاحظة: البيانات غير مدققة، الأرقام تتأثر بالتدوير. الرمز * يشير إلى عدم وجود مخصصات. مخصصات ٢٠١٠ لم تقدم أية مأموال معينة لصندوق عدم انتشار سلاح الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب، ونزع الألغام والبرامج العائدة لها (NADR) أو إلى صندوق التعلم والتعليم العسكري الدولي (IMET) لكن الفارق بين سلطة الموازنة المقدمة بموجب القانون العام 111-117 والمخصصات المقدمة إلى صندوق دعم الاقتصاد والى الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون (INCLE) مساوية للمبالغ المطلوبة لكل من صندوق عدم انتشار سلاح الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب، ونزع الألغام والبرامج العائدة لها (NADR) أو إلى صندوق التعلم والتعليم العسكري الدولي (IMET) مما يوحي انه بين مبالغ العمليات الخارجية، تلقى صندوق دعم الاقتصاد فقط مخصصات أصغر مما طلبته الإدارة.

المصادر: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٥، وزارة الدفاع، طلب الموازنة للسنة المالية ٢٠١٠: ملخص التبرير، ٢٠٠٩/٥، صفحة ٥-١٩، التقرير 111-230 للجنة المخصصات في مجلس النواب، "مشروع قانون مخصصات وزارة الدفاع، ٢٠١٠، ٢٠٠٩/٧/١٤، ص ٦ و٣٤٩، التقرير 111-74 للجنة المخصصات في مجلس الشيوخ، "مشروع قانون مخصصات وزارة الدفاع، ٢٠١٠"، ٢٠٠٩/٩/١٠، ص ٢٤٤، القانون العام 111-118، مجلس النواب، "تعديل مجلس النواب لتعديل مجلس الشيوخ للقانون H.R.3326 (في سجلات الكونغرس)، "٢٠٠٩/١٢/١٦، thomas.loc.gov/cgi-bin/query/Z?r111:H16DE9-0030: ، تم الوصول اليه في ٢٠١٠/١/٥،"تبرير الكونغرس للموازنة، للسنة المالية ٢٠١٠، "٢٠٠٩/٥، ص ٢٠، التقرير 111-187 للجنة المخصصات في مجلس النواب، "مشروع قانون مخصصات الدولة والعمليات الخارجية والبرامج العائدة لها، ٢٠١٠، ٢٠٠٩/٦/٢٦، ص ص ٥٩، ٧٥، ٩٤، التقرير 111-44 للجنة المخصصات في مجلس الشيوخ، "مشروع قانون مخصصات الدولة والعمليات الخارجية والبرامج العائدة لها، ٢٠١٠، "٢٠٠٩/٧/٩. ص ٤٨، ٥٧، القانون العام 111-117، القسم ٧٠٤٢ (ب) (١)، التقرير 111-366 مجلس النواب، "تقرير مؤتمر لمرافقة القانون H.R.3288"، ٢٠٠٩/١٢/٨، ص ١٤٦٦، ١٤٨٤.

الجدول ٢-٣
مخصصات التمويل الأميركي
بملايين الدولارات

	مخصصات السنوات المالية السابقة					
	PL.108-7 P.L.108-11	P.L.108-106, P.L.108-287	P.L.109-13	P.L.109-102, P.L.109-148, P.L.109-234	P.L.109-289, P.L.110-28	P.L. 110-92, P.L. 110-116, P.L. 110-137, P.L. 110-149, P.L. 110-161, P.L. 110-252
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
تمويلات رئيسية						
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)(أ)		١٨،٣٨٩				
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)			٥،٤٩٠	٣،٠٠٧	٥،٥٤٢	٣,٠٠٠
صندوق دعم الاقتصاد (ESF)(ب)	٥٠			١،٥٤٥	١،٤٧٨	٦٦٤
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)(ج)		١٣٤	٦٦٨	٦٥٣	٧٢٠	٩,٤٢
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF1)	٢،٤٧٥					
المجموع الفرعي	**٢،٥٢٥**	**١٨،٥٢٣**	**٦،١٥٨**	**٥،٢٠٠**	**٧،٧٤٠**	**٤,٦٠٦**
برامج المساعدات الأخرى						
صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (NRRRF)(د)	٨٠١					
صندوق حرية العراق (نشاطات أخرى لإعادة الإعمار)(هـ)	٧٠٠					
مساعدات الهجرة واللاجئين (MRA)	٣٧				٤٥	٤٣٨
الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون (INCLE)	٢٠			٩١	١٥٠	١٠٥
المساعدات الغذائية بموجب القانون P.L.480 العنوان ٢	٣١١		٣			٢٤
صندوق الديمقراطية (الديمقراطية)					٢٥٠	٧٥
هيئة مساعدة الكوارث العالمية (IDA)	١٤٤			٨		٩٥
صندوق حرية العراق، فريق العمل لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار (TF-BSO)					٥٠	٥٠
برامج عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومقاومة الإرهاب ونزع الألغام والبرامج العائدة لها (NADR)(و)	٩٠					٣٣
صندوق برامج إنقاذ حياة الأطفال وصحتهم(CSH)					٧	
هيئة مساعدة ضحايا المجاعة والكوارث العالمية (IDFA)					٤٥	٥
عمليات حفظ السلام التطوعية (PKO)	٥٠					
محطة الحرة في العراق		٤٠				
المساعدات الإنسانية الخارجية والكوارث والمدنية (OHDACA)		١٧				
برامج التعليم والتبادل الثقافي (ECA)				٦		١١
المساعدات التقنية للشؤون الدولية (OTA)				١٣	٣	

الجدول ٢-٣ (تابع)

مخصصات السنوات المالية السابقة

	PL.108-7 P.L.108-11	P.L.108-106, P.L.108-287	P.L.109-13	P.L.109-102, P.L.109-148, P.L.109-234	P.L.109-289, P.L.110-28	P.L. 110-92, P.L. 110-116, P.L. 110-137, P.L. 110-149, P.L. 110-161, P.L. 110-252
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
التدريب العسكري والتعليمي الدولي (IMET)			١		١	٣
خدمة مساعدي القضاة الأميركيين (خدمات دعم الاحتكام إلى القضاء)				١		٢
وزارة العدل					٢	
المجموع الفرعي	**٢،١٥٣**	**٥٧**	**٤**	**١١٩**	**٥٥٣**	**٨٤١**
التكاليف التشغيلية المتعلقة بإعادة الإعمار		٨٣٣				
سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)				٢٠٠	٦٣٠	
مكتب المشاريع والعقود (PCO)	٢١		٢٤	٧٩		٩٨
التكاليف التشغيلية الأميركية للتنمية الدولية					١٠٠	
التكاليف الإدارية لصندوق حرية العراق (PRT)						٦٨
المساهمات الأميركية إلى المنظمات الدولية	٢١	٨٣٣	٢٤	٢٧٩	٧٣٠	١٦٦
المجموع الفرعي						
الإشراف على إعادة الإعمار		٧٥		٢٤	٣٥	٣٩
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)				٥		٢١
وزارة الدفاع – مكتب المفتش العام (DoD OIG)	٤	٢	٣		١	١٠
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/مكتب المفتش العام (USAID/OIG)					١٦	
وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA)				١	٢	١٠
مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS OIG)	٤	٧٧	٣	٣٠	٥٣	٨٠
المجموع الفرعي						
المجموع	**٤،٧٠٢**	**١٩،٤٨٩**	**٦،١٨٩**	**٥،٦٣٣**	**٩،٠٧٩**	**٥،٦٩٣**

مصادر تمويل إعادة إعمار

الجدول ٢-٣

	٢٠٠٩ P.L. 111-32	٢٠١٠ P.L. 111-117	P.L. 111-118	وضع الأموال			
	٢٠٠٩/٦/٢٤	٢٠٠٩/١٢/١٦	/١٢/١٩ ٢٠٠٩	مجموع المخصصات	الملتزم بها	المنفقة	المنتهية الصلاحية
تمويلات رئيسية							
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)				١٨،٣٨٩	١٨،٠٦٢	١٧،٥٩٧	٣٢٧
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)	١٠٠٠			١٨،٠٣٩	١٦،٧٤٦	١٥،٠٨٨	
صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	٤٣٩	٣٨٣		٤،٥٥٩	٣،٨٨٥	٣،٠٦٣	
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)	٣٣٦		٢٠٠	٣،٦٣٥	٣،٤٩٦	٣،٣٥٨	
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF1)				٢،٤٧٥	٢،٢٦١	٢،٢٤٩	٢١٤
المجموع الفرعي	**١،٧٧٥**	**٣٨٣**	**٢٠٠**	**٤٧،١١٦**	**٤٤،٤٤٨**	**٤١،٣٥٥**	**٥٤٢**
إجمالي برامج المساعدات الأخرى							
صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (NRRRF)				٨٠١	٨٠١	٨٠١	
صندوق حرية العراق (IFF) (نشاطات أخرى)				٧٠٠	٦٨٠	٦٥٤	
مساعدات الهجرة واللاجئين (MRA)				٥٢٠	٤٥٥	٣٧٢	
الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون (INCLE)	٢٠	٣٥٢		٤٣٨	٣٦٩	٢٢٥	
القانون P.L.480 العنوان ٢				٣٣٨			
الديمقراطية				٣٢٥	٣١٥	١٢٤	
هيئة التنمية الدولية (IDA)				٢٤٧	٨٢	٣٥	
صندوق حرية العراق، فريق العمل لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار-TF) BSO)			١٠٠				
صندوق برامج إنقاذ حياة الأطفال وصحتهم (CSH)			٩٠	٣٢	٢٧		
برامج عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومقاومة الإرهاب ونزع الألغام والأمور المتصلة بها (NADR)	٢٠	٣٠	٩٠				
مساعدة ضحايا المجاعة والكوارث العالمية (IDFA)			٥٠				
عمليات حفظ السلام التطوعية (PKO)			٥٠				
محطة الحرة			٤٠				

الجدول ٢-٣ (تابع)

	٢٠٠٩	٢٠١٠			وضع الأموال		
	P.L. 111-32	P.L. 111-117	P.L. 111-118				
	٢٠٠٩/٦/٢٤	٢٠٠٩/١٢/١٦	١٢/١٩/ ٢٠٠٩	مجموع المخصصات	الملتزم بها	المنفقة	المنتهية الصلاحية
المساعدات الإنسانية الخارجية وبمناسبة الكوارث والمدنية (OHDACA)			١٧				
برامج التعليم والتبادل الثقافي (ECA)			١٦				
المساعدات الفنية في الشؤون الدولية (OTA)			١٦	١٦	١٤		
التدريب العسكري والتعليمي الدولي (IMET)	٢	٢		١٠	٤	٣	
مساعدو القضاة الأميركيون				٣			
وزارة العدل				٢			
المجموع الفرعي				٣،٨٥٢	٢،٧٥٣	٢،٢٥٥	
التكاليف التشغيلية المتعلقة بإعادة الإعمار							
سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)				٨٣٣	٨٣٢	٧٩٩	
مكتب المشاريع والعقود (PCO)				٨٣٠			
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية				٢٢٤			
التكاليف الإدارية لصندوق حرية العراق (PRT)				١٠٠			
المساهمات الأميركية إلى المنظمات الدولية				٦٨			
المجموع الفرعي				٢،٠٥٣	٨٣٢	٧٩٩	
الإشراف على إعادة الإعمار							
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)	٧	٢٣		٢٠٣	١٦٤	١٤٨	
وزارة الدفاع – مكتب المفتش العام				٢٦			
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/مكتب المفتش العام (USAID/OIG)				١٨			
وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA)				١٦			
مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS OIG)				١٣			
المجموع الفرعي	٧	٢٣		٢٧٦	١٦٤	١٤٨	
المجموع	١،٨٢٤	٤٩٠	٢٠٠	٥٣،٢٩٧	٤٨،١٩٨	٤٢،٥٥٧	٥٤٢

ملاحظات:

(أ) كان الكونغرس قد خصص في البداية ١٨،٦٤٩ مليار دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني، لكنه خصص ٢١٠ ملايين دولار لتحويلها إلى حسابات أخرى لبرامج في الأردن وليبيريا والسودان. حوّلت الإدارة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى حسابات أخرى حوالي ٥٦٢ مليون دولار إلى برامج لها علاقة بالعراق لا يمكن تنفيذها إلا في حسابات أخرى، (يمثل البرنامج الثنائي لإعفاء العراق من دَينه). علاوة على ذلك، وفي مخصصات السنة المالية ٢٠٠٦، خصص الكونغرس ٩،٩٥ مليون دولار كي تنقل إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من حساب صندوق دعم الاقتصاد التابع لوزارة الخارجية. في السنة المالية ٢٠٠٨ الغى القانون P.L-110 252 مبلغ ٥٠ مليون دولار.

(ب) يشمل ٤٠ مليون دولار من حساب صندوق دعم الاقتصاد الأساسي لسنة ٢٠٠٣ لم يتم تسديدها و١٠ ملايين دولار من القانون العام P.L. 108-11.

(ج) عموماً، لا يخصص الكونغرس أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) إلى بلد محدد، بل إلى صندوق للعراق وأفغانستان. ذكر مكتب المفتش العام مخصصات من وزارة الدفاع إلى برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للعراق.

(د) يتضمن الأموال الممولة من صندوق حرية العراق

(هـ) يتضمن الأموال المخصصة إلى صندوق حرية العراق بموجب القانون العام P.L.108-11 تحت العنوان الأول، والمحولة إلى نشاطات إعادة الإعمار، باستثناء الأموال المحولة إلى صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (NRRRF) المسجلة تحت هذا الصندوق.

(و) خُصص مبلغ ٢٠ مليون دولار المبلغ عنه في التقرير للسنة المالية ٢٠٠٩ بموجب القانون P.L.111-8

(ز) يستثنى مبلغ ٧٥ مليون دولار للمفش العام بموجب القانون P.L.108-106

(ح) التقارير الصادرة وفقاً للمؤتمر حول أموال دعم إعادة الإعمار المخصصة بموجب القانون P.L.109-234 و P.L.110-28 متوفرة لنشاطات مكتب المشاريع والعقود.

صندوق قوات الأمن العراقية

خصص الكونغرس ١٨,٠٤ مليار دولار لصندوق قوات الأمن العراقية لدعم وزارة الدفاع ووزارة الداخلية العراقية في تطوير قوات الأمن العراقية. في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ تم تعطيل نشاط القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSCTC-I)، وتم نقل مهمة القيادة الأمنية وكافة البرامج العائد لها إلى القوات الأميركية في العراق (USF-I) التي شملت بعثة التدريب والاستشارات في العراق (ITAM) وبعثة المساعدة الأمنية في العراق (ISAM).[٦٠]

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بقي ١,٦٦ مليار دولار من الالزامات غير المنفقة. وبقي ١,٢٩ مليار دولار أخرى غير ملزمة، لكن فقط مبلغ ٠,٨٢ مليار دولار (٦٤%) من هذه الأموال يمكن إلزامه لمشاريع جديدة.

المبلغ الإجمالي الذي تمّ إلزامه من صندوق قوات الأمن العراقية هو ١٦,٧٥ مليار دولار (٩٣%) وتم إنفاق ١٥,٠٩ مليار دولار (٨٤%) في نهاية ربع السنة.[٦١] للإطلاع على وضعية هذه الأموال، انظر الجدول ٢-٤.

ربع السنة الحالي منذ ثلاث سنوات

فريق دراسة العراق

في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صدر تقرير فريق دراسة العراق. ذكر التقرير غياب التمويل الأميركي المناسب لقوات الأمن العراقية وأشار إلى ان الثلاثة مليارات دولار المخصصة لصندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠٠٦ كانت اقل من المبلغ المطلوب لدعم الحضور العسكري الأميركي في العراق لمدة أسبوعين.

الشكل ٢-٣
صندوق قوات الأمن العراقية: وضعية الأموال – بمليارات الدولارات

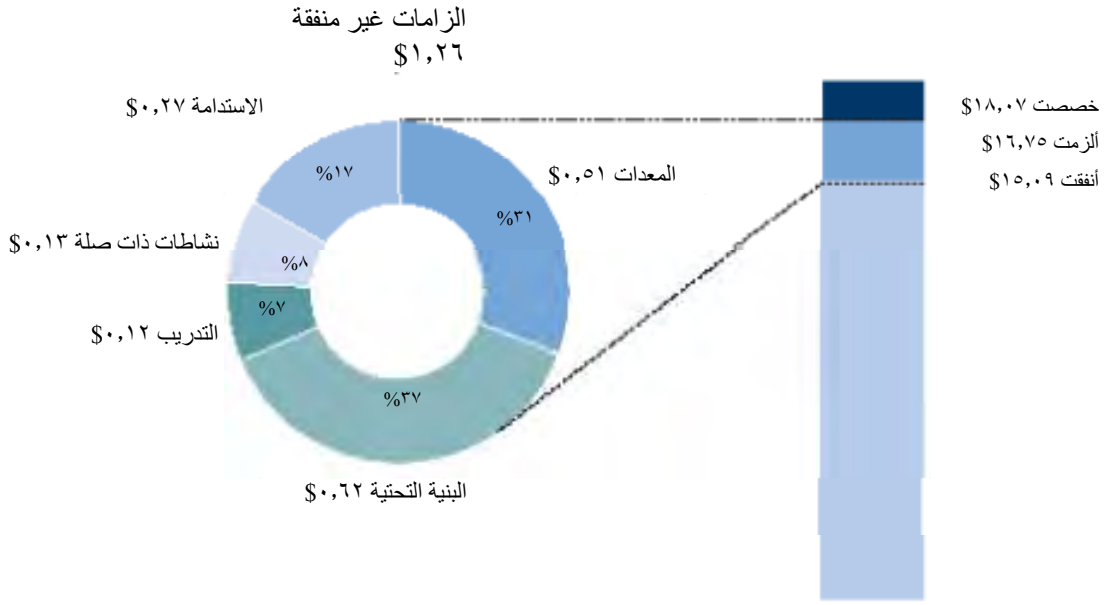

ملاحظة: البيانات غير مدققة – الأرقام تتأثر بالتدوير
المصدر: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣.

الإلزامات والنفقات ربع السنوية لصندوق قوات الأمن العراقية حسب مجموعات النشاطات الفرعية

من أصل ال ١٨,٠٤ مليار دولار المخصصة لصندوق قوات الأمن العراقية، خُصص مبلغ ١٧,٠٦ مليار دولار (٩٥%) لأربع مجموعات نشاطات فرعية رئيسية:

- المعدات – المعدات والنقل للجيش والشرطة، وحماية القوات، ومعدات الاتصالات.
- البنية التحتية – أكاديميات مناطق التدريب، القواعد العسكرية، ومراكز الشرطة.
- الاستدامة- الصيانة، الأسلحة، الذخائر والدعم اللوجستي.
- التدريب- تدريب الجنود والشرطة، تنمية القدرات الوزارية، ومعدات ودعم المدربين.

أما مبلغ ٠,٩٨ مليار دولار المتبقية (٥%) المتبقي في صندوق قوات الأمن العراقية فهو مخصص لمجموعات النشاطات الفرعية الأصغر. هذه المجموعات الفرعية الصغيرة المسماة جماعياً "نشاطات ذات صلة" تشمل صندوق الاستجابة السريعة (QRF) لصندوق قوات الأمن العراقية، ومراكز الاعتقال ومجمعات حكم القانون.[٦٢]

كانت الالزامات والنفقات ربع السنوية أدنى بصورة كبيرة بالنسبة لربع السنة المنصرم، إلا أنه في ربع السنة الحالي، ألزمت وزارة الدفاع ١١٣,٨ مليون دولار، وأبطلت الزام ٤٠,٨ مليون دولار ليبلغ التغيير الصافي ٧٣,٠ مليون دولار كإجمالي إلزامات – ٧ بالمئة من إجمالي ربع السنة المنصرم.[٦٣] كانت الالزامات لوزارة الدفاع العراقية متوازنة نسبياً بين مجموعات

النشاطات الفرعية باستثناء البنية التحتية التي هبطت الزامتها. كانت الزامات وزارة الداخلية العراقية للتدريب والاستدامة متساوية تقريباً بسبب إبطال الزامات المعدات والبنية التحتية.[٦٤]

خلال ربع السنة الحالي، كان إجمالي نفقات صندوق قوات الأمن العراقية اقل بنسبة الثلث بالمقارنة مع ربع السنة المنصرم.[٦٥] شكلت مشتريات المعدات قرابة نصف النفقات الجديدة: ١١٥,٣ مليون دولار لوزارة الدفاع و١٤٠,٠ مليون دولار لوزارة الداخلية. وشكلت نفقات البنية التحتية حوالي ١٥ بالمئة من المجموع، مقابل ٢٦ بالمئة للتدريب ومبلغ زهيد للاستدامة.[٦٦]

الجدول ٢-٤
صندوق قوات الأمن العراقية: وضعية الأموال حسب الوزارات ومجموعات النشاطات الفرعية
بملايين الدولارات

الوزارة	مجموعات النشاطات الفرعية	وضعية الأموال			التغيير ربع السنوي	
		خصصت	الزمت	أنفقت	ألزمت	أنفقت
الدفاع	البنية التحتية	٣،٢٧٢,١	٣،٠٨٤,٧	٢،٧٤٠,٨	-٣,٣ (٠%)	٤٥,١
	المعدات	٤،٦٩٤,٩	٤،٤١٢,٠	٤،١٥٥,٦	١٨,٦ (٠%)	١١٥,٣ (٣%)
	التدريب	٦١٢,٨	٤٢٨,١	٣٧٢,٢	٢٦,٦ (٧%)	٤٦,٢ ($١٤)
	الاستدامة	١،٩٤٠,٢	١،٨٥٨,٥	١،٦٤٩,٨	٢٥,٤ (١%)	٠,٧ (٠%)
	المجموع الفرعي	١٠،٥٢٠,٠	٩،٧٨٣,٤	٨،٩١٨,٤	٦٧,٣ (١%)	٢٠٧,٠ (٢%)
الداخلية	البنية التحتية	١،٤٤٧,٨	١،٣٧٧,٥	١،١٠٢,٢	-١-٢ (٠%)	٣٥,٠ (٣%)
	المعدات	١،٨٩٩,٢	١،٦٩٩,٨	١،٤٤١,٤	-٣٥,٣ -٢%)	١٤٠,٠ (١١%)
	التدريب	٢،٥٨٥,٤	٢،٤٢٢,٣	٢،٣٥٩,٦	٢٣,٦ (١%)	٨٧,٦ (٤%)
	الاستدامة	٦١٠,٥	٥٩٤,٥	٥٢٩,٠	١٦,٧ (٣%)	٧,٥ (١%)
مجموعات أخرى	**المجموع الفرعي**	**٦،٥٤٢,٩**	**٦،٠٩٤,١**	**٥،٤٣٢,٣**	**٢,٨ (٠%)**	**٢٧٠,١ (٥%)**
	المجموع الفرعي	**٩٧٦,٤**	**٨٦٨,١**	**٧٣٧,٣**	**٢,٩ (٠%)**	**٣٩,٤ (٦%)**
المجموع العام		**١٨،٠٣٩,٣**	**١٦،٧٤٥,٥**	**١٥،٠٨٨,٠**	**٧٣,٠ (٠%)**	**٥١٦,٨ (٤%)**

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير.
المصادر: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣. المفتش العام، التقرير ربع السنوي إلى كونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٩/١٠.

المخصصات غير المنفقة لصندوق قوات الأمن العراقية

فقط مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية لسنة ٢٠٠٩ لا تزال متوفرة لالزامات جديدة، لقد انقضت مدة صلاحية مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية لسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٨ ولم تعد مؤهلة لالزامات جديدة.[٦٧] الأموال التي ألزمت من مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية يجب إنفاقها خلال خمس سنوات من تاريخ انقضاء صلاحيتها وإلا ألغيت الالزامات وأعيدت الأموال إلى الصندوق العام لوزارة المالية الأميركية.[٦٨]

خلال فترة السنوات الخمس هذه، بإمكان القوات الأميركية في العراق تصحيح الالزامات التي حصلت قبل ان تنتهي سلطة الموازنة. مثلاً، بإمكان القوات الأميركية في العراق زيادة مبلغ الزام معين لمشروع قائم إذا كانت التكاليف اكبر مما كان مقدراً في الأصل. غير انه لا يحق للقوات الأميركية في العراق المباشرة بمشروع أو بالزامات جديدة تماماً.[٦٩] للاطلاع على تفاصيل مدة صلاحية مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية، وتوفر أموال هذه المخصصات لالزامات جديدة، أنظر الشكل ٢-٤.

الشكل ٢-٤
مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية غير الملزمة
بملايين الدولارات

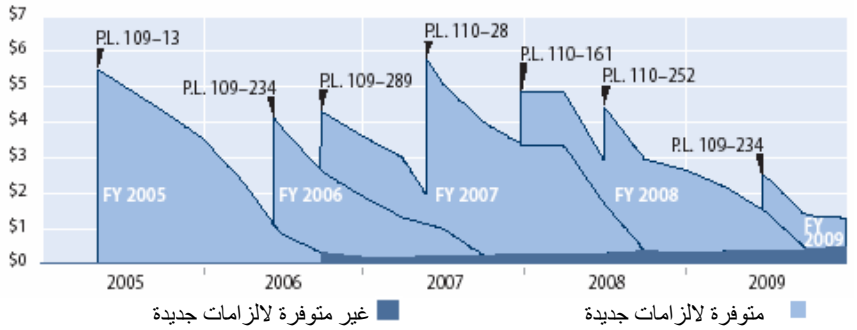

السنة المالية	خصصت بمليارات الدولارات	تاريخ انقضاء مدة الصلاحية لالزامات جديدة	الزامات ألغيت
٢٠٠٥	٥,٤٩	٢٠٠٦/٩/٣٠	٢٠١١/٩/٣٠
٢٠٠٦	٣,٠١	٢٠٠٧/٩/٣٠	٢٠١٢/٩/٣٠
٢٠٠٧	١,٧٠	٢٠٠٨/٩/٣٠	٢٠١٣/٩/٣٠
٢٠٠٧ (تكميلي)	٣,٨٤	٢٠٠٨/٩/٣٠	٢٠١٣/٩/٣٠
٢٠٠٨	١,٥٠	٢٠٠٩/٩/٣٠	٢٠١٤/٩/٣٠
٢٠٠٨ (تكميلي)	١,٥٠	٢٠٠٩/٩/٣٠	٢٠١٤/٩/٣٠
٢٠٠٩	١,٠٠	٢٠١٠/٩/٣٠	٢٠١٥/٩/٣٠

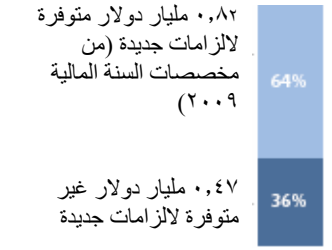

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير.
المصادر: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣، المفتش العام، التقارير ربع السنوية ونصف السنوية إلى كونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٤/٣-٢٠٠٩/١٠.

صندوق دعم الاقتصاد

منذ ٢٠٠٣، خصص الكونغرس ٤,٥٦ مليار دولار لصندوق دعم الاقتصاد لتحسين البنية التحتية والأمن المجتمعي، وتشجيع الديمقراطية والمجتمع المدني، ودعم القدرات وبناء التنمية الاقتصادية.[٧٠]

من تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بقي ٨٢٢ مليون دولار من الالزامات غير المنفقة. وبقي ٦٧٤ مليون دولار أخرى غير مُلزمة، لكن مخصصات السنة المالية ٢٠١٠ فقط البالغة ٣٨٢,٥ مليون دولار، هي فقط التي يمكن إلزامها لمشاريع جديدة.[٧١]

بلغ مجموع الأموال الملزمة ٣,٨٨ مليار (٨٥%) من صندوق دعم الاقتصاد والأموال المنفقة ٣,٠٦ مليار دولار (٦٧%) في نهاية ربع السنة الحالي.[٧٢] للاطلاع على وضعية هذه الأموال، أنظر الشكل ٢-٥ والجدول ٢-٥.

الإلزامات والنفقات ربع السنوية لصندوق دعم الاقتصاد حسب البرامج

صندوق دعم الاقتصاد مخصص لبرامج على ثلاثة مسارات:

- أمني – برامج للحد من العنف، تحسين أمن البنية التحتية وتعزيز المحاسبة الحكومية.
- سياسي-برامج لربع قدرات الحكومة الوطنية وقدرات حكومات المحافظات.
- اقتصادي – برامج لزيادة عمليات وقدرات الصيانة العراقية، ولتحفيز نمو القطاع الخاص.

كان هناك ٣٢٥,٦ مليون دولار من الالزامات خلال ربع السنة الحالي، أي بزيادة ٩ بالمئة عن الالزامات التراكمية منذ ربع السنة المنصرم.[٧٣] كان نصيب المسار السياسي ١٩٩,٨ مليون دولار (٦١%) من الالزامات الصافية مع تركيز اغلبية الالزامات على اللاجئين العراقيين (الأردن) وبرامج الديمقراطية والمجتمع المدني.[٧٤] أما المسار الأمني فكان نصيبه ١١٥,١ مليون دولار (٣٥%) من الالزامات الصافية، معظمها ضمن برنامج عمل المجتمع الأهلي التي شهدت إضافة مكوّن تطوير جديد للمجتمع المدني ركز على تحديد المشاريع وبرمجة التدريب الإداري للشركاء العراقيين.[٧٥]

كان هناك خلال ربع السنة الحالي ٢٩٥,٧ مليون دولار من النفقات الصافية، بزيادة ١١ بالمئة عن النفقات التراكمية منذ ربع السنة المنصرم.[٧٦] قرابة نصف النفقات الصافية خلال ربع السنة الحالي كانت للمسار الأمني، مع ذهاب معظمها إلى برنامج عمل المجتمع الأهلي ومشاريع فِرَق إعادة إعمار المحافظات/لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRT/PRDC).[٧٧] برنامج اللاجئين العراقيين (الأردن) في المسار السياسي أنفق المبلغ الأكبر – ٧٥,٢ مليون دولار –أكثر من ٢٥ بالمئة من كافة النفقات ربع السنوية.[٧٨]

الشكل ٢ـ٥

صندوق دعم الاقتصاد: وضعية الأموال – بمليارات الدولارات

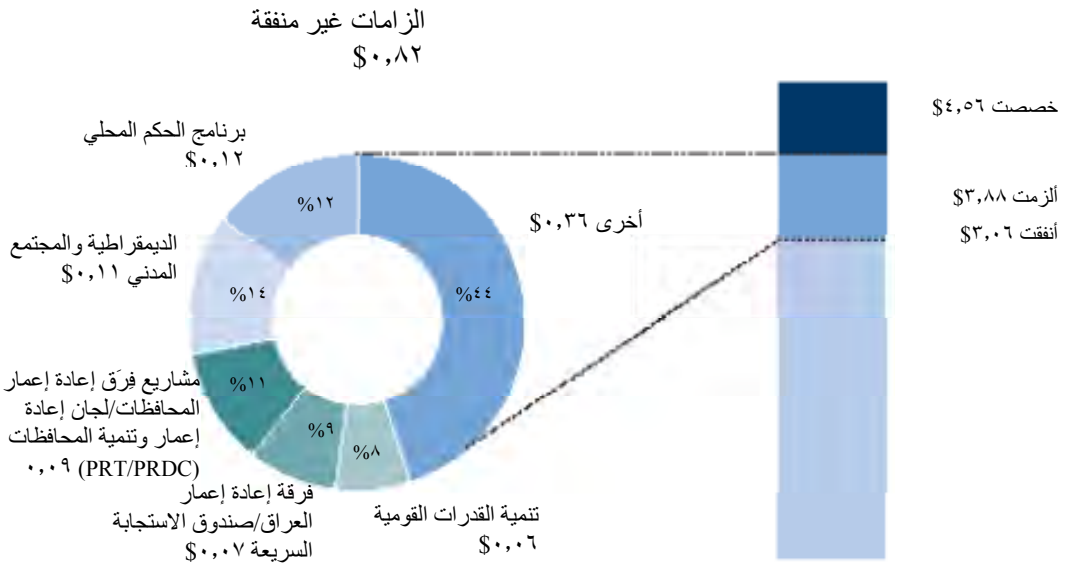

ملاحظة: البيانات غير مدققة – الأرقام تتأثر بالتدوير
المصدر: استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١/٢٠، استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢، استجابة مكتب الشرق الأوسط- العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٠.

الجدول ٢-٥
سلطة موازنة صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠١٠.
بملايين الدولارات

البرنامج	سلطة الموازنة
الديمقراطية والمجتمع المدني	١٢٦,٠
برنامج المساعدة المدنية	٥٠,٠
تنمية القدرات الوزارية	٥٠,٠
الاقليات العراقية	١٠,٠
صندوق مارلا روزيكا	٥,٠
غير محدّدة	١٤١,٥
المجموع	٣٨٢,٥

ملاحظة: شملت الديمقراطية والمجتمع المدني ١٠ ملايين دولار لمبادرة ديمقراطية النساء العراقيات.
المصدر: التقرير 366-111 لمجلس النواب، "تقرير مؤتمر لمرافقة القانون H.R.3288" ٢٠٠٩/١٢/٨، ص ١٤٦٦

الجدول ٢-٦
صندوق الاقتصاد: وضعية الأموال حسب المسارات والبرامج
بملايين الدولارات

		وضعية الأموال		التغيير ربع السنوي		
المسار	البرنامج	خصصت	الزمت	أنفقت	ألزمت	أنفقت
الأمني	مشاريع فِرَق إعادة إعمار المحافظات/لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRT/PRDC)	٧١٧,٣	٥١٠,٨	٤١٧,٢	٢١,٤ (٤%)	٥٢,٣ (١٤%)
	برنامج استقرار المجتمع الأهلي	٦٤٦,٥	٦٤٦,٥	٦٠٧,٨	٠,٢ (٠%)	-٧,٦ (-١%)
	برنامج الحكم المحلي	٤١٠,٥	٤١٠,٥	٢٩٥,٠		٢٣,٦ (٨%)
	برامج عمل المجتمع الاهلي	٣٨٢,١	٣٨٢,١	٢٤٩,٦	٧١,١ (٢٣%)	٥٦,٦ (٢٩%)
	صندوق الاستجابة السريعة لفرق إعادة إعمار العراق	٢٤٢,٠	٢٢٠,١	١٤٦,٢	١٩,٦ (١٠%)	١٤,٢ (١١%)
	حماية أمن البنية التحتية	٢١٧,٠	١٨٤,٢	١٨١,٢	٢,٨ (٢%)	١,٩ (١%)
	المجموع الفرعي	**٢،٦١٥,٣**	**٢،٣٥٤,٢**	**١،٨٩٦,٩**	**١١٥,١ (٥%)**	**١٤١,٠ (٨%)**
السياسي	تنمية القدرات الوطنية	٣٠٩,٤	٣٠٩,٤	٢٤٤,٥		٢١,٢ (٩%)
	الديمقراطية والمجتمع المدني	٢٩١,٣	٢٥٩,٤	١٤٨,٠	٧٤,٢ (٤٠%)	٧٥,٢ (٢٠٩%)
	اللاجئون العراقيون (الأردن)	١٦٥,٣	١٦٥,٣	١١١,٢	١٠٧,٣ (١٨٥%)	٧٥,٢ (٢٠٩%)
	الحكم الاقتصادي المرحلة الثانية، اصلاحات السياسة والقوانين النظامية	٨٥,٠	٨٥,٠	٨٥,٠		
	تنمية القدرات الوزارية	٥٠,٤	٤١,٨	٢٩,٥	-١,٣ (-٣%)	٠,٥ (٢%)
	مكتب اتصال جرائم النظام	٣٣,٠	٢٩,٨	٢٨,٨	-٠,٣ (-١%)	٠,٤ (١%)
	دعم الانتخابات	١٢,٦	١٢,٦	١٢,١	١٢,٦	١٢,١
	الرصد والتقييم	٧,٣	٧,٣		٧,٣	
	المجموع الفرعي	**٩٥٤,٣**	**٩١٠,٦**	**٦٥٩,١**	**١٩٩,٨ (٢٨%)**	**١١٣,٠ (٢١%)**

الجدول ٢-٦ (تابع)

المسار	البرنامج	وضعية الأموال			التغيير ربع السنوي	
		خصصت	الزمت	أنفقت	ألزمت	أنفقت
الاقتصادي	استدامة الصيانة والإدارة	٢٨٥,٥	٢٧٢,٢	٢٦٧,٠	٢,١ (١%)	٠,٨ (٠%)
	تطوير برنامج إنماء للأعمال الزراعية	١٢٤,٠	١٢٤,٠	٨٢,٥		١٠,١ (١٤%)
	النمو الاقتصادي في المحافظات	٨٥,٨	٨٥,٨	٤٨,٧		١٢,٩ (٣٦%)
	برنامج التنمية المحددة الاهداف	٥٧,٤	٥٧,٤	٢٩,٦	-٠,٤ (-١%)	٨,٣ (٣٩%)
	تنمية القدرات على مستوى المعامل والتدريب الفني	٥١,٥	٤٧,٩	٤٧,٧	٠,١ (٠%)	٠,٦ (١%)
	ازدهار	٣٢,٨	٣٢,٨	٣١,٤	٩,٠ (٣٨%)	٩,٠ (٤٠%)
	المجموع الفرعي	**٦٣٧,٠**	**٦٢٠,١**	**٥٠٦,٨**	**١٠,٨ (٢%)**	**٤١,٧ (٩%)**
المجموع العام		**٤،٢٠٦,٧**	**٣،٨٨٤,٩**	**٣،٠٦٢,٨**	**٣٢٥,٦ (٩%)**	**٢٩٥,٧ (١١%)**

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير.
المصادر: استجابة مكتب الشرق الأوسط-العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٠، استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١/٢٠، استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٠.

تطبيع صندوق دعم الاقتصاد وصناديق المساعدات المدنية الأخرى

وفقاً للسفارة الأميركية في بغداد، تتحرك الولايات المتحدة نحو برنامج مساعدات مدنية تقليدي في العراق. كجزء من الشروط الجديدة لكافة السفارات الأميركية حول العالم، قدّمت السفارة الأميركية في بغداد خطتها التشغيلية الأولى للمساعدات المدنية (OP) وخطة الأداء وتقرير الأداء (PPR) لسنة ٢٠٠٩. علاوة على ذلك، كان تمويل العمليات الخارجية مطلوباً ومخصصاً كجزء من عملية الموازنة العادية لأول مرة في السنة المالية ٢٠١٠. في السنوات المالية القادمة، ستواصل الإدارة المطالبة بأن يكون تمويل العمليات الخارجية كجزء من عملية الموازنة العادية لأجل بلوغ أهداف المساعدات المدنية الأميركية.[٧٩]

خلال ربع السنة الحالي، خصص الكونغرس ٣٨٢,٥ مليون دولار لصندوق دعم الاقتصاد[٨٠]، أي ١٣ بالمئة اقل مما خُصص السنة الماضية، و ٨ بالمئة اقل مما طلبته الإدارة.[٨١] من أصل مخصصات صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠١٠، يوجد مبلغ ٢٤٠,٠ مليون دولار مخصص لأغراض مُعينة، تركز بالدرجة الأولى على تشجيع الديمقراطية.[٨٢] للاطلاع على تفاصيل سلطة موازنة ٢٠١٠، انظر الجدول ٢-٦.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

منذ ٢٠٠٤، قدّم الكونغرس ٣,٦٥ مليار دولار لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، للعراق، ومكّن القادة العسكريين من الاستجابة لمطالب الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار بسرعة ضمن مناطق مسؤوليتهم.[٨٣] حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان هناك ١٣٨ مليون دولار من الالزامات غير المنفقة المتبقية. وكان هناك أيضاً ١٥٨ مليون دولار غير ملزمة متبقية.[٨٤]

بلغ مجموع الأموال الملزمة ٣,٥٠ مليار دولار (٩٦%) من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد والأموال المنفقة ٣,٣٦ مليار دولار (٩٢%) لغاية نهاية ربع السنة.[٨٥] للاطلاع على وضعية هذه الأموال، أنظر الشكل ٢-٦.

الشكل ٢-٦
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد: وضعية الأموال
بمليارات الدولارات

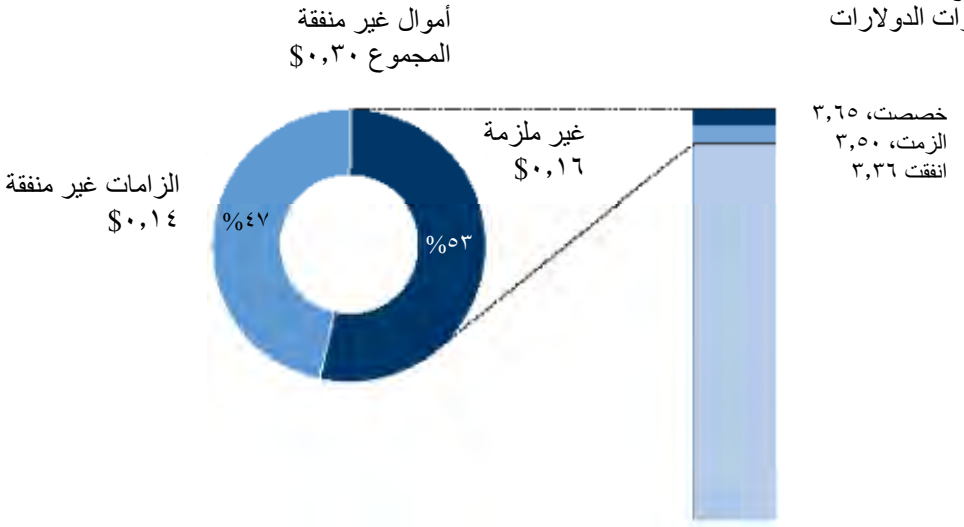

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير. لم يذكر مكتب وزير الدفاع البيانات والمخصصات والالزامات والإنفاقات لفئات المشاريع على أساس ربع سنوي لكافة مخصصات السنة المالية، حصل المفتش العام على بيانات مخصصات والزامات وإنفاقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من نظام إدارة إعادة إعمار العراق الذي يتأخر مدة ربع سنة في إصدار تقاريره، لذلك فإن إجمالي الخط الأعلى قد لا يتوافق مع القيم المذكورة في قسم استخدامات التمويل في هذا التقرير.

المصدر: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣.

الإلزامات والإنفاقات ربع السنوية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد حسب القطاعات

ذكرت وزارة الدفاع الأميركية انه لتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تم الزام ٣٣٩ مليون دولار وتم إنفاق ٢١٣ مليون دولار من مخصصات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٩. كانت أكبر الانفاقات لمخصصات السنة المالية ٢٠٠٩ لعقود الحراس المؤقتين للبنية التحتية الحيوية (٣٥ مليون دولار) ولنشاطات التنظيف المدنية (٣٢ مليون دولار).[٨٥] بالنسبة لوضعية أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، أنظر الجدول ٢-٧.

لم تقدم وزارة الدفاع تقارير في كل ربع سنة حول بيانات المخصصات والالزامات والانفاقات- حسب فئة المشاريع – لكافة مخصصات السنة المالية. تبعاً لذلك، لا يستطيع المفتش العام تقديم حساب كامل للالزامات والانفاقات ربع السنوية حسب فئات المشاريع للاطلاع على فئات مخصصات السنة السابقة، ويجب ان يعتمد على التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق المتوفرة من نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) لتلك البيانات.[٨٧] البيانات التراكمية الواردة حسب فئات المشاريع مأخوذة من نظام إدارة إعادة إعمار العراق فيما يخص قسم الاستخدامات ونتائج التمويل الواردة في هذا التقرير.

متطلبات تنسيق مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد والموافقة عليها
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد يموّل كل من مشاريع مكافحة التمرد ومشاريع إعادة الإعمار والتنمية الأوسع. لقد وضعت القوات الأميركية في العراق سياسة ينفق، على أساسها، قادة الفرق والألوية أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لأجل دعم الأمن والاستقرار.[٨٨] السياسة الرسمية مسجلة في كتيب "المال كنظام سلاح" (MAAWS) الذي تم تحديثه مؤخراً في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.[٨٩]

بالنسبة لمشاريع إعادة الإعمار والتنمية التي لا علاقة لها بالأمن، تعمل القوات الأميركية في العراق مع مكتب شؤون المحافظات في السفارة الأميركية في بغداد ومع الشركاء ما بين الوكالات لتطوير إرشاد وأولويات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. يُنسق القادة العسكريون مع فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs) في تسمية وتنفيذ المشاريع، وعليهم إبلاغ فرق إعادة إعمار المحافظات في مناطق عملياتهم حول كافة انفاقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) التي تزيد عن ٥٠،٠٠٠ دولار أو على مستوى أدنى إذا لم تكن مقترحة لاسباب أمنية فقط. في حال باشر أحد القادة العسكريين مشروعاً ممولاً من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد يعارضه فريق إعادة إعمار المحافظات، يجري توثيق عدم التفاهم ويبلغ عبر كل سلسلة قيادية ضمن المنظمة.[٩٠]

في أيار/مايو ٢٠٠٩، أمر التجزئة "FRAGO 380" الوحدات العسكرية، بالتعاون مع فرق إعادة إعمار المحافظات استخدام برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بحزم لدعم تنمية قدرات حكومات المحافظات وللمحافظة على الأمن قبيل الانتخابات العراقية وخفض عديد القوات الأميركية.[٩١]

الجدول ٢-٧
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد: وضعية مخصصات السنة المالية ٢٠٠٩ حسب فئات المشاريع
بملايين الدولارات

فئات المشاريع	ألزمت	أنفقت
عقد الحراس المؤقتين للبنية التحتية الحيوية	٣٥,١٥	٣٤,٨٧
نشاطات التنظيف المدنية	٤٩,٠١	٣١,٥٢
التحسينات الاقتصادية والمالية والإدارية	٢٨,٣٤	٢٤,٥٢
المياه والصرف الصحي	٣٨,٦٩	٢٠,١٠
الكهرباء	٣٧,٧٢	١٩,٧٩
التعليم	٣٤,٦٢	١٨,٠٨
النقل	٢١,٣٧	١١,٧٨
الإجراءات الوقائية	١٥,٧٢	١٠,٥٧
الزراعة	٢٦,٩٩	١٠,١٩
المشاريع الإنسانية وإعادة الإعمار الأخرى	١٠,٨٩	٨,٣٠
إصلاح المرافق المدنية والثقافية	٨,٥٨	٦,٦٦
العناية الصحية	٧,٤٢	٥,٢٥
عربات الدعم المدني	١١,١٣	٣,٦٧
حكم القانون ونظام الحكم	٦,٣٥	٣,٥١
مدفوعات التعزية	١,٩٢	١,٩١
إصلاحات أضرار المعارك	١,٩٥	١,٢٩
إنتاج وتوزيع الغذاء	٢,٦٨	٠,٨٧

الاتصالات	٠,٤٩	٠,٤٣
المدفوعات للمعتقلين السابقين	٠,٠٢	٠,٠٢
المدفوعات للأبطال	٠,٠٢	٠,٠٢
المجموع	**٣٣٩,٠٥**	**٢١٣,٣٦**

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير.
المصدر: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣

مسارات التمويل الصغرى

خصص الكونغرس أو جعل متوفراً على الأقل ٦,١٨ مليار دولار من مسارات التمويل صغيرة لإعادة إعمار العراق.[٨٣] معظم مسارات التمويل هذه تديرها وزارة الخارجية، وان كانت دوائر أخرى ووكالات مؤقتة تلعب أدواراً هامة. نظراً لعدد الوكالات ومسارات التمويل، والطريقة المعقدة التي تم بها نقل هذه المسارات بين الوكالات، اصبح من الصعب تحديد وضعية هذه الأموال والاستخدام الصحيح لها.

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان قد الزم على الأقل ٣,٧٥ مليار دولار وانفق على الأقل ٣,٢٠ مليار دولار من أموال هذه المسارات.[٩٣] صنّف المفتش العام مسارات التمويل هذه في ثلاث فئات:

- برامج المساعدات الأخرى – ٣,٨٥ مليار دولار
- نفقات تشغيلية لها علاقة بإعادة الإعمار – ٢,٠٥ مليار دولار
- الإشراف على إعادة الإعمار – ٠,٢٧٦ مليار دولار.

للاطلاع على تفاصيل وضعية مسارات التمويل الصغيرة، انظر الجدول ٢-٣.

تلقى خمسة من مسارات التمويل الصغيرة تمويلاً جديداً خلال ربع السنة الحالي. خصص الكونغرس لمشاريع إعادة الإعمار والتنمية ٥٢,٠ مليون دولار للصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون (INCLE) ، لكنه اشترط ان لا يُستخدم أي من هذه الأموال في إنشاءات جديدة.[٩٤] علاوة على ذلك، خصص الكونغرس ٣٢,٣ مليون دولار لصندوق عدم انتشار سلاح الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب، ونزع الألغام (NADR) ولصندوق التعلم والتعليم العسكري الدولي (IMET). لم يقدم تقرير المؤتمر أية مخصصات لهذه الصناديق لكن سلطة الموازنة المتوفرة مساوية لمجموع المبالغ التي طالبت بها الإدارة – ٣٠,٣ مليون دولار لصندوق عدم انتشار سلاح الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب ونزع الألغام و ٢,٠ مليون لصندوق التعلم والتعليم العسكري الدولي.[٩٥] وفي العام الماضي، تم تخصيص ٢٠,٠ مليون دولار لصندوق عدم انتشار سلاح الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب، ونزع الألغام (NADR) ولصندوق التعلم والتعليم العسكري الدولي (IMET).[٩٦]

بالنسبة للإشراف، خصص الكونغرس ٢٣,٠ مليون دولار لمكتب المفتش العام.[٩٧] ولاحظ تقرير المؤتمر أيضاً ان قسماً من ال ٢٠,١ مليون دولار المتوفرة لمكتب المفتش العام في وزارة الخارجية للنشاطات في الشرق الأوسط وجنوب آسيا سوف يدعم جهوده في العراق.[٩٨]

إدارة إعادة الإعمار في طور الانتقال

في الوقت الذي ينتقل فيه وجود الولايات المتحدة في العراق إلى بعثة دبلوماسية وتنموية، لا يزال هناك مبلغ ٣,٠٩ مليار دولار من الالزامات المُتبقية للإنفاق على مشاريع جديدة لإعادة الإعمار، وعلى إنجاز وإقفال المشاريع الجارية واستدامتها.[٩٩] الوضع الأميركي في العراق بدأ يعكس علاقات ثنائية تقليدية أكثر مع وجود أمني منخفض على الأرض ومساعدات متواصلة تتحوّل إلى دورات موازنات مطبّعة. يبدو أن هناك حاجة إلى مستويات هامة نسبياً من الدعم على المدى القريب في الوقت الذي تُنقل فيه مسؤوليات الأمن وإعادة الإعمار إلى العراقيين.

خفض عديد القوات يجب ان يدار عن كثب. التوترات المتلاشية يمكن ان تنفجر فجأة. لكن المكاسب الأمنية المستدامة حتى الآن والتقدم العراقي المتواصل، وضع هذا الخفض في وضع ايجابي بالنسبة للمستقبل. يجب ان ننهي مهمتنا في العراق بصورة جيدة.

- *الأميرال مايك مولن، رئيس هيئة الأركان المشتركة، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.*

تحدث المفتش العام ومكتب المحاسبة الحكومية مرة أخرى خلال ربع السنة الحالي عن الحاجة إلى تخطيط أفضل والى إشراف المقاولين لمواجهة تحديات عملية الانتقال المعقدة من قيادة وزارة الدفاع إلى إدارة وزارة الخارجية لبرامج المساعدة الداعمة لمؤسسات الحكومة العراقية.[١٠٠] علاوة على ذلك، أعرب مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS OIG) عن تحفظاته حول إدارة وزارة الخارجية للعملية الانتقالية.

يبدو ان نقل المعدات والموارد المرافقة لخفض عديد القوات العسكرية الأميركية يشكل فرصة لدعم الحكومة العراقية ولخفض نفقات الانتقال الأميركية، لكن ليس من الواضح، وفقاً للمفتش العام في وزارة الخارجية، ما إذا كانت هذه العملية قد تم تخطيطها بصورة كافية.[١٠١] حالياً، تمّ تحديد ١,١ مليار دولار من المعدات المشتراة والموارد الأخرى لنقلها إلى الحكومة العراقية لجزء من التخلي عن المعدات العسكرية الأميركية.[١٠٣]

تنظيم الانتقال: صورة بدأت تظهر

في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، انتشرت القوات الأميركية في العراق في مجموعات قيادة رئيسية دُمجت تحت قيادة واحدة، هي قيادة القوات الأميركية في العراق (USF-I) التي ستدير الخفض المتواصل للقوات بالتنسيق مع وزارة الخارجية.[١٠٤]

للاطلاع على تفاصيل هيكلية قيادة القوات الأميركية في العراق وتنظيم السفارة الأميركية في بغداد أنظر الشكل ٢-٧.

المنحى التصاعدي لانسحاب الجنود الأميركيين

حدّد الرئيس أوباما ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠ موعداً نهائياً للإنهاء الرسمي للمهمة القتالية الأميركية في العراق. خطة وزارة الدفاع للانسحاب المرتبة على مراحل تؤطرها الأهداف والمواعيد التي وضعت بموجب الاتفاقية الأمنية بين الحكومة الأميركية والحكومة العراقية. بعد انتهاء المهمة القتالية في العراق، سيبقى ٥٠،٠٠٠ جندي أميركي لتدريب ونصح وتجهيز قوات الأمن العراقية (ISF) وللقيام بمهمات مكافحة الإرهاب المحددة الأهداف.[١٠٥] ومن المتوقع ان

ينتهي دور هذه القوات مع انسحاب جميع القوات الأميركية المتبقية في نهاية ٢٠١١. خلال عملية خفض عديد القوات، سوف تواصل القوات الأميركية مساعدة قوات الأمن العراقية في القيام بعمليات أمنية، وعلى الأخص تلك التي ستجري قُبيل انتخابات السابع من آذار/مارس ٢٠١٠.[١٠٦]

الشكل ٢-٧
السفارة الأميركية في بغداد والقوات الأميركية في العراق (USFI): الهيكليات التنظيمية الحالية

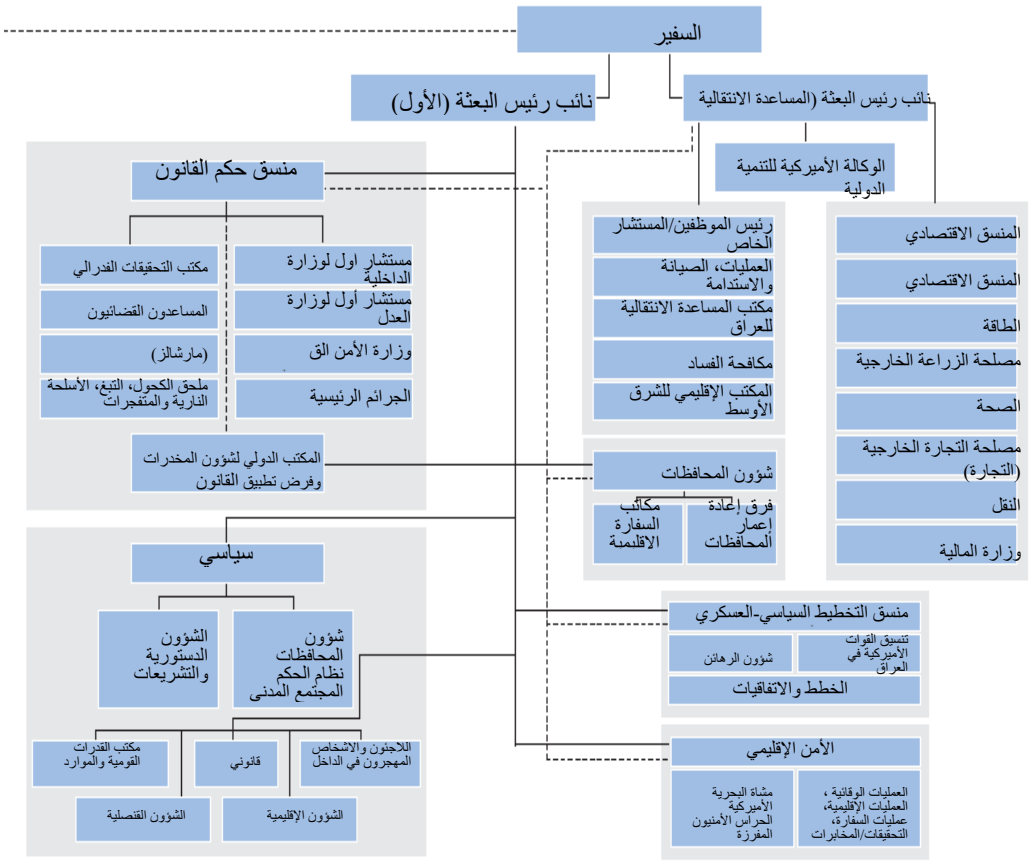

المصادر: استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤، استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

إدارة إعادة الإعمار في طور الانتقال

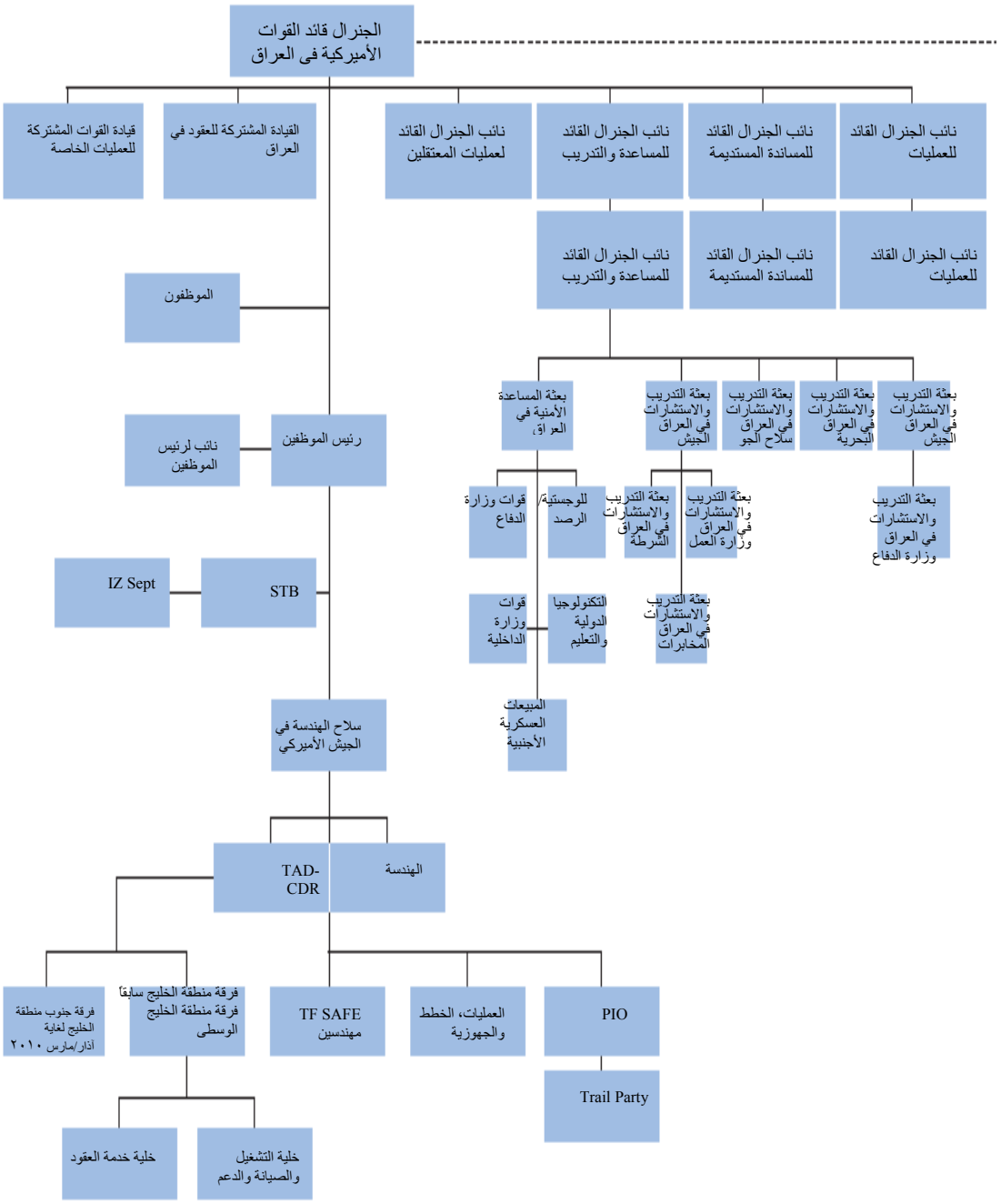

الشكل ٢-٨
التخلي عن المعدات الأميركية – قطع المعدات – بالملايين

المصدر: وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/١١/٤، ص ٣٦.

في شهادة مكتب المحاسبة أمام لجنة العقود في زمن الحرب في العراق وأفغانستان، ذكر مدير القدرات الدفاعية والإدارة عدة تحديات تواجه نجاح تنفيذ خطة وزارة الدفاع لخفض القوات المرتبة على مراحل: [١٠٧]

- لا يزال على وزارة الدفاع أن تحدد تماماً حاجاتها المستقبلية للخدمات التعاقدية.
- التكاليف الكامنة والهواجس الأخرى للعقود الأساسية الانتقالية قد تفوق الفوائد المحتملة.
- تفتقر وزارة الدافع إلى العدد الكافي من موظفي الإشراف على العقود.
- القرارات الرئيسية حول التخلي عن بعض المعدات لا زالت معلقة.
- التخلي الفعلي عن المعدات العسكرية يمكن ان يقوّضه عدم تناسب تكنولوجيا الكمبيوتر، كما ان وزارة الدفاع تفتقر إلى الرؤية الدقيقة حول جردتها لبعض المعدات وحاويات الشحن.

التنفيذ الفعال لنقل مسؤولية الأمن – وتقديم الفوائد المادية لقوات الأمن العراقية عبر عملية التخلّي عن المعدات- يتوقفان عن قدرة وزارة الدفاع على تخفيف آثار هذه التحديات.

نقل المعدات العسكرية الأميركية من بغداد، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

التخلي عن المعدات العسكرية الأميركية

بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، كانت القوات الأميركية في العراق تسيطر على حوالي ٣,٣ مليون قطعة من المعدات في العراق.[١٠٨] يواصل مخططو وزارة الدفاع تخصيص المعدات لفئة واحدة من أربع فئات للمعالجة: [١٠٩]

- تجديدها وشحنها إلى القوات الأميركية في أفغانستان.
- إعادتها إلى مراكزها في الوطن.
- نقلها إلى مستودعات أميركية/برامج إعادة التأهيل؟
- نقلها إلى الحكومة العراقية أو إلى الحكومة الأفغانية.

لتحقيق إزالة المعدات، تحويلها إلى غير عسكرية، أو نقلها إلى العراقيين في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، شدّدت القوات الأميركية في العراق انه يجب ان تتلقى تعليمات للتخلي عن المعدات في الوقت المناسب وأن يكون لها سلطات موسّعة لإعلان المعدات على أنها فائضة. في ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩، وسّع نائب وزير الدفاع للوجستية وجهوزية المعدات السلطات الهادفة إلى تسريع التخلي عن المعدات الأميركية ونقلها إلى الحكومة العراقية.[١١٠]

- الحد القصى للمعاملة الواحدة بالدولار للمعدات التي يمكن نقلها إلى الحكومة العراقية رُفع من ٥ إلى ١٥ مليون دولار.
- لقد أعطيت القوات الأميركية في العراق سلطة نقل معدات الحواجز (مثل السياجات وجدران على شكل الحرف T والمعدات الوقائية الأخرى بدون أي حدود بالدولار.
- بإمكان القادة العسكريين تطبيق القيمة المتناقصة بدلاً من قيمة شراء المعدات المعدّة للنقل.

أنظر الشكل ٢-٨ للاطلاع على الجدول الزمني للتخلي عن المعدات.

يواصل المقاولون لعب دور مركزي

مستوى الخدمات التعاقدية الضرورية لدعم خفض عديد القوات والمعدات من العراق لا يزال بحاجة إلى التحديد.[١١١] سوف يواصل المقاولون تقديم تشكيلة واسعة من المهمات الضرورية للعمليات ولبرامج إعادة الإعمار، لكن وزارة الدفاع أعلنت خططاً لخفض ٣٠ بالمئة من الدعم العام للمقاولين (إلى قوة ٧٥،٠٠٠) بحلول نهاية ٢٠١٠.[١١٢] بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ذكرت القوات الأميركية في العراق ان ١٠٠،٠٣٥ مقاول لوزارة الدفاع يعملون في العراق.[١١٣]

- ٥١،٩٩٠ من مواطني دول ثالثة
- ٢٧،٨٤٣ مواطن أميركي
- ٢٠،٢٠٢ مواطن عراقي

إدارة البرنامج

تواصل السفارة الأميركية في بغداد قيادة كافة برامج المساعدة الأميركية الجارية، ويشمل ذلك:[١١٤]

- الإشراف على برامج إعادة الإعمار لغاية إنجازها.
- إدارة مشاريع البنية التحتية والتجهيزات المتبقية التي تمتد لما بعد ٢٠١١ (بما في ذلك مشاريع المشتريات العسكرية الأجنبية والمبيعات).
- تحمل مسؤولية برنامج تدريب الشرطة الذي تديره حالياً القوات الأميركية في العراق.

للاطلاع على الجدول الزمني لنقل إدارة وزارة الدفاع ووزارة الخارجية لإدارة مشاريع إعادة الإعمار، أنظر الشكل ٢-٩.

فرقة منطقة الخليج ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق

قدّمت فرقة منطقة الخليج (GRD) وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) الدعم الهندسي والإداري لإعادة إعمار العراق منذ بدايته في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى حين وقف العمل بهما في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ذكر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي ان فرقة منطقة الخليج أنجزت ٤٦٩٧ مشروعاً مقدرة قيمتها بـ ٧,٣ مليار دولار.[١١٥] لا تزال وحدتان من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي باقيتين في العراق تحت سلطة الفرقة العابرة للأطلسي لإنجاز مهمة إعادة الإعمار: منطقة الخليج، القطاع الجنوبي (مركزها الرئيسي في طليل) وقطاع منطقة الخليج (مركزها الرئيسي في بغداد).[١١٦]

الأمر التنفيذي الذي مكّن مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) التابع لوزارة الخارجية من تقديم البرمجة والإشراف خلال إنجاز مشاريع إعادة الإعمار الكبرى المتبقية في العراق تنقضي مُدته في ٨ أيار/مايو ٢٠١٠. غير ان السفارة الأميركية في بغداد تخطط لإبقاء وحدة صغيرة من مكتب المساعدة الانتقالية للعراق لحوالي سنة لضمان إنجاز المشاريع والإقفال المالي لمشاريع إعادة الإعمار والمساعدة الجارية. بحلول صيف ٢٠١٠، سوف تكون الوظائف التي يؤديها مكتب المساعدة الانتقالية للعراق تحت سلطة مكتب الشؤون المؤقتة (OPA) بدلاً من المكتب التنفيذي للسفارة الأميركية.[١١٧]

نظام إدارة إعادة إعمار العراق

خلال ربع السنة الحالي، نشر المفتش العام تدقيقاً حول العقد الذي منحته وزارة الخارجية لدراسة نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، وهو قاعدة بيانات كانت مُعدة في الأساس لاحتواء المعلومات حول المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. خلال السنوات، أضاف النظام معلومات حول المشاريع الممولة من صندوق قوات الأمن العراقية وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد وصندوق دعم الاقتصاد، لكن اعتماديته وفائدته هما موضع شك. ذكرت وزارة الخارجية ان اتفاقية تفاهم حول نقل الأصول وُقّعت مؤخراً مع الحكومة العراقية، تدعو إلى نقل بيانات المشاريع الأميركية عبر ورقة العمل المفصلة (بكلا اللغتين الانكليزية والعربية) وليس عبر قاعدة بيانات أو نظام نشط. النقل الرسمي للمعلومات عبر ورقة العمل المفصلة بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.[١١٨]

وجد تدقيق المفتش العام أن استثمار توظيف ٥ ملايين دولار في هذا الوقت لأجل تحديث تصميم نظام إدارة إعادة إعمار العراق لن يقدم على الأرجح أية تحسينات أو فوائد تذكر للسفارة الأميركية، أو لاي من مستخدمي نظام إعادة إعمار العراق. علاوة على ذلك، ووفقاً للتدقيق، لدى الوكالات الرئيسية التي ستشارك في إعادة الإعمار بعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أنظمة قادرة على تعقّب نشاطات إعادة الإعمار.[١١٩] للاطلاع على ملخص مفصل أكثر عن النتائج التي توصل إليها التدقيق والتوصيات، أنظر القسم ٤.

الشكل ٢-٩

إدارة إعادة الإعمار الأميركية في طور الانتقال، بتاريخ ٢٠١٠/١/١٥

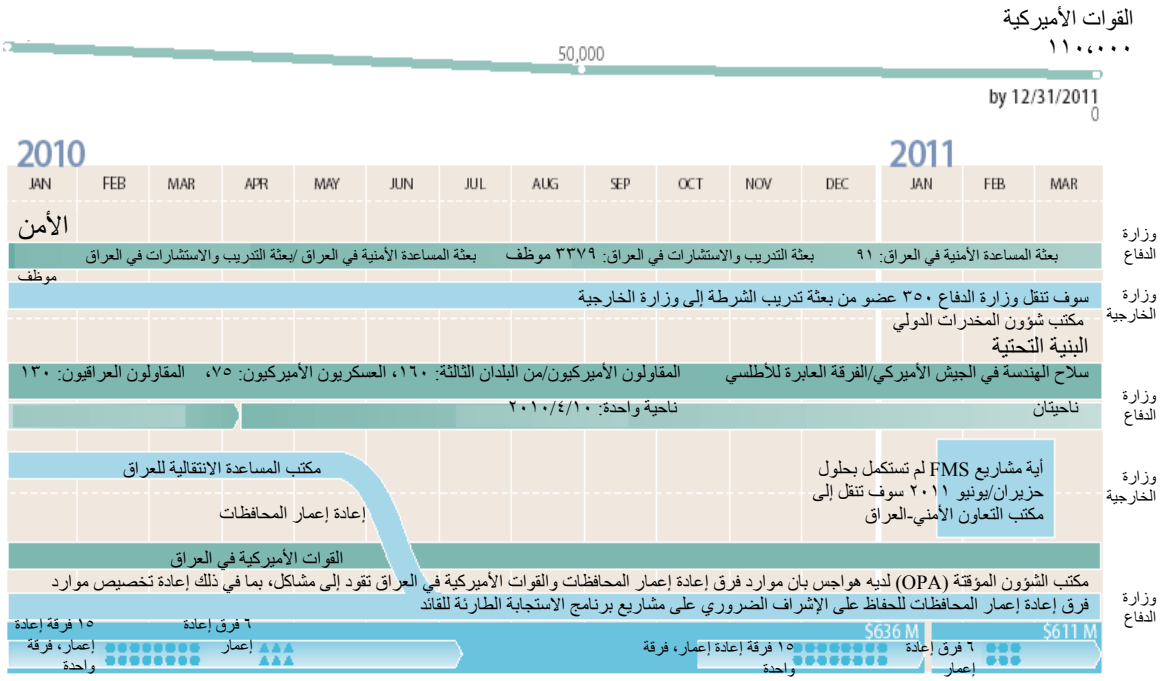

ملاحظة: التكاليف التشغيلية المقدرة المبينة فوق آثار فرقة إعادة إعمار المحافظات ذكرها مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية في تدقيق MERO-A-09-10 المنشور في ٢٠٠٩/٨. ذكر التدقيق ٤٨٤ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٩، و٦٣٦ مليون دولار للسنة المالية ٢٠١٠ و٦١١ مليون دولار للسنة المالية ٢٠١١. هذه الانتقالات لا تزال في مراحل التخطيط كما ان القرارات النهائية لم تتخذ بعد.

المصادر: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٩/٣٠ و٢٠١٠/١/١٥، تدقيق المفتش العام لوزارة الخارجية، MERO-A-09-10، "التخطيط الانتقالي للسفارة في بغداد للحضور الأميركي العسكري المخفض في العراق، ٢٠٠٩/٨، ص ١-٢٢، التقرير 11-230 اللجنة المخصصات في مجلس النواب، "مشروع قانون مخصصات وزارة الدفاع، ٢٠١٠"، ٢٠٠٩/٧/٢٤، ص ٦-٧، ٣٤٩-٣٥٠. شهادة قائد القوة المتعددة الجنسيات في العراق أمام لجنة الخدمات العسكرية في مجلس النواب، "وضعية الجهود الجارية في العراق"، ٢٠٠٩/٩/٣٠، السفارة الأميركية في بغداد، "بغداد، مكتب شؤون المخدرات الدولية، إدارة البرنامج وأداء المقاولين"، الرقم ٢٦٩٤، ٢٠٠٩/١٠/٧، سلاح الهندسة في الجيش الأميركي" بيانات ورقة الوقائع التراكمية لإعادة الاعمار، www.usace.army.mi/"، بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١، المفتش العام بووين، رسالة إلى رئيس البعثة، السفارة الأميركية في العراق، والقائد العام للقوة المتعددة الجنسيات في العراق، ٢٠٠٩/٨/١٨، استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٠/٤ و٢٠٠٩/١٠/٦، استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٤، استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤ و٢٠١٠/١/١٥.

تدريب الشرطة على يد القوات الأميركية/مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون للشرطة

تشرف القوات الأميركية في العراق الآن على البرامج الممولة من صندوق قوات الأمن العراقية لتدريب وتجهيز هذه القوات ولإنشاء المرافق الأمنية. وفقاً لوزارة الدفاع، تلقى أكثر من ٨٠٠،٠٠٠ عراقي شكلاً من التدريب، لكن التدريب المتخصص وإعادة تجديد القوات وبرامج تدريب المدربين لا تزال مطالب هامة عالقة بالنسبة لقوات الأمن العراقية.[١٢٠]

بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، سوف يترتب على وحدات القوات الأميركية في العراق التي تقوم بتدريب الشرطة نقل المسؤولية إلى بعثة تطوير الشرطة، بما في ذلك ٣٥٠ مستشاراً دولياً (IPAs) إلى مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون في السفارة الأميركية في بغداد. لإدارة هذا البرنامج، ذكر المكتب ان موظفيه ال ١٥ بحاجة لان يصبحوا ٢١ موظفاً في سنة ٢٠١٠ و٢٧ موظفاً بحلول ٢٠١١.[١٢١]

فرقة منطقة الخليج تستعد لإنزال العلم خلال حفل وقف نشاطها في بغداد في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

تحدث مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون عن خطط لإعداد برنامج تدريب أساسي للشرطة مقدم بموجب البرنامج الحالي الذي يقوده العسكريون عن طريق تقديم المساعدة

على المستوى الوزاري والدعم بين الرتب العليا بالتناغم مع الحاجات الواضحة للحكومة العراقية. سوف يُركز هذا البرنامج على تقديم تدريب ونصح متخصصين في المجالات مثل الإدارة والقيادة، والتخطيط الاستراتيجي، والتحقيقات الجنائية، وتطوير تكنولوجيا المعلوماتية.[١١٢] للاطلاع على الجدول الزمني لنقل مسؤولية تدريب الشرطة، انظر الشكل ٢-١٠.

خلال ربع السنة الحالي، نشر المفتش العام أيضاً تدقيقاً حول إشراف وزارة الخارجية على عقد داين كورب لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية. وجد المفتش العام ان إشراف مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون على أوامر مهمات ديان كورب لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية لا زال ضعيفاً. لتصحيح نقاط الضعف المزمنة هذه، أوصى المفتش العام نائب وزيرة الخارجية للإدارة والموارد بان يأمر بإجراء دراسة فورية للمؤسسة المسؤولة عن إدارة العقد لتحديد ما إذا كانت هيكليتها وموظفوها وإدارتها قادرين على الإشراف على العقود المدرجة ضمن مسؤولتيها بصورة فعالة وكفوءة.[١١٣] لمزيد من التفاصيل حول تدقيق المفتش العام، أنظر القسم ٤.

الشكل ٢-١٠
نقل مسؤولية تدريب الشرطة العراقية، ٢٠١٠/١-٢٠١١

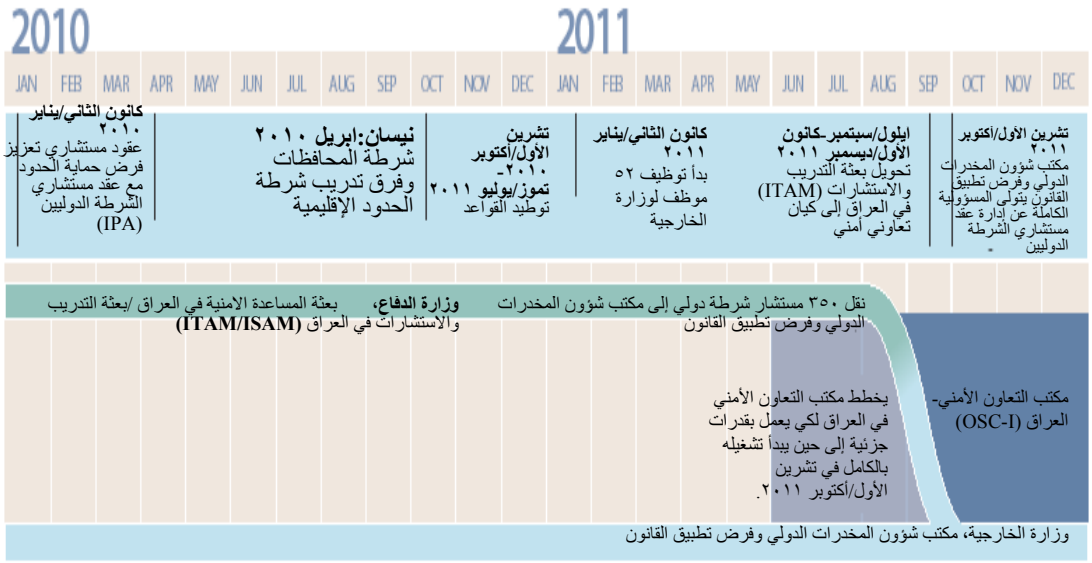

ملاحظة: طبيعة هذا الانتقال لا زالت في مراحل التخطيط كما أن القرارات النهائية لم تتخذ بعد.
المصدر: استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤ و٢٠١٠/١/١٥.

فرق إعادة إعمار المحافظات

لقد أكمل مكتب شؤون المحافظات عملية التخطيط لتعزيز فرق إعادة إعمار المحافظات المرافقة المتبقية ضمن فرق إعادة إعمار المحافظات الرئيسية في بغداد والأنبار. سوف يترك هذا ١٥ موقعاً رئيسياً لفرق إعادة إعمار المحافظات وفريق إقليمي واحد لإعادة الاعمار (RRT)، إلى جانب مواقع تابعة صغيرة أنشأت بالتنسيق مع القادة العسكريين لأجل التركيز على نشاطات بناء القدرات والمشاريع في الجوار المباشر لهذه المواقع. مواقع فرق إعادة إعمار المحافظات التابعة تبقى شغالة فقط إذا كان الدعم العسكري متوفراً وفقط إذا اعتبرت البرامج والمشاريع والالتزامات حيوية بالنسبة لتقدم المصالح الأميركية. خطة العمل الحالية لفرق إعادة إعمار

المحافظات تتوقع الحفاظ على ١٥ فريق لإعادة الإعمار تعمل بالكامل وفريق واحد إقليمي لغاية آخر ٢٠١١. الحضور المدني الأميركي بعد هذا التاريخ لا زال قيد المراجعة من جانب القيادات العليا لما بين الوكالات.[١٢٤]

ربع السنة الحالي قبل أربع سنوات
إطلاق برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات
في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، جرى الاحتفال بإنشاء أول فريق لإعادة إعمار المحافظات في الموصل. أرسى برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات إطار عمل رسمي يستطيع العسكريون والموظفون المدنيون بموجبه العلم كفريق متكامل/مندمج بدلاً من ان يكون كشراكة بين المكاتب العسكرية والمدنية المنفصلة.

التغيّرات المتوقعة للتمويل المتوفر لدعم احتياجات فرق إعادة إعمار المحافظات، من الموظفين ومن الدعم العسكري، سوف تؤثر بشكل شبه أكيد على عمليات هذه الفرق. أجرى مكتب شؤون المحافظات تغييرات في عملياته لتحديد المشاكل التي ستنتج عن التغييرات المتوقعة في عدد موظفي فرق إعادة إعمار المحافظات والدعم العسكري المتوفر لهذه الفرق أو بالتالي لمعالجتها.[١٢٥] بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تم إقفال مكتب السفارة الإقليمي في الحلة، وتولى مسؤوليات مبادراته الجارية فريق إعادة إعمار المحافظات في بابل.[١٢٦] للاطلاع على آثار فرق إعادة إعمار المحافظات على الأرض، انظر الشكل ٢-١١.

الشكل ٢-١١
آثار فرق إعادة إعمار المحافظات على الأرض حتى تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١

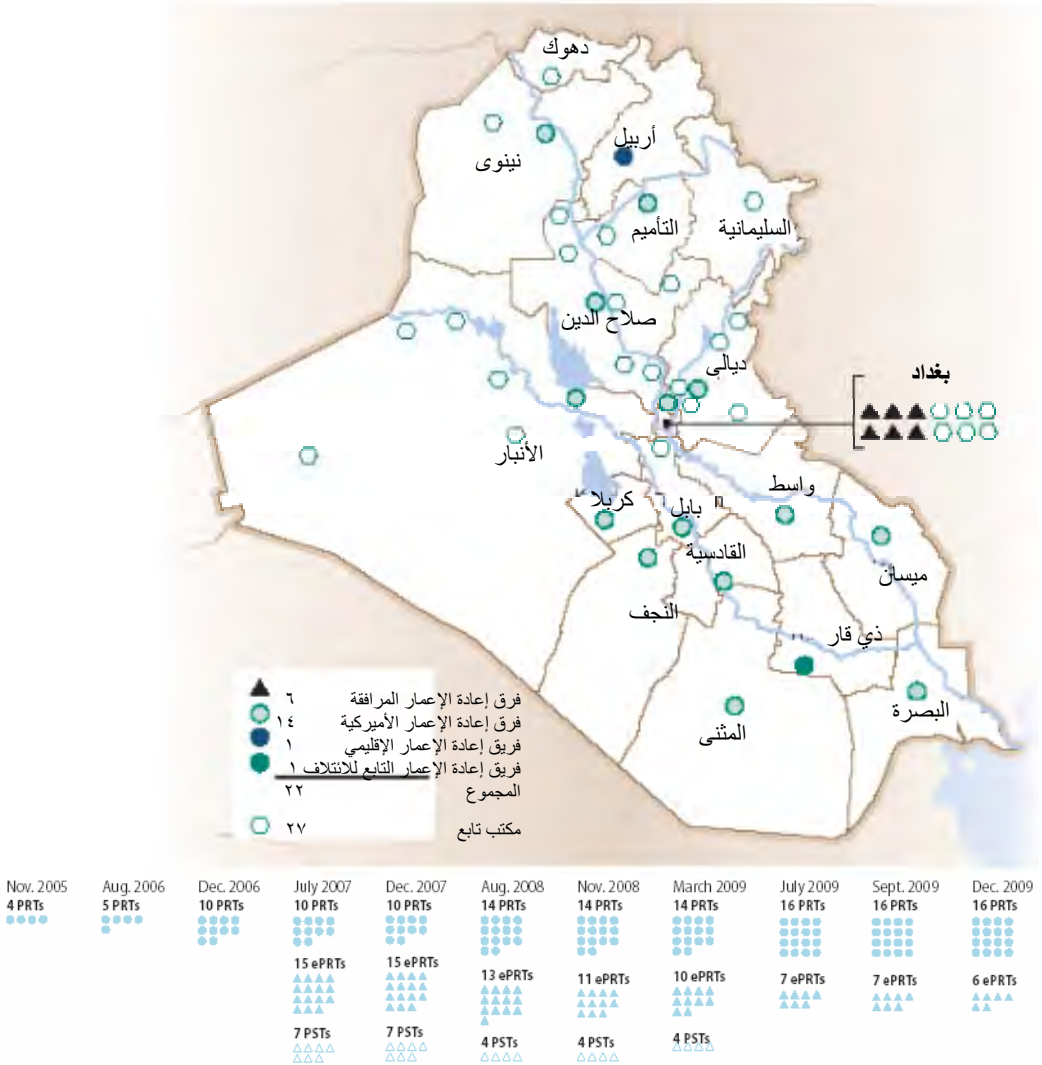

المصادر: تدقيق مكتب المحاسبة الحكومية رقم GAO-06-86R، فرق إعادة إعمار المحافظات في أفغانستان والعراق"، ٢٠٠٨/١٠/١، ص ٥-٤، وزارة الخارجية، تقرير وضعية العراق، ٢٠٠٦/٨/٩، الشريحة ٢٩، تقرير المفتش العام رقم SIGIR 07-014 "وضعية توسعة برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات في العراق"، ٢٠٠٧/٧/٢٨، ص ٢، المفتش العام، التقرير ربع السنوي والتقرير نصف السنوي إلى كونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٨/١، ص ٨١، تدقيق المفتش العام SIGIR 09-013، "قياس أداء فرق إعادة إعمار المحافظات قد تحسن"، ٢٠٠٩/١/٢٨، ص ٢، تدقيق المفتش العام SIGIR 09-025، "فرق إعادة إعمار المحافظات: تطوير نظام تعقب التكاليف سوف يعزز صنع القرارات"، ٢٠٠٩/٤/٢٨، ص ٢. استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠٠٩/٧/٦، السفارة الأميركية في بغداد، مكتب شؤون المحافظات، استجابة فرق إعادة إعمار العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

استخدامات وحصيلة تمويل إعادة الإعمار

نظرة عامة حول استخدامات التمويل
الأمن
البنية التحتية
نظام الحكم
الاقتصاد

القسم
٣

نظرة عامة حول استخدامات التمويل

يُصنّف المفتش العام صناديق إعادة الإعمار الرئيسية حسب طريقة استخدامها في أربعة مجالات لإعادة الإعمار تشمل ١٧ قطاعاً. جرت مناقشة التطورات في مجالات الأمن والبنية التحتية ونظام الحكم والاقتصاد في الصفحات التالية من هذا التقرير. للاطلاع على وضعية التمويل الأميركي لإعادة الإعمار حسب الاستخدام، انظر الجدول ٣-١. للاطلاع على الالزامات والنفقات ربع السنوية، حسب مجالات إعادة الإعمار، أنظر الشكل ٣-١. للاطلاع على وضعية الصناديق الرئيسية، حسب البرامج، في كل واحد من مجالات المفتش العام الأربعة لإعادة الإعمار، أنظر الملحق ج*.

الجدول ٣-١
وضعية الصناديق الأميركية الرئيسية لإعادة الإعمار حسب الاستخدام
بمليارات الدولارات

المجال	القطاع	خصصت	ألزمت	أنفقت	ألزمت	أنفقت
الأمن	المعدات	٧,٢٩	٦,٨٠	٦,٢٩	-٠,٠٢ (٠%)	٠,٢٦ (٤%)
	التدريب	٦,١١	٥,٧٣	٥,٥٨	٠,٠٥ (١%)	٠,١٣ (٢%)
	البنية التحتية	٥,٨١	٥,٥٤	٤,٩٢	-٠,٠١ (٠%)	٠,٠٨ (٢%)
	الاستدامة	٢,٥٥	٢,٤٥	٢,١٨	٠,٠٤ (٢%)	٠,٠١ (٠%)
	حكم القانون	١,٥٠	١,٤٩	١,٢٧		
	النشاطات ذات العلاقة	١,٢٧	١,١٦	١,٠١		٠,٠٤ (٤%)
	المجموع الفرعي	**٢٤,٥٢**	**٢٣,١٧**	**٢١,٢٥**	**٠,٠٧ (٠%)**	**٠,٥٢ (٣%)**
البنية التحتية	الكهرباء	٥,١٦	٥,٠٠	٤,٨٦		
	المياه والصرف الصحي	٢,٧٥	٢,٦٤	٢,٤٨		٠,٠١ (٠%)
	النفط والغاز	٢,٠٦	١,٩٣	١,٩١		
	البنية التحتية العامة	١,٢٥	١,٢٤	١,٢٤		
	النقل والاتصالات	١,١٦	١,١٠	٠,٩٩		
	المجموع الفرعي	**١٢,٣٨**	**١١,٩٠**	**١١,٤٨**		**٠,٠١ (٠%)**
نظام الحكم	تنمية القدرات	٢,٥٦	٢,٣٤	١,٩٩	٠,٠٥ (٢%)	٠,٠٩ (٥%)
	الديمقراطية والمجتمع المدني	٢,٢٠	٢,٢٠	١,٨٠	٠,١٦ (٨%)	٠,١٤ (٩%)
	الخدمات العامة	١,٩٦	١,٩٢	١,٧٥		٠,٠١ (١%)
	الإغاثة الإنسانية	٠,٩٣	٠,٩٣	٠,٨٢	٠,١١ (١٣%)	٠,٠٨ (١٠%)
	المجموع الفرعي	**٧,٦٤**	**٧,٤٠**	**٦,٣٦**	**٠,٣١ (٤%)**	**٠,٣٢ (٥%)**
الاقتصاد	الحكم الاقتصادي	٠,٨٠	٠,٨٢	٠,٧٦		٠,٠١ (٢%)
	تنمية القطاع الخاص	٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٦١	٠,٠١ (١%)	٠,٠٤ (٧%)
	المجموع الفرعي	**١,٥٥**	**١,٥٧**	**١,٣٧**	**٠,٠١ (١%)**	**٠,٠٥ (٤%)**
المجموع		**٤٦,١٠**	**٤٤,٠٣**	**٤٠,٤٦**	**٠,٤٠ (١%)**	**٠,٩٠ (٢%)**

نظرة عامة حول استدامات التمويل

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير. لم يذكر مكتب وزير الدفاع بيانات المخصصات والالزامات والنفقات لفئات المشاريع على أساس ربع سنوي لكافة مخصصات السنة المالية.حصل المفتش العام على بيانات مخصصات والزامات ونفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من نظام إدارة إعادة إعمار العراق الذي يتأخر مدة ربع سنة في إصدار تقاريره، لذلك فإن إجمالي الخط الأعلى قد لا يتوافق مع القيم المذكورة في قسم استخدامات التمويل في هذا التقرير.

المصادر: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥، نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، ٢٠١٠/١/١٥، استجابة مكتب الشرق الأوسط-العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠، استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، ٢٠١٠/١/١٣ و٢٠١٠/١/١٤، استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١/٢٠، استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠، استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، المفتش العام، التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٩/١٠.

الشكل ٣-١
الالزامات والنفقات ربع الشهرية حسب مجال إعادة الإعمار ٢٠٠٤/١-٢٠٠٩/١٢
بملايين الدولارات

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير. لم يذكر مكتب وزير الدفاع بيانات مخصصات والزامات ونفقات لفئات المشاريع على أساس ربع سنوي لكافة مخصصات السنة المالية، حصل المفتش العام على بيانات مخصصات والزامات ونفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من نظام إدارة إعادة إعمار العراق الذي يتأخر مدة ربع سنة في إصدار تقاريره، لذلك فإن إجمالي الخط الأعلى قد لا يتوافق مع القيم المذكورة في قسم استخدامات التمويل في هذا التقرير.

المصادر: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥، نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، ٢٠١٠/١/١٥، استجابة مكتب الشرق الأوسط-العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠، استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، و٢٠١٠/١/١٤، استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١/٢٠، استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/٢١، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠، استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، المفتش العام، التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٤/٣-٢٠٠٩/١٠

الأمن

حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت الولايات المتحدة قد خصصت ٢٤,٥٢ مليار دولار وألزمت ٢٣,١٧ مليار دولار، وأنفقت ٢١,٢٥ مليار دولار لبرامج ومشاريع لتطوير قوات الأمن العراقية ودعم حكم القانون في العراق.[١٢٧] خلال ربع السنة الحالي، استحوذت البرامج الأمنية على ١٨ بالمئة من كافة الالزامات الجديدة، وعلى ٥٨ بالمئة من كافة النفقات الجديدة من صناديق إعادة الإعمار الرئيسية الأربعة.[١٢٨] للاطلاع على وضعية التمويل الأميركي للأمن، أنظر الشكل ٣-٢ والجدول ٣-٢.

الشكل ٣-٢
الأمن: وضعية الأموال- بمليارات الدولارات

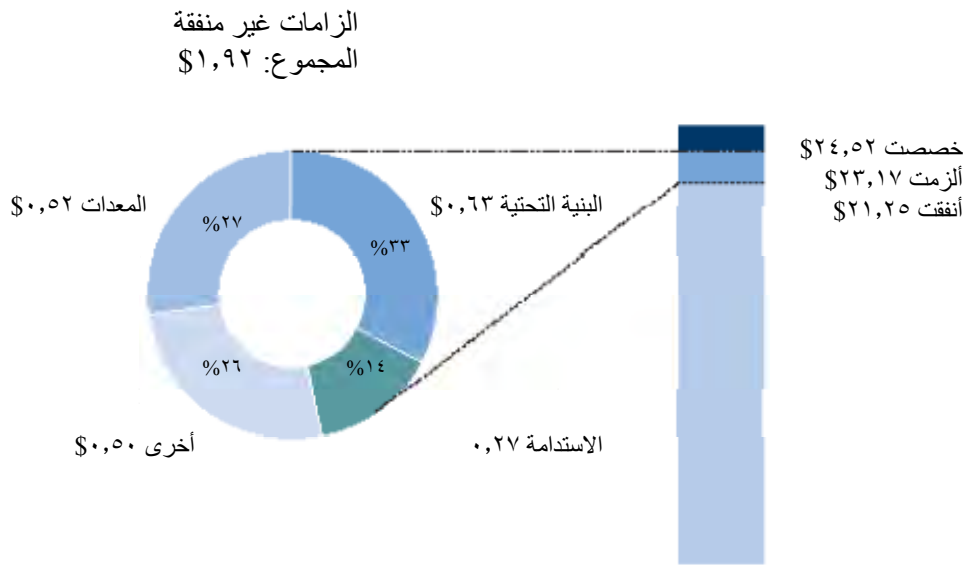

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير. لم يذكر مكتب وزير الدفاع بيانات مخصصات والالزامات والنفقات لفئات المشاريع على أساس ربع سنوي لكافة مخصصات السنة المالية. حصل المفتش العام على بيانات مخصصات والزامات ونفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من نظام إدارة إعادة إعمار العراق الذي يتأخر مدة ربع سنة في إصدار تقاريره، لذلك فإن إجمالي الخط الأعلى قد لا يتوافق مع القيم المذكورة في قسم استخدامات التمويل في هذا التقرير.

المصادر: استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥، نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، ٢٠١٠/١/١٥، استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، و٢٠١٠/١/١٣، استجابة مكتب الشرق الأوسط-العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦، استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٠.

كان هناك خلال ربع السنة الحالي ٧٢,٨ مليون دولار من الالزامات الصافية للبرامج الأمنية أي ٩٣ بالمئة اقل من ربع السنة الأخير. مثل التدريب والاستدامة لقوات الأمن العراقية (ISF) معظم الالزامات الجديدة لربع السنة الحالي. كان ذلك معادلاً جزئياً بإلغاء أكثر من الزامات وزارة الداخلية الخاصة بالمعدات وبقليل من إلغاء الالزامات للبنية التحتية. لقد مثل صندوق قوات الأمن العراقية كافة الالزامات الجديدة المذكورة للبرامج الأمنية، وتم إلغاء ٢٧٥،٠٠٠ دولار من الالزامات من البرامج الممولة من صندوق دعم الاقتصاد.[١٢٩]

خلال ربع السنة الحالي، ارتفعت نفقات البرامج الأمنية إلى ٥٢٠,٣ مليون دولار، أي بنسبة ٦٨ بالمئة اقل من ربع السنة المنصرم. وشكلت مشتريات المعدات لقوات الأمن العراقية حوالي نصف النفقات الجديدة في القطاع الأمني. كان التدريب لوزارة الداخلية ثاني أكبر إنفاق. مثل صندوق قوات الأمن العراقية عملياً كافة النفقات الجديدة المذكورة للبرامج الأمنية كما ان برنامج الاستجابة الطارئة للقائد شكل فقط ٣ ملايين دولار من إجمالي النفقات المذكورة.[١٣٠]

مواصلة نقل المسؤوليات الأمنية

ذكرت وزارة الدفاع ان القوات الأميركية في العراق "مشاركة تماماً" في دعم البعثة بطريقتين أساسيتين: [١٣]

- الشراكة مع قوات الأمن العراقية في العمليات القتالية خارج المدن.
- تقديم "وظائف تمكين" هامة للجنود والشرطة العراقيين داخل المدن، مثل الاستخبارات والرقابة والاستكشاف، وكذلك الاتصالات والتخلص من أجهزة التفجير المرتجلة وتحليل دلائل المسارح الجنائية.

للاطلاع على معلومات منحى الأمن تاريخياً منذ ٢٠٠٣، ووضعية الموظفين الأمنيين العاملين في العراق، انظر الشكل ٣-٣.

الهواجس الأمنية

على العموم، تراجعت الحوادث الأمنية في العراق بنسبة ٨٣ بالمئة خلال السنتين الماضيتين كما ان الوفيات بين الجنود الأميركيين قد تراجعت بنسبة تزيد عن ٩٠ بالمئة. لقد تراجعت في العراق الهجمات بأجهزة التفجير المرتجلة (IED) بنسبة ٨٠ بالمئة خلال الفترة نفسها في حين ازدادت الهجمات بالسيارات المفخخة بنسبة ٩٢ بالمئة. شهد شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أدنى عدد من الحوادث الأمنية ووفيات المدنيين منذ ان بدأت الحرب سنة ٢٠٠٣.[١٣٣] وكان شهر كانون الأول/ديسمبر أول شهر منذ بداية الحرب لم يمت فيه أي جندي أميركي نتيجة للمعارك.[١٣٤]

ذكرت وزارة الدفاع أن قدرات الشبكة الإرهابية للقاعدة في العراق (AQI) قد قلت كما ان تمويلها قد انخفض بنسبة ٥٠ بالمئة. على الرغم من ذلك، يتواصل تفجير القنابل مثل الهجمات المتعددة في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بالقرب من المواقع الحكومية العراقية في بغداد.[١٣٥] هذه الهجمات أدت إلى هدر أرواح مئات الناس وجرح أكثر من ١٠٠٠ إنسان.[١٣٦]

لقد عدلت الاتفاقية الأمنية بصورة أساسية كيفية قيادتنا للعمليات في العراق، واضعة بصراحة القوات العراقية في الطليعة... كافة العمليات العسكرية قامت بها، وعبر قوات الأمن العراقية، حسب حكم القانون عندهم، حكمهم للقانون الذي أسسه دستورهم"

- الجنرال ريموند أوديرنو، قائد القوات الأميركية في العراق، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

العديد من مصادر عدم الاستقرار الأساسية مستمرة، واضعة المكاسب الأمنية التي تحققت مؤخراً أمام المخاطر الكامنة. الانقسامات الداخلية الاثنية- المذهبية لا تزال في واجهة الخلافات حول الحدود السياسية في السباق إلى الموارد الطبيعية. ويبدو ان القاعدة في العراق وكذلك المقاتلون الأكراد والسنة والشيعة يستهدفون المناطق الحضرية المختلطة – بما فيها تلك التي في محافظات نينوى والتأميم وديالى وبغداد – مع نية إثارة العنف المذهبي وكذلك تقويض النظرة العامة إلى الحكومة العراقية.[١٣٧] لمعلومات إضافية حول الوفيات الناتجة عن التفجيرات القاتلة المتعددة، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، انظر الشكل ٣-٤، وللاطلاع على الحوادث الأمنية الأخيرة التي أدت إلى وفاة شخصين إضافيين، انظر الشكل ٣-٥. للاطلاع على مزيد من المعلومات حول القضايا السياسية والتشريعية الجارية التي تؤثر على كل من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، بما في ذلك الجهود لحل الخلافات، انظر القسم الفرعي المعنون "نظام الحكم".

الجدول ٣-٢
الأمن: وضعية الأموال، حسب القطاعات، مع برامج منتقاة
بملايين الدولارات

		وضعية الأموال		التغيرات ربع السنوية	
القطاع	**البرنامج**	**الزمت**	**أنفقت**	**ألزمت**	**أنفقت**
المعدات	معدات وزارة الدفاع (صندوق قوات الأمن العراقية)	٤،٤١٢,٠	٤،١٥٥,٦	١٨,٦ (٠%)	١١٥,٣ (٣%)
	معدات وزارة الداخلية (صندوق قوات الأمن العراقية)	١،٦٩٩,٨	١،٤٤١,٤	-٣٥,٣ (-٢%)	١٤٠,٠ (١١%)
	أخرى	٦٩٠,٥			
	المجموع الفرعي	**٦،٨٠٢,٧**	**٦،٢٨٧,٥**	**-١٦,٧ (٠%)**	**٢٥٥,٣ (٤%)**
التدريب	تدريب وزارة الداخلية (صندوق قوات الأمن العراقية)	٢،٤٢٢,٣	٢،٣٥٩,٦	٢٣,٦ (١%)	٨٧,٦ (٤%)
	تدريب وزارة الدفاع (صندوق قوات الأمن العراقية	٤٢٨,١	٣٧٢,٢	٢٦,٦ (٧%)	٤٦,٢ (١٤%)
	أخرى	٢،٨٧٥,٧	٢،٨٤٨,٤		
	المجموع الفرعي	**٥،٧٢٦,٠**	**٥،٥٨٠,٢**	**٥٠,٢ (١%)**	**١٣٣,٩ (٢%)**
البنية التحتية	البنية التحتية لوزارة الدفاع (صندوق قوات الأمن العراقية)	٣،٠٤٨,٧	٢،٧٤٠,٨	-٣,٣ (٠%)	٤٥,١ (٢%)
	البنية التحتية لوزارة الداخلية (صندوق قوات الأمن العراقية)	١،٣٧٧,٥	١،١٠٢,٢	-٢,١ (٠%)	٣٥,٠ (٣%)
	أخرى	١،٠٨١,٥	١،٠٧٤,٧		
	المجموع الفرعي	**٥،٥٤٣,٧**	**٤،٩١٧,٧**	**-٥,٤ (٠%)**	**٨٠,١ (٢%)**
الاستدامة	**المجموع الفرعي**	**٢،٤٥٣,٠**	**٢،١٧٨,٨**	**٤٢,١ (٢%)**	**٨,٢ (٠%)**
حكم القانون	**المجموع الفرعي**	**١،٤٨٦,٨**	**١،٢٧٤,٦**	**-٠,٣ (٠%)**	**٣,٤ (٠%)**
نشاطات ذات صلة	نشاطات ذات صلة (صندوق قوات الأمن العراقية)	٨٦٨,١	٧٣٧,٣	٢,٩ (٠%)	٣٩,٤ (٦%)
	أخرى	٢٨٧,٤	٢٧٣,٠		٠,٠٢ (٠%)
	المجموع الفرعي	**١،١٥٥,٥**	**١،٠١٠,٣**	**٢,٩ (٠%)**	**٣٩,٤ (٤%)**
المجموع العام		**٢٣،١٦٧,٨**	**٢١،٢٤٩,٢**	**٧٢,٨ (٠%)**	**٥٢٠,٣ (٣%)**

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير. وضعية التغيرات ربع السنوية للبرامج الواقعة في فئة "أخرى" يمكن العثور عليها في الملحق ج. لم يذكر مكتب وزير الدفاع بيانات المخصصات والالزامات والنفقات لفئات المشاريع على أساس ربع سنوي لكافة مخصصات السنة المالية. حصل المفتش العام على بيانات مخصصات والزامات ونفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من نظام إدارة إعادة إعمار العراق الذي يتأخر مدة ربع سنة في إصدار تقاريره، لذلك فإن إجمالي الخط الأعلى قد لا يتوافق مع القيم المذكورة في قسم استخدامات التمويل في هذا التقرير.

المصادر: استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠٠٧/٤/٥، نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، ٢٠١٠/١/١٥، استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، و٢٠١٠/١/٣١، استجابة مكتب الشرق الأوسط-العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦، استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٠، المفتش العام، التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٩/١٠.

الشكل ٣-٣

الأمن في العراق، ٢٠٠٤/١-٢٠٠٩/١٢

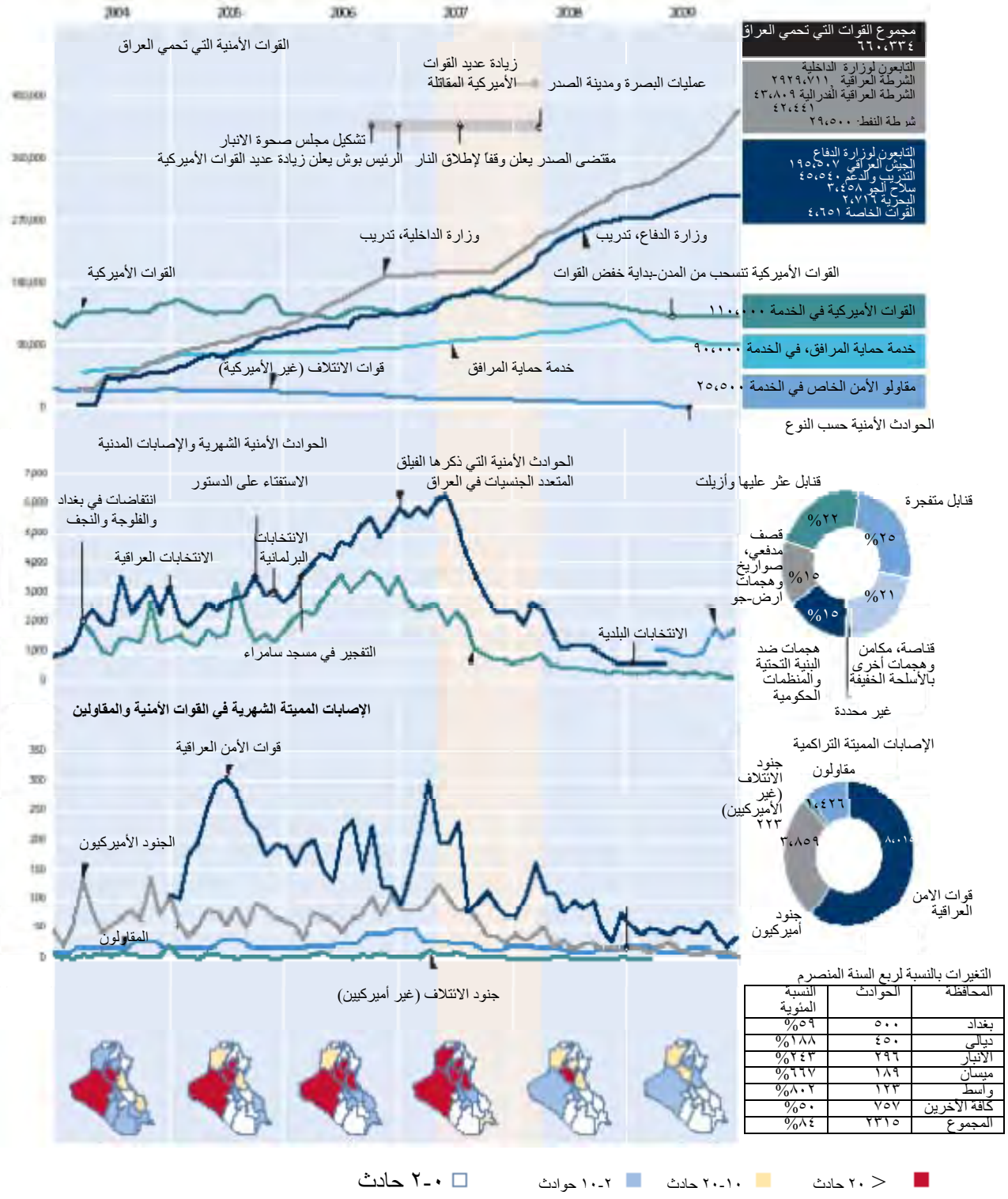

التغيرات بالنسبة لربع السنة المنصرم

المحافظة	الحوادث	النسبة المئوية
بغداد	٥٠٠	%٥٩
ديالى	٤٥٠	%١٨٨
الانبار	٢٩٦	%٢٤٣
ميسان	١٨٩	%٦٦٧
واسط	١٢٣	%٨٠٢
كافة الآخرين	٧٥٧	%٥٠
المجموع	٢٣١٥	%٨٤

ملاحظات: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير. تشير "زيادة عديد القوات الأميركية" إلى الفترة التي كان فيها ١٥٠،٠٠٠ ألف جندي أميركي على الأقل في العراق. الخط التاريخي لوزارة الداخلية ووزارة الدفاع يمثل القوات المدربة، وتمثل أرقام المجاميع القوات المكلفة. إجمالي الإصابات المميتة لقوات الأمن العراقية تستثنى إصابات ما قبل ٢٠٠٥/١/١ بسبب غياب البيانات. بيانات الحوادث الأمنية المعروضة مأخوذة من مصدرين: الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق ٢٠٠٤/١-٢٠٠٩/٥/٣١ والقوات الأميركية في العراق ل ٢٠٠٩/٤/١-٢٠٠٩/١٢/٣١ (معلومات القوات الأميركية في العراق تضم معلومات الحكومة العراقية). البيانات التي قدمتها القوات الأميركية في العراق كانت غير كاملة وتوقع المفتش العام المجاميع الشهرية لتموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

المصادر: وزارة الدفاع. قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٦/٢-٢٠٠٩/٩، استجابة وزارة العمل لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٥، معهد بروكنغز، مؤشر العراق، ٢٠١٠/١/٧، ص ٥، ٦، ١٥ و١٧، استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، ٢٠٠٩/٧/١، ٢٠٠٩/٩/٣٠ و٢٠٠٩/١٢/٣١، المفتش العام، التقارير ربع السنوية ونصف السنوية لكونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٩/٤ و٢٠٠٩/١٠، استجابة الحكومة العراقية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٢/٢١.

الشكل ٣-٤
الوفيات الناتجة القصف والمتفجرات المميتة المتعددة في العراق حسب المجموعات المستهدفة، ٢٠٠٧/١/١-٢٠٠٩/١٢/٣١

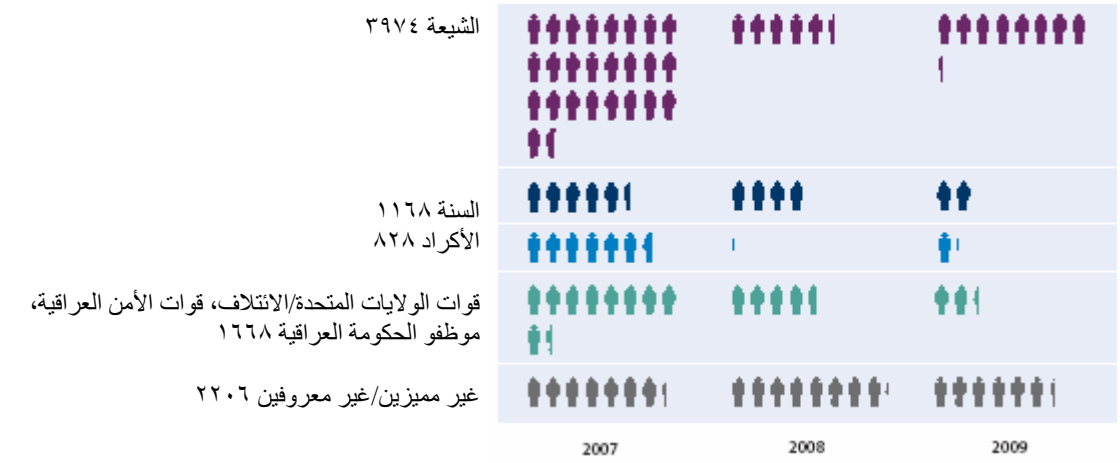

ملاحظة: المجاميع تعود إلى الهجمات التي استهدفت مجموعة مُعينة او حصلت في مناطق كانت تلك المجموعة تُشكّل فيها الأغلبية. تفجيرات "غير المميزين" حصلت في مناطق فيها سكان من عدة مذاهب. تفجيرات "غير المعروفين" تمثل الهجمات حيث لم يؤت على ذكر أية معلومات عنها تتعلق بالمذهب أو المكان.
المصدر: معهد بروكينغز، مؤشر العراق، ٢٠١٠/١/٧-ص ٦-١٥.

الشكل ٣-٥
الحوادث الأمنية الهامة حسب المناطق، ٢٠٠٩/١/٢١-٢٠١٠/١٠/١٣
(الناجم عنها وفيتان او أكثر)

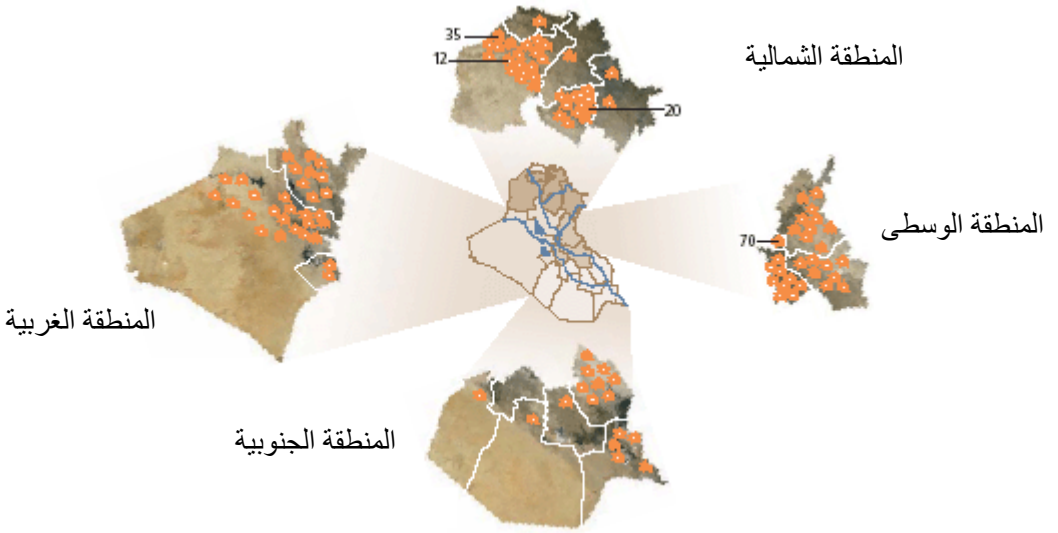

المصدر: تحليل المفتش العام للمصادر المفتوحة وكذلك للمستندات الرسمية باللغتين الانكليزية والعربية، والدراسات والخرائط والصور بواسطة الأقمار الصناعية.

قوات الأمن العراقية

بتاريخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان مجموع قوات الأمن العراقية في وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والقوة القومية العراقية لمكافحة الإرهاب، المعلن ٦٦٠،٣٣٤ شخصا. وافقت وزارة الدفاع على هيكلية قوة تُشكّل ١٤ فرقة للجيش العراقي (IA)، إضافة إلى ٣٨٠٠ موظف في البحرية بما في ذلك كتيبتان من مشاة البحرية، و٦،٠٠٠ شخص في سلاح الجو.[١٣٨] وبدأت وزارة الدفاع التطوير والتخطيط للوحدات عبر مجموعة من المجالات: الهندسة، التخلص من القنابل، الإجلاء الطبي، الإشارة، الاستخبارات، الرقابة والاستطلاع.[١٣٩]

تواصل وزارة الداخلية إجراء تصحيحات تنظيمية في قواتها، غير ان قيود موازنة الحكومة العراقية تحدّ من توسيع وزارة الداخلية لقوات الأمن وتأجيل أولويات التجهيز والاستدامة.[١٤٠] وزارة الداخلية ووزارة الدفاع كان لديهما تجميد للتوظيف طوال ٢٠٠٩.[١٤١] وفقاً لوزارة الدفاع (DOD)، حسّنت وزارة الداخلية قدراتها التدريبية لكنها لا تزال تشكو على العموم من المرافق الرديئة ومن النقص في الموازنة. تواجه وزارة الدفاع قيود في الموازنة، وتحديات في القضايا اللوجستية وفي الاستدامة، إضافة إلى النقص في التوظيف والعجز في القيادة من الدرجة الوسطى بين الضباط وفي ضباط الصف.[١٤٢]

بعثة التدريب والنصح في العراق (ITAM) وضعت أولوية لتنمية الحد الأدنى الضروري للقدرات داخل الوزارات الأمنية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وتشدّد على القدرات في وزارة الداخلية ووزارة الدفاع لتعزيز التعاون والتشارك في المعلومات. تلاحظ بعثة التدريب والنصح في

العراق (ITAM) انه لا يزال على قوات الأمن العراقية التغلب على التحديات التالية الهامة لتطوير قدرات ذاتية الاستدامة في قواتها الموحدة:

- القيود في بيئة الموازنة المالية
- المحدودية في التخصص القتالي وفي قدرات الاستدامة واللوجستيات.
- غياب التخطيط الاستراتيجي، وتخطيط الموازنة والمشتريات.

المبادرات التي تعتمدها الآن بعثة التدريب والنصح في العراق (ITAM) لمعالجة هذه التحديات هي جعل عملية بناء القوات أولوية وإعداد برنامج لتحديثها، مما سيؤدي إلى احترافها (تدعمها قدرات قوة وتخصص وزارية)، إضافة إلى التركيز على أهمية الشرطة وفرض حماية الحدود.[١٤٤]

خلال ربع السنة الحالي، نشر المفتش العام تقرير عمليات تفتيش طالت المشاريع الأميركية الممولة من صندوق قوات الأمن العراقية لإنشاء مركزي تدريب لفرقة حمام العليل مركزي تدريب إقليمي، وكذلك مرفق للتدقيق عند نقطة الدخول في الربيعة، في محافظة نينوى.[١٤٥]

للإطلاع على ملخص حول النتائج التي توصل اليها التفتيش والتوصيات، أنظر القسم ٤.

منظمتا أبناء وبنات العراق

ألزمت الولايات المتحدة وأنفقت اكثر من ٣٩٢ مليون دولار لدعم منظمة أبناء العراق (SOI) منذ بداية البرنامج سنة ٢٠٠٧.[١٤٦] خلال ربع السنة الحالي، باشر المفتش العام تدقيقاً حول البرنامج لمراجعة تخطيطه وأهدافه المقصودة والنتائج، بما في ذلك:

- الإدارة والإشراف على وتنسيق برنامج أبناء العراق مع المبادرات الأمنية الأخرى.
- تكاليف البرنامج، بما في ذلك الرقابة على رواتب أبناء العراق والمدفوعات الأخرى.
- أعمال إشراك وإدخال الحكومة العراقية في برنامج أبناء العراق.
- استدامة منظمة أبناء العراق على يد الحكومة العراقية.

كانت الحكومة العراقية مسؤولة عن الدعم المالي لأبناء العراق منذ أيار/مايو ٢٠٠٩.[١٤٧] أعضاء منظمة أبناء العراق البالغ عددهم ٨٩ ألف تقريباً في تسع محافظات هم تحت سيطرة الحكومة العراقية المسؤولة عن وضعهم في وظائف متواصلة (بما فيها وظائف مع قوات الأمن العراقية). ليس لدى القوات الأميركية في العراق حالياً أية رؤية حول برامج التعليم المهني المقدمة إلى أبناء العراق.[١٤٨] غير أن القوات الأميركية واصلت دعم المسؤولين في الحكومة العراقية في نقل أبناء العراق إلى وظائف أخرى والتغلب على تحديات ما تصفه وزارة الدفاع بنظام المدفوعات غير الفعال.[١٤٩]

عضوات سابقات في منظمة بنات العراق يشاركن باحتفال تخرج بعد إنهاء دورة تدريبية لمدة تسعة أشهر في كلية الشرطة في بغداد.

في ربع السنة الحالي قبل سنة
الحكومة العراقية تتسلم السيطرة على منظمة أبناء العراق
في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بدأت الحكومة العراقية استلام قيادة ٥٤،٠٠٠ من منظمة أبناء العراق. هؤلاء المقاتلون الذين اعتبروا أهم قصة نجاح أمني أميركية، كانوا أعضاء في مجالس الصحوة الذين انقلبوا ضد القاعدة لدعم الجهود الأميركية سنة ٢٠٠٧.

ذكرت وزارة الدفاع ان اكثر من ٣٨،٠٠٠ من أعضاء منظمة أبناء العراق قد نقلوا إلى وظائف في وزارات غير أمنية منذ ٢٠٠٨، كما ان ٤٥٦٥ عضواً إضافياً قد انضموا إلى قوات الأمن العراقية. إن استهداف منظمة أبناء العراق على يد القاعدة ومختلف المجموعات الإرهابية العاملة في العراق يستمر في أن يكون تهديداً جدياً لأبناء العراق.[١٥٠]

لقد عملت الحكومة العراقية على معالجة الطلب المتزايد على الموظفين الأمنيين من النساء إثر حصول أكثر من ٤٠ هجوم انتحاري قامت به النساء سنة ٢٠٠٨، بالدرجة الأولى في ديالى وبغداد والانبار. خلال ربع السنة الحالي، قامت القوات الأميركية بتعليم بنات من منظمة بنات العراق (DOI)، ضمن مقرر دراسي مدته أربعة أيام، على تقنيات البحث الأساسية. قبل حلولهن في مختلف المواقع ضمن المجتمعات الأهلية، مثل الجسور، والمباني الحكومية والمساجد والبنوك والمدارس. سنة ٢٠٠٩، قامت ثلاث نساء فقط بهجمات انتحارية.[١٥١]

في بغداد، تم نقل ٣ عضوات من منظمة بنات العراق إلى الشرطة العراقية كما تخرجت ١٠ بنات من كلية الشرطة العراقية. تدفع الحكومة العراقية ل ٣٢ أخريات من منظمة بنات العراق لمواصلة العمل مع منظمة أبناء العراق. في الأنبار، تم توظيف ٤٩ من بنات العراق في وزارة الداخلية. غير انه لا وجود لخطة لنقل بنات العراق المتبقيات إلى وظائف دائمة داخل قوات الأمن العراقية.

المبيعات العسكرية الأجنبية

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، شمل برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS) ١٤٣ صندوق لوزارة الداخلية ولوزارة الدفاع في المرحلة التنفيذية، مقدرة قيمتها بـِ ٤,٤ مليار دولار: ١,٥ مليار دولار من هذه الصناديق تم تسليمها.[١٥٣]

ذكرت وزارة الدفاع انه تم لغاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ تسليم ٣١ صندوق إلى وزارة الدفاع، كما ان هذه الأخيرة هي في طور جمع مستندات من المستودعات لإنهاء مسألة هذه الصناديق وإغلاقها. وتم تسليم جزئي لصناديق بلغ عددها ٥٣. وقعت وزارة الداخلية عدد من الصناديق بلغت قيمتها ١٨١ مليون دولار تستعمل محتوياتها لإنشاء طرق تسهّل وصول دوريات مراقبة الحدودين السورية والإيرانية.[١٥٤] ذكر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) انه يواصل العمل في مشروعه الأول للمبيعات العسكرية الأجنبية مع العراق: رصيف ميناء ام قصر ومشروع الجدار البحري للبحرية العراقية في محافظة البصرة.[١٥٥]

حتى الآن، جرى تسليم نهائي ل ٣ صناديق لوزارة الداخلية كما جرى تسليم جزئي ل ١٣ صندوق. تواصل القوات الأميركية العمل مع الحكومة العراقية لتحسين شفافية الطلبات المسلمة، ومستندات التسليم والمحاسبة النهائية لسلع وخدمات المبيعات العسكرية الأجنبية. بدأ فريق لوجستي أميركي مؤخراً تدريب العراقيين من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، ومن المجلس الأعلى للتدقيق (BSA) على المبيعات العسكرية الأجنبية والعمليات اللوجستية الأخرى لتعزيز المحاسبة والمسؤوليات. لكن لا تزال هناك حاجة إلى عمل الكثير. بتاريخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، لم تكن لا وزارة الدافع ولا وزارة الداخلية قد وضعت الإجراءات أو عيّنت الوكالات لأداء وظائف إدارة المستندات اللوجستية الضرورية لجمع وتوزيع بيانات تسليم المبيعات العسكرية الأجنبية.[١٥٦]

أية مشاريع للمبيعات العسكرية الأجنبية التي باشرتها الحكومة العراقية ولم تكن قد استكملت بحلول حزيران/يونيو ٢٠١١، سوف تنقل إلى إشراف مكتب التعاون الأمني في العراق، في السفارة الأميركية ببغداد.[١٥٧] وسوف يتولى المكتب بالتنسيق مع القيادة المركزية للقوات المسلحة الأميركية (CENTCOM) الإشراف الكامل على هذه المشاريع بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وذكرت وزارة الدفاع ان شكلاً ما من منظمة هندسية مهنية يجب ان تبقى في العراق لإكمال مشاريع البنية التحتية للمبيعات العسكرية الأجنبية.[١٥٨]

حكم القانون

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٩، كانت الولايات المتحدة قد خصصت ١,٥٠ مليار دولار وألزمت ١,٤٩ مليار دولار وأنفقت ١,٢٧ مليار دولار لتحسين حكم القانون، بما في ذلك حقوق الإنسان في العراق.[١٥٩] تشمل البرامج والمشاريع إعادة اعمار المرافق القضائية والإصلاحية، والتحقيق في الجرائم ضد الإنسانية، وتحسين قدرات واحتراف مؤسسات فرض تطبيق القانون، وتمويل مراكز الدفاع القانوني لتشجيع ممارسات المحاكمات العادلة، ودفع الأتعاب للمحامين العراقيين لتمثيل المعوزين وتعيين النواب العامين والأخصائيين لمراجعة ملفات المعتقلين لدى الائتلاف، مخفضين بالتالي زمن الاعتقال قبل المحاكمة.

دعم تعافي وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى
التفجيرات التي جرت على نطاق واسع في ٢٥ تشرني الأول/أكتوبر و٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وضعت تحديات جديدة بوجه الجهود الأميركية الخاصة بحكم القانون (ROL) في العراق، وسبّبت عودة ظهور مشاكل سبقت معالجتها. لاحظ مدير حكم القانون في السفارة الأميركية في بغداد انه على الرغم من المناقشات مع الحكومة العراقية التي تلت التفجيرات في آب/أغسطس ٢٠٠٩، دلّ الردّ العراقي على تفجيرات ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ان تعاوناً أكبر مطلوب بين المديريات المتعددة في وزارة الداخلية وبين وزارة الداخلية ووزارة الدفاع.[١٦٠]

لقد أصيب مبنى وزارة العدل (MOJ) بأضرار بالغة في هجمات تشرين الأول/أكتوبر، مما تطلب تغيير مواقع ١٢٠٠ موظف في الوزارة وكذلك وظائف اخرى في الحكومة العراقية المتواجدة في المبنى، بما في ذلك مجلس القضاء الأعلى (HJC). واجهت الوزارة عدة تحديات أخرى عندما أعادت إرساء سلطتها على العمليات في مواقع جديدة في بغداد الكبرى. قتلت التفجيرات ٢١ موظفاً من وزارة العدل كما أصيب أكثر من ٦٠ شخصاً بجروح بالغة تطلبت معالجة طبية او إدخالهم إلى المستشفيات. منذ تفجيرات ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أبطأت الإجراءات الأمنية المشددة مشاركة الموظفين الحكوميين والمقاولين الأميركيين مع موظفي الوزارة الأساسيين.[١٦١]

قدم مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (INL) اكثر من ٣٠٠،٠٠٠ دولار إلى وزارة العدل والى مجلس القضاء الأعلى كدعم لما بعد الانفجارات لشراء أجهزة كمبيوتر وطابعات ومفروشات للمكاتب ومعدات أخرى، كما قدم تقييماً أمنياً وعربات معارة. وقدمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أيضاً الدعم عبر منحة بقيمة ١٩٩،٩٥٠ دولار من صندوق الاستجابة السريعة بموجب برنامج المساعدة السريعة للعراق.[١٦٢]

الأمن القضائي
تحت إدارة الوزير البولاني، زادت وزارة الداخلية التزامها تقديم الحماية للجسم القضائي. في أواخر ٢٠٠٨، بدأت وزارة الداخلية ومجلس القضاء الأعلى تطوير خطة أمنية وطنية للقضاء تدعو وزارة الداخلية إلى إنشاء وحدة حماية قضائية (JPO) لتقديم مفرزات من الموظفين الأمنيين (PSD) مؤلفة من خمسة أفراد لكل واحد من القضاة العراقيين البالغ عددهم ١٢٠٠ قاضٍ أو اكثر. حالياً، تعد المفرزات ٥٠٠٠ موظفاً أمنياً يعملون جنباً إلى جنب مع شرطة وزارة الداخلية.[١٦٣]

في ربع السنة الحالي قبل سنتين
قانون العفو في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، يطلق سراح الالاف.

وافقت الحكومة العراقية على مسودة قانون سمح بإطلاق سراح آلاف المتمردين المشتبه بهم الذين كانوا معتقلين لدى القوات الأميركية والعراقية

إضافة إلى ذلك، تنسق القوات الأميركية في العراق مع مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون ومع وزارة العدل الأميركية لدعم وزارة الداخلية في تسليم مُقررّين تعليميين لتدريب مفرزات الموظفين الأمنيين. المقرر التعليمي في معسكر دابلن يركز على تدريب ضباط شرطة وزارة الداخلية ويُدرب المقرر التعليمي في كلية الشرطة ببغداد المجموعات الصغرى من حراس مجلس القضاء الأعلى. يواصل مكتب شؤون المخدرات (INL) مشروعه لتنمية القدرات داخل القوات الأمنية القضائية عن طريق تطوير، بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى، مُقرّر تعليمي أساسي لتدريب ضباط خدمة حماية المرافق (PPS).[١٦٤]

لقد كان تشكيل وحدة الحماية القضائية عملية بطيئة ولاحظ رئيس القضاة مدحت المحمود الصعوبات الملازمة في ان يكون لديك موظفون أمنيون يتلقون الأوامر من وكالتين مختلفتين. لمعالجة هذه المشاكل، أعلنت وزارة الداخلية مؤخراً عدة إصلاحات لا يزال عليها تطبيقها:[١٦٥]

- ضباط مجلس القضاء الأعلى المشاركون في البرنامج سوف ينقلون إلى وزارة الداخلية.
- سوف يتم تجهيز مفرزات الأمن القضائي بصورة كاملة بضباط شرطة من وزارة الداخلية.
- يمكن للقضاة انتقاء ضباط الشرطة المعينين في مفرزات الأمن القضائي.

تراكم الدعاوى في المحاكم

ذكر المسؤولون الأميركيون ان القضايا المدنية وغيرها من خارج النظام الجنائي يجري النظر فيها ضمن مدة زمنية طبيعية نسبياً. لكن تراكم الدعاوى الجنائية أبقى القضاء غارقا في قضايا معتقلي الأمن العسكري. ففي بعض مرافق الاعتقال الكبيرة، مثل ذلك الموجود في الرصافة، موّلت الحكومة الأميركية مراكزاً للدفاع القانوني، عن المعتقلين، مشابهة لبرامج المدافعين العامين الأميركية. محامو الدفاع العراقيون الذين يتلقون رواتب والعاملون في تلك المراكز متوفرون للمدعى عليهم الذين لولاهم لاضطر هؤلاء إلى الاعتماد على نظام المحامين الذين تعينهم المحاكم والذي ينظر اليه عادة انه غير فعال. وفي الوقت الذي يقدم هؤلاء المحامون العراقيون الممولون من الولايات المتحدة تمثيلاً ذات مستوى افضل للمدعى عليهم، فإنهم يساعدون أيضاً في التخفيف من تراكم القضايا.[١٦٦]

غير أن الأثر الأكبر كان للجهود التي بذلتها الحكومة العراقية سنة ٢٠٠٩ لتقديم الأدلة المقبولة إلى المحاكم الخاصة بآلاف الموقوفين خلال العمليات الأمنية. لغاية الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وبموجب قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، اعتقلت قوات الائتلاف أعداداً كبيرة من الأفراد يعتقد انهم يشكلون تهديدات للأمن. وفي العديد من الحالات، لم يكن بالإمكان نشر المعلومات التي خدمت كأساس للاعتقالات ولا المعلومات التي تم الحصول عليها عند توقيف الأشخاص، لأسباب أمنية. الافتقار إلى ملف "إثباتي" مناسب ومقبول في نظر القضاة المحققين العراقيين جمّد هذه القضايا.[١٦٧]

خلال ٢٠٠٩، كرّس العسكريون الأميركيون موارد هامة، بما في فيها مدعين عامين وأخصائيين من الفروع الأخرى لمراجعة ملفات كل موقوف لدى الائتلاف ولجمع المعلومات المنشورة التي يمكن تقديمها لنظام المحاكم العراقي للنظر فيها من قبل القضاة. لم يسمح هذا الجهد للقضايا بالسير على أساس أدلة متوفرة وحسب، بل عزز الاحتمالات لقرارات عادلة في تلك القضايا.[١٦٨]

علاوة على ذلك، عمل مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون منذ ٢٠٠٥ مع مجلس القضاء الأعلى لدعم تطوير نظام لتعقّب القضايا كجزء من مشروع التكامل العدلي في العراق. يطوّر هذا النظام نظاماً جديداً لإدارة القضايا ولمشاركة وزارة العدل ووزارة الداخلية في إطار عمل نقل البيانات. سنة ٢٠٠٩، أنشأ مجلس القضاء الأعلى عدة مواقع اختبارية في بغداد بدعم من مكتب شؤون المخدرات كما يتوقع إنشاء خمسة مواقع إضافية في مطلع ٢٠١٠. سوف يخفف النظام من حمولة القضايا المتراكمة التي سببتها الزيادة السريعة في قضايا الاعتقالات عن طريق السماح بإدارة افضل للمعلومات وللموارد.[١٦٩]

لقد عملت الولايات المتحدة مع الحكومة العراقية لإطلاق سراح حوالي ٧٥٠ معتقل كل شهر ولنقل ٢٥٠ آخرين إلى الحكومة العراقية، لمعالجة قضاياهم. تواصل القوات الأميركية في العراق تقييم قوائم المعتقلين التي قدمتها القوات الأميركية إلى اللجنة الأمنية التابعة للحكومة العراقية (٤٥ يوماً على الأقل قبل إطلاق السراح المبرمج). علاوة على ذلك، تواصل القوات الأميركية في العراق التعريف بالمعتقلين السابقين الذين تم اعتقالهم من جديد بعد إطلاق سراحهم. تراجع اللجنة الامنية القوائم لتحديد معتقلين تطالب بهم الحكومة العراقية. الذين يواجهون اتهامات من قبل الحكومة العراقية يؤخذون من القوائم الأميركية وينتظرون نقلهم إلى الحكومة العراقية.[١٧٠]

بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، كانت الحكومة العراقية قد راجعت مجمل القضايا البالغ عددها ١١،١١٩ قضية، وأصدرت مذكرات توقيف بحق ١٥٤٥ شخصا، ووافقت على اطلاق سراح الآخرين. منذ الأول من شباط/فبراير ٢٠٠٩، اطلقت القوات الأميركية سراح اكثر من ٤٦٠٠ معتقل ونقلت ٨٧٧ آخرين إلى الحكومة العراقية إثر مذكرات. لا يزال يوجد اقل من ٧٠٠٠ معتقل لدى القوات الأميركية.[١٧١]

إصلاح المنحرفين

يواصل البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية (ICITAP)، الذي تموله الولايات المتحدة، تدريب ونُصح وإرشاد المسؤولين في الخدمة الإصلاحية العراقية (JCS) بغية تنمية قدرات كبار الإداريين. ذكر مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (INL) ان البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية يواصل المساعدة في عمليات مرفق شمشمال الإصلاحي الممول من الولايات المتحدة، الذي افتتح خلال ربع السنة المنصرم وتنشيط مشروع توسعة السجن المكتمل تقريباً في حصن سوز.[١٧٢]

يواصل البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية العمل مع القوات الأميركية في العراق لنقل مرافق الاعتقال الأميركية إلى الحكومة العراقية. ذكر مكتب شؤون المخدرات الدولية ان معسكر كروبر مبرمج للنقل بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ومركز مرفق الاعتقال لإعادة الاندماج في مسرح تاجي، مبرمج للنقل في آذار/مارس ٢٠١٠. ان نقل مركز التدريب الإصلاحي (CTC) الجديد المموّل من وزارة الدفاع الموجود في قاعدة عمليات المستقبل المتقدمة، حصل في الموعد المحدد، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كما ذكر البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية انه يواصل تقديم المساعدة لموظفي الخدمة الإصلاحية العراقية (ICS) المعينين هناك.[١٧٣]

للاطلاع على آخر المعلومات عن مشاريع السجون الأميركية، انظر الجدول ٣-٣.

مبادرات حكم القانون في المحافظات

تحسن تطبيق حكم القانون في الانبار خلال ربع السنة الحالي بفضل، جزئياً، افتتاح مجمّع محكمة الانبار الجنائية، وفي الجزء الآخر، يفضل إقامة هيئتين للمحكمة الجنائية، الأمر الذي سمح للقضاة بزيادة حمولة القضايا. وجعل سجن جديد متوفراً في "هاركين بوينت" في الانبار خلال ربع السنة الحالي لمعالجة الازدحام في مرافق الاعتقال بالمنطقة، لكن رئيس شرطة المحافظة لا زال عليه البدء في استقبال السجناء هناك. تلقت السفارة الأميركية في بغداد تقارير عن الإساءة إلى المعتقلين وعن حصول وفاة لسجين واحد في السجون العراقية خلال ربع السنة الحالي.[١٧٤]

الجدول ٣-٣
أعمال إنشاء السجون الجارية والتي يديرها مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون، بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١

اسم المشروع	المكان	الكلفة (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية للانجاز (بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١)	تاريخ الإنجاز المقدّر	قدرة الاستيعاب المقدرة	الوضعية
البصرة المركزي	البصرة	١٠,٣٤	%٨١	٢٠١٠/٣	١٢٠٠	مستندات التصميم المفترض أن يسلمها المقاول واجهت تأخيرات وطالبت وزارة الداخلية بأشغال إضافية تتعدى النطاق الأصلي
حصن سوز- المرحلة الأولى	السليمانية	٦,١٦	%١٠٠	/١٢ ٢٠٠٩	٢١٨٩	يعمل المقاول حالياً على وضع اللمسات الأخيرة على قائمة التأكد من إنجاز العمل، ويعد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي كتاب القبول لأجل توقيع الحكومة العراقية
حصن سوز- المرحلة الثانية	السليمانية	١٢,٥٧	%٨٣	٢٠١٠/١	٢٦٨٩	واجه المقاول تأخيرات من قبل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بسبب عروض التصميم الرديئة
الناصرية- المرحلة الثانية	ذي-قار	٨,٧٩	%٩٩	٢٠١٠/٣	٤٠٠	أبلغت فرقة منطقة الخليج مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون ان المقاول عرض تعدلين منصفين وافقت عليهما الفرقة

المصدر: السفارة الأميركية في بغداد، استجابة مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٧.

ذكر فريق إعادة إعمار المحافظات في بغداد ان حكم القانون قد تحسن نوعاً ما في المحافظة مع تحقيق قوة الشرطة العراقية تقدم في ضمان أمن ضاحية المحلة. غير ان الفريق ذكر هواجس متنامية بين المدنيين بان الفساد في قوات الشرطة في تصاعد، وان وسائل الإعلام العراقية تواصل التساؤل

عن قدرات الشرطة على حماية السكان. تحركت وزارة الداخلية لممارسة مزيد من السيطرة على الشرطة العراقية مما قاد إلى خفضٍ لنفوذ الميليشيات.[١٧٥]

في محافظة ذي-قار، ذكر فريق إعادة إعمار المحافظة تزايد ثقة المواطنين بالشرطة ولاحظ ان مبادرة جديدة تهدف إلى نقل الموظفين غير الكفوئين قد بدأت. وذكر فريق إعادة إعمار المحافظة في ديالى ان الخلل الوظيفي القضائي وتطبيق فرض القانون مستمر. ووصف فريق إعادة إعمار المحافظة غياب الاغتيالات القضائية كأمر مشجع، لكنه قال أنه لم يرَ أي تحسن في معالجة المشاكل المستفحلة لتامين الموظفين الأمنيين المناسبين للقضاة. علاوة على ذلك، وصف الفريق الشرطة على انها مذهبية وغير فعالة، وان السجون مكتظة. فالمدّعون العامون، ومحامو الدفاع والقضاة لا زالوا مهددين، ومعرضين للتخويف وللهجمات.[١٧٦]

ذكر فريق إعادة إعمار محافظة واسط ان حالات الفساد بين الشرطة قد انخفضت، غير ان ذلك قد يكون عائداً إلى عدم الإبلاغ عنها. ولاحظ الفريق أيضاً ان القضاة بدوا أكثر حساسية بالنسبة للاحتياجات الأساسية للسجناء إلى الغذاء، والأدوية وأماكن المنامة.[١٧٧] للاطلاع على تقديم لاماكن المساعدات الأميركية لحكم القانون، انظر الشكل ٣-٦.

الشكل ٣-٦
مساعدات حكم القانون للنظام القضائي للحكومة العراقية

المصدر: السفارة الأميركية في بغداد، استجابة برنامج حكم القانون لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٨.

ملاحظات الأمم المتحدة والملاحظات الأخرى حول حقوق الإنسان

اعتبر تأسيس اللجنة العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق (IHCHR) في حينه "حدثاً هاماً" سوف يعزز جهود الحكومة العراقية في معالجة مشاكلها المتعلقة بحقوق الإنسان.[١٧٨] غير انه على الرغم من تلك الجهود، وعلى عكس الاعلان العالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (UDHR)، تشير هذه التقارير الأكثر حداثة التي تغطي العراق إلى ان الحقوق المعترف بها عالمياً ليست محمية:

- تقرير حقوق الإنسان الصادر عن بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI)، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.
- تقرير البلدان لسنة ٢٠٠٨ حول ممارسات حقوق الإنسان في العراق الصادر عن وزارة الخارجية في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩.
- تقرير الحريات الدينية العالمية لسنة ٢٠٠٩ الصادر عن وزارة الخارجية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

توجد في الجدول ٣-٤ مراجعة لبعض الحقوق الإنسانية المنتقاة وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إلى جانب آخر الملاحظات والتطورات الجارية.*

الجدول ٣-٤

موجبات حقوق الإنسان تبعاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	ملاحظات حقوق الإنسان	التطورات الجارية
الحرية بالنسبة للحرمان الاعتباطي او غير القانوني للحياة	ذكرت بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة ان القوات الأمنية والمسؤولين الرفيعي الرتب، والموظفين المدنيين والقادة الدينيين والسياسيين، والمهنيين مثل الصحفيين والمربين والأطباء والقضاة والمحامين لا زالوا أهدافاً للهجمات والقتل. على الرغم من غياب المحاكمات حسب الأصول وإجراءات المحاكمات التي يقال انها غير عادلة، أقرت المحاكم العراقية، وفقاً للمجلس الأعلى للقضاء، بين الأول من كانون الثاني/يناير و ٣١ أيار/مايو (باستثناء تلك التي في حكومة إقليم كردستان) ٣٢٤ حكماً بالإعدام، كان ٦٠ بالمئة منها لجرائم تقع تحت قانون مكافحة الإرهاب.	ألحت بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة واللجنة العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق على الحكومة العراقية ان تعلن وقفاً لكافة الإعدامات، على الأقل إلى حين يتم احترام المعايير الدولية للمحاكمات العادلة. ذكر مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون ان وزارة الداخلية ومجلس القضاء الأعلى باشرا، في أواخر ٢٠٠٨، تطوير خطة وطنية للأمن القضائي تدعو وزارة الداخلية إلى تأسيس وحدة للحماية القضائية (JPU) لتأمين مفرزات من خمسة موظفين أمنيين لكل مفرزة (PSD) لكل واحد من القضاة العراقيين البالغ عددهم حوالي ١٣٠٠ قاضٍ. حالياً، تضم مفرزات الموظفين الأمنيين ٥٠٠٠ موظفاً أمنياً.

الجدول ٣-٤ (تابع)

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	ملاحظات حقوق الإنسان	التطورات الجارية
الحرية من التعذيب ومن المعاملات الأخرى الوحشية وغير الإنسانية او المعاملات المذلة او العقوبات	لاحظ تقرير بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة، "استخدام التعذيب او الإساءة الجسدية ضد المعتقلين لانتزاع الاعترافات" وتحدث عن إساءة جسدية من قبل قوات الأمن العراقية ضد الأشخاص في مرافق الاعتقال	ذكرت وزارة الخارجية الأميركية ان وزير حقوق الإنسان في الحكومة العراقية، واللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) لديهم تقييمات ايجابية عن "كروبروتاجي" (سجون تابعة للقوات الأميركية في العراق).
الحرية بالنسبة للتوقيف او الاعتقال الاعتباطي	تحدثت بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة عن اعتقالات طويلة الأمد دون تهم او محاكمة في كل من مرافق الاعتقال التي تديرها الحكومة العراقية وتلك التي تديرها الولايات المتحدة.	ذكرت وزارة الخارجية ان الحكومة العراقية قد عملت خلال ٢٠٠٩ لتقديم ملفات إثباتية مناسبة إلى المحاكم بحيث يمكن للقضايا ان تتحرك عبر المحاكم. في تشرين الثاني/نوفمبر، عينت المحاكم الجنائية المركزية العراقية خمسة قضاة للاستماع إلى قضايا الائتلاف لتخفيف تراكم القضايا غير المنجزة.
المحاكمات العامة العادلة	ذكرت بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة ان النظام العدلي الجنائي العراقي لا يؤمن ضمانات كافية للمحاكمات العادلة. يفتقر المشتبه بهم إلى الحصول على مراجعة قضائية او على محامين القانونيين، كما ان الادانات تستند إلى الاعترافات التي تجمع أحياناً كثيرة تحت الاكراه او التعذيب، اما الحق في عدم الاجبار على الشهادة ضد الذات او الاعتراف بذنب، فهو منتهك أحياناً كثيرة.	مولت برامج حكم القانون الأميركية مراكز الدفاع القانوني وقدمت المحامين العراقيين للمعوزين.
حرية التعبير والصحافة	تلقت بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة تقارير عن تخويف ومضايقة محترفي الوسائل الإعلامية والصحفيين وعمال الوسائل الإعلامية الذين لا يزالون عرضة للمعاملة الرديئة والاعتقال الاعتباطي من قبل موظفي وزارة الدفاع والحراس الشخصيين للمسؤولين الرسميين. ذكرت بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة ان الصحفيين تلقوا أحكاماً بالسجن في حكومة إقليم كردستان لانهم انتقدوا مؤسسات الدولة.	رحّبت بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة بالإجراءات التي اتخذها وزير الداخلية بحق ٢٠ موظفاً تعدوا على الصحفيين وعمال وسائل الإعلام.

الجدول ٣-٤ (تابع)

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	ملاحظات حقوق الإنسان	التطورات الجارية
الحرية الدينية	وفقاً لتقرير الحريات الدينية الدولية لسنة ٢٠٠٩، الأكثر حداثة الصادر عن وزارة الخارجية (DoS) لم تضطهد الحكومة العراقية على العموم أي مجموعة دينية، ودعت إلى التسامح والى قبول كافة الأقليات الدينية منذ ٢٠٠٣. رغم ذلك، ادعى المسيحيون واليزيديون القاطنون شمال الموصل ان حكومة اقليم كردستان صادرت ممتلكاتهم بدون تعويض، وزعم المسيحيون الاشوريون ان القضاء الذي تقوده حكومة اقليم كردستان في نينوى مارس التمييز ضد غير المسلمين. علاوة على ذلك، اعلنت بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة ان المسيحيين لا يزالون هدفاً للهجمات في الموصل وكركوك وبغداد، وذكرت وزارة الخارجية انه وان كان العنف المذهبي قد تراجع خلال فترة التقارير، إلا انه تم استهداف العديد من الافراد من مختلف المجموعات بسبب هويتهم الدينية او انتمائهم العلماني، مع تشكيل الشيعة لأغلبية الاصابات الجماعية	ذكرت وزارة الخارجية ان كبار المسؤولين في الإدارة والسفارة الأميركية دعوا إلى الوحدة بوجه العنف المذهبي وشددوا على إدخالٍ أكبر للاقليات في العملية السياسية. في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، دعت هيومان رايتس ووتش الحكومة العراقية إلى حماية حقوق الاقليات، والى التحقيق مع الافراد، بمن فيهم قوات الأمن الكردية، التي زعم انها مسؤولة عن تهجير وقتل المسيحيين الاشوريين ومجموعات الاقليات الاخرى.
حرية التحرك وحماية الاشخاص المهجرين في الداخل واللاجئين والاشخاص الذين لا يحملون جنسية	وفقاً لبعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة، تتطلب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والحوادث الامنية المتواصلة عبر العراق، وغالباً في المحافظات الوسطى، حماية دولية للعراقيين من طالبي اللجوء.	خلال ربع السنة الحالي، ذكر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ان المسؤولين في الحكومة العراقية دعوا مرة اخرى إلى اقفال معسكر "اشرف" مع تأكيدهم ايضا لبعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة على التزامهم معاملة المقيمين فيه وفقاً للقانون الإنساني الدولي ومبدأ عدم رد اللاجئين وإعادتهم. في ١١ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٩، دعت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين الدول إلى الامتناع عن اعادة طالبي اللجوء إلى بغداد وكركوك والمناطق الاخرى المبتلاة بالعنف إلى أن يحصل تحسن كبير في الوضع الامني وحقوق الإنسان. ترصد بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة معسكر "اشرف" للحؤول دون قيام الحكومة العراقية بإعادة المقيمين الإيرانيين في المعسكر بالقوة إلى بلادهم. فأعادتهم قد تنتهك القانون الإنساني الدولي ومبدأ عدم الرد والإعادة.

المصادر: بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI) "تقرير الأمم المتحدة يلقي الأضواء على التحسينات إلى جانب الهواجس المتجددة لوضع حقوق الإنسان في العراق"، ٢٠٠٩/١٢/١٤ www.uniraq.org/newsroom/getarticle.asp?ArticleID=1206 تم الوصول اليه في ٢٠١٠/١/٧، بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة، تقرير حقوق الإنسان، ٢٠٠٩/١٢/١٤، ص ١٧-٢٢، السفارة الأميركية في بغداد، استجابة مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق اقانون (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٢، السفارة الاميركية في بغداد، استجابة حكم القانون لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤، وزارة الخارجية، تقرير الحريات الدينية الدولية لسنة ٢٠٠٩،

٢٠٠٩/١٠/٢٦، www.state.gov/g/drl/rls/irf/2009/127348.htm تم الوصول اليه في ٢٠٠٩/١٢/٢٢، هيومان رايتس ووتش، "على أرضية معرضة للمخاطر: العنف ضد المجتمعات الاقلية في اراضي نينوى المتنازع عليها"، ٢٠٠٩/١١/١٠، www.hrw.org/en/reports/2009/11/10/vulnerableground-0 تم الوصول اليه في ٢٠١٠/١/٤، ص ١٠، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام تبعاً للفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩)،" ٢٠٠٩/١١/١١، مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)" تكرر الهواجس حول العودة غير الطوعية إلى العراق وسط العنف"، ٢٠٠٩/١٢/١١، www.unhcr.org/4b222efe9.html، تم الوصول اليه في ٢٠٠٩/١٢/٢١، بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة، "لا يجوز اجبار طالبي اللجوء على العودة إلى العراق الأوسط"، ٢٠٠٩/١٢/١١، www.unhcr.org/4b222efe9.htm , تم الوصول اليه في ٢٠١٠/١/٥.

البنية التحتية

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت الولايات المتحدة قد خصصت ١٢,٣٨ مليار دولار، وألزمت ١١,٩٠ مليار دولار وأنفقت ١١,٤٨ مليار دولار من الصناديق الأربعة الرئيسية لإعادة تأهيل البنية التحتية في العراق بما في ذلك المشاريع في قطاعات النفط والغاز، الكهرباء، المياه والصرف الصحي، والنقل والاتصالات.[١٧٩] لقد تراجعت الالزامات والنفقات على مشاريع البنية التحتية بصورة كبيرة منذ بداية السنة المالية ٢٠٠٧. خلال ربع السنة الحالي، شكلت هذه المشاريع فقط واحد بالمئة من إجمالي الالزامات والنفقات الجديدة. بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بقي ٤١٤ مليون دولار من الالزامات غير المنفقة.[١٨٠] للاطلاع على وضعية التمويل الأميركي للبنية التحتية، انظر الشكل ٣-٧ والجدول ٣-٥.

كافة الالزامات الجديدة المذكورة جاءت من صندوق دعم الاقتصاد (ESF). كانت معظمها في برنامج أمن البنية التحتية وركزت على قطاع النفط.[١٨١] كانت النفقات متوازنة أكثر من غيرها من التمويلات. شكل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ٦٠ بالمئة من النفقات الجديدة خلال ربع السنة الحالي التي كانت مركزة على قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي. وشكلت البرامج الممولة من صندوق دعم الاقتصاد ٢٦ بالمئة من النفقات الجديدة التي ركزت مرة أخرى على برنامج أمن البنية التحتية لقطاع النفط.[١٨٢]

معظم مشاريع البنية التحتية الكبيرة النطاق والممولة من المخصصات الأميركية أو صندوق تنمية العراق أدارها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE). لتاريخه، أكمل سلاح الهندسة ٢٠٥٦ مشروع للبنية التحتية، وهناك ٨٧ مشروع قيد التنفيذ. ليس لدى سلاح الهندسة في الجيش الاميركي مشاريع ممولة أميركياً في قطاع النفط والغاز لكنه لا يزال يعمل على إنجاز مشاريع كبرى في قطاعات الكهرباء والمياه والنقل والاتصالات.[١٨٣]

على الرغم من التقدم الذي تحقق لزيادة إمدادات الطاقة وتحسين الوصول إلى مياه الشرب، وإعادة تأهيل البنية التحتية للاتصالات، لا يزال تقديم الخدمات الأساسية في رأس الهواجس لدى المسؤولين العراقيين. في اجتماع خلال ربع السنة الحالي مع المفتش العام، شدّد وزير العدل، نور الدين، على أهمية الطاقة الكهربائية التي يعوّل عليها، والطرق المرصوفة والمياه النظيفة. وشدّد الوزير على ان التقصير في تقديم هذه الخدمات قد يقود إلى الاضطراب الأهلي.

الشكل ٣-٧
البنية التحتية: وضعية الأموال
بمليارات الدولارات

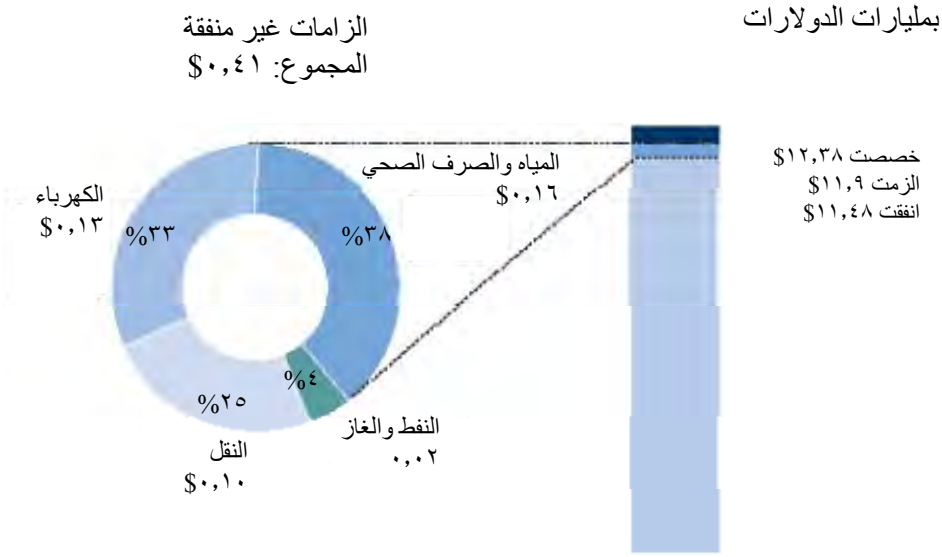

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير. لم يذكر مكتب وزير الدفاع بيانات المخصصات والالزامات والنفقات لفئات المشاريع على أساس ربع سنوي لكافة مخصصات السنة المالية. حصل المفتش العام على بيانات مخصصات والزامات ونفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من نظام إدارة إعادة إعمار العراق الذي يتأخر مدة ربع سنة في إصدار تقاريره، لذلك فإن إجمالي الخط الأعلى قد لا يتوافق مع القيم المذكورة في قسم استخدامات التمويل في هذا التقرير.

المصادر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، ٢٠١٠/١/١٥، استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، استجابة مكتب الشرق الأوسط-العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦، استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣.

الجدول ٣-٥
البنية التحتية: وضعية الأموال حسب القطاعات لبرامج منتقاة
بملايين الدولارات.

	وضعية الأموال		التغيير ربع السنوي	
قطاع البنية التحتية	**ألزمت**	**أنفقت**	**ألزمت**	**أنفقت**
الكهرباء	٤،٩٩٦,٤٥	٤،٨٦٣,٦٦	٠,٤ (٠%)	٣,٥ (٠%)
البنية التحتية العامة	١،٢٣٨,٥٤	١،٢٣٦,٣٠	٠,١ (٠%)	
النفط والغاز	١،٩٢٧,٦٥	١،٩١٢,٢٣	٢,٧ (٠%)	١,٨ (٠%)
النقل والاتصالات	١،٠٩٨,٠٦	٩٩٣,٥٢	٠,٨ (٠%)	١,٠ (٠%)
المياه والصرف الصحي	٢،٦٣٧,٩٦	٢،٤٧٨,٧٧	١,٠ (٠%)	٥,٤ (٠%)
المجموع	**١١،٨٩٨,٦٦**	**١١،٤٨٤,٤٩**	**٥,٠ (٠%)**	**١١,٨ (٠%)**

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير. الوضعية والتغيير ربع السنوي للبرامج في الفئات "الأخرى" يمكن العثور عليها في الملحق ج. لم يذكر مكتب وزير الدفاع بيانات المخصصات والالزامات والنفقات لفئات المشاريع على أساس ربع سنوي لكافة مخصصات السنة المالية. حصل المفتش العام على بيانات مخصصات والزامات ونفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من نظام إدارة إعادة إعمار العراق الذي يتأخر مدة ربع سنة في إصدار تقاريره، لذلك فإن إجمالي الخط الأعلى قد لا يتوافق مع القيم المذكورة في قسم استخدامات التمويل في هذا التقرير.

المصادر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، ٢٠١٠/١/١٥، استجابة مكتب الشرق الأوسط-العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦، استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣. المفتش العام، التقرير ربع السنوي إلى كونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٩/١٠.

الطاقة

تمّ توجيه حوالي ٦٠ بالمئة من النفقات الأميركية لإعادة إعمار البنية التحتية نحو زيادة إنتاج وتوفير إمدادات الطاقة-لتلبية كل من الاحتياجات المحلية للطاقة ولتأمين عائدات للحكومة العراقية[١٨٥]، على الرغم من احتياط العراق الهائل من النفط الخام والغاز الطبيعي، وكذلك من الإنتاج المتزايد لمصافي النفط ومحطات الكهرباء، خلال السنتين الماضيتين، يواصل العراق استيراد المنتجات البترولية والكهرباء. سنة ٢٠٠٩، باشرت الحكومة العراقية خططاً طموحة لزيادة إنتاج النفط الخام والكهرباء اكثر بكثير مما تحقق حتى الآن.

> كانت الإيرادات مكرسة للحروب والأسلحة في زمن النظام السابق، لكنها ستكرس اليوم للسلام والمحبة والخدمات للعراقيين الذين هم المالكون الحقيقيون لهذه الثروات التي هي حيوية لإعادة إحياء القطاعات الأخرى.[١٨٦]
>
> - رئيس الوزراء نوري المالكي خلال الجولة الثانية لمناقصات النفط، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

الشكل ٣-٨
إنتاج وصادرات النفط الخام، حسب الأشهر/ ٢٠٠٣/٣/٦-٢٠٠٩/١٢
ملايين البراميل في اليوم

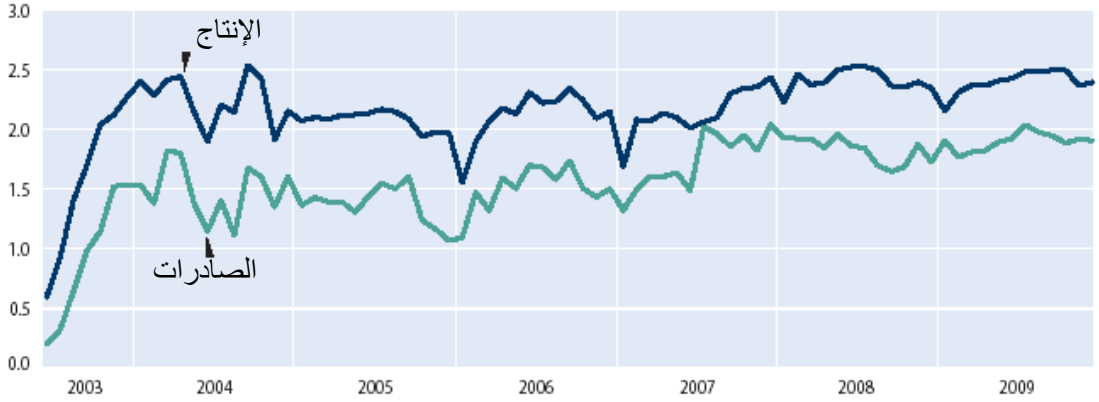

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير
المصادر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) ورقة العمل المفصلة للاستيراد والإنتاج والتصدير الشهري، ٢٠٠٨/١، استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٠/٢، وزارة الخارجية، تقريري وضعية العراق، ٢٠٠٩/٥/٢٧، الشريحة ٨ و٢٠١٠/١/١٣، الشريحة ١١، استجابة مكتب الشرق الأوسط-العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٧/٢.

النفط والغاز

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت الولايات المتحدة قد خصصت ٢,٠٦ مليار دولار، والزمت ١,٩٣ مليار دولار، وأنفقت ١,٩١ مليار دولار من الصناديق الأربعة الرئيسية لإعادة تأهيل البنية التحتية للنفط والغاز في العراق.[١٨٧]

إنتاج صادرات النفط الخام

كان متوسط إنتاج العراق من النفط الخام ٢,٤٢ مليون برميل في اليوم خلال ربع السنة الحالي، أي ٣ بالمئة أدنى من متوسط ربع السنة المنصرم البالغ ٢,٤٩ مليون برميل في اليوم. كان متوسط صادرات النفط الخام ١,٩١ مليون برميل في اليوم، أي ٤ بالمئة اقل من متوسط ربع السنة المنصرم البالغ ١,٩٩ مليون برميل باليوم.[١٨٨] بعد الاتجاهات الصاعدة بشكل عام، منذ بداية ٢٠٠٦ ولغاية آخر ٢٠٠٧، ظلت أرقام الإنتاج والصادرات مستوية نسبياً خلال السنتين الماضيتين، عاكسة على الأرجح تقييدات البنية التحتية المتقادمة في قطاع النفط. بالنسبة لمستويات إنتاج وصادرات النفط الخام منذ ٢٠٠٣، انظر الشكل ٣-٨.

من النفط الخام المحتفظ به للاستخدام المحلي، ذهب ٠,٤٥ مليون برميل في اليوم إلى المصافي لتحويلها إلى منتجات بترولية[١٨٩] واحترق ٥٦،٠٠٠ برميل في اليوم في محطات إنتاج الكهرباء.[١٩٠]

عروض خدمات النفط

في ١١ و١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أجرت وزارة النفط جولتها الثانية من الحصول على تراخيص البترول حيث كان مطلوب عروض عقود خدمات لعشرة حقول نفط كبرى. اختتم الحدث مع استلام عروض لسبعة حقول قبلت بصورة مؤقتة من جانب الوزارة.[١٩١]

على عكس ذلك، نتج عن جولة المناقصات الأولى التي أجريت في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، قبول عرض واحد، عرض لحقل نفط الرميلة البالغ الضخامة. بين الجولتين الأولى والثانية، يقال ان الوزارة قبلت عرضين إضافيين، عطاء لحقل غرب القرنة المرحلة الأولى، فازت به أكسون موبيل (ExxonMobil) ورويال دتش شل، وعرض لحقل الزبير الذي فاز به كونسورتيوم من إني (ENI) وكوغاز (Kogas) وأوكسيدنتال بتروليوم.[١٩٢] صفقة الرميلة مع كونسورتيوم شركة بي بي (BP) البريطانية، وشركة النفط الصينية سي إن بي سي (CNPC) سبق الآخرين بحصوله على موافقة الحكومة العراقية في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر.[١٩٣]

الشكل ٣-٩ يُظهر الحقول المعروضة في المناقصتين ويظهر الجدول ٣-٦ حصيلة استدراج العروض وعملية المنح. وفقاً لوزارة النفط، إذا تحقق سقف الإنتاج، فإن بإمكان عقود الخدمات الأخيرة رفع مستويات الإنتاج اليومي بنسبة ٤,٧ مليون برميل إضافية في اليوم،[١٩٤] زيادة عن سقف ال ٤,٩ مليون برميل التي يمكن ان تنتج عن الجولة الأولى. مع الإنتاج اليومي الحالي للنفط الخام القريب من ٢,٥ مليون برميل في اليوم، سوف ترفع مثل هذه الزيادة الهامة في الإنتاج خلال السنوات ١٠ إلى ١٥ القادمة موقع العراق كمصدر عالمي للنفط ويمكن ان تزيد بصورة كبيرة إيرادات الحكومة العراقية.

الجدول ٣-٦
نتائج جولات مناقصات النفط

حقل النفط	الكونسورتيوم المشارك	الاحتياطات المثبتة (مليارات البراميل/يوم)	الإنتاج الحالي (برميل/يوم)	رسم التعويض (دولار/بر ميل)	التزام سقف الانتاج (براميل/يوم)	زمن سقف الإنتاج (سنوات)	علاوة التوقيع (ملايين الدولارات)
مشروع الجولة الأولى							
الرميلة	شركة بي بي (BP) البريطانية (٥١%)، وشركة النفط الصينية سي إن بي سي (CNPC) (٤٩%)	١٧,٨	١،٠٠٠،٠٠٠	٢,٠٠	٢،٨٥٠،٠٠٠	٧	٥٠٠
غرب القرنة المرحلة ١	إكسون موبيل (٨٠%)، شل (٢٠%)	٨,٦	٢٧٠،٠٠٠	١,٩٠	٢،٣٢٥،٠٠٠	٧	٤٠٠
الزبير	إيني (٤٤%)، أوكسي (٣١%)، كوغاز (٢٥%)	٤	٢٠٥،٠٠٠	٢,٠٠	١،٢٠٠،٠٠٠	٧	٣٠٠
مشروع الجولة الثانية							
مجنون	شل (٦٠%)، بتروناس (٤٠%)	١٢,٦	٥٥،٠٠٠	١,٣٩	١،٨٠٠،٠٠٠	١٠	١٥٠
حلفايا	شركة النفط الصينية سي إن بي سي (CNPC) (٥٠%)، بتروناس (٢٥%) توتال (٢٥%)	٤,١	٣،٠٠٠	١,٤٠	٥٣٥،٠٠٠	١٣	١٥٠
قيارة	سونانغول (١٠٠%	٠,٨	٢،٠٠٠	٥,٠٠	١٢٠،٠٠٠	٩	١٠٠

الجدول ٣-٦ (تابع)

حقل النفط	الكونسورتيوم المشارك	الاحتياطات المثبتة (مليارات البراميل/يوم)	الإنتاج الحالي (برميل/يوم)	رسم التعويض (دولار/بر ميل)	التزام سقف الانتاج (براميل/يوم)	زمن سقف الإنتاج (سنوات)	علاوة التوقيع (ملايين الدولارات)
غرب القرنة المرحلة الثانية	لوك أويل (٧٥%)، شتات اويل (٢٥%)	١٢,٩	٠	١,١٥	١،٨٠٠،٠٠٠	١٣	١٥٠
بدرة	غازبروم ٤٠%)، كوغاز (٣٠%)، بتروناس (٢٠%)، شركة النفط التركية تي بي أي أو(TPAO) (١٠%)	٠,١	٠	٥,٥٠	١٧٠،٠٠٠	٧	١٠٠
غرّاف	بتروناس (٦٠%)، جابكس (٤٠%)	٠,٩	٠	١,٤٩	٢٣٠،٠٠٠	١٣	١٠٠
النجمة	سونانغول (١٠٠%)	٠,٩	٠	٦,٠٠	١١٠،٠٠٠	٩	١٠٠
المجموع العام		**٦٢,٧**	**١،٥٣٥،٠٠٠**		**١١،١٤٠،٠٠٠**		**٢،٠٥٠**

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

أ- مفتاح المختصرات والانتماء القومي: BP: رويال بريتش بتروليوم، (المملكة المتحدة)، CNPC: شركة النفط الصينية (الصين)، إيكسون موبيل (ExxonMobil) الولايات المتحدة، شل: رويال دتش شل (المملكة المتحدة)، Eni (إيطاليا)، Oxy: أوكسيدانتال بتروليوم (الولايات المتحدة)، كوغاز: الشركة الكورية للغاز (كوريا)، بتروناس (ماليزيا)، توتال (فرنسا)، سونانغول: (أنغولا)، لوك أويل (روسيا)، شتات أويل (النرويج)، غازبورم (روسيا)، (TPAO): شركة النفط التركية (تركيا)، جابكس: الشركة اليابانية للتنقيب عن النفط (اليابان).

ب- علاوة التوقيع مبلغ من المال غير قابل للاسترداد يوافق المشارك الفائز بمناقصة على دفعه إلى الحكومة العراقية عند منح العقد.

المصادر: MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد ٥٢، العدد ٥٢/٥١، ص ٦، الحكومة العراقية، نشرة صحفية قصيرة صادرة عن وزارة النفط، www.pcld-iraq.com/index.php?p=bid_results، تم الوصول اليها في ٢٠١٠/١/٤، تقديرات الاحتياطي من وزارة الطاقة الأميركية، إدارة معلومات الطاقة، www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Iraq/Oil.html تم الوصول إليها في ٢٠١٠/١/٤، استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٢.

الشكل ٣-٩
مواقع حقول النفط العراقية في الجولتين الأولى والثانية للمناقصات

ملاحظة: حقول أو مشاريع الجولة الثانية هذه لم تتلقّ أية عروض: شرق بغداد (الشمال والوسط)، الفرات الأوسط (كفل، غرب الكفل، مرجان، والحقول الشرقية (جلابات، خشم الأحمر، ناو دومان، قمّر).
المصدر: الحكومة العراقية وزارة النفط، www.pdd.iraq.com/، تم الوصول إليه في ٢٠١٠/١/٤.

الشكل ٣-١٠
النفط المكرر- الإنتاج والصادرات حسب الأشهر ٢٠٠٦-٢٠٠٩

غاز البترول المُسيّل
أطنان مترية في اليوم

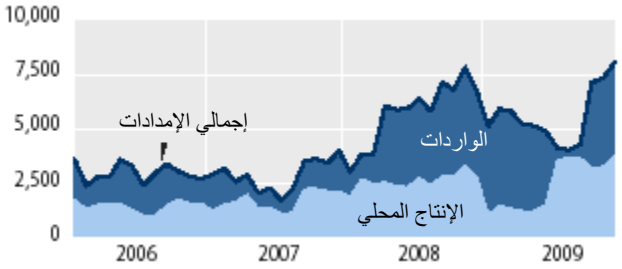

وقود المازوت
مليون ليتر في اليوم

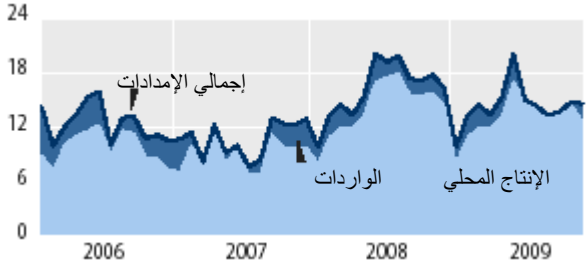

الكاز
مليون ليتر في اليوم

البنزين
مليون ليتر في اليوم

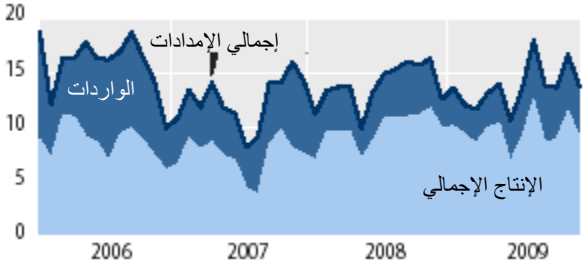

المصادر: استجابة مكتب الشرق الأوسط-العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٧/٢ و٢٠١٠/١/٥.

رغم ان الزيادات الهامة في الإنتاج ممكنة، إلاّ أن مراقبي الصناعة يعتقدون ان العقبات بوجه توفير الأمن المناسب وتعزيز البنية التحتية، والشكوك السياسية المتنقلة قد تعيق المكاسب السريعة للإنتاج.[١٩٥] قال وزير النفط الشهرستاني، مُردداً صدى هذه الهواجس، ان "إدارة هذه العقود الجديدة، وزيادة الإنتاج أربعة إلى خمسة أضعاف، ليس بالمهمة البسيطة"[١٩٦] علاوة على ذلك، قال الوزير ان ازدياد الإنتاج قد يتطلب أكثر من تطوير حقل وقد يشمل مجموعة واسعة من الأعمال مثل تطوير خطوط الأنابيب، ومحطات التحميل، وبناء الطرق والجسور وتدريب آلاف العراقيين لتشغيل وصيانة القطاع.[١٩٧]

أمن خطوط الأنابيب

خلال ربع السنة الحالي، حصل توقف عن العمل ثلاث مرات في خط الأنابيب الذي ينقل نفط العراق الخام إلى ميناء جيهان، على ساحل تركيا على البحر المتوسط. إجمالاً، تم تأجيل شحن ٤,٥ مليون برميل من النفط للتصدير، كما أن أكثر من ٢٤٥،٠٠٠ برميل إضافي أو أكثر قد فقدت. سبب التوقف الأول في ٦ تشرين الأول/أكتوبر غير معروف. التوقف الثاني سببه، على ما يظهر، جهاز تفجير مرتجل (IED) عطل تدفق النفط لمدة ستة أيام في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. التوقف الثالث الذي حصل في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ربما نتج عن ضغط أكثر من اللزوم على خط الأنابيب، وقد تم تصليحه بعد أربعة أيام. أي من هذا التوقف لم يحدث في أقسام محمية بواسطة مناطق الحظر لخطوط أنابيب النفط (PEZ).[١٩٨]

المصافي والمنتجات البترولية

خلال ربع السنة الحالي، أنتج العراق ٤٦ بالمئة من إجمالي إمداداته من غاز البترول المُسيل (LPG)، و٦٧ بالمئة من بنزينه و٩٥ بالمئة من وقوده من المازوت، و٩٨ بالمئة من كازه. خليط الوقود المنتج في المصافي يختلف استناداً إلى الاحتياجات الموسمية، لكن حصيلة المصافي العراقية خلال ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ كانت أعلى بكثير مما كانت في السنتين السابقتين لهما، وتراوحت بين ٢٠ بالمئة زيادة في إنتاج البنزين وبين ٧٤ بالمئة زيادة في إنتاج الكاز. بالمقارنة مع ٢٠٠٦-٢٠٠٧، زاد متوسط الواردات اليومية من غاز البترول المُسيل أكثر من الضعفين خلال السنتين الماضيتين، في حين تراجعت واردات المازوت والكاز والبنزين كافة. فكما هو مبيّن في الشكل ٣-١٠، كان الأثر الصافي انخفاضاً طفيفاً (٢,٥%) في متوسط إمدادات البنزين وإمدادات متزايدة من الوقود الثلاث الأخرى: ازدادت إمدادات المازوت ٣٢ بالمئة، والكاز ٥٥ بالمئة، وغاز البترول المسيل ٩٤%.[١٩٩]

الكهرباء

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت الولايات المتحدة قد خصصت ٥,١٦ مليار دولار، وألزمت ٥,٠٠ مليار دولار، وأنفقت ٤,٨٦ مليار دولار للمساعدة في تحسين توليد وتوزيع الكهرباء في العراق.[٢٠٠] الجدول ٣-٧ يقدم توزيع المشاريع الممولة من الولايات المتحدة حسب أنواع المشاريع.

الجدول ٣-٧
قيمة مشاريع الكهرباء الأميركية حسب أنواع المشاريع
بملايين الدولارات

فئة المشروع	اكتملت	قيد التنفيذ	لم يباشر بها	المجموع
التوليد	١،٩٧٥,٧٨	٢٢,٠١	٩,٥١	٢،٠٠٧,٢٩
التوزيع	١،٢٣٥,٦٤	٥,٩٩	٢٥,٤١	١،٢٦٧,٠٤
النقل	٩٢٠,٩٧	١٠٥,٩٣	٦٩,٨٢	١،٠٩٦,٧١
الاستدامة وقطع الغيار	٣٠٠,٨٧	٢,٨٤	٠,٧٠	٣٠٤,٤١
البنية التحتية العامة	٢٧٨,٥٩	١١,٣٧	١١,٣٤	٣٠١,٣٠
الرصد والرقابة	١٣١,١٣	٠,٣١	١١,٥٩	١٤٣,٠٢
غير ذلك	٢٦,٣١	٤,٥١	٣,٦٨	٣٤,٥٠
المجموع	٤،٨٦٩,٢٨	١٥٢,٩٦	١٣٢,٠٥	٥،١٥٤,٢٨

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير – قائمة مشاريع إعادة الإعمار هذه مستندة إلى بيانات نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) التي ليست دقيقة تماماً أو كاملة. لذلك فإن إجمالي المشاريع لا يتوافق مع الزامات ونفقات الخط الأعلى التي تقدمها الوكالات.
المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، معلم عالمي، ٢٠١٠/١/٤.

الشكل ٣-١١
طاقة وإنتاج محطات الكهرباء، حسب نوع المحطة متوسطات ٢٠٠٩/١٠/١-٢٠٠٩/١٢/٣١.

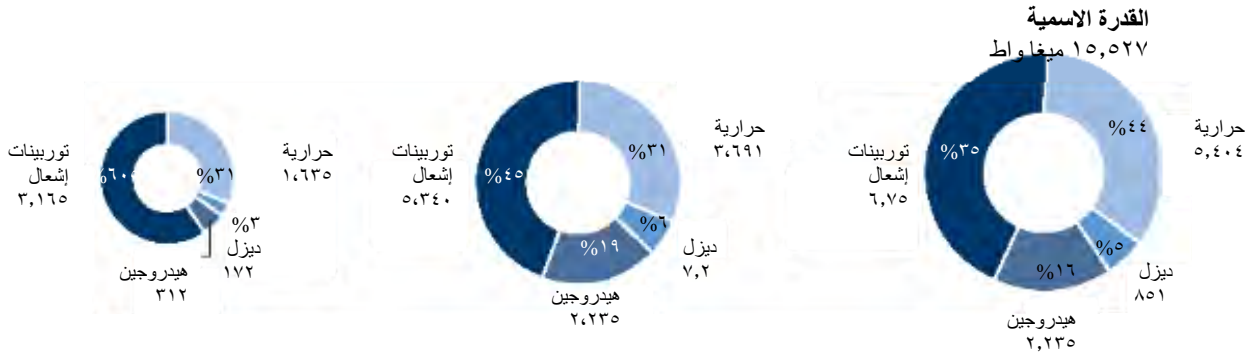

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير.
المصادر: مكتب مساعدة العراق، تقارير أداء الكهرباء اليومي، ٢٠٠٦/٦/١-٢٠٠٩/١٢/٣١.

إمدادات الكهرباء

كان متوسط إمدادات الكهرباء للشبكة القومية خلال ربع السنة الحالي، ٥,٩٥٢ ميغا واط، أو ١٤٢،٨٤٨ ميغا واط/ساعة في اليوم، بزيادة ١٩% عن ربع السنة نفسه سنة ٢٠٠٨. لكن ذلك كان تراجعاً بحوالي ٥٠٠ ميغا واط بالنسبة لمتوسط ربع السنة المنصرم الذي أنهى النمو الصاعد الثابت للإمدادات الذي حصل منذ بداية ٢٠٠٨.[٢٠١]

في الوقت الذي انخفض فيه متوسط إمدادات الكهرباء ٨ بالمئة بالنسبة لربع السنة المنصرم، هبط الطلب المقدر أكثر من ذلك.[٢٠٢] الطلب على الكهرباء يتبدل مع المواسم، بالغاً الذروة عادة في فترة تموز/يوليو-أيلول/سبتمبر منخفضاً بعدها خلال الربع الأخير من السنة.[٢٠٣] وهكذا، ازدادت النسبة المئوية للطلب المقدر الحالي قليلاً خلال ربع السنة الحالي.

الإنتاج المنخفض لمحطات الكهرباء في العراق شمل عملياً كافة الانخفاضات في الإمدادات، وتراجع من ١٣٨،٤٧٥ ميغا واط/ساعة في اليوم، خلال ربع السنة المنصرم، إلى ١٢٦،٨٤٣ ميغا واط/ساعة في اليوم خلال ربع السنة الحالي.[٢٠٤]

التوقف عن العمل المخطط لأجل الصيانة في عدة محطات حرارية، والانتقال القسري لوحدة توليد كبيرة في محطة المسيب الحرارية بسبب التسربات الشديدة من الغلاية، والإمدادات غير المناسبة من وقود النفط ساهمت كلها في هذا الهبوط في الإنتاج.[٢٠٥]

خلال ربع السنة الحالي، عملت محطات الكهرباء في العراق جماعياً بنسبة ٣٤ بالمئة من طاقتها الأصلية وبنسبة ٤٤ بالمئة من طاقتها العملية. فكما هو مبين في الشكل ٣-١١، كانت المحطات العاملة بواسطة توربينات الإشعال الأكثر إنتاجية، وعملت مع حصيلة اكبر بالنسبة لطاقاتها (٤٧% من الطاقة الأصلية و٥٩% من الطاقة العملية) وشكلت ٦٠ بالمئة من إجمالي إنتاج محطات الكهرباء. بالمقارنة، يواصل الإنتاج من المحطات الكهرومائية تراجعه بسبب النقص في المياه في العراق.[٢٠٦]

من أصل إجمالي الإمدادات للشبكة، كان متوسط واردات الكهرباء من إيران وتركيا حوالي ١٦،٠٠٠ ميغا واط/ساعة في اليوم، أي عملياً، نفس مستويات الواردات خلال ربع السنة المنصرم.[٢٠٧]

للاطلاع على الإنتاج المحلي والواردات، نسبة للطلب المُقدر، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، انظر الشكل ٣-١٢. للاطلاع على إنتاج الكهرباء في العراق، للفرد الواحد، مع البلدان الأخرى، انظر الجدول ٣-٨.

الشكل ٣-١٢
متوسط إمدادات الكهرباء العراقية والطلب المقدّر، حسب الأشهر، ٢٠٠٤/١-٢٠٠٩/١٢
ميغا واط/ساعة في اليوم

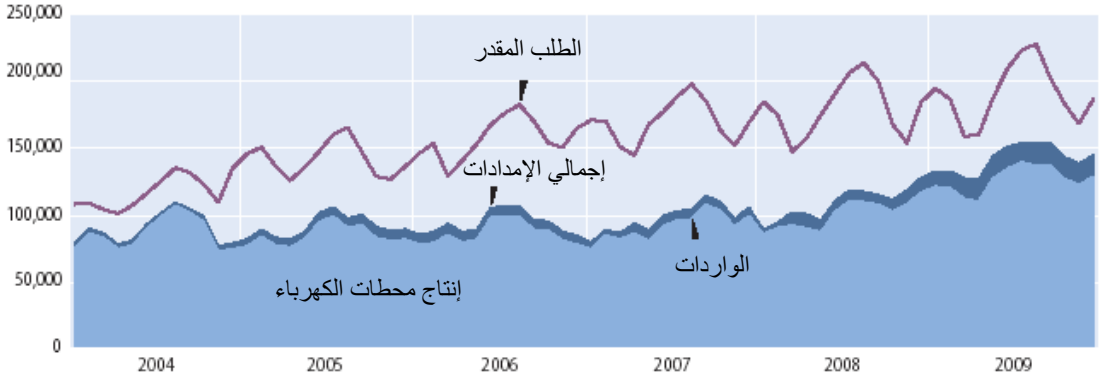

المصادر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، تقارير أداء الكهرباء اليومي، ٢٠٠٦/٦/١-٢٠٠٩/١٢/٣١، وزارة الخارجية الأميركية، تقارير وضعية العراق، ٢٠٠٦/١٠/٢٥، الشريحة ١١،و٢٠٠٧/٥/٩، الشريحة ١١.

الجدول ٣-٨
إمدادات الكهرباء في بلدان منتقاة، لكل ١٠٠ ألف إنسان

البلد	ميغا واط/ساعة
الكويت	٤،٠٩٤
الإمارات العربية المتحدة	٤،٠٨٥
الولايات المتحدة	٣،٤٥٤
المملكة العربية السعودية	١،٥٧٧
إيران	٦٣٤
تركيا	٥٤٨
الأردن	٤٤٩
العراق	**٣٧٧**
سوريا	٣٧١
باكستان	١١٢
أفغانستان	١٠

المصدر: وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، الفايسبوك العالمي، www.cia. تم الوصول إليه في ٢٠١٠/١/١٦.

إعادة تقييم الفجوة بين الإمداد والطلب

على غرار بعض البلدان المجاورة، يدعم العراق بقوة سعر الكهرباء التي تقدمها الشبكة القومية، وهي ممارسة بإمكانها ان تشجع الاستهلاك. غير انه خلافاً لمعظم جيرانه، لدى العراق إمدادات غير كافية على الشبكة لتلبية الطلب.[٢٠٨] رغم ان الفجوة بين الإمداد والطلب بَدَت على انها قد ضاقت خلال السنتين الماضيتين، إلا ان وزارة الكهرباء لا تزال بحاجة إلى تخصيص- عملياً، تقنين- الإمدادات المحدودة، كما أن العراقيين القادرين على ذلك، يشترون كهرباء تكميلية من المولدات الموزعة التي يديرها الأفراد في الأحياء. ففي وسط بغداد، مثلاً، يدفع الزبائن المقيمون ١٠ إلى ١٥ مرة أكثر للكهرباء في السوق المفتوحة من الكهرباء المدعومة التي تقدمها وزارة الكهرباء.[٢٠٩]

وفقاً لمسح أجري مؤخراً، هناك ١٨ بالمئة فقط من العراقيين الذين هم راضون إلى حد ما أو راضون جداً عن كمية الكهرباء التي يتلقونها.[٢١٠] مثل هذه المسوحات، وكذلك الملاحظات التي أعطيت للمفتش العام في أوقات مختلفة من قبل المسؤولين العراقيين وموظفي مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، توحي بان الفجوة بين الإمداد والطلب قد تكون أوسع مما ذكر سابقاً (وأوسع مما هو مبين في الشكل ٣-١٢).

لتحسين دقة تقديرات الطلب، بما في ذلك المساهمة من "الطلب غير الظاهر"، كلّف مكتب المساعدة الانتقالية للعراق سنة ٢٠٠٩ شركة "بارسونز برنكرهوف" إجراء دراسة حول توقع الحمولة. أدّت التحاليل الإحصائية إلى تقديرات للطلب كانت أعلى مما كان متوقعاً سابقاً من قبل وزارة الكهرباء ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق.[٢١١] مثلاً، كان متوسط الذروة اليومي للطلب المتوقع في أرجاء البلاد خلال ٢٠٠٩، كما قدّم في تقارير صندوق دعم الاقتصاد/مكتب المساعدة الانتقالية للعراق حول أداء "الكهرباء اليومي"، حوالي ١٠،٠٠٠ ميغا واط.[٢١٢] بالمقارنة، قدّرت دراسة "بارسونز برنكرهوف" الطلب خلال نفس الفترة الزمنية بأنه كان بحدود ١٣،١٠٠ ميغا واط[٢١٣] تقريباً، أي حوالي ٣٠ بالمئة أعلى.

خطط توسعة قدرات التوليد

في سياق الجهد لردم الفجوة بين الإمداد والطلب، ومع مساعدة هامة من الولايات المتحدة ومن بلدان أخرى، زاد العراق قدراته التوليدية العملية بنسبة ٤٠ بالمئة خلال السنوات الثلاث الماضية، من حوالي ٨،٥٠٠ ميغا واط في أواخر ٢٠٠٦ إلى حوالي ١٢،٠٠٠ ميغا واط في نهاية ٢٠٠٩.[٢١٤] خطط وزارة الكهرباء لتوسعة القدرات، بالدرجة الأولى، عبر تركيب توربينات إشعال جديدة مشتراة من "جنرال الكتريك" و"سيمنز"، يمكن ان تزيد عن الضعفين القدرة العملية الحالية خلال السنوات الخمس القادمة.[٢١٥]

ربع السنة الحالي قبل أربع سنوات
رفع مستوى من ٣٢٥ ميغا واط استكمل في كركوك
في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أكملت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مشروع رفع درجة محطة تازا الفرعية خارج كركوك الممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والبالغة قيمته ٢٠٥ مليون دولار. استلزم المشروع تركيب توربيني إشعال جديدتين مع قدرة مجمعة أصلية من ٣٢٥ ميغا واط.

لكن، استناداً إلى أداء محطات الكهرباء خلال السنوات القليلة الماضية، لا يبدو من المحتمل ان يبلغ الإنتاج الفعلي مستويات القدرات العملية. اكثر من ذلك، حتى لو تم إنشاء وحدات التوليد المخططة ولو أصبحت شغالة في الوقت المحدد، من غير الواضح ما إذا كانت الزيادات الناتجة في الإنتاج سوف تكون كافية لردم الفجوة بين الإمداد والطلب.

المشاريع الأميركية الجاري تنفيذها

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان يوجد ١٣٧ مشروع كهرباء ممولة من الولايات المتحدة وجاري تنفيذها، في العراق، مع قيمة إجمالية بلغت ١٩٢ مليون دولار. يدير سلاح الهندسة

في الجيش الأميركي ١٤ من تلك المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق دعم الاقتصاد المقدرة جماعياً بأكثر من ١٤٠ مليون دولار.[٢١٦] أكبر مشروع لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، وهو إنشاء محطتي الفارابي وجميلة بجهد ١٣٢ كيلو فولت في مدينة الصدر، قد تأخر، عن الموعد المحدد، هذا المشروع البالغة كلفته ٥٠ مليون دولار يتوقع الآن ان يُستكمل في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. يتوقع سلاح الهندسة في الجيش الأميركي إكمال المشروعين الكبيرين القادمين، إنشاء محطة فرعية في الرمادي بكلفة ٣٠ مليون دولار، وإعادة تأهيل المحطة الفرعية في الفلوجة بكلفة ١٦ مليون دولار، في شباط/فبراير ٢٠١٠.[٢١٧]

حوالي ٩٠ بالمئة من مشاريع الكهرباء الجاري تنفيذها المذكورة في نظام إدارة إعادة الإعمار (IRMS) ممولة عبر برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ولها متوسط قيمة بلغ حوالي ٤٢٠،٠٠٠ دولار.[٢١٨] خلال ربع السنة الحالي، وافقت القوات الأميركية في العراق على ستة مشاريع جديدة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد تكلف ما بين ٥٠٠،٠٠٠ ومليون دولار. أربعة من هذه المشاريع تتراوح قيمتها بين ٥٣٥،٠٠٠ و٧٤٥،٠٠٠ دولار, هي لتركيب خطوط لتوزيع الكهرباء في القادسية.[٢١٩]

المياه والصرف الصحي

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت الولايات المتحدة قد خصصت ٢,٧٥ مليار دولار، والزمت ٢,٦٤ مليار دولار وأنفقت ٢,٤٨ مليار دولار لإعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في العراق وتحسين تقديم الخدمات.[٢٢٠] إضافة إلى مشاريع الإعمار الكبرى التي يديرها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، قدمت عدة مشاريع ممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد معدات لتطهير مياه الشرب، وأنظمة الري بالتقطير، وتنظيف الصرف الصحي، وشاحنات المياه، وتنظيف القنوات، وإصلاح مولدات الكهرباء، وخطوط أنابيب إمدادات المياه، وإزالة المآخذ غير الشرعية للمياه.[٢٢١] للاطلاع على نظرة عامة على مشاريع المياه الجاري تنفيذها والمنجزة في العراق منذ ٢٠٠٣، أنظر الشكل ٣-١٣.

بحلول أواسط ٢٠٠٩، ووفقاً لتقدير وزارة الخارجية الأميركية، ذكر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، ان هناك أكثر من ٢١,٢ مليون عراقي يمكن ان تصلهم مياه الشرب، مقابل ٥,٥ مليون عراقي سنة ٢٠٠٣.[٢٢٢] بتاريخ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، كانت سلطة المياه في بغداد تقدم ٢,٥ مليون متر مكعب من المياه في اليوم وترضي ٨٩ بالمئة من الطلب.[٢٢٣]

وفقاً لمسح أجري في آب/أغسطس ٢٠٠٩، قال ٧٠ بالمئة من العراقيين انهم كانوا قادرين على الحصول على مياه شرب آمنة ونظيفة، على الأقل في بعض الأوقات، و٢٨ بالمئة كانوا راضين بمياه الشرب المتوفرة [٢٢٣]، وقال أقل قليلاً من نصف المجيبين ان لديهم نظام تصريف شغال لمياه الصرف الصحي في أحيائهم، على الأقل في بعض الأوقات، و٢٥ بالمئة راضون عن توفر خدمات تصريف مياه الصرف الصحي في مناطقهم.[٢٢٤]

الشكل ٣-١٣
مشاريع المياه الممولة من الولايات المتحدة
قيمة المشاريع المكتملة ومواقع المشاريع الجاري تنفيذها

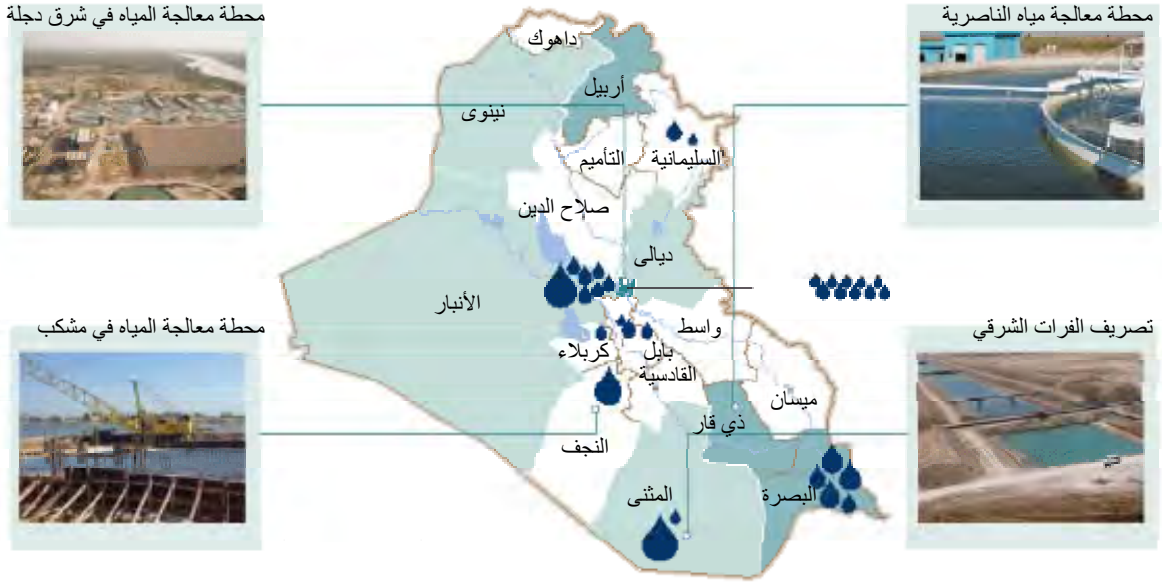

مشاريع المياه الجاري تنفيذها > من ١ مليون دولار $١ $٢٠ $٤٠

قيمة المشاريع المنجزة (ملايين الدولارات): $١٠٠< $٢٠٠-١٠٠ $٥٠٠-٢٠٠ $٥٠٠ <

مشاريع المياه الممولة من الولايات المتحدة، حسب أنواع المشاريع
بملايين الدولارات

	أنجزت	جاري تنفيذها	لم تباشر	المجموع
معالجة المياه	١،٢٤٦,٠٥	٧٥,٦٣	١٤,٠٥	١،٣٣٥,٧٣
توزيع المياه	٣٦٩,٦٩	٣٣,٣٩	٨,٥٧	٤١١,٦٥
الاستدامة (التشغيل والصيانة)	٣٥٢,٥٠	٨,٠٩	٣,٧٠	٣٦٤,٢٨
مرافق مختلفة	٢٤٨,٣٠	١١,٤٠	٩,٨٩	٢٦٩,٥٩
جمع مياه الصرف الصحي	١٦٥,٦٦	٤٧,٦٠	٢٢,٢١	٢٣٥,٤٧
الموارد المائية	٢١١,٥٢	٣,٩٢	٠,٧٩	٢١٦,٢٣
مشتريات مختلفة	١٦٦,٦٩	٠,٥٧	٠,٨٠	١٦٨,٠٦
معالجة مياه الصرف الصحي	٨٨,٢٩	٣٢,٢٤	٠,٢٧	١٢٠,٨٠
الري	٤٤,٠٦	٣٩,١٨	٠,١٨	٨٣,٤٢
بناء القدرات	٢٩,٦٢	٩,٣٧	٣,٨٢	٤٢,٨١
إعادة التزود بقطع الغيار	٦,١٧	٠,٠٧	٠,٠٠	٦,٢٤
المجموع	**٢،٩٢٨,٥٤**	**٢٦١,٤٦**	**٦٤,٢٧**	**٣،٢٥٤,٢٨**

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير. قائمة مشاريع إعادة الإعمار هذه تستند إلى بيانات نظام إدارة وإعادة إعمار العراق التي ليست دقيقة تماماً او كاملة. لذلك فإن مجاميع المشاريع لا تتوافق مع الزامات ونفقات الخط الأعلى المقدم من الوكالات.
المصدر: نظام إدارة وإعادة إعمار العراق، المعلم العالمي، ٢٠١٠/١/٤.

مشاريع المياه الممولة من الولايات المتحدة، حسب صندوق التمويل
(بملايين الدولارات)

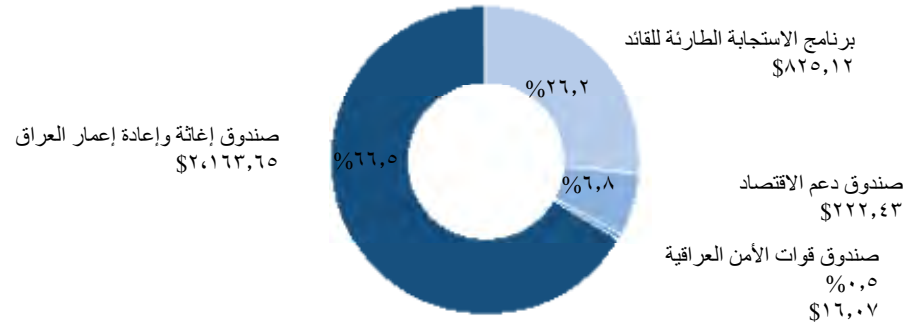

ذكر رئيس الاستخبارات القومية الأميركي، في آخر تقييم سنوي للتهديدات، ان الافتقار إلى مياه الشرب النظيفة في أرجاء البلاد كعامل يمكن ان يقوّض مصداقية الحكومة العراقية مع الجماهير العراقية.[٢٢٥]

خلال ربع السنة الحالي، أشار قادة الألوية في محافظة البصرة إلى سوء الإدارة العراقية للموارد المائية كسبب لعدم الحصول على كميات مناسبة من مياه الشرب ومياه الري.[٢٢٦] مثلاً، ذكرت الفرقة السابعة عشر أن محافظة البصرة لديها مياه كافية للشرب وللري، لكن ليدها صيانة رديئة، وتدريب رديء وان التفريع غير الشرعي قاد إلى التوزيع الرديء.[٢٢٧] ذكر فريق إعادة إعمار المحافظات في البصرة انه يعمل مع حكومة المحافظة ومختلف الوزارات لتحسين إدارة الموارد المائية وتدريب موظفي الوزارة.[٢٢٨] غير ان ورشة عمل حول المياه جرت في البصرة لم تتوصل إلى نتائج جيدة: ذكرت السفارة الأميركية في بغداد ان تخطيط حكومة المحافظة لورشة العمل كان رديئاً كما أن الحدث لم يحظ بحضور جيّد.[٢٢٩]

مشاريع المياه الممولة من الولايات المتحدة والمنجزة خلال ربع السنة الحالي

خلال ربع السنة الحالي سلاح الهندسة في الجيش الأميركي تسعة مشاريع للمياه والصرف الصحي بكلفة إجمالية بلغت ١١,٣ مليون دولار، بما في ذلك مشروعان بقيمة ٤,٢ مليون دولار ممولان من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: إنشاء نظام "أحواض تجميع الحمأة" على صلة بمحطة معالجة المياه R3 في مدينة الصدر، ورفع المستوى الكهربائي للمحطة ٢ لمضخة قناة المياه العذبة، التي تمد البصرة بمياه الشرب.[٢٣٠]

مشاريع المياه الجاري تنفيذها

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان سلاح الهندسة في الجيش الأميركي يواصل العمل في ٤٤ مشروع مياه مقدرة بمبلغ ١٧٠ مليون دولار.[٢٣١] علاوة على ذلك، كان يوجد حوالي ٣٠٠ مشروع مياه ممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد جاري تنفيذها خلال ربع السنة الحالي، يبلغ مجموع كلفتها حوالي ٧٣ مليون دولار.[٢٣٢]

محطة معالجة المياه R3 في مدينة الصدر (٦٥ مليون دولار) مصممة لتزويد اكثر من ٥٠٠،٠٠٠ مقيم في مدينة الصدر بمياه الشرب.

معالجة المياه

يتوقع سلاح الهندسة في الجيش الأميركي إنجاز محطة "مشكاب" لمعالجة المياه البالغة كلفتها ٧٠ مليون دولار، في النجف، في نهاية آذار/مارس ٢٠١٠. مولت الولايات المتحدة ثلث هذا المشروع (٢٣,١ مليون دولار) عبر صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كما مولت الحكومة العراقية المتبقي.[٢٣٣] وفقاً لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي كان العمل في مرفق تغذية احتياطي في

"غرمه" الممول من صندوق دعم الاقتصاد والبالغة كلفته ١٠,١ مليون دولار، مبرمجاً للإنجاز بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.[٢٣٤] إشغال إصلاح المولدات في محطة "الكرخ" لمعالجة المياه، في بغداد، التي كان إنجازها مبرمجاً في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ متأخرة عن الموعد المحدد. يتوقع سلاح الهندسة في الجيش الأميركي إنجاز هذا المشروع البالغة كلفته ٨,٣ مليون دولار، بحلول شباط/فبراير ٢٠١٠.[٢٣٥]

وفقاً لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، كان مشروع العمليات والإدارة البالغة قيمته ٤,٧ مليون دولار، في شبكة مياه دوكان، منجزاً بنسبة ٣٦ بالمئة بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. هذا المشروع الهادف إلى تزويد مدينة السليمانية بمياه الشرب كان مخططاً للإنجاز في الأصل في نيسان/أبريل ٢٠١٠، لكنه الآن سيُنجز في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.[٢٣٦]

خلال ربع السنة الحالي، وافقت القوات الأميركية في العراق على مشروعين جديدين لمعالجة المياه تابعين لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد مقدرين بأقل قليلاً من مليون دولار للمشروع الواحد، واحد لإنجاز إنشاء محطة الضخ في الزبير لمعالجة المياه بكلفة ٩٩٥،٠٠٠ دولار، والآخر لتجديد محطة الضخ لمرفق معالجة المياه في الديوانية، بكلفة ٩٨٨،٠٠٠ دولار. وفقاً للقوات الأميركية في العراق، سوف يقدم مشروع الزبير ٣٠ مليون ليتر من مياه الشرب لحوالي ١٥٠،٠٠٠ مقيم في محافظة البصرة، في حين سيقدم مشروع الديوانية مياه الشرب لأكثر من ٥٠٠،٠٠٠ مقيم في محافظة القادسية. تتوقع القوات الأميركية في العراق تسليم هذه المشاريع إلى الحكومة العراقية في صيف ٢٠١٠.[٢٣٧]

معالجة مياه الصرف الصحي

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وجد تفتيش للمفتش العام لنظام معالجة مياه الصرف الصحي في الفلوجة ان المشروع متأخر اكثر من سنتين عن الموعد المحدد له، وان الكلفة المقدرة قد زادت ثلاثة أضعاف من ٣٢,٥ مليون دولار إلى ٩٨ مليون دولار. رغم ان المشروع صمم أصلاً لخدمة كل المقيمين في الفلوجة البالغ عددهم ٢٠٠ ألف مقيم، - حوالي ٢٤,٥٠٠ منزل -، قدر التفتيش في الموقع ان تاريخ الإنجاز الأبكر سيكون نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وان النظام سوف يخدم ٣٨% فقط من المقيمين في المدينة او حوالي ٩٣٠ منزل.[٢٣٨]

خلال ربع السنة الحالي، ذكر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي انه خفض حجم المشروع. وقال قائد ناحية منطقة الخليج التابعة لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي للمفتش العام ان الخطة الأصلية كانت "إلى حد ما طموحة نظراً لحركيات المنطقة، وتعقيد المشروع، ومهارات سوق اليد العاملة وصناعة الإنشاء". يركز سلاح الهندسة في الجيش الأميركي الآن على إنجاز "العمود الفقري" للنظام المتوقع ان يكون منجزاً في نيسان/أبريل ٢٠١٠، والذي يتألف من محطة لمعالجة المياه، وثلاث محطات ضخ، وخطين أساسيين، وأنبوب للتصريف من المحطة إلى نهر الفرات. بعد إنجاز العمود الفقري، سوف يكون النظام جاهزاً لخدمة ٤،٣٠٠ منزل، لكن هذه المنازل ستبقى بحاجة إلى وصلها بالنظام. سوف يزود سلاح الهندسة في الجيش الأميركي أيضاً الحكومة العراقية بالرسوم والتصاميم لتوسعة النظام كي يخدم حوالي ٧٠٠٠ منزل إضافي.[٢٣٩]

بتاريخ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، كانت الخطط المخفضة للحجم منجزة بنسبة ٨٥-٩٠ بالمئة. محطة الضخ الرئيسية المصممة لمناولة كافة مياه الصرف الصحي للمدينة، كانت مبرمجة لتكون شغالة بحلول نيسان/أبريل. وكانت محطتا الضخ الآخريين مبرمجتين أيضاً للإنجاز في نيسان/أبريل، لكنها ستبقى متوقفة عن العمل إلى حين قيام الحكومة العراقية بتوسعة النظام. سوف تكون الحكومة العراقية مسؤولة عن وصل ٤،٣٠٠ منزل في الفلوجة بنظام الجمع عن طريق استخدام منحة أميركية تبلغ ٤ ملايين دولار. عند إنجاز الحكومة العراقية للمشروع، سيكون النظام قادراً على إيصال شبكات مياه الصرف الصحي الداخلية لجميع سكان الفلوجة.

غير ان إنجاز المشروع سوف يتطلب من الحكومة العراقية إنجاز ما يلي: [٢٤٠]

- إكمال شبكة الجمع في المناطق المتبقية من المدينة.
- تشغيل محطتي الضخ المتبقيتين اللتين ستكونان غير عاملتين عند إنجاز مشروع سلاح الهندسة في الجيش الأميركي.
- وصل ٢٠،٣٠٠ منزل تقريباً في الفلوجة بنظام الجمع، ووصل نظام الجمع بخطوط الجزء المركزي.
- تأمين ما يكفي من الوقود لإدارة مولدات الكهرباء إلى حين تصبح شبكة الكهرباء الوطنية، التي سيوصل بها النظام، جديرة بالثقة اكثر.

بتاريخ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، كان المقاولون المحليون اما تلقوا مدفوعاتهم او كانوا يلاحقون مطالبهم، وهي قضية هواجس في تقرير تفتيش المفتش العام سنة ٢٠٠٨. المقاول الذي وظف لبناء خطوط الجزء المركزي أوقف عن العمل بسبب أشغال دون المعايير وذكر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي ان نظام الكدارة المنشط يمكن تشغيله بطريقة تحد من انبعاثات الروائح بأقصى ما يمكن، وهو هاجس آخر ورد ذكره في تقرير المفتش العام.[٢٤١]

في أماكن اخرى في العراق، لا يزال تركيب شبكة العباس للصرف الصحي، وهو نظام لشبكة جمع مياه الصرف الصحي في البصرة طولها ٢٦ كيلو متر، قيد التنفيذ. يتوقع سلاح الهندسة في الجيش الأميركي ان يتم إنجاز هذا المشروع البالغة كلفته ١١,٢ مليون دولار في تموز/يوليو ٢٠١٠.[٢٤٢] مشروع شبكة أنابيب الصرف الصحي في حي الادهمية في بغداد المبرمج إنجازه خلال ربع السنة الحالي بكلفة ١,٨ مليون دولا، يهدف إلى إعادة إعمار نظام شبكة أنابيب الصرف الصحي القائم، واستبدال خطوط هذا النظام وفتحات الدخول وغطاءات فتحات الدخول لتقديم شبكة جديدة إلى اكثر من ٦٠٠ منزل.[٢٤٣] في محافظة واسط، سوف تقدم محطة النعمانية لمعالجة المياه الدعم لمحطة ضخ، ووحدة مياه مبرمجة، وشبكة مياه، ومحطات ضخ مياه الصرف الصحي وخط لها.[٢٤٤]

العمال العراقيون في موقع مشروع الصرف الصحي (Sewer) الذي يديره سلاح الهندسة في الجيش الأميركي والبالغة قيمته ١,٨ مليون دولار في حي الأدهمية في بغداد

الري

مشروع صرف المياه شرقي الفرات الممول بمبلغ ٣٨,٥ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كان مبرمجاً للإنجاز بحلول نهاية ربع السنة الحالي. وفقاً لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، يهدف المشروع إلى استصلاح أكثر من ٥٨،٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية وإزالة المياه الزائدة الملوحة من أكثر من ٤٠٠،٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية.[٢٤٥]

النقل والاتصالات

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت الولايات المتحدة قد خصصت ١,١٦ مليار دولار، وألزمت ١,١٠ مليار دولار وأنفقت ٠,٩٩ مليار دولار لتحسين أنظمة النقل والاتصالات في العراق.[٢٤٦]

النقل

الموانئ

ذكر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي انه بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، انه أنجز ثمانية مشاريع موانئ في العراق وانه ليس لديه أية مشاريع أميركية للموانئ قيد التنفيذ في العراق.[٢٤٧]
واصل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بناء أول مشروع له للمبيعات العسكرية الأجنبية مع العراق، وهو بناء رصيف أم قصر والجدار البحري في البصرة الذي تموله الحكومة العراقية بمبلغ ٥٣ مليون دولار. بدأ المشروع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وهو مصمم لتأمين مرفق رسو للبحرية العراقية.[٢٤٨]

الطرق والجسور

ذكر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي خلال ربع السنة الحالي أنه أنجز بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ٢٧٨ مشروع طرق في القرى كما ان ٣١ مشروعاً للطرق السريعة لا زالت قيد التنفيذ بما في ذلك تمديد طريق سريعة بكلفة ١٣٠ مليون دولار لربط تقاطع طريق السليمانية

بتقاطع طريق تازا في منطقة كردستان. هذا المشروع ذو المراحل الثلاث مموّل من إيرادات النفط من حكومة محافظة السليمانية.

قدم سلاح الهندسة في الجيش الأميركي ٤,٣ مليون دولار من صندوق دعم الاقتصاد للتصميم الهندسي الذي شمل خمسة تقاطعات طريق سريعة وأربعة جسور على طريق ذات ستة ممرات.[٢٤٩]

مشروع أميركي يعمل على منع تدهور حال الشاطئ بالقرب من الجدار البحري في رصيف أم قصر بمحافظة البصرة.

تواصل الإنشاء أيضاً خلال ربع السنة الحالي لتجديد سطح أكثر من ٨١ كيلو متر من الطرق في ١٧ مكان مختلف في الشمال الشرقي من العراق، بما في ذلك محافظة التأميم. يهدف المشروع البالغة كلفته ٢,٧٦ مليون دولار والممول من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد إلى تقديم شبكة من الطرق القروية لإعطاء المقيمين المحليين وصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية في جهد لتحفيز النمو الزراعي والاقتصادي.[٢٥٠]

سكك الحديد

بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، كان سلاح الهندسة في الجيش الأميركي قد أنجز ١١٢ مشروع تجديد لسكك الحديد كان قد باشر به.[٢٥١] وقعت وزارة النقل العراقية مذكرة تفاهم مع تركيا خلال ربع السنة الحالي لفتح خط لسكة الحديد بين تركيا والعراق.[٢٥٢] وذكرت الوزارة أيضاً ان شركة الدولة للسكك الحديد العراقية قد باشرت تجديد منصات المسافرين في محطات القطارات، وأن وفداً تركياً زار بغداد لمناقشة خطط إعادة تأهيل عربات سكك الحديد.[٢٥٣]

إعادة تأهيل وتوسعة مسار سكك الحديد العراقية والبنية التحتية للمحطات تواصلت خلال ربع السنة الحالي، وواصلت الحكومة الأميركية بناء شبكة اتصالات رقمية بالموجات الميكروية (ميكروويف) لتعزيز نظام الاتصالات لسكك الحديد العراقية. إجمالي النفقات لسنة ٢٠٠٩ بلغ ٧,٢ مليون دولار. إنشاء مواقع لشبكة الاتصالات بالموجات الميكروية وعددها ٣٣ قد تم إنجازها، وتنوي الحكومة

الأميركية المباشرة، خلال ربع السنة القادم، ببرامج تدريب على التشغيل والصيانة. يدير المشروع ملحق النقل في السفارة الأميركية.[٢٥٤]

الطيران

خلال ربع السنة الحالي، اتسع حجم وزادت قدرات مطارين دوليين في منطقة كردستان – مطار أربيل الدولي ومطار السليمانية الدولي، الخيارات المتزايدة للرحلات الجوية والاتصالات بين منطقة كردستان وباقي العالم. يوجد أيضاً مبنى جديد لمطار أربيل يضم ١٦ بوابة متوقع افتتاحه في آذار/مارس ٢٠١٠، بحسب برنامجه الزمني. من المتوقع ان يخدم هذا المبنى حوالي مليون مسافر في السنة في حين تخدم مدارج الهبوط والإقلاع، التي بينها واحد من أطول المدارج في العالم، سوف تتناول ١٠ ملايين مسافر في السنة.[٢٥٥]

تفكر حكومة إقليم كردستان في تحويل مطار أربيل إلى مطار إقليمي رئيسي، وقد استأجرت فريقاً كورياً للاستشارات الإدارية للإشراف على العمليات والإدارة بعد ان بدأت الرحلات خدماتها من المطار الجديد. لقد ارتفع عدد الرحلات إلى ٨٠ رحلة في الأسبوع لخدمة الشتات الكردي وهو انعكاس لنمو التجارة بين منطقة كردستان والبلدان المحيطة. المطار الدولي الأصغر في السليمانية يخدم الآن ٦٠ رحلة مسافرين في الأسبوع لكن إدارته تفكر في توسيع قدراته ليخدم رحلات إلى الصين ودول شرق آسيا.[٢٥٦] للاطلاع على نظرة عامة حول الرحلات الدولية والوطنية من منطقة كردستان، أنظر الشكل ٣-١٤.

عراقي يساعد في مسح إحدى الطرق الريفية في محافظة التأميم تحضيراً لتجديد سطحها عبر برنامج "من القرية إلى السوق".

الشكل ٣-١٤
الرحلات الدولية والداخلية من منطقة كردستان

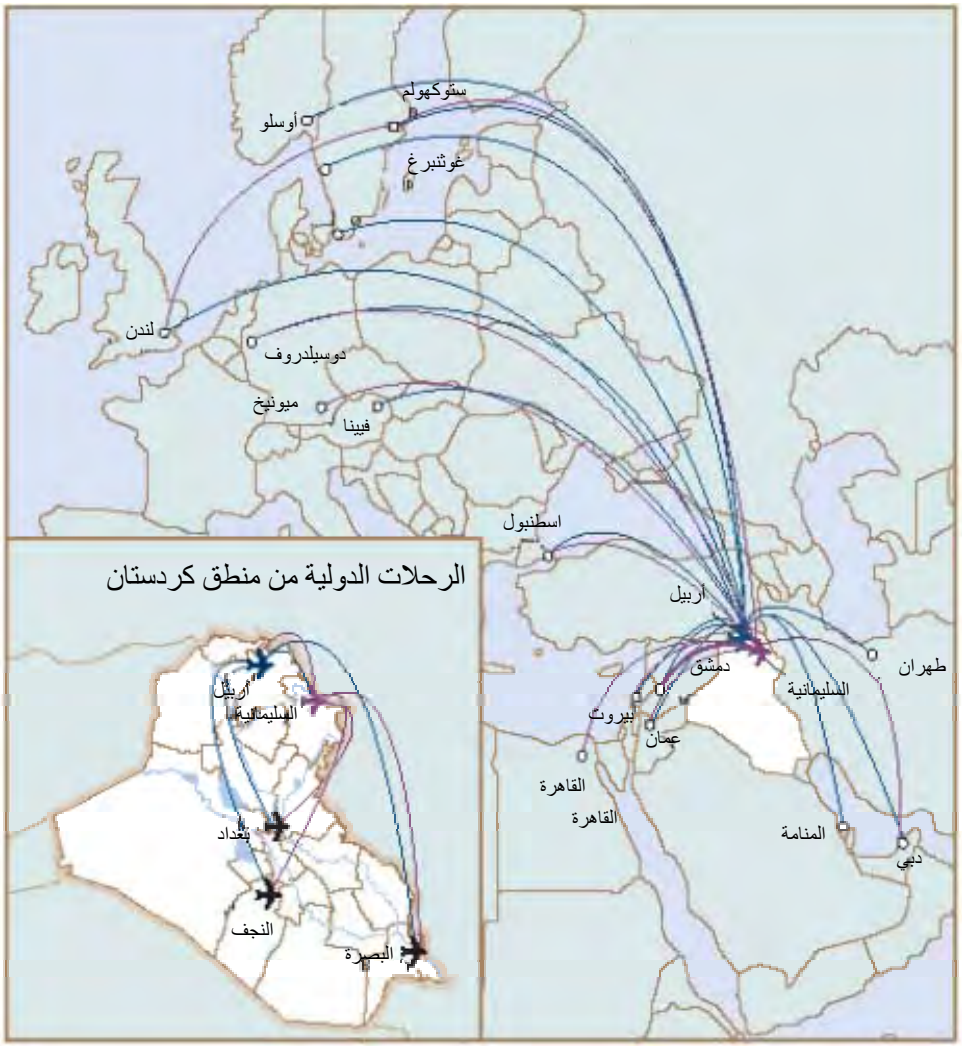

المصدر: السفارة الأميركية في بغداد فريق إعادة إعمار محافظة "أربيل: النمو السريع للمسارات الجوية في منطقة كردستان". الرقم ٣١٥٨، بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٩.

في أماكن اخرى في العراق، فازت شركة فرنسية، "مطارات باريس"، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بعقد من من الحكومة العراقية بلغت قيمته تقريباً ٤٢,٥ مليون دولار، لبناء مطار جديد بين مدن كربلاء والنجف والحلة في جنوب العراق.[٢٥٧] شركة الطيران العراقية أعلنت خلال ربع السنة الحالي انها خططت لاستئناف الرحلات المباشرة بين بغداد وباريس تبعاً لاتفاقية موقعة بين العراق وفرنسا.[٢٥٨]

كجزء من الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية، تولى العراق السيطرة على كافة مجاله الجوي السيادي، لكنه طلب المساعدة من الولايات المتحدة للرصد والرقابة على المجال الجوي تحت ٢٤،٠٠٠ قدم إلى أن يصبح لدى الحكومة العراقية البنية التحتية والقدرة على تولي السيطرة

على كافة مجالها الجوي. يقدم العسكريون الأميركيون خدمات الملاحة الجوية للرحلات بما في ذلك عمليات توجيه الاقتراب من مطارات بغداد والموصل وأربيل والنجف والسليمانية والبصرة. تُطوّر هيئة الطيران المدني العراقية (ICAA) خطة بمساعدة الحكومة الأميركية لنقل كامل السيطرة على الملاحة الجوية إلى العراقيين، لكن الهيئة متأخرة في استعداداتها لأخذ السيطرة على الملاحة الجوية، في الأساس، بسبب الافتقار إلى مراقبي الملاحة الجوية المرخصين وغياب البنية التحتية. مركز الرقابة على منطقة بغداد (BACC)، مثلاً، بحاجة إلى ما بين ٢٠٠ و٢٥٠ مراقب مرخص للملاحة الجوية لتقديم الخدمات الحالية ولتولي الخدمات التي يقدمها حالياً الجنود الأميركيون، لكن المركز ليس لديه أحد.[٢٥٩]

استناداً إلى التدريب الحالي، يتوقع ان يكون للمركز ما بين ١٠ و٢٠ مراقب مرخص بحلول ٢٠١١. حالياً تؤمن مجموعة واشنطن الاستشارية تدريب المراقبين الجويين لهيئة الطيران المدني العراقية وتقدم قوة عمل من المراقبين الجويين الأجانب لعمليات الرحلات الجوية اليومية. لا يتوقع نقل الرقابة على المجال الجوي قبل خريف ٢٠١٠.[٢٦٠]

الاتصالات

على أثر إصدار ثلاثة تراخيص للاتصالات سنة ٢٠٠٧، اقترحت وزارة الاتصالات من جديد، خلال ربع السنة الحالي، منح ترخيص رابع للهاتف الجوال إلى شركة تمتلكها الدولة بالشراكة مع شركة دولية لتزويد خدمات الاتصالات. التراخيص الثلاث الأولى ذهبت إلى شركات خاصة تستخدم النظام العالمي للهاتف الجوال (GSM) من الجيل الثاني (G2). الترخيص المقترح الذي تمتلكه الدولة سوف يستخدم عرض موجة عالية التردد، المعروفة عامة بالجيل الثالث (G3).[٢٦١]

تواصل الولايات المتحدة إنشاء مركز سنترال المأمون للهاتف والاتصالات بكلفة ٢٣,٨ مليون دولار، في بغداد. ففي تموز/يوليو، مُنح المشروع إلى مقاول جديد وهو حالياً منجز بنسبة ٧ بالمئة. يعاني المقاول من تأخير في المستندات المطلوب تسليمها وفي المعدات. ولا يزال يوجد برنامجان للتدريب ينتظران التنفيذ- هما مشروع بقيمة ٨٠٠،٠٠٠ دولار حول للتدريب على الإدارة الالكترونية وآخر بقيمة ٦٠٠،٠٠٠ دولار للتدريب التنظيمي مع اللجنة الفدرالية الأميركية للاتصالات- بحاجة للتنفيذ.[٢٦٢]

خدمة الهاتف والانترنت

يواصل العراقيون استخدام الهاتف الجوال اكثر من أي شكل آخر من الاتصالات مع بلوغ العدد الإجمالي للمشتركين في الهاتف الجوال قرابة ١٩,٥ مليون عراقي أي ٦٨ بالمئة من السكان. شركات زين وآسيا سل وكوريك لا تزال المزود الرئيسي لخدمة الهاتف الجوال. كان عدد المشتركين بخدمة الهاتف الأرضي يبلغ ١,٢٥ مليون مشترك، أي ٤,٣ بالمئة من السكان، و١,٦ مليون مشترك بالانترنت، أي ٥,١ بالمئة من السكان.[٢٦٣]

نظام الحكم

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، خصصت الولايات المتحدة ٧,٦٤ مليار دولار، وألزمت ٧,٤٠ مليار دولار وأنفقت ٦,٣٦ مليار دولار من الصناديق الأربعة الرئيسية لمساعدة العراق في تعزيز مؤسساته وعملياته السياسية من أجل استدامة طويلة الأمد، ومن أجل تقديم خدمات العناية الصحية والتعليم والنظام العام.[٢٦٤] للاطلاع على وضعية التمويل الأميركي للبرامج الحكومية، أنظر الشكل ٣-١٥ والجدول ٣-٩.

خلال ربع السنة الحالي، شكلت برامج نظام الحكم ٧٨ بالمئة من كافة الالزامات الجديدة، لأموال إعادة الإعمار العراقية و٣٥ بالمئة من النفقات الجديدة.[٢٦٥] كان هناك ٣١٢,٥ مليون دولار من الإلزامات الجديدة في برامج نظام الحكم خلال ربع السنة الحالي، أي بنسبة ٢٥ بالمئة أكثر من ربع السنة المنصرم. أكثر قليلاً من نصف الالزامات الجديدة كانت لبرامج الديمقراطية والمجتمع المدني بما فيها برنامج "تنمية المجتمع الأهلي" (المرافق ببرنامج "عمل المجتمع الأهلي" الممول من صندوق دعم الاقتصاد. الالزامات الرئيسية الأخرى خصصت للاجئين العراقيين في الأردن، ومشاريع لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات/فِرَق إعادة إعمار المحافظات (PRDC/PRT) التي تديرها فرقة منطقة الخليج، ولصندوق الاستجابة السريعة لفرق إعادة إعمار المحافظات الذي تديره الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. كان صندوق دعم الاقتصاد مصدر كافة الالزامات الجديدة التي ذكرت لبرامج نظام الحكم.[٢٦٦]

خلال ربع السنة الحالي، ارتفع إجمالي النفقات بمبلغ ٣١٨,٣ مليون دولار، أي ٦١ بالمئة أكثر من ربع السنة المنصرم. أعطيت النسبة الأكبر (٤٤%) لبرامج الديمقراطية والمجتمع المدني. وكانت هناك نفقات كبرى لصالح مشاريع اللاجئين العراقيين في الأردن ولجان إعادة إعمار المحافظات وفرق إعادة إعمار وتنمية المحافظات. كانت حصة صندوق دعم الاقتصاد ٧٩ بالمئة من كافة النفقات وحصة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني ١٨ بالمئة.[٢٦٧]

نظرة عامة على البرامج الأميركية لنظام الحكم

تواصل فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية تطوير حكومات المحافظات العراقية عبر تنمية القدرات، والديمقراطية والمجتمع المدني، والإغاثة الإنسانية، والبرامج الأخرى. خلال ربع السنة الحالي، انفق تنمية القدرات الوطنية ("تطوير" التابع برنامج للوكالة الأميركية للتنمية الدولية) ٢٠,٢ مليون دولار لتعزيز حكومات المحافظات العراقية بما في ذلك تدريب أكثر من ٨٠٠٠ عامل في الحكومات المحلية. انفق برنامج عمل المجتمع الأهلي التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية ٣٢,١ مليون دولار خلال ربع السنة الحالي على برامج لتشجيع مشاركة المواطنين في الحكومات المحلية. في هذه الأثناء، يواصل مكتب المساعدة الأميركية للكوارث الأجنبية التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (OFDA) تطبيق برامج المساعدات الإنسانية عبر منظمات شريكة.[٢٦٨]

حدّد تدقيق للمفتش العام صدر خلال ربع السنة الحالي ان وزارة الخارجية فقط لديها إشراف محدود على تكاليف وأثر المنح التي أعطاها مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل (DRL) إلى المعهد الوطني للديمقراطية (في العراق) (NDI) والى المعهد الجمهوري الدولي (IRI)، خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٤ وحزيران/يونيو ٢٠٠٩. من أصل منحة بقيمة ١١٤ مليون دولار من النفقات التي تمت مراجعتها، تبين انه أُنفق ٤١ بالمئة فقط على نشاطات مباشرة للبرنامج. علاوة على ذلك، لا تستطيع وزارة الخارجية توثيق ما إذا كانت المنح تحقق أهدافها المعلنة.[٢٧٠] للاطلاع على ملخص للنتائج التي توصل إليها التدقيق والتوصيات، انظر القسم ٤.

الانتخابات

في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بعد أشهر من المفاوضات، وافق مجلس النواب العراقي (CoR) على القانون الانتخابي الذي يسمح بإجراء الانتخابات البرلمانية الوطنية المقررة في ٧ مارس/آذار ٢٠١٠.[٢٧١] كان القانون قد أقرّ أصلاً في ٨ تشرني الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، لكنه تعرض للنقض (الفيتون) في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر على يد نائب الرئيس الهاشمي على خلفية ان العراقيين المقيمين في الخارج لن يكونوا ممثلين بما فيه الكفاية.[٢٧٢] زاد القانون الجديد عدد مقاعد مجلس النواب من ٢٧٥ إلى ٣٢٥ بما فيها ٨ مقاعد للاقليات (٥ للمسيحيين ومقعد واحد لكل من المندائيين، الشبك واليزيديين.[٢٧٣] على غرار انتخابات ٢٠٠٥، تُخصص المقاعد حسب المحافظات مع مقاعد إضافية خُصصت للأحزاب التي تحصل على نسبة مئوية عالية من الأصوات القومية، ولكنها لم تفز بنسبة كبيرة مماثلة من الأصوات في المحافظات.[٢٧٤] أنظر القسم واحد لمزيد من التحاليل المفصلة.

الشكل ٣-١٥
نظام الحكم: وضعية الأموال
بمليارات الدولارات

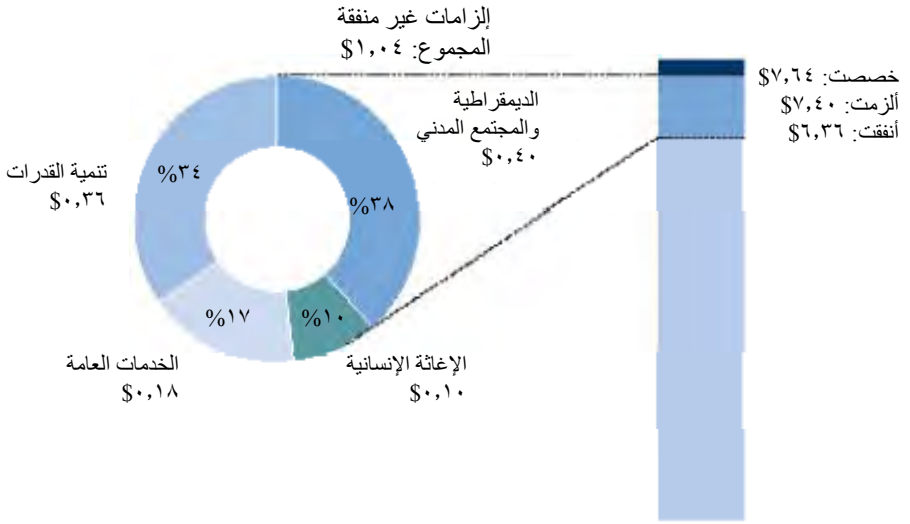

ملاحظة: البيانات غير مدققة، الأرقام تتأثر بالتدوير. لم يذكر مكتب وزير الدفاع بيانات المخصصات والالزامات والنفقات لفئات المشاريع على أساس ربع سنوي لكافة مخصصات السنة المالية. حصل المفتش العام على بيانات مخصصات والزامات ونفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من نظام إدارة إعادة إعمار العراق الذي يتأخر مدة ربع سنة في إصدار تقاريره، لذلك فإن مجاميع الخط الأعلى قد لا تتوافق مع القيم المذكورة في قسم استخدامات التمويل في هذا التقرير.

المصادر: استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥، نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، ٢٠١٠/١/١٥، استجابة مكتب الشرق الأوسط-العراق لطلب المفتش العام للبيانات٢٠١٠/١/٦ و٢٠١٠/١/٢٠، استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١/٢٠، استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠.

الجدول ٣-٩
نظام الحكم: وضعية الأموال، في برامج منتقاة
بملايين الدولارات

القطاع	البرنامج	وضعية الأموال		التغيير ربع السنوي	
		ألزمت	أنفقت	ألزمت	أنفقت
تنمية القدرات	مشاريع لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات/فِرَق إعادة إعمار المحافظات (PRDC/PRT)	٤٩٨,٦	٤٠٥,٠	٢١,٢ (٤%)	٥٢,٠ (١٥%)
	صندوق الاستجابة السريعة لفرق إعادة إعمار المحافظات (صندوق دعم الاقتصاد)	٢٢٠,١	١٤٦,٢	١٩,٦ (١٠%)	١٤,٢ (١١%)
	تنمية القدرات القومية (صندوق دعم الاقتصاد)	٣٠٩,٤	٢٤٤,٥		٢١,٢ (٩%)
	غير ذلك	١،٣١٥,٩	١،١٩٢,٧	٦,٦ (١%)	٤,٩ (٠%)
	المجموع الفرعي	**٢،٣٤٤,٠**	**١،٩٨٨,٤**	**٤٧,٣ (٢%)**	**٩٢,٣ (٥%)**
الديمقراطية والمجتمع المدني	تنمية المجتمع المدني (صندوق دعم الاقتصاد)	٧١,١	٣٩,٦	٧١,١	٣٩,٦
	الديمقراطية والمجتمع المدني (صندوق دعم الاقتصاد)	٢٥٩,٤	١٤٨,٠	٧٢,٢ (٤٠%)	٣,٥ (٢%)
	التعليم، اللاجئون، حقوق الإنسان، الديمقراطية ونظام الحكم (صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني	٨٩,٣	٦٨,٧		٢٩,٠ (٧٣%)
	الانتخابات صندوق تمويل انتخابات العراق). (صندوق دعم الاقتصاد)	١٢,٦	١٢,١	١٢,٦	١٢,١
	برنامج الحكم المحلي (صندوق دعم الاقتصاد)	٤١٠,٥	٢٩٥,٠		٢٣,٦ (٩%)
	غير ذلك	١،٣٥٦,٣	١،٢٣٦,٩		٣٣,٦ (٣%)
	المجموع الفرعي	**٢،١٩٩,٢**	**١،٨٠٠,٠**	**١٥٧,٨ (٨%)**	**١٤١,٥ (٩%)**
الإغاثة الإنسانية	اللاجئون العراقيون (الأردن)	١٦٥,٣	١١١,٢	١٠٧,٣ (١٨٥%)	٧٥,٢ (٢٠٩%)
	غير ذلك	٧٦٢,٠	٧١١,٧		٠,٥ (٠%)
	المجموع الفرعي	**٩٢٧,٣**	**٨٢٢,٩**	**١٠٧,٣ (١٣%)**	**٧٥,٧ (١٠%)**
الخدمات العامة	**المجموع الفرعي**	**١،٩٢٤,٩**	**١،٧٤٦,١**		**٨,٨ (١%)**
المجموع العام		**٧،٣٩٥,٣**	**٦،٣٥٧,٣**	**٣١٢,٥ (٤%)**	**٣١٨,٣ (٥%)**

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير. وضعية والتغيير ربع السنوي للبرامج في فئة "غير ذلك" يمكن العثور عليها في الملحق ج. لم يذكر مكتب وزير الدفاع بيانات المخصصات والالزامات والنفقات لفئات المشاريع على أساس ربع سنوي لكافة مخصصات السنة المالية. حصل المفتش العام على بيانات مخصصات والزامات ونفقات برنامج الاستجابة الطارئة

للقائد من نظام إدارة إعادة إعمار العراق الذي يتأخر مدة ربع سنة في إصدار تقاريره، لذلك فإن مجاميع الخط الأعلى قد لا تتوافق مع القيم المذكورة في قسم استخدامات التمويل في هذا التقرير.

المصادر: استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥، نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، ٢٠١٠/١/١٥، استجابة مكتب الشرق الأوسط-العراق لطلب المفتش العام للبيانات٢٠١٠/١/٦ و٢٠١٠/١/٢٠، استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١/٢٠، استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠.

خلال ربع السنة الحالي، واصلت الولايات المتحدة دعم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) في مجالات إدارة قاعدة البيانات، والاقتراع خارج البلاد، والوصول إلى الجمهور، وتكنولوجيا المعلوماتية، والمكاتب الانتخابية في المحافظات. بالنسبة لانتخابات ٢٠١٠، تم تخصيص حوالي ٦ ملايين دولار عبر اتفاقيات تعاونية مع المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) ولعقد برنامج المساعدة السريعة للعراق (IRAP) مع شركة مقيمة في الولايات المتحدة.[٢٧٥]

بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، واللجنة العليا المستقلة للانتخابات ووزارة الخارجية، قدمت فرق إعادة إعمار المحافظات الدعم الانتخابي في المحافظات بما في ذلك إعلانات الخدمات العامة وبرامج أخرى لتثقيف الناخبين. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في وزارة الخارجية (DRL) تحدث عن ٧١ مليون دولار من البرامج الجاري تنفيذها لدعم المنظمات غير الحكومية الشريكة في مساعدة قادة الأحزاب السياسية ومختلف المنظمات الأخرى للقيام بنشاطات الحملات ولإعداد مرافق الانتخابات في المحافظات.[٢٧٦] يعتمد مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في وزارة الخارجية على معلومات تقدمها فرق إعادة إعمار المحافظات ومكاتب السفارة الأميركية الأخرى لتقرير أية برامج انتخابية يجب ان يمولها.

التشريعات

ذكرت السفارة الأميركية في بغداد ان عدة قوانين هامة لا تزال على الاجندة، لكن العمل على القوانين الأكثر حساسية سوف يُؤجل، على الأرجح، إلى ما بعد انتخابات السابع من آذار/مارس.[٢٧٨] يعتقد وزير المالية العراقي ان سلة القوانين الخاصة بالهيدروكربون التي طال انتظارها سوف تمر عبر البرلمان الجديد. سوف تعالج هذه التشريعات توزيع العائدات بين الحكومة العراقية وحكومات المحافظات، ويعتبر ذلك عنصراً أساسياً لمعالجة المشاكل ولتحقيق الفوائد من صادرات النفط.[٢٨٠] للاطلاع على نظرة تاريخية ومزيد من المعلومات حول القضايا السياسية والتشريعية الجارية التي تؤثر على كل من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، انظر الشكل ٣-١٦.

في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وافق مجلس الوزراء العراقي على مسودة قانون لإنشاء مركز تدريب نقدي ومصرفي بغية إعداد الموظفين للعمل في البنك المركزي العراقي. أُحيل القانون في ما بعد إلى مجلس النواب للموافقة.[٢٨١] اقر مجلس النواب أيضاً تعديلاً على القانون الوطني للاستثمارات في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.[٢٨٢] لمزيد من المعلومات حول هذا القانون، انظر القسم الفرعي حول الاقتصاد.

قبل أربع سنوات من ربع السنة الحالي
العراق يجري أول انتخابات ديمقراطية

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، اجرى العراق أول انتخابات برلمانية ديمقراطية في تاريخه. ذهب الشعب العراقي وسط إجراءات أمنية مشددة إلى صناديق الاقتراع لانتخاب ٢٧٥ عضو في مجلس النواب. نتج عن هذه الانتخابات الخالية من الحوادث الكبيرة، فوز التحالف العراقي الموحد (ائتلاف من الأحزاب الشيعية) وسيطرة على الحكومة العراقية.

مكافحة الفساد

في اجتماعات للمفتش العام، خلال ربع السنة الحالي، أعرب وزيران عراقيان ورئيس القضاة العراقي، عن شعورهما بالإحباط إزاء التواجد السائد للفساد على كافة مستويات المجتمع وتحدثا عن الحاجة إلى مزيد من المحاسبة على المستويات الرفيعة. وفقاً لوزير المالية، لم يسبق ان كان الفساد أسوأ مما هو عليه الآن، كما ان الحل يجب ان يبدأ مع المراتب العليا في الحكومة.[٢٨٣] وأعرب وزير العدل بصورة مماثلة عن الحاجة إلى النزاهة والمحاسبة على كل المستويات.[٢٨٤] علاوة على ذلك، قال رئيس القضاة، مدحت المحمود، ان هناك حاجة إلى قيادة قوية داخل صفوف الحكومة لمكافحة الفساد.[٢٨٥] في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، اصدر رئيس القضاة أمراً قضائياً لمكافحة الفساد يؤسس داخل مجلس القضاء الأعلى لجنة مقاضاة مؤلفة من ثلاثة قضاة يرأسها رئيس القضاة مع مدعي عام.[٢٨٦] لمزيد من المعلومات حول جهود العراق لمكافحة الفساد، أنظر القسم ١.

خلال ربع السنة الحالي، لخصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تقريراً مَعلماً (لم ينشر بعد) حول تحسين النزاهة والشفافية في نظام المشتريات العامة في العراق.[٢٨٧] وجدت المنظمة انه على الرغم من وجود قوانين وتشريعات تنظيمية عراقية شاملة حول المشتريات، لا تزال توجد عدة تحديات، منها: [٢٨٩]

- عملية منح العقود العامة في العراق لا تزال غير شفافة.
- العطاءات التنافسية المفتوحة غير مطلوبة.
- سلسلة المحاسبة "غامضة".
- هناك، في أحسن الحالات، تنسيق محدود لممارسات المشتريات عبر الحكومة.
- مؤسسات الرقابة، بما في ذلك المفتشون العامون والمجلس الأعلى للتدقيق وهيئة النزاهة، لا تنسق مع بعضها البعض.

لاحظت المنظمة ان المشتريات العامة كانت النشاط الحكومي الذي يجذب على الأرجح الهدر والاحتيال والفساد.[٢٨٩]

في اليوم الدولي لمكافحة الفساد (٩ كانون الأول/ديسمبر)، قيّمت السفارة الأميركية ما سمته "التقدم المحدود" للحكومة العراقية، وذكرت انجازات لجنة النزاهة والمجلس الأعلى للتدقيق والمفتشين

العامين.[٢٩٠] مثلاً، زادت لجنة النزاهة إلى ١٠٠٠ عدد القضايا التي عالجتها، وأرسلت إلى قضاة التحقيق سنة ٢٠٠٩ ثلاثة أضعاف عدد القضايا المعالجة سنة ٢٠٠٨.[٢٩١] وقامت لجنة النزاهة أيضاً بإرسال أعداد متزايدة من القضايا للقضاء. أعلنت لجنة النزاهة في تشرين الثاني/نوفمبر انها بصدد التحقيق في ١٠،٠٠٠ قضية تتعلق بشهادات تعليمية مزورة، وانها بصدد إنشاء قائمة سوداء للذين وجد انهم استخدموا شهادات مزورة للحصول على وظائفهم.[٢٩٢] إضافة إلى جهود لجنة النزاهة، يوسع المفتشون العامون تحقيقاتهم.[٢٩٣] اجرى المجلس الأعلى للتدقيق سنة ٢٠٠٩ حوالي ٣٣٠٠ تدقيق خارجي واستشارات.[٢٩٤]

الشكل ٣-١٦

القضايا السياسية الجارية بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان: نظرة تاريخية

المصادر: مجموعة الأزمات الدولية، "العراق والأكراد": اضطراب الخط الفاصل، "تقرير الشرق الأوسط، العدد ٨٨، ٢٠٠٩/٧/٨، الصفحات i-ii ٢-٥، ٧-١٣، ١٥-٢١، ٢٥، ٢٧-٢٨، ٣٠-٣١، وحدة الايكونومست للمعلومات، تقرير البلدان: العراق، ٢٠٠٩/١٠، الصفحات ١، ٢، ٥، جمعية معهد الجيش الأميركي للقتال الأرضي، التقرير الدفاعي، "المسألة الكردية"، ٢٠٠٩/٦، ص ٣، خدمة أبحاث الكونغرس، "الأكراد في عراق ما بعد صدام"، ٢٠٠٥/٣/١٤، ص ١-٤، ٦، و"المصالحة العراقية ومعالمها"، ٢٠٠٨/٨/٤، الجدول ٢، مجموعة الأزمات الدولية، "للحماية ام للتوقع؟ الأكراد العراقيون ومستقبلهم"، ٢٠٠٨/٦/٤، ص ٢-٣، الحكومة العراقية، الدستور العراقي، المواد ٢٣، ١٤٠، ١٤١، حكومة إقليم كردستان، "افتتاح معرض

اربيل التجاري الدولي الخامس في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر"، ٢٠٠٩/١٠/٧، www.krg.org تم الوصول إليه في ٢٠٠٩/١١/٥، حكومة إقليم كردستان، "خطاب الرئيس برزاني حول تشكيل الحكومة الجديدة"، www.krg.org ٢٠٠٩/١٠/٣١، تم الوصول إليه في ٢٠٠٩/١١/٤، وزارة الخارجية الأميركية، تقارير وضعية العراق، ٢٠٠٩/٧/١، الشريحة ٤، و٢٠٠٩/٧/٨، الشريحة ٤، و٢٠٠٩/٧/٢٩، الشريحتين ٤-٥، و٢٠٠٩/١١/٤، الشريحة ٨، و٢٠٠٩/١١/١٨، الشريحة ٦، القانون الإداري الانتقالي، ٢٠٠٨/٣/٨، www.cpairaq.org/government/TAL.html تم الوصول إليه في ٢٠٠٩/١١/٢٣، MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد LII رقم ٤٧، ٢٠٠٩/١١/٢٣، ص ١-٢، مكتب مدير الاستخبارات القومية، "التقييم السنوي للتهديد من جانب أسرة الاستخبارات"، ٢٠٠٩/٢/١٢، ص ١٥، استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤، وزارة الدفاع الأميركية، قياس الأمن والاستقرار في العراق، ٢٠٠٩/١١/٤، ص ٤، ٥، ٣٠.

مقاضاة الفساد

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أعلنت لجنة النزاهة مقاضاة أربعة مسؤولين كبار بتهمة الفساد.[٢٩٥] ومن اصل ثلاثة مسؤولين كبار سابقين في وزارة التجارة أدينوا بتهم فساد، حكم على احد المدعى عليهم بالسجن لمدة سنتين وحكم على الآخرين بالسجن لمدة سنة واحدة.[٢٩٦] الشخصية الأبرز في القضية، الوزير السابق عبد الفلاح السوداني، استقال وسط مزاعم بالفساد وينتظر حالياً المحاكمة.[٢٩٧] وأدانت المحكمة الجنائية المركزية العراقية أيضاً نائب وزير النقل السابق بتهمة الرشوة وحكمت عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات.[٢٩٨]

في تشرين الثاني/نوفمبر، تم اعتقال موظفين في مراكز متنوعة في حكومة بلدية بغداد لاختلاسهم ٢٠ مليون دولار.[٢٩٩] وفي تشرين الأول/أكتوبر، اتهم بعض أعضاء مجلس النواب رئيس اللجنة العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) ووزير الكهرباء بالفساد.[٣٠٠] لتاريخه، لم تجر تحقيق متابعة او معاقبة لأي مسؤول من جانب لجنة النزاهة او القضاء.[٣٠١]

تدل مقارنة بيانات المقاضاة لسنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ انه في الوقت الذي يزداد فيه عدد الإدانات بسبب الفساد، فان نسبة مئوية صغيرة من القضايا تطال المسؤولين في المستويات العليا. يُظهر أخر تقرير سنوي نُشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مع بيانات العام ٢٠٠٨ ان العراق اصدر سنة ٢٠٠٨، ٦٣٠ مذكرة توقيف بحق مسؤولين مشتبه بهم بالفساد: ٢٠٦ من وزارة الداخلية و٥٢ من وزارة النفط.[٣٠٢] اثنتان فقط من تلك القضايا بوشرت ضد مسؤولين كبار في الحكومة.[٣٠٣] وكان ستة من أصل ٦٣٠ موظف بمستوى "مدير عام" وأعلى أو بمستوى "مدير كبير" في الولايات المتحدة.[٣٠٤] تمت إدانة ما مجموعه ٩٧ مسؤول رسمي، وتم التخلي عن ٢٧٧٢ قضية لان المشتبه بهم كانوا تحت غطاء قانون العفو.[٣٠٥] سنة ٢٠٠٩، كانت لا تزال ٣٢٧٢ قضية مفتوحة، بوشر بأربعة منها ضد مسؤولين من المستوى الرفيع ونتج عنها إدانات. تمت سنة ٢٠٠٩ إدانة ٢٨٥ مسؤول رسمي.[٣٠٦] الجدول ٣-١٠ يقدم تحليلاً مفصلاً اكثر للمقاضاة بسبب الفساد.

الجهود العراقية الأخرى لمكافحة الفساد

في ٩-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، شارك العراق في المؤتمر الثالث للدول الأعضاء في معاهدة الأمم المتحدة ضد الفساد (UNCAC) في الدوحة، بقطر.[٣٠٧] تبنت الأطراف آلية للسماح للأمم المتحدة برصد تطبيق العراق للمعاهدة مرة كل خمس سنوات.[٣٠٨]

في تشرين الثاني/نوفمبر أيضاً، أسس برلمان كردستان العراق لجنة لمكافحة الفساد على اثر إصدار حكومة إقليم كردستان *إستراتيجية الحكم الجيد والشفافية في تموز/يوليو*.[٣٠٩] البيانات حول التقدم

الحاصل غير متوفرة. حضر برلمان كردستان العراق أيضاً الندوة العالمية السادسة حول مكافحة الفساد والحفاظ على النزاهة في الدوحة، في ٧-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.[٣١٠]

في ١٠-١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، نظم العراق مؤتمر مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية (EITI) بغية إطلاق الإجراءات الهادفة إلى استكمال شروط العضوية في هذه المبادرة.[٣١١] تطالب مبادرة شفافية الصناعات الإستخراجية التي أنشئت للترويج لشفافية اكبر في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، الأعضاء الدائمين بنشر منظّم لكافة مواد الإيرادات التي تحصل عليها من النفط والغاز والمعادن، ويجب ان ترفع الشركات تقارير عن كافة المدفوعات إلى الحكومات في هذه الصناعات.[٣١٢]

على الرغم من هذه الجهود الرفيعة المستوى، ذكر البارومتر الدولي للفساد العالمي ان العراق لا يزال أحد أكثر ٨ بلدان (من ٦٩) الأكثر تأثراً بالرشاوى الصغيرة، مع المسؤولين العموميين والموظفين الرسميين كأكثر المستفيدين، على الأرجح، من تلك الرشاوى.[٣١٣] وسطاء التوظيف هم أيضاً على الأرجح من متلقي الرشاوى. على الرغم من قول وزارة الخارجية الأميركية ان العراقيين لا يزالون متفائلين حول العثور على وظيفة، يتفق العاطلون عن العمل في العراق على وجود حاجة إلى دفع رشاوى للحصول على وظيفة عبر وسيط.[٣١٤]

البرامج الأميركية لمكافحة الفساد

مكتب تنسيق مكافحة الفساد (ACCO) في السفارة الأميركية في بغداد هو بين عدد من المكاتب المدنية والعسكرية الأميركية التي تعمل مع العراقيين لتعزيز جهود مكافحة الفساد.[٣١٥] إلى جانب تنسيقه حالياً لمختلف البرامج الحكومية الأميركية، يستخدم مكتب تنسيق مكافحة الفساد موارده الخاصة للتمويل والإشراف على مبادرات معينة.[٣١٦] بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان مكتب تنسيق مكافحة الفساد قد الزم حوالي ١٦,٦ مليون دولار وصرف حوالي ٦,٢١ مليون دولار على مبادرات مكافحة الفساد.[٣١٧] ومع ان مكتب تنسيق مكافحة الفساد قد اصدر قائمة برامج مكافحة الفساد التي ترعاها الحكومة الأميركية، ليس لدى وزارة الخارجية ارقاماً صحيحة لكافة البرامج التي يديرها المكتب او لكافة مخصصات والزامات ونفقات الحكومة الأميركية لمبادرات مكافحة الفساد.[٣١٨]

إحدى مبادرات مكتب تنسيق مكافحة الفساد الرئيسية تستلزم إقامة تحالفات مع مختلف الشركاء الذين يطبقون البرامج مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) وجامعة يوتاه. وكجزء من مشروع بقيمة ٨ ملايين دولار ممول من مكتب تنسيق مكافحة الفساد، تحرك برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومكتب تنسيق مكافحة الفساد ومسؤولون عراقيون كبار باتجاه استراتجيية قومية جديدة لمدة خمس سنوات لمكافحة الفساد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.[٣١٩]

ساهم مكتب تنسيق مكافحة الفساد أيضاً بمليوني دولار في مشروع لمكافحة الفساد قائم يرعاه برنامج الأمم المتحدة للتنمية في إقليم كردستان، في الوقت الذي أضاف فيه ٥ ملايين دولار دعماً لجهود مكافحة الفساد على مستوى المحافظات. يسحب مكتب تنسيق مكافحة الفساد من ٤ ملايين إضافية لتقديم التدريب القانوني لمكتب الشؤون القانونية في لجنة النزاهة والتدريب على المحاسبة القانونية لمحققي لجنة النزاهة.[٣٢٠]

الإغاثة الإنسانية

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت الولايات المتحدة قد خصصت ٩٢٧ مليون دولار وألزمت ٩٢٧ مليون دولار وأنفقت ٨٢٣ مليون دولار لدعم برامج الإغاثة الإنسانية في العراق.[٣٢١] معظم البرامج الإنسانية يتم تطبيقها من عدة منظمات شريكة. انظر الملحق (د)، لمزيد من المعلومات حول التمويل الخارجي المعني.

الإغاثة الإنسانية للأمم المتحدة

تبعاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٨٨٣، الذي وسّع مسؤوليات بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI)، جمع نشاط برنامج نداءات التضامن مع العراق (CAP) والمنطقة ٦٥٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٩.[٣٢٢] تحصل نداءات التضامن مع العراق، التي يسهلها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية (OCHA)، عند ظهور حاجة إنسانية ملحّة سببها نزاع، وعندما تكون الحكومات غير قادرة أو غير راغبة في تلبية هذه الحاجة، وعندما تكون وكالة تابعة للأمم المتحدة هي أيضاً غير قادرة بمفردها على تلبية الحاجات.[٣٢٣] بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، كان قد تم تمويل ٦٢ بالمئة من ال ٦٥٠ مليون دولار (٤٠١,٧ مليون دولار) مع تقديم الولايات المتحدة حوالي ٦٠ بالمئة من هذا التمويل.[٣٢٤]

ذكرت خطة العمل الإنساني في العراق لسنة ٢٠١٠ لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية (OCHA) ان الافتقار إلى المياه والملاجئ والغذاء والحماية والتعليم والعناية الصحية قد بلغ نسباً تتطلب استجابة إنسانية لتلبية الحاجات الفورية.[٣٢٥] تعالج خطة العمل الإنساني (IHAP) التي طورتها ٩ وكالات تابعة للامم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) و١٢ منظمة غير حكومية لا تبغي الربح في العراق، المواضيع الإنسانية التالية:[٣٢٦]

- المهجرون في الداخل (IDPs)، العائدون، اللاجئون، النساء، الأطفال والمجموعات الأخرى الضعيفة.
- آثار الجفاف ٢٠٠٧-٢٠٠٩.
- إدماج المهجرين في الداخل واللاجئين من جديد مع المجتمع.
- المخاطر المستمرة التي تشكلها الألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى.
- تعزيز شبكات السلامة الاجتماعية.

تحدثت خطة العمل الإنساني (IHEP) أيضاً عن مقاربة جديدة للحاجات الإنسانية في العراق، وهي عبارة عن أول تقييم للبلدان/إطار عمل تنموي للأمم المتحدة.[٣٢٧] يركز هذا التقييم الذي سيُنفّذ بين ٢٠١١ و٢٠١٤ على مجالات نظام الحكم وضمان الخدمات الأساسية مثل التعليم والعناية الصحية.[٣٢٨]

تعهدت الحكومة العراقية تقديم مزيد من المساعدات للاجئين وللمهجرين في الداخل سنة ٢٠١٠ أكثر مما فعلت سنة ٢٠٠٩. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تعهدت الحكومة العراقية زيادة موازنة وزارة المهجرين والهجرة العراقية (MODM) لسنة ٢٠١٠ بنسبة ٢٥٠ بالمئة، إلى ١٦٩,٥ مليون

دولار.[٣٢٩] هذا التمويل الإضافي المقترح هو بحدود ٤٢,٤ مليون دولار أقل من موازنة ٢٠٠٨ للاجئين والمهجرين في الداخل.[٣٣٠] نتيجة لذلك، لا يزال اللاجئون العراقيون والمهجرون في الداخل بحاجة إلى دعم الولايات المتحدة وشركائها الدوليين.

اللاجئون والمهجرون في الداخل

معظم البرامج الأميركية لمساعدة اللاجئين العراقيين والمهجرين في الداخل يجري تنفيذها عبر شركاء دوليين مثل المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC). خلال السنة المالية ٢٠٠٩، خصص مكتب السكان واللاجئين والهجرة (PRM) التابع لوزارة الخارجية الأميركية ٣٠٣,٤ مليون دولار للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لمساعدة العراقيين المهجرين في الداخل.[٣٣١] ابتداءً من الأول من تشرين الأول/أكتوبر ولغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قدم مكتب السكان واللاجئين والهجرة أكثر من ١٢٣ مليون دولار لنفس الغرض. وقدم مكتب مساعدة الكوارث الأجنبية التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (OFDA) ٨٣,٤ مليون دولار إلى ١٠ شركاء يقومون بتنفيذ برامج في كافة محافظات العراق ال ١٨، من أصلها قرابة ٧٦,٤ مليون دولار لدعم برامج السنة المالية ٢٠١٠.[٣٣٢] في السنة المالية ٢٠١٠، ألزم مكتب مساعدة الكوارث الأجنبية التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية مبلغاً إضافياً بلغ ٣ ملايين دولار للبرامج الإنسانية.[٣٣٣]

جنود أميركيين والشرطة العراقية يوزعون المساعدات الإنسانية بالقرب من سنجار في محافظة نينوى

سنة ٢٠٠٩، كان حوالي ٢٥ بالمئة من اللاجئين المقبولين في الولايات المتحدة عراقيون (حوالي ١٩،٠٠٠).[٣٣٤] خلال ربع السنة الحالي، جرى توطين ٣٦٣٩ عراقي في الولايات المتحدة.[٣٣٥] بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت السفارة الأميركية في بغداد قد أصدرت ٢٩٠٣ تأشيرات خاصة للهجرة في السنة المالية ٢٠١٠ تحت سلطة القسم ١٠٥٩ من قانون تفويض وزارة الدفاع لسنة ٢٠٠٦، والقسم ١٢٤٤ لقانون أزمة اللاجئين في العراق.[٣٣٦]

يقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة أيضاً. فوفقاً لتقرير ليوروستات صدر في كانون الأول/ديسمبر، منحت دول الاتحاد الأوروبي حق اللجوء إلى ١٦،٦٠٠ عراقي في الاتحاد الأوروبي سنة ٢٠٠٨،

جاعلة من العراقيين أكبر مجموعة (٢٢%) من الأشخاص الذين منحوا "وضعية الحماية" في أوروبا.[٣٣٧] معظم العراقيين استوطنوا في ألمانيا والسويد. علاوة على ذلك، يعتبر العراق مع ١٣،٢٠٠ طالب لجوء، بلد المنشأ لمعظم طالبي اللجوء في أرجاء العالم للسنة الرابعة على التوالي.[٣٣٨]

الصعوبات المتزايدة تتواصل بالنسبة للاجئين والمهجرين في الداخل

حالياً، يقدّر أن حوالي ١,٧ مليون لاجئ عراقي يعيشون خارج حدود العراق.[٣٣٩] الأرقام الدقيقة لا يمكن تحديدها لأنه ليس جميع اللاجئين مسجلين.[٣٤٠] حوالي ٧٤ بالمئة من المسجلين والسكان اللاجئين النشطين يعيشون في سوريا حيث يواجه اللاجئون صعوبات متصاعدة.[٣٤١]

- مع انهم يشكلون أحد أكبر أعداد اللاجئين المدنيين في العالم، تم تشتيت اللاجئين العراقيين في سوريا بين العديد من المدن الكبرى وهم يفتقرون احياناً كثيرة إلى إمكانية الحصول على خدمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[٣٤٢]

- اللاجئون العراقيون في سوريا محظر عليهم الوظائف الرسمية. وهكذا أصبح وضع اللاجئين العراقيين أكثر تعرضاً للمخاطر مع مرور الزمن، ومع تراجع مدخراتهم.[٣٤٣]

- تعمل اللجنة الدولية للصليب الحمر في سوريا دون حماية اتفاقية قانونية رسمية، وتعتمد بدلاً من ذلك، على الإذن الضمني للحكومة لتقديم الخدمات، يقال ان سوريا اعتقلت ونفت بالقوة لاجئين عراقيين سنة ٢٠٠٩.[٣٤٤]

علاوة على اللاجئين، هناك ٢,٩ عراقي إضافي مهجر داخل حدود العراق.[٣٤٥] رغم ان القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في أوضاع النزاعات المسلحة تحمي الأشخاص المهجرين في الداخل، إلا ان هؤلاء المهجرين غير محميين بالقانون الدولي الخاص باللاجئين لأنهم لم يعبروا الحدود الدولية.[٣٤٦] خمس الأشخاص المهجرين في الداخل، في العراق، يعيشون في مباني أو ملاجئ حكومية، كما ان ثلثي العائلات لا يستطيعون تحصيل لقمة العيش. أنظر القسم الفرعي حول الأمن لمزيد من التحاليل المفصلة حول مضامين حقوق الإنسان بالنسبة للاجئين والمهجرين في الداخل.

عودة اللاجئين والمهجرين في الداخل

رغم ان اللجنة الدولية للصليب الأحمر قدرت ان أكثر من ٨٠٠،٠٠٠ شخص مهجر في الداخل قد عادوا إلى ديارهم في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وان قرابة ٨٠،٠٠٠ لاجئ عادوا إلى العراق، إلا ان العودة على نطاق واسع للاجئين إلى العراق لم تحدث.[٣٤٨] ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ان الظروف الرديئة في العراق مثل العنف وغياب الخدمات الأساسية تعيق العودة.[٣٤٩] في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، طلبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الدول المضيفة للاجئين إلى الامتناع عن إجبار طالبي اللجوء على العودة إلى بغداد والتأميم، والى المناطق الأخرى المبتلاة بالعنف إلى حين حصول تحسّن هام في وضع الأمن وحقوق الإنسان.[٣٥٠] على الرغم من استحالة الاندماج مع

الحماية القانونية في سوريا، تعلن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ان الاندماج في سوريا "ليس خياراً"- فقد ذُكر ان بعض اللاجئين المُعادين فروا من جديد إلى سوريا.[٣٥١]

بالنسبة للمهجرين في الداخل، تقدر وزارة المهجرين والهجرة العراقية (MODM) ان ٥٥ بالمئة قد لا يرغبون في العودة إلى ديارهم من جديد.[٣٥٢] بغداد سجلت عودة أكبر عدد من العائدين. وتقدر وزارة الخارجية ان ٣٧ بالمئة من الأشخاص المهجرين في الداخل عادوا إلى بغداد، وذكرت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ان ٥٨ بالمئة من العائدين الذين تم التعرف عليهم عادوا إلى بغداد.[٣٥٣] الشكل ٣-١٧ يُظهر التوزيع الديمغرافي للأشخاص المهجرين في الداخل في المحافظات المضيفة مقارنة بالأعداد الإجمالية المدمجة الصغيرة للمهجرين في الداخل وللاجئين الذين عادوا إلى محافظاتهم الأصلية.

الظروف الاثنية الدينية للاجئين وللمهجرين في الداخل الذين يفكرون بالعودة

على الرغم من الصعوبات في الحصول على بيانات دقيقة حول المهجرين في الداخل واللاجئين والعائدين، قدرت المنظمة الدولية للهجرة بأن هناك أكثر من ١,٢ مليون شخص مهجرين وقرابة ٦٠،٠٠٠ عائد (بما في ذلك المهجرين في الداخل السابقين واللاجئين العائدين).[٣٥٤] استنادا إلى هذه التقييمات، ذكرت المنظمة الدولية للهجرة تجانساً متزايداً بين الانتمائات الاثنية (الدينية) وقرار عودة المهجرين في الداخل اما إلى محافظاتهم الأصلية أو البقاء في أماكنهم الحالية:

- تُظهر إحصاءات المنظمة الدولية للهجرة ان بعض المجموعات الاثنية والدينية بين السكان المهجرين لم تعد إلى محافظات معينة.[٣٥٥] مثلاً، ٦٢ بالمئة من الأشخاص المهجرين في الداخل من الانبار كانوا من العرب المسلمين الشيعة، في حين كان واحد بالمئة فقط من العائدين من سكان المحافظة من العرب المسلمين الشيعة.[٣٥٦]

- مع أن الحكومة العراقية تواصل التأكيد على ان العودة لا تزال ممكنة أو مرغوب فيها لجميع المهجرين في الداخل في أرجاء البلاد، فان الرغبة في إعادة الاندماج بعد التهجير هي بنسبة ٢٥ بالمئة. معظم الأشخاص المهجرين في الداخل، في الجنوب، يتمنون الاندماج بدلاً من العودة. في البصرة، يوجد ما يقدر ب ٨٠ بالمئة من الأشخاص المهجرين في الداخل يتمنون البقاء وسط السكان المحليين.[٣٥٧] العديد من الأشخاص المهجرين في الجنوب، الذين يتمنون البقاء هناك هم من العرب المسلمين الشيعة.

- العديد من الأشخاص المهجرين في الداخل فروّا إلى الشمال حيث البيئة أكثر تسامحاً، على الأخص بالنسبة للاقليات والأكراد.[٣٥٨] وفقاً لتقييمات المنظمة الدولية للهجرة، أكثر من ثلثي عائلات المهجرين في الداخل من محافظة نينوى أعضاء من المجتمعات الأهلية الأقلية في العراق، التي تضم المسيحيين والتركمان والأكراد وآخرين.[٣٥٩] قرابة نصف الأشخاص المهجرين في الداخل الذين قيمتهم المنظمة الدولية للهجرة في دهوك هم من المسيحيين.[٣٦٩]

الشكل ٣-١٧
تقييم المهجرين في الداخل مقارنة مع العائدين، حسب المحافظات والمذاهب

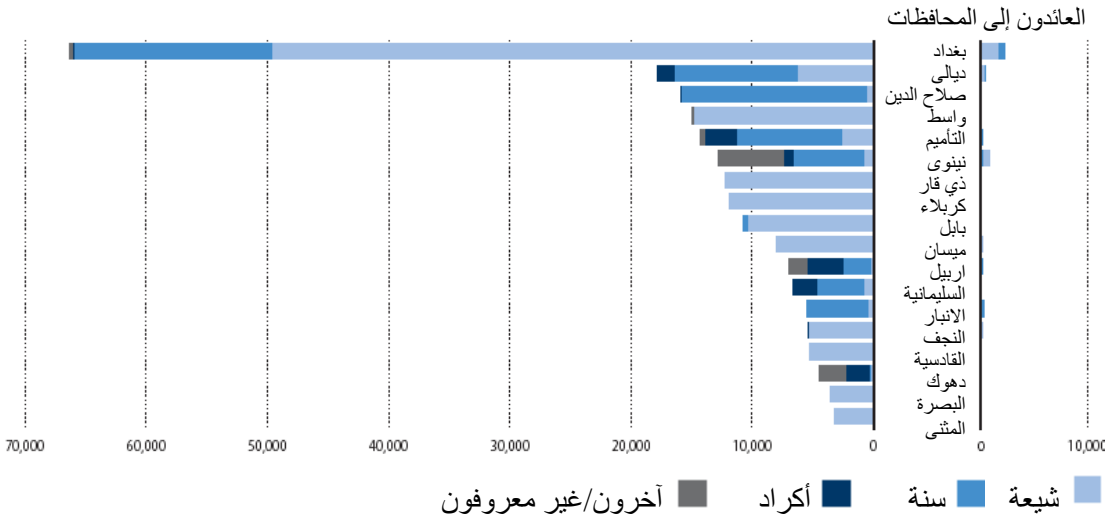

ملاحظة: يشمل العائدون اللاجئين والمهجرين في الداخل
المصدر: استجابة المنظمة الدولية للهجرة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٥.

تقيّم فرق إعادة إعمار المحافظات على نحو دوري تقدم حكومات المحافظات باتجاه الاعتماد على النفس في خمس فئات كجزء من مشروع يدعى التقييم ربع السنوي لنموذج نضوج (MMQA)، كان يدعى سابقاً نموذج نضوج القدرات.[٣٦١] أحدث تقييم لفئة "الوحدة الوطنية" الذي أنجز في أيلول/سبتمبر وغطى الفترة الزمنية الممتدة من الأول من حزيران/يونيو ٢٠٠٩ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، يُظهر إنجازات غير متساوية باتجاه المصالحة السياسية في المحافظات.[٣٦٢] واسط، مثلاً، كانت المحافظة الوحيدة التي حققت الاعتماد على الذات في فئة "الوحدة الوطنية"[٣٦٣] لكن نينوى وديالى والقادسية ذات التوترات الاثنية-المذهبية البارزة والتنافسات السياسية، أُعطيت درجة "نامية" – أي درجة واحدة فوق درجة "بادئة".[٣٦٤]

كل درجة من درجات الوحدة الوطنية في المحافظات – التي تكون أحياناً كثيرة أكثر أمناً – قد تؤثر على قرار المهجرين في الداخل واللاجئين فيما إذا كانوا سيعودون إلى ديارهم أو سيندمجون حيث هم غير أن المنظمة الدولية للهجرة ذكرت عوامل أخرى، إلى جانب الأمن ، تؤثر على القرار، بما في ذلك توفر الملاجئ والتوظيف والخدمات الأساسية.[٣٦٥] مثلاً، قال ٩٢ بالمئة من المهجرين في الداخل الذين قيمتهم المنظمة الدولية للهجرة (٩٨ بالمئة منهم من المسلمين الشيعة) انهم ينوون الاندماج محلياً مع أكثرية السكان المسلمين الشيعة بدلاً من العودة إلى أماكنهم الأصلية.[٣٦٦] لكن، في الوقت الذي تحسنت فيه الوحدة الوطنية في الانبار، قالت أكثرية المهجرين في الداخل، في الانبار، انهم ينوون العودة إلى محافظاتهم الأصلية.[٣٦٧] في القادسية حيث لا تزال درجة الوحدة الوطنية متدنية، قال ٤١ بالمئة فقط من المهجرين في الداخل انهم يريدون البقاء في المحافظة علماً ان معظمهم من المسلمين الشيعة، وان السكان المضيفين من المسلمين الشيعة بنسبة ٩٨%.[٣٦٨] للاطلاع على نظرة مفصلة على تقدم المحافظات في فئة الوحدة الوطنية، انظر الشكل ٣-١٨.

العناية الصحية

دعمت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأميركية (HHS)، والقوات الأميركية في العراق، ووزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووحدة الأبحاث الطبية البحرية ٣ في القاهرة، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، العناية الصحية في العراق خلال ربع السنة الحالي، لكن، وفقا لمكتب الملحق الصحي (OHA) في السفارة الأميركية في بغداد، لن يحتفظ بالملحق الصحي على الأرجح بعد ربيع ٢٠١٠.[٣٦٥]

الشكل ٣-١٨

تقييم فرق إعادة إعمار المحافظات لنضوج فئة الوحدة الوطنية، بتاريخ ٢٠٠٩/٨.

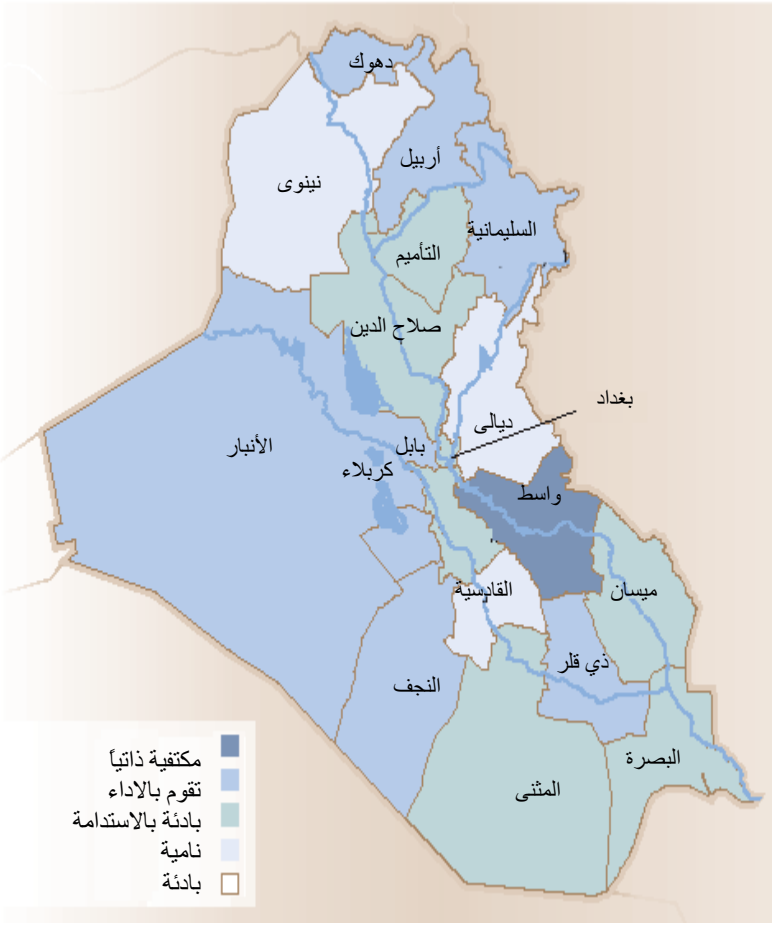

الانبار: تحركت إلى الأمام
عرفت هذه المحافظة تقاسم اكبر للسلطة بين الأحزاب السياسية في مجلس المحافظة وعملت حكومة المحافظة، التي سيطر عليها السنة بصورة دستورية، مع الحكومة المركزية التي يقودها الشيعة.

نينوى: تراجعت
حصلت في هذه المحافظة سلسلة من الهجمات الكبيرة ضد المجموعات الأقلية. لا تزال الوحدة الوطنية ابعد من ان تحل مسألة الحدود المتنازع عليها داخلياً ووضعية القوات الكردية في نينوى. المجتمعات الأهلية العربية والكردية منقسمة إثنياً-مذهبياً.

التأميم: تراجعت
مستقبل هذه المحافظة لا يزال التحدي الرئيسي للوحدة الوطنية. رفضت المجموعات الثلاث الإثنية-الدينية الرئيسية تقديم تنازلات حول قضايا مثل الانتخابات، مخافة ان تؤدي أي تسوية إلى إلحاق الضرر بمطالبها المستقبلية حول الأراضي في المحافظة. حضور القوات الأمنية التي تسيطر عليها الأحزاب السياسية لا يزال هاجساً رئيسياً.

المصدر: السفارة الأميركية في بغداد، استجابة مكتب شؤون المحافظات (OPA)، فرق إعادة اعمار المحافظات (PRT) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

تحسين القوة العاملة في الصحة العامة العراقية
تواصلت الدورات التدريبية الأميركية خلال ربع السنة الحالي، لبناء قدرات مرافق العناية الصحية المحلية. علّمت دورات التدريب الممولة من وزارة الخارجية الأميركية، تكنولوجيا الطب عن بعد وبرامج التعليم عن بعد، وطورت كذلك التخصص الطبي.[٣٧٠] البرامج الممولة من الولايات المتحدة التي قدمتها خلال ربع السنة الحالي الفرق الطبية الدولية التي لا تبغي الربح (IMC) شملت أربعة مقررات تعليمية للتدريب على بناء قدرات المتخصصين الطبيين، والجراحة الخاصة بالأمعاء والمعدة والجراحة التجبيرية، والعناية الدقيقة في طب الأطفال وصممت الفرق الطبية هذه ايضاً وطبقت منهاجاً تدريسياً لعلم الأورام الإشعاعي.[٣٧١]

مشاريع إنشاء المستشفيات الممولة من الولايات المتحدة
في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، نقلت وزارة الدفاع مستشفى ابن سينا إلى الحكومة العراقية. عالج ابن سينا، الذي كان سابقاً مستشفى أميركي كبير للدعم القتالي في بغداد، الموظفين الأميركيين والعراقيين وموظفي الائتلاف والمدنيين منذ ٢٠٠٣.[٣٧٢] تم نقل المستشفى بدون ١٠٠ قطعة تجهيزات من أصل حوالي ٩٨٠٠ قطعة، مثل وحدات أسرّة العناية الفائقة، ومراكز الصدمات، التي لم تعتبر "فائض عن حاجات الجيش" بموجب القسم ٦٤٤ من قانون المساعدات الأجنبية لسنة ١٩٦١.[٣٧٣] وفقاً لمكتب ملحق الصحة، تخطط الحكومة العراقية لإعادة فتح مستشفى ابن سينا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.[٣٧٤] في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تم الافتتاح الرسمي لمستشفى الطوارئ في زاخو الممول من صندوق دعم الاقتصاد، في محافظة دهوك. يضم المستشفى البالغة كلفته ٢,٦ مليون دولار مركزاً للصدمات النفسية يحوي ٤٠ سريراً، وغرف جراحة، وتصوير بالأشعة ومرافق لتصوير بالرنين المغنيطسي (MRI)، ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية المكرسة للمستشفى. قدمت وزارة المالية في حكومة إقليم كردستان حوالي مليون دولار لتجهيزات إضافية.[٣٧٥]

وضعية الأمراض الاعتيادية والأمراض المنتشرة ووفيات الأطفال في العراق
تواصل منظمة الصحة العالمية (WHO) رصد انتشار فيروس ايتش وان إن وان (H1N1) في العراق. بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ذكرت منظمة الصحة العالمية ٢٤٦٦ حالة مثبتة مختبرياً، نتج عنها ١٥ وفاة.[٣٧٦] لقد تعاونت وزارة الصحة في الحكومة العراقية مع منظمة الصحة العالمية لمنع ورصد انتشار الفيروس.[٣٧٧]

ذكر المسؤولون العراقيون ان العراق يشهد ارتفاعاً كبيراً في معدلات العاهات الجسدية والسرطان بين الأطفال. شكل مجلس المديرين في مستشفى الفلوجة الرئيسي فريق عمل للتحقيق في هذه الحالات.[٣٧٨]

يأتي العراق في المرتبة الستين من بين ٢٢٤ بلداً من حيث وفيات الأطفال مع ما يقدر ب ٤٤ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية. وتأتي انغولا في رأس القائمة وتأتي أفغانستان في المرتبة الثالثة مع ١٥١ وفاة لكل ألف ولادة حية، وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة ١٨٠.[٣٧٩] لمزيد من المعلومات حول معدلات وفيات الأطفال، في بلدان منتقاة، انظر الجدول ٣-١١.

الجدول ٣-١١
وفيات الأطفال في بلدان منتقاة

البلد	وفيات الأطفال/١٠٠٠ ولادة حيّة
سويسرا	٤,١٨
الولايات المتحدة	٦,٢٦
جيورجيا	١٦,٢٢
مصر	٢٧,٢٦
العراق	٤٣,٨٢
باكستان	٦٥,١٤
أفغانستان	١٥١,٩٥

المصدر: وكالة الاستخبارات المركزية، فايسبوك العالمي، www.cia.gov، تم الوصول إليه في ٢٠١٠/١/١٣.

مدرسة الخوارزمي المتوسطة في مدينة الصدر الممولة من الولايات المتحدة.

التعليم

تواصل المساعدة الأميركية في قطاع التعليم الانتقال من جهود الإنشاء وإعادة التأهيل إلى تنمية القدرات والدعم اللوجستي للمدارس. بالتوافق مع إطار عمل الاتفاقية الإستراتيجية، تتعاون الولايات المتحدة والحكومة العراقية حالياً حول برامج تهدف إلى توسيع التبادلات التعليمية بين البلدين.

خلال ربع السنة الحالي، أطلقت السفارة الأميركية في بغداد، بالتعاون مع أكاديمية التنمية التعليمية التي لا تبغي الربح، سلسلة ورش عمل بكلفة ١,٢ مليون دولار لتدريب أكثر من ٢٠٠ مهني عراقي في حقل إرشاد الطلاب وتنمية الحياة المهنية، على وجه الخصوص لإعدادهم لنصح طلاب التبادل التعليمي العراقيين.[٣٨٠] إضافة إلى ذلك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وسّعت السفارة الأميركية في بغداد برنامج فولبرايت للعلماء الزائرين للعراق.[٣٨١]

ذكر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي إن إنشاء المدرسة في مدينة الصدر البالغة كلفتها ٢ مليون دولار والممولة من صندوق دعم الاقتصاد، تم إنجازه خلال ربع السنة الحالي. مدرسة الخوارزمي المتوسطة مُصممة لاستقبال أكثر من ١٥٠٠ طالب.[٣٨٢]

الاقتصاد

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت الولايات المتحدة قد خصصت ١,٥٧ مليار دولار وألزمت ١,٥٧ مليار دولار، وأنفقت ١,٣٧ مليار دولار لدعم الحكم الاقتصادي في العراق وتنمية القطاع الخاص. خلال ربع السنة الحالي، شكلت البرامج الاقتصادية ٢ بالمئة من الالزامات الجديدة و٦ بالمئة من النفقات.[٣٨٤] للاطلاع على وضعية التمويل الأميركي لدعم التنمية الاقتصادية، أنظر الشكل ٣-١٩ والجدول ٣-١٢.

مع الإيرادات المضافة، سوف يكون هناك برنامج إعادة إعمار ضخم في البلاد. لذلك أعتقد أننا سوف نشهد في السنوات العشر القادمة عراق مختلف عما اعتاده الناس، عراق تعيش فيه الناس حياة أفضل بكثير، حيث الخدمات متوفرة، وحيث مستوى المعيشة سوف يكون أعلى بكثير، وحيث تقود صناعة النفط البرنامج الاقتصادي.[٣٨٣]

- وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني، كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٩.

كان يوجد ٨,٦ مليون دولار من الالزامات الصافية لبرامج الاقتصاد خلال ربع السنة الحالي، أي ٨٨ بالمئة اقل من ربع السنة المنصرم. كانت كافة الالزامات الجديدة الوارد ذكرها، البالغة ٩ مليون دولار، ملزمة في البرنامج "ازدهار" الممول من صندوق دعم الاقتصاد. وتم إلغاء إلزام صغير من برنامج التنمية المحددة الأهداف. خلال ربع السنة الحالي، ارتفعت النفقات التراكمية ٥٣,٠ مليون دولار، أي ٨٩ بالمئة أكثر من ربع السنة المنصرم. وتوزعت النفقات بين عدة برامج بما فيها برنامج "الإصلاحات استناداً إلى السوق" الممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)، و"ازدهار"، و"نمو المحافظات الاقتصادي"، وبرنامج "إنماء" لتنمية التصنيع الزراعي. شكل صندوق دعم الاقتصاد (ESF) ٧٦ بالمئة من النفقات الجديدة وشكّل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني ٢٢ بالمئة.

التطورات الاقتصادية والاتجاهات السياسية

خلال ربع السنة الحالي، تلقى العراق ما مجموعه ١٢,٦٧ مليار دولار من الإيرادات من تصدير النفط الخام، ٠,٦٣ مليار منها (٥%) كان محتفظ به لتعويضات الحرب في الكويت، تاركاً استلام ١٢,٠٣ مليار دولار من تصدير النفط. بلغ إجمالي الإيرادات التي تسلمها العراق من النفط ٣٧,٠٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٩.[٣٨٦]

الشكل ٣-١٩
الاقتصاد: وضعية التمويل
بملايين الدولارات

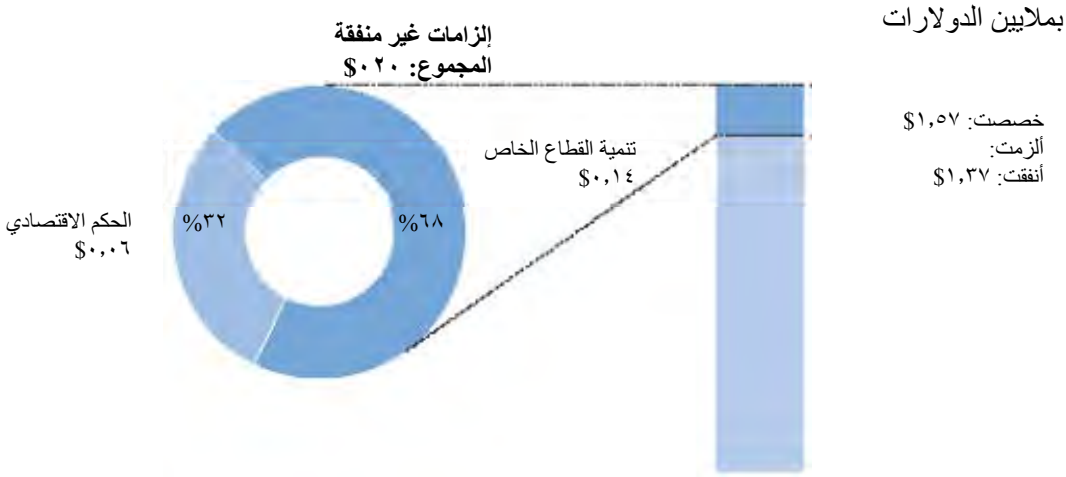

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير. لم يذكر مكتب وزير الدفاع بيانات مخصصات والزامات والنفقات لفئات المشاريع على أساس ربع سنوي لكافة مخصصات السنة المالية، سحب المفتش العام بيانات مخصصات والزامات ونفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من نظام إدارة إعادة إعمار العراق الذي يتأخر مدة ربع سنة في إصدار تقاريره، لذلك فإن إجمالي الخط الأعلى قد لا يتوافق مع القيم التي عثر عليها في قسم استخدامات التمويل في هذا التقرير.

المصادر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، ٢٠١٠/١/١٥، استجابة مكتب الشرق الأدنى-العراق لطلب المفتش العام للبيانات٢٠١٠/١/٦، استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤، استجابة الوكالة الأميركية للتجارة الدولية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢، استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.

في حال استطاع مقدمو العروض، الفائزون في جولات منح تراخيص البترول الأولى والثانية، بلوغ سقف أهداف الإنتاج، فإن إنتاج العراق من النفط الخام، وإيراداته السنوية من صادرات النفط، قد تزداد بصورة كبيرة خلال السنوات ال ١٠ إلى ١٥ سنة القادمة. التشريعات القومية التي تعالج توزيع الإيرادات بين الحكومة العراقية والمحافظات تعتبر أساسية للمصالحة ولتحقيق الفوائد الكاملة من صادرات النفط العراقية. لم تحقق الحكومة العراقية بعد هذا المعلم، لكن وزير النفط قد أعرب عن ثقته بأن البرلمان الذي سيُنتخب في آذار/مارس ٢٠١٠ سوف يقرّ التشريع.[٣٨٧]

حتى مع الإنتاج المتزايد، سوف تبقى إيرادات الحكومة العراقية والاقتصاد عرضة للتقلبات في أسعار النفط. اقتصاد العراق المُركّز بقوة يسيطر عليه قطاع النفط الذي شكل ٥٣ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي سنة ٢٠٠٩، ويأتي خلف انغولا وليبيا بين بلدان منظمة البلدان المصدرة للبترول.[٣٨٨] سنة ٢٠٠٩، شكلت صادرات النفط ٨٧ بالمئة من كافة الإيرادات الحكومية المقدرة، ومن نفقات الحكومة العراقية الواردة في الموازنة بنسبة ٨٤ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي.[٣٨٩] على الرغم من الجهود لتحفيز النمو الاقتصادي خارج قطاع النفط، لا يزال دور النفط في الاقتصاد العراقي يتنامى: لقد تتفوق نمو الناتج القومي الإجمالي في قطاع النفط على ذلك الحاصل في قطاعات أخرى غير النفط خلال السنوات الثلاث الماضية.[٣٩٠]

الجدول ٣-١٢
الاقتصاد: وضعية الأموال حسب القطاعات، مع برامج منتقاة
بملايين الدولارات

القطاع	البرنامج	وضعية الأموال		التغيير ربع السنوي	
		ألزمت	أنفقت	ألزمت	أنفقت
الحكم الاقتصادي	تنمية القطاع الخاص- "إصلاحات مستندة إلى السوق" (صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني)	١٣٥,٠	١١٨,٦		١١,٦ (١١%)
	برامج أخرى	٦٨٧,٧	٦٤٢,٠		٠,٤ (٠%)-
	المجموع الفرعي	٨٢٢,٧	٧٦٠,٦		١٢,٠ (٢%)
تنمية القطاع الخاص	"ازدهار" (صندوق دعم الاقتصاد)	٣٢,٨	٣١,٤	٩,٠ (٣٨%)	٩,٠ (٤٠%)
	"التنمية الاقتصادية في المحافظات" (صندوق دعم الاقتصاد)	٨٥,٨	٤٨,٧		١٢,٩ (٣٦%)
	"إنماء" لتنمية التصنيع الزراعي (صندوق دعم الاقتصاد	١٢٤,٠	٨٢,٥		١٠,١ (١٤%)
	برامج أخرى	٥٠٣,٩	٤٤٨,٩	٠,٤- (٠%)	٩,١ (٢%)
	المجموع الفرعي	**٧٤٦,٥**	٦١١,٤	**٨,٦ (١%)**	**٤١,١ (٧%)**
المجموع		**١،٥٦٩,٢**	**١،٣٧٢,٠**	**٨,٦ (١%)**	**٥٣,٠ ($٤)**

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير. وضعية والتغييرات ربع السنوية للبرامج في فئة "برامج أخرى" يمكن العثور عليها في الملحق ج. لم يذكر مكتب وزير الدفاع البيانات والمخصصات والالزامات ونفقات لفئات المشاريع على أساس ربع سنوي لكافة مخصصات السنة المالية. حصل المفتش العام على بيانات مخصصات والزامات ونفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من نظام إدارة إعادة إعمار العراق الذي يتأخر مدة ربع سنة في إصدار تقاريره، لذلك فإن مجاميع الخط الأعلى قد لا تتوافق مع القيم المذكورة في قسم استخدامات التمويل في هذا التقرير.

المصادر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، ٢٠١٠/١/١٥، استجابة مكتب الشرق الأوسط-العراق لطلب المفتش العام للبيانات٢٠١٠/١/٦، استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣، ٢٠٠٩/١٠/٣، ٢٠٠٩/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١٠/٢٠. استجابة الوكالة الأميركية للتجارة الدولية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.

ضعف العراق ظهر بوضوح خلال الركود العالمي الأخير. فقد هبط نمو الناتج القومي الإجمالي من ٩,٥ بالمئة سنة ٢٠٠٨ إلى ٤,٣ بالمئة سنة ٢٠٠٩. هبوط أسعار النفط ابتداءً من أواسط ٢٠٠٨ إلى مطلع ٢٠٠٩ سبّب هبوط النمو في قطاع النفط من ١٢,٣ بالمئة سنة ٢٠٠٨ إلى ٤,٦ بالمئة سنة ٢٠٠٩، مقابل تراجع اقل قساوة في باقي الاقتصاد، من ٥,٤ بالمئة إلى ٤ بالمئة.[٣٩١] للاطلاع على تفاصيل حول سيطرة النفط في الاقتصاد العراقي واثر الأسعار على إيرادات الصادرات والناتج القومي الإجمالي، انظر الشكل ٣-٢٠.

الاستقرار النقدي العراقي الأخير استمر لغاية نهاية ٢٠٠٩. هبطت الأسعار خلال ٨ أشهر من بين الأشهر ١٢، وواصلت تراجعها خلال ربع السنة الحالي استناداً إلى مؤشر عريض، مع تراجع التضخم من سنة لسنة إلى ٤,٩ بالمئة سلبي في تشرين الثاني/نوفمبر من ٠,٣ بالمئة سلبي في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وهبطت نسبة التضخم الأساسي (الذي يستثني الوقود والكهرباء والنقل والاتصالات) إلى ٤,٨ بالمئة في تشرين الثاني/نوفمبر، من ١٠,٨ بالمئة في آب/أغسطس. حافظ البنك المركزي العراقي (CBI) على معدلات الفائدة -٧% - منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ وحافظ على معدل صرف ١,١٧٠ دينار للدولار الواحد منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.[٣٩٢]

تقديرات البطالة في العراق تختلف. فالمؤسسة المركزية العراقية للإحصاءات وتكنولوجيا المعلوماتية (COSIT)، المسؤولة عن القيام بالمسوحات الاقتصادية، لم تقدم أية أرقام رسمية حول البطالة لسنة ٢٠٠٩، ذاكرة العقبات السياسية خلال الإعداد للانتخابات. التقديرات غير الرسمية للمؤسسة المركزية العراقية للإحصاءات وتكنولوجيا المعلوماتية بشأن البطالة كانت بنسبة ١٥,٥ بالمئة لسنة ٢٠٠٩، وبنسبة ٢٩ بالمئة للنقص في التوظيف.[٣٩٣] هذا تغيير كبير مقارنة مع الأرقام الرسمية لسنة ٢٠٠٤ البالغة ٢٦ بالمئة.[٣٩٤] غير أن التقديرات من المصادر الأخرى تضع البطالة بحدود ٣٠ بالمئة.[٣٩٥]

أكبر بيانات شاملة متوفرة جمعتها المؤسسة المركزية العراقية للإحصاءات وتكنولوجيا المعلوماتية والبنك الدولي من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، تظهر ان الاقتصاد العراقي غير قادر على تقديم ما يكفي من الوظائف لسكانه المتزايد عددهم. فيحسب العديد من المعايير، يمثل العراق صورة عن العديد من البلدان النامية المحافظة، فمعظم السكان بعمر الشباب ويطور النمو ويواجه هؤلاء كقوة عاملة أعلى معدلات من البطالة كما يبدو ان النساء هم أقل احتمالاً من الرجال بأن يكن نشاطات اقتصادياً.[٣٩٦] فلاطلاع على التفاصيل، أنظر الشكل ٣-٢١.

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تلقى ١٦،٥٠٧ مدني عراقي تدريباً عبر برامج ممولة من الولايات المتحدة وتلقى ١٨٦٧ من هذا المجموع تدريباً في مواقع وظائفهم.[٣٩٧] يتغاير هذا يتباين هذا العدد مع العدد البالغ أكثر من ٧٠٠،٠٠٠ فرد من قوات الأمن العراقية الذين تدربوا في برامج ممولة من الولايات المتحدة.[٣٩٨]

الشكل ٣-٢٠

العلاقة بين سعر النفط، وإيرادات النفط العراقي، والناتج القومي الإجمالي

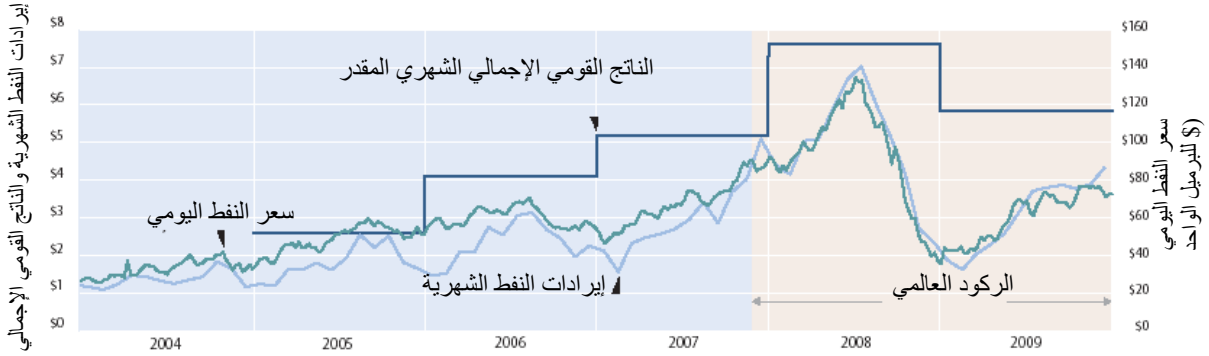

إيرادات صادرات النفط لمنطقة البلدان المصدرة للنفط أوبيك (OPEC)

	صافي (مليار $)	للشخص ($)	النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي
أنغولا	٤٢,٢	٣،٢٩٤	%٦١
ليبيا	٣٤,٣	٥،٤٢١	%٥٧
العراق	٣٧,٢	١،٢٨٤	%٥٣
المملكة العربية السعودية	١٥٤,٢	٥،٣٦٨	$٤١
الكويت	٤٦,٠	١٧،٠٦١	%٤٠
الجزائر	٤٢,٧	١،٢٥٠	%٣٢
نيجيريا	٤٦,١	٣٢٥	%٢٨
قطر	٢٤,٠	٢٥،٢٢١	%٢٦
الإمارات العربية المتحدة	٥٢,٢	١٠،٨٦٤	%٢٣
إيران	٥٤,٦	٨٢١	%١٦
الإكوادور	٥,٨	٤١١	%١٠
فنزويلا	٣٣,٣	١،٢٣٩	%٩
منظمة اوبيك (OPEC)	٥٧٢,٦	١،٥٥٣	%٢٨

واردات العراق من النفط، والموازنة والناتج القومي الإجمالي، ٢٠٠٨-٢٠٠٩

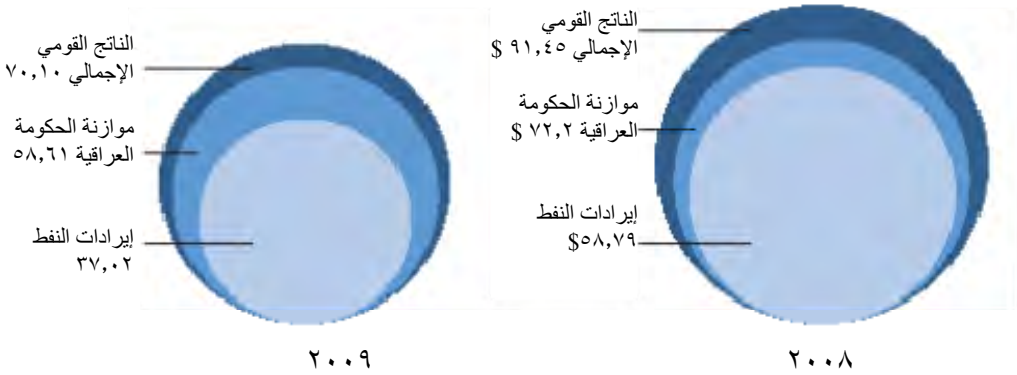

ملاحظة: السعر الأسبوعي الصافي لنفط كركوك العراق المستخدم أميركياً في الخليج لكافة أوصاف وتصورات وتحاليل أسعار النفط. كافة القيم بالدولار حسب أسعاره الحالية. الناتج القومي الإجمالي غير متوفر من صندوق النقد الدولي لسنة ٢٠٠٤، أرقام إجمالي الدخل المحلي للسنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٩ تقديرات. البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتدوير.

المصادر: استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٠/٢ و٢٠١٠/١/١١، صندوق النقد الدولي، "المسوحات الاقتصادية والمالية العالمية": قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، ٢٠٠٩/١٠ ، www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2009/02/weodata/index.aspx ، تم الوصول إليها في ٢٠١٠/١/١٢، وزارة الطاقة، إدارة معلومات الطاقة، ورقة وقائع إيرادات اوبيك (OPEC)، www.eia.doe.gov/emeu/cabs/OPEC_Revenues/Factsheet.html تم التوصل إليه في ٢٠١٠/١/٤ و Weekly "Iraq Kirkuk Netback Price at U.S. Gulf," www.eia.doe.gov تم الوصول إليه في ٢٠١٠/١/١٢.

الحكم الاقتصادي

الإشراف على إيرادات النفط العراقية

في آب/أغسطس ٢٠٠٩، وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على توصية بأن يتولى العراق مسؤولية أكبر للإشراف على صندوق تنمية العراق (DFI) من الهيئة الدولية الاستشارية والرقابية للعراق (IAMB) التي سينتهي تفويضها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. بتاريخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اصدر مجلس الأمن القرار ١٩٠٥، ذاكراً طلب رئيس الوزراء العراقي، المالكي، بان تواصل الهيئة الدولية الاستشارية والرقابية للعراق دورها على صندوق تنمية العراق وبتمديد تفويضها لغاية آخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.[٣٩٩] دعى القرار ١٩٠٥ ايضاً الحكومة العراقية إلى وضع خطة عمل للنقل المحتمل للإشراف على صندوق تنمية العراق بالتناغم مع ترتيبات التدقيق وموجبات الدين.[٤٠٠]

الشكل ٣-٢١
وضعية توظيف العراقيين حسب السن والجنس
ملايين الناس

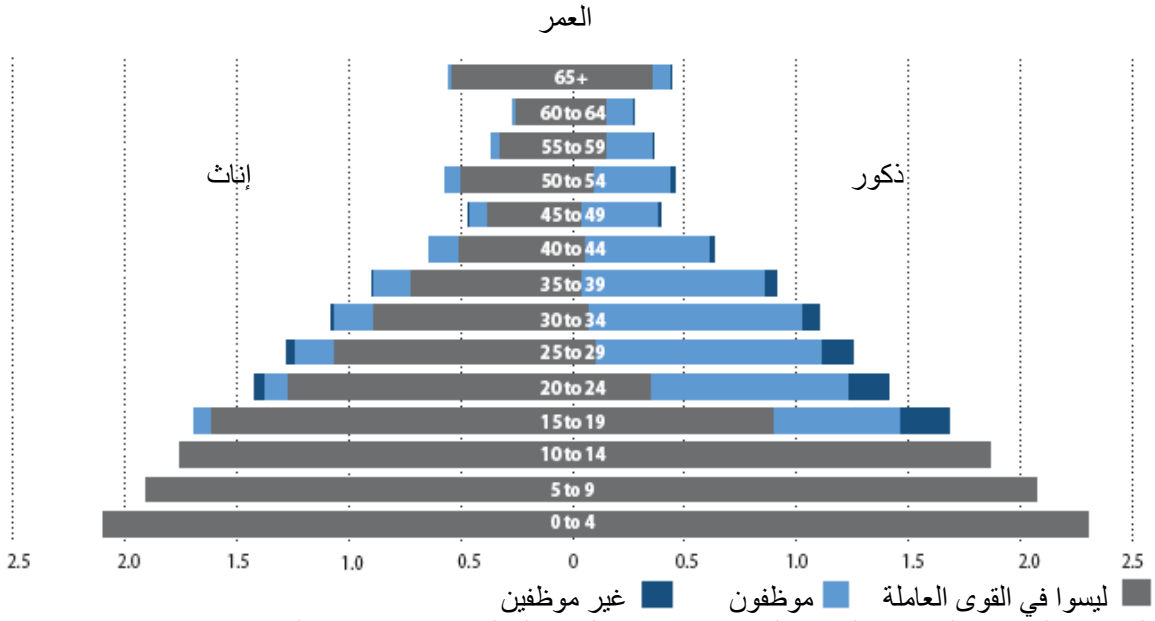

المصدر: المؤسسة المركزية العراقية للإحصاءات وتكنولوجيا المعلوماتية (COSIT)، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق، ٢٠٠٨، ص ٣٤، ٢٨٩.

قانون الاستثمارات الجديد

خلال ربع السنة الحالي، اقرّ مجلس النواب تعديلاً على القانون الوطني للاستثمارات، الأمر الذي من شأنه ان يسمح بامتلاك الأراضي من جانب الكيانات الخارجية، كما ان التعديل أُحيل من اللجنة الوطنية للاستثمارات (NIC) إلى مجلس الرئاسة للموافقة.[٤٠١] في حال المصادقة عليه، سوف يشجع القانون استثمارات أجنبية اكبر في العقارات والإنشاءات عن طريق السماح للمستثمرين بالحصول على حقوق استخدام الأرض وكذلك حقوق الملكية تحت ظروف محدودة جداً.[٤٠٢] علاوة على ذلك، أعلنت اللجنة الوطنية للاستثمارات ان الحكومة تسعى إلى استثمارات على نطاق واسع لأجل بناء ٥٠٠،٠٠٠ وحدة سكنية لذوي الدخل المتدني.[٤٠٣] زيادة الإمكانيات الإسكانية أولوية أساسية بالنسبة للحكومة العراقية نظراً لتزايد عدد سكان العراق[٤٠٤] ونظراً للنقص في توفر الوحدات السكنية[٤٠٥] غير انه لا يزال هناك غموض حول ملكية الأراضي، كما ان فعالية القانون الجديد في الترويج للاستثمارات سوف تتوقف إلى حد كبير، على مدى حسن تطبيقه.[٤٠٦]

تنمية القطاع الخاص

الزراعة: تشكل الزراعة حوالي ٨,٤ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي للعراق ووهي قطاع يوظف ١٢,٣ بالمئة من إجمالي اليد العاملة.[٤٠٧] خلال ربع السنة الحالي، واصل استمرار النقص الحاصل في المياه في أنحاء كبيرة من البلاد بالتسبب بتقويض قدرة العراق على تلبية الطلب المحلي على القمح والأرز والمواد الغذائية الأخرى.[٤٠٩] على الرغم من بعض التحسن في كمية سقوط الإمطار، في أجزاء من العراق خلال ربع السنة الحالي[٤١٠]، تتوقع دائرة الزراعية الأجنبية في وزارة

الزراعة الأميركية حصول تحسن طفيف فقط في محاصيل الحبوب الشتوية في العراق سنة ٢٠٠٩-٢٠١٠ بالمقارنة مع محاصيل السنة الماضية المنخفضة، من ١,٣٠ مليون طن[٤١١] إلى ١,٣٥ مليون طن[٤١٢]، أو حوالي ٤٥ بالمئة دون الإنتاج العادي.[٤١٣]

إنتاج العراق الزراعي (وعلى الأخص في المحافظات العراقية الشمالية، التي لديها موارد ري قليلة وتعتمد بقوة على هطول الأمطار)[٤١٤]، يتوقف إلى حد كبير على ما إذا كان سقوط الأمطار في الأشهر الأولى من السنة سيعود إلى المستويات العادية.[٤١٥] ولكن حتى بظل الظروف العادية، يعتمد العراق إلى حد كبير على استيراد الغذاء.[٤١٦] الآن، بعد سنتين من الجفاف، سوف يكون العراق مضطراً، من جديد، إلى استيراد القمح والأرز والخضار والفاكهة أكثر مما كان يفعل.[٤١٧]

نظام التوزيع العام

الآثار المؤذية للجفاف والنقص في إنتاج المواد الغذائية محلياً، والخسائر الناجمة عن ذلك في مداخيل المزارعين والتي سيجري تعويضها، على الأرجح، من نظام التوزيع العام في العراق (PDS).[٤١٨] مع كلفة تقدر ب ٥,٣ مليار دولار لسنة ٢٠٠٩، (٩ بالمئة من موازنة الحكومة العراقية)، يشكل نظام التوزيع العام اكبر برنامج لتوزيع الحصص الغذائية في العالم[٤١٩]، مؤمناً شبكة أمان لحوالي ٢,٨ مليون عراقي يعتمدون على هذا النظام لتحصيل رزقهم الأساسي.[٤٢٠] الدعم الشديد للمواد الغذائية يعتبر، أحياناً كثيرة، على انه عامل يضر بأسعار السلع، ويثبط همّة الإنتاج المحلي وتنمية القطاع الزراعي.[٤٢١]

أحد جرارين قدمهما فريق إعادة إعمار المحافظات إلى المزارعين في محافظة نينوى. عمد المزارعون المحليون الذين أصيبوا اقتصادياً بسبب سنتين متتاليتين من الجفاف، إلى بيع معداتهم للاستعاضة عن النقص الحاصل في مداخيلهم.

كانت جهود إصلاح نظام التوزيع العام التي أعلن عنها في آب/أغسطس ٢٠٠٨، بطيئة، وقد أعطت نتائج محدودة. ففي مسح نُشر في آخر تقرير صادر عن برنامج الغذاء العالمي (WFP) التابع للأمم المتحدة حول الأمن الغذائي في العراق، قالت الأكثرية العظمى من المجيبين انها تعارض اقتراح تحويل دعم الأسعار إلى معاشات نقدية، مفضلين السلة الحالية للسلع.[٤٢٢] يبادل العراقيون أحياناً كثيرة المواد غير المستعملة من سلة نظام التوزيع العام بالسلع الأخرى[٤٢٣] وسوف يفقدون هذه

السلع القابلة للاستبدال في حال تم استبدال نظام التوزيع العام بالمعاشات أو الرواتب. الإصلاحات الرئيسية لن تمر على الأرجح قبل الانتخابات البرلمانية في آذار/مارس.[٤٢٤] ولكن، خلال ربع السنة الحالي، وقّع البرنامج العالمي للغذاء ووزارة التجارة (التي تدير نظام التوزيع العام) مذكرة تفاهم تدعو كلا الفريقين إلى العمل لتحسين سلسلة موارد نظام التوزيع العام عبر التدريب على القدرات وتكنولوجيا النقل والمساعدة الفنية المتزايدة.[٤٢٥]

في موازنة الحكومة العراقية لسنة ٢٠٠٩، طُلب من وزارة التجارة تطوير خطة لكي يستهدف نظام التوزيع العام العراقيين المعوزين واستبعاد العائلات التي يساوي دخلها حوالي ١,٣٠٠ دولار أو أكثر في الشهر من البرنامج.[٤٢٦] لقد اتخذت الحكومة العراقية خطوات ذاتية مؤخراً، وذُكر انها حذفت ٧٣،٠٠٠ موظف حكومي من لوائح نظام التوزيع العام كجزء من "دفعة أولى" للإصلاحات.[٤٢٧] تواصل وزارة الخارجية الأميركية تشجيع الحكومة العراقية على جعل النظام أكثر فعالية عبر الإصلاحات.[٤٢٨]

المبادرات الممولة من الولايات المتحدة

واصلت الحكومة الأميركية، في ربع السنة الحالي، جهودها لزيادة إنتاج وفعالية القطاع الزراعي العراقي. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، احتفلت جمعية المدائن الخضراء للتنمية الزراعية (GMMAAD) التي عمرها سنة، بافتتاح مكتبها الجديد ومرافقها للتخزين، في مدائن قضا، شرق بغداد.[٤٢٩] التعاونية التي لا تبغي الربح، وهي مبادرة ترعاها وتشرف عليها وزارة الزراعة الأميركية (USDA) وفرق إعادة إعمار المحافظات المحليّة، تقدم مساعدة مجانية فنية وخدمات ميكانيكية من الميدان مقابل رسوم (بما في ذلك الحراثة والفلاحة والغرس) وتزيد الاعتمادات المصرفية لشراء البذار والأسمدة لمزارعي المناطق.[٤٣٠] كان المشروع ممولاً أصلاً بمبلغ ٥,٧٧ مليون دولار من وزارة الخارجية الأميركية[٤٣١] كما ان أشغال المتابعة كانت ممولة بمبلغ ٤,٥ مليون دولار من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) وقد استخدمت لتركيب أكثر من ٦٠٠ نظام للري بالتقطير وحوالي ٤٠٠ من البيوت الزجاجية لزراعة النباتات لصالح المجتمعات الأهلية. هذا هو اكبر مشروع زراعي ممول من الولايات المتحدة في العراق[٤٣٢] فهو يضم ما مجموعه أكثر من ٨٠٠ عضو، وهو يتزايد بمعدل ١٠ بالمئة بالشهر.[٤٣٣]

واصلت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) عملها خلال ربع السنة الحالي، وأنفقت ١٨ مليون دولار في القطاع الزراعي العراقي عبر برنامج "إنماء" لتنمية التصنيع الزراعي.[٤٣٤] تشمل بعض أمثلة هذه الاستثمارات الحديثة: [٤٣٥]

- تدريب ٣٠٨ مزارعين على تقنيات الزراعة المائية.
- إقامة ٦ مراكز للتدريب على البيوت الزجاجية التي تساعد في إنتاج محصولين في السنة يبلغ عدد هذه البيوت الزجاجية ٢٦٠٠ بيت في أرجاء العراق.
- رعاية ٣٥ طاولة مستديرة ناقشت التصنيع الزراعي ومؤتمرات حول الماشية، وزراعة الأشجار المثمرة، والخضرة والزهور (البستنة)، والري، والزراعة المائية، وخدمات الغذاء والاستثمار.

- المساعدة في تطوير خطط للأعمال التجارية لعدد من مؤسسات الأعمال الزراعية بلغ ٦٠ مؤسسة.

الأعمال المصرفية

تواصل إقراض المصارف الخاصة إلى الشركات العراقية وتواصلت كذلك وازدادت استفادة المواطنين من الخدمات المصرفية.[٤٣٦]

خلال ربع السنة الحالي، ألزم فريق العمل تحسين الأعمال والاستقرار (TFBSO) التابع لوزارة الدفاع الأميركية ٨,٩ مليون دولار من مبادرته المسماة "إعادة إحياء الصناعة" لتحسين الشبكات المصرفية والمالية العراقية.[٤٣٧] تشمل النشاطات التالية الجارية: [٤٣٨]

- دعم كونسورتيوم الخدمات المالية "أموال" وتوزيعه لبطاقات فيزا وماستركارد وهي أدوات نقاط بيع في مدن العراق الرئيسية.
- تسهيل إقامة جمعية للخدمات المالية الدولية لمساعدة المصارف العراقية في معايير العمليات المصرفية، والحكم الاقتصادي، والتدريب وأفضل الممارسات المصرفية.
- توسيع استخدام تحويل الأموال الكترونياً في العراق.

حالياً، يعمل في العراق ٤٣ مصرفاً (٧ منها تمتلكها الدولة)، مع عدد إجمالي يبلغ حوالي ٧٦٠ فرعاً.[٤٣٩] يواصل المصرفان، الرشيد والرافدين، الممتلكان من الدولة، السيطرة على القطاع المصرفي العراقي مع حوالي ٨٨ بالمئة من الودائع بينهما.[٤٤٠] معظم المصارف الخارجية لها حضور في العراق عبر امتلاكها الجزئي لمصارف المستقلة.[٤٤١] أعلن البنك التجاري العراقي (TBI) في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر أنه تعاقد مع تومسون رويترز من أجل الحصول على خدمات الوصول إلى الحوالات المتبادلة الخارجية الدولية.[٤٤٢]

الشكل ٣-٢٢
ميزان العراق التجاري
بمليارات الدولارات

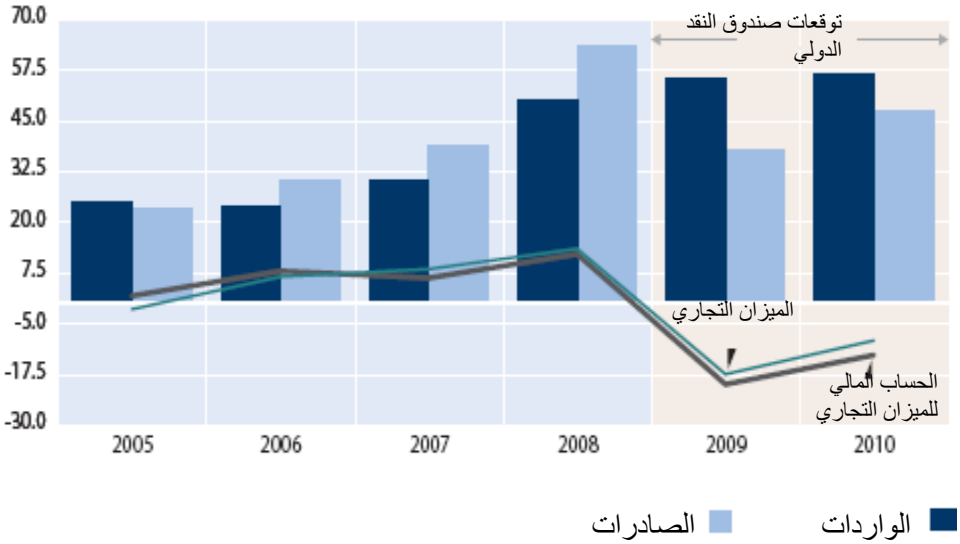

الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة
التمرير الأخير لتعديل القانون الوطني للاستثمار، وسلسلة المؤتمرات العراقية في بغداد وفي الخارج حول الاستثمارات، وحصيلة المناقصة الثانية لعقود خدمات النفط تواصل تحفيز الاهتمام الأجنبي بالعراق.[٤٤٣]

خلال ربع السنة الحالي، قدمت شركات الأعمال ١٧٠ ملف طلبات رخص استثمار – ضعفي عدد ملفات ربع السنة المنصرمة، وان كان العديد من هذه الطلبات لا يزال ينتظر النتيجة وإصدار التراخيص.[٤٤٤] تشمل بعض أمثلة الاستثمارات على نطاق واسع في العراق ما يلي:[٤٤٥]

- مطار النجف، وهو مشروع بقيمة ٤٠ مليون دولار ممول إلى حد كبير من مجموعة استثمار مقيمة في الكويت/الإمارات العربية المتحدة.
- فندق بقيمة ١٢٠ مليون دولار في المنطقة الدولية في بغداد، ممول من الولايات المتحدة ومن مستثمرين عراقيين، قيد الإنشاء حالياً، ومبرمج إنجازه في صيف ٢٠١١.

ربع السنة الحالي قبل ست سنوات

بدا المصرف التجاري العراقي الذي تملكه وزارة المالية، العمليات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. تم تأسيس البنك التجاري العراقي لتمكين التجارة الدولية العراقية من الانطلاق اثر انقضاء مدة برنامج الغذاء مقابل النفط التابع للأمم المتحدة.

خلال ربع السنة الحالي، قدر صندوق النقد الدولي (IFM) ان حساب الميزان التجاري العراقي سوف يكون سلبياً سنة ٢٠٠٩.[٤٤٦] إذا صح ذلك، ستكون هذه أول سنة يعرف فيها العراق عجزاً في ميزانه التجاري منذ ٢٠٠٥.[٤٤٧] يستورد العراق معظم المواد الغذائية والسلع المصنعة التي يستهلكها، ويمول هذه التجارة بالدرجة الأولى عبر إيرادات بالنقد الخارجي من صادراته النفطية.[٤٤٨] للاطلاع على تفاصيل الميزان التجاري العراقي، انظر الشكل ٣-٢٢.

روح المبادرة النسائية

واصلت الحكومة الأميركية دعمها لنشاطات التجارية والصناعية النسائية في العراق في عدد كبير من المجالات ومن الطبقات الاجتماعية. خلال ربع السنة الحالي، قدم الكونغرس ١٠ ملايين دولار كسلطة موازنة من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد الجديدة لدعم مبادرة "الديمقراطية للنساء العراقيات"، لبناء شبكات مهنية بين شركات الأعمال النسائية، والحكومة وقادة المجتمع المدني في العراق وبين نظرائهم في البلدان الإقليمية.[٤٤٩]

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، عيّن السفير هيل حوالي ٢٠٠،٠٠٠ دولار من صندوق السفارة لمشروع توظيف النساء في متحف المنسوجات الكردية.[٤٥٠] المشروع مصمم للترويج للاكتفاء الذاتي بين النساء العراقيات عن طريق تشجيع الحياكة كمورد رزق والحفاظ على الأشغال اليدوية التقليدية وفنون النسج.[٤٥١]

قدم برنامج "تجارة" التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية ٣٤ مليون دولار كقروض صغيرة لصالح ١٨،٠٣٩ امرأة بتاريخ أواسط ٢٠٠٩.[٤٥٢] الأمثلة الأخرى من الدعم الأميركي لمبادرات الأعمال النسائية تشمل برامج قروض التمويل الصغيرة لشركات الأعمال التي تملكها النساء، والتدريب على تشجيع تعليم القراءة والكتابة ومهارات الكمبيوتر، والمشاريع الصغرى الزراعية والعناية بالزراعة والحيوانات الداجنة، وكذلك ورش العمل للتدريب على مهارات النسج والخياطة.(٤٥٣)

نائبة رئيس البعثة للمساعدة الانتقالية، السفيرة هاسلاش (في الصف الخلفي، الثانية من اليسار) تجتمع مع نساء من أربيل مشاركات في مبادرة التوظيف التي ترعاها وزارة الخارجية الأميركية في متحف المنسوجات الكردية في اربيل.

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

التدقيقات التعاونية القانونية /مبادرة التحقيقات
عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
عمليات التحقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
خط الاتصال المباشر للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
تحديث التشريعات

القسم

٤

التدقيقات التعاونية القانونية/مبادرة التحقيقات

مديريات التدقيق والتحقيق التابعة لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق منخرطة في مجموعة من مبادرات التدقيق والتحقيق الاستباقية القانونية التي تحدد عمليات الاحتيال والهدر وإساءة الاستعمال. عملية التحليل مصوّرة في الشكل ٤-١.

يطالب القانون العام P.L. 108-106، كما تم تعديله، بأن يُعدّ المفتش العام تقرير تدقيق شرعي حول كافة التمويلات المخصصة لإعادة إعمار العراق التي بلغ مجموعها لتاريخه حوالي ٥٠ مليار دولار. خلال السنتين الماضيتين، أجرى المفتش العام سلسلة من ١٩ تدقيق لعقود إعادة الإعمار الرئيسية التي كانت تهدف، جزئياً، إلى تحديد نقاط الضعف في الرقابة الداخلية. ولأن مثل نقاط الضعف هذه توفر الفرص للاحتيال والهدر وإساءة الاستعمال، استخدم المفتش العام نتائج هذه التدقيقات لتطوير مقاربات تدقيق شرعية محددة الأهداف للتعرف على حالات التصرف الخاطئ المحتملة.

التدقيق القانوني هو دراسة نظامية للرقابة الداخلية على نفقات البرامج أو البيانات المالية الأخرى لتحديد الحالات الشاذة في الصفقات الفردية التي يمكن ان تشير إلى الاحتيال، الهدر أو إساءة الاستعمال. خلال ربع السنة الحالي، واصلت مديرية التدقيقات في مكتب المفتش العام مراجعتها (المشروع رقم ٩٠٠٥ الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) لبيانات معاملات، ومخصصات والزامات ونفقات وزارة الدفاع ذات الصلة بإغاثة وإعادة إعمار العراق. في آذار/مارس ٢٠٠٩، وسع المفتش العام هذه المبادرة لكي تشمل النفقات المنفذة من جانب وزارة الخارجية (المشروع رقم ٩٠١٢) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (المشروع رقم ٩٠١٣)، المشاريع هذه قيد التنفيذ. الهدف من هذه المشاريع دراسة تخصيص نفقات إغاثة وإعادة إعمار العراق.

مقاربة المفتش العام تجمع بين استخراج البيانات الممكننة وبين تقنيات التدقيق والتحقيق المعيارية لاكتشاف الصفقات المشكوك فيها وتطوير الأدلة المرتبطة بها لاستخدامها في الإجراءات الإدارية أو القضائية المدنية أو الجنائية بسبب الاحتيال. المسائل التي عالجها القرار الإداري بالطريقة الأنسب، مثل طريقة "نقض التكلفة واستردادها"، سوف تُحال عبر تقارير التدقيق إلى مسؤولي التعاقد في الوكالات المعنية لأجل اتخاذ الإجراءات الملائمة. من المتوقع ان يقود مشروع التدقيق القانوني الشرعي إلى متابعة جهود ومنتجات وتحقيقات المفتش العام. مثلاً، لقد حدد التدقيق القانوني لتاريخه حوالي ٣٤٠ مليون دولار من المدفوعات المزدوجة الممكننة. وفي الوقت الذي تم فيه الإعلان عن هذه الشواذات في مجرى إجراءاتنا الاختبارية، نتوقع ان تثبت العديد من هذه الصفقات انها سليمة. مثلاً، المشتريات المتعددة للمادة نفسها يمكن ان تكون قد حصلت بصورة شرعية في التاريخ نفسه. دراسة المستندات الأساسية، مثل الإيصالات ومستندات الاستلام، ومستندات المدفوعات سوف تدعم الخلاصات حول صحة تلك الصفقات.

تواصل مديرية التدقيقات ومديرية التحقيقات في مكتب المفتش العام توسيع نشاطها الاستباقي المشترك الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. يُركز هذا الجهد على برامج إغاثة وإعادة إعمار العراق التي تؤمن الوصول السهل إلى الأموال النقدية المرتبطة بالرقابة الضعيفة على النفقات. يعمل المدققون والعملاء الخاصون للمفتش العام مع عدد من الوكالات الفدرالية مثل

شبكة مكافحة الجرائم المالية التابعة لوزارة المالية الأميركية (FINCEN) لتعزيز هذا الجهد. يدرس مدقق ومحقق المفتش العام بالشراكة مع الوكالات الفدرالية الأخرى لفرض تطبيق القانون، آلاف المستندات لتحديد الصفقات المالية غير الاعتيادية أو المشتبه بها التي يمكن ان تشير إلى احتيال أو فساد في منح العقود وإدارتها وفي مِنح إغاثة وإعادة إعمار العراق. لتاريخه، فتح المفتش العام ٢٧ تحقيقاً جنائياً جراء هذا الجهد. وقدم المشروع أيضاً الدعم للتحقيقات الجنائية التي كانت جارية.

الشكل ٤-١
عملية التدقيق القانوني الشرعي

عمليات تدقيق المفتش العام

من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ ولغاية ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، اصدر المفتش العام خمسة تدقيقات تعالج مجموعة واسعة من قضايا إعادة الإعمار. وقد تشمل:

- تقرير حول إدارة وزارة الخارجية لمِنح الديمقراطية المقدمة إلى المعهد الجمهوري الدولي والمعهد القومي الديمقراطي في العراق (NDI).
- تقرير حول أداة وزارة الخارجية لعقد مِنح لشركة "داين كورب" لأجل دعم برنامج تدريب الشرطة العراقية.
- تقرير حول كلفة وإدارة ونتائج عقود مُنحت لشركة "وامار" لتقديم عربات ولإصلاح وإعادة تجديد توربينات.
- تقرير يحدّث جهود المفتش العام في التدقيقات القانونية القانونية.
- تقرير يعالج هواجس عقد مُنح لدراسة الحاجات المستقبلية لنظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS).

لدى المفتش العام حالياً ثمانية تدقيقات جارية، كما يتوقع ان يبدأ العمل بتدقيقات أخرى خلال ربع السنة هذا. يقوم مكتب المفتش العام بأعمال التدقيق حسب معايير التدقيق الحكومية المقبولة عادة.

للاطلاع على قائمة بمنتجات التدقيق هذه، انظر الجدول ٤-١

عمليات تدقيق المفتش العام المنجزة خلال ربع السنة الحالي

أنجزت شركة وامار انترناشونال بنجاح العقود لكن مشاكل غير متوقعة أثرت على التكاليف والجداول الزمنية.

تقرير المفتش العام ١٠-١/٠٠٧/٢٠١٠

المقدمة

المطلوب من المفتش العام قانونياً إعداد تقرير تدقيق قانوني شرعي نهائي حول المبالغ التي تم تقديمها من أجل عمليات إعادة إعمار العراق. لتلبية هذا الطلب، أجرى المفتش العام عمليات تدقيق درست العقود الرئيسية لإعادة اعمار العراق. كان الهدف من هذه التدقيقات، مراجعة الشروط والأحكام الرئيسية للعقود لتحديد التكاليف والنتائج والإشراف على العقود، مع التشديد على القضايا التي تحتوي نقاط ضعف يمكن ان ستهل الاحتيال والهدر وإساءة الاستعمال.

الجدول ٤-١
منتجات تدقيق المفتش العام منذ ٢٠٠٩/١٠/٣١

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ الإصدار
10-007	أنجزت وامار انترناشونال بنجاح العقود لكن مشاكل غير متوقعة اثرت على التكاليف والجداول الزمنية	٢٠١٠/٢
10-008	نقاط الضعف المزمنة في إشراف وزارة الخارجية على عقد داين كورب لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية	٢٠١٠/٢
10-010	عقد وزارة الخارجية لدراسة نظام إدارة إعادة إعمار العراق	٢٠١٠/١
10-011	أموال إعادة اعمار العراق: عمليات التدقيق القانونية القانونية التي حددت عمليات احتيال وهدر وإساءة استعمال- التقرير المؤقت رقم ٢	٢٠١٠/١
10-012	إدارة منحة وزارة الخارجية: إشراف محدود على التكاليف وآثار المِنح المقدمة إلى المعهد الجمهوري الدولي والمعهد القومي الديمقراطي في العراق (NDI)	٢٠١٠/١

ركز هذا التدقيق على ثلاثة عقود منحت إلى شركة "وامار انترناشونال إنك (وامار)": عقد واحد لتسليم غير محدود/كمية غير محدودة لشراء وتسليم عربات مصفحة للقوات الأميركية والعراقية، وعقدان بأسعار مثبتة من الشركة لمعاينة وإصلاح توربينات المولدات في محطات للكهرباء بالقرب من بغداد. كانت العقود ممولة في معظمها من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، وصندوق دعم الاقتصاد (ESF)، وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF). وفقاً للتقرير ربع السنوي للمفتش العام بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، كانت شركة "وامار" بين المقاولين العشرة الأول الذين تلقوا أموالاً من صندوق دعم الاقتصاد: تم إلزامها بمبلغ ٧٠ مليون دولار. أدارت العقود القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA) وتولت فرقة منطقة الخليج التابعة لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي مسؤولية الإشراف.

النتائج

وجد المفتش العام ان شركة "وامار" أنجزت بنجاح العقود الثلاثة وان القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان وفرقة منطقة الخليج أدتا بنشاط مسؤوليات الإدارة والإشراف، علماً ان بعض مشاكل الإدارة والعقود قد أثرت على التكاليف والجداول الزمنية.

كان عقد العام ٢٠٠٤ الذي منح بطريقة تنافسية إلى شركة "وامار" لشراء وتسليم عربات مصفحة (W914NS-04-D-0121) ناجحاً في معظمه علماً ان ثماني عربات قد سُرقت، كما تم تسليم عربات أخرى في وقت متأخر. استبدلت وامار العربات المسروقة دون أي كلفة على الحكومة. عند إنجاز العقد الذي دام سنتين ونيف وانتهى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كانت وامار قد سلمت بنجاح ٢٤٥ عربة مصفحة إلى القوات الأميركية والعراقية بكلفة ٣٢,٩٦ مليون دولار. سعر بعض العربات ازداد بسبب تغييرات في متطلبات الحكومة الأميركية، بما في ذلك إضافة بعض القطع الخاصة إلى العربة الأساسية. علاوة على ذلك، وبعد سرقة العربات، قررت الحكومة الأميركية نقل العربات جوا إلى بغداد لتجنب مزيد من السرقة بكلفة ١٠،٠٠٠ دولار للعربة الواحدة. أضاف ذلك حوالي مليوني دولار إلى إجمالي تكاليف العقد.

كان العقدان الممنوحان إلى شركة "وامار" لمعاينة وإصلاح ست توربينات مولدات (W9GXY-06-C-0050 وW9GXY-07-0014) ناجحين على العموم، وان كانت الأشغال قد كلفت أكثر واحتاجت إلى وقت أطول للانجاز مما كان مخططاً. كشفت مستندات العقد ان

عقدي المعاينة قد مُنحا بصورة تنافسية وان اقتراحات شركة "وامار" مثلت إجمالاً أفضل قيمة بالنسبة للحكومة الأميركية ولوزارة الكهرباء العراقية. غير ان التكاليف بموجب العقد الأول، الممنوح سنة ٢٠٠٦، زادت من ٢١,٠١ مليون دولار إلى ٣٤,٨٢ مليون دولار كما ان فترة الأداء الزمنية للمعاينات مُددت من خريف ٢٠٠٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وازدادت التكاليف بموجب العقد الثاني الممنوح سنة ٢٠٠٧ من ١٤,٩٢ مليون دولار إلى ٢٥,٤٢ مليون دولار، كما ان الفترة الزمنية لأداء المعاينات مُددت من خريف ٢٠٠٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. تغيرات الكلفة والجداول الزمنية كان سببها بصورة رئيسية الإصلاحات غير المتوقعة خلال المعاينات وحريق شب في إحدى المولدات. إضافة إلى ذلك، أخرت وزارة الكهرباء وصول المقاول إلى بعض المعاينات، الأمر الذي زاد التكاليف. كانت هذه المشاكل خارجة عن سيطرة وامار.

القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان وفرقة منطقة الخليج تولت مسؤوليات الإدارة والإشراف على العقود، وحلت المشاكل الصغيرة لأداء العقود والموظفين التي حصلت. حدّد المفتش العام بعض المشاكل الإدارية والتنظيمية، بما في ذلك التقديرات المستقلة للحكومة التي أعدتها فرقة منطقة الخليج والتي كانت مبالغ فيها، والعديد من أخطاء السرد وأخطاء الرياضيات التي ارتكبتها القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان في العقد الأول. في وقت هذا التقرير، لم تكن القيادة المشتركة قد أقفلت بعد العقود مالياً كما انها لم تكن قد عثرت على الملفات التي تحتاجها لتنفيذ هذا الإقفال.

التوصيات

شملت تقارير المفتش العام السابقة التوصيات و/أو الدروس المكتسبة لمعالجة القضايا المتعلقة بزيادات الكلفة وتغيرات المواعيد في مشاريع إعادة اعمار العراق. القضايا الرئيسية التي تم التعرف عليها في هذا التقرير- التغيير في كلفة ومواعيد العقود، وإدارة العقود والمشاريع – تمت معالجتها. وفقاً لذلك، لم يضف المفتش العام أية توصيات أو دروس مكتسبة في هذا التقرير.

ملاحظات الإدارة والاستجابة للتدقيق

قدم المفتش العام مسودة هذا التقرير إلى الوكالات المسؤولة لإبداء ملاحظاتها. وافق كل من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي والقيادة والمشتركة للعقود في العراق وأفغانستان على التقرير.

نقاط الضعف المزمنة في إشراف وزارة الخارجية على عقد شركة "داين كورب" لدعم برنامج الشرطة العراقية

تقرير المفتش العام ١٠-٠٠٨-١/٢٠١٠

المقدمة

عقد مكتب المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون التابع لوزارة الخارجية مع شركة داين كورب انرناشونال "يشمل أوامر مهمة لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية التابع لوزارة الدفاع. بموجب أوامر المهمة هذه، قدمت "داين كورب" مستشارين للشرطة ودعمتهم وغيرهم من المستشارين داخل البلاد. فرقة دعم العراق وأفغانستان والأردن (AIJS) لدى مكتب المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) هي المسؤولة الأولى عن الإشراف على عقود "داين كورب". درس المفتش العام إشراف مكتب المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون على أوامر المهمة لأنها كلفت ما يزيد عن ٢,٥ مليون دولار، ولان المكتب المذكور له تاريخ معروف

من الإشراف الضعيف على أوامر المهمات. درس المفتش العام، على وجه الخصوص، (١) التكاليف والتمويل وعملية المنح لأكبر واحدث أوامر مهمات، (٢) إشراف وزارة الخارجية على أوامر المهمات و(٣) وضعية تطبيق مكتب المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون لتوصيات المفتش العام السابقة.

النتائج

يواصل مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون إظهار إشراف ضعيف على أوامر مهمة "داين كورب" لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية. يفتقر المكتب إلى الموارد والرقابة الكافية لإدارة أوامر المهمة بالشكل الصحيح مع داين كورب. نتيجة لذلك، كان يوجد ما يزيد عن ٢,٥ مليار دولار من الأموال الأميركية عرضة للهدر والاحتيال. ممثلو ضابط العقود داخل البلاد (ICOR) الذين وجهّت إليهم انتقادات لعدم الإشراف على أداء ونفقات "داين كورب" بموجب أمر المهمة المالي، لم يقوموا بالمراجعات والاختبارات المناسبة لضمان ان: (١) التكاليف التي ذكرتها شركة "داين كورب" في الفواتير مسموح بها بموجب العقد/أمر المهمة، ومدعومة بالمستندات المناسبة، وصحيحة (٢) ان الممتلكات الأميركية التي أدارتها "داين كورب" تجري مراقبتها بشكل كافٍ، (٣) ان اتفاقيات الإعارة التي تم التفاوض بشأنها بالنيابة عن الحكومة الأميركية تحمي مصالح الحكومة الأميركية، و(٤) إن الحكومة قد تلقت الخدمات حسب معايير الأداء المحددة في أمر المهمة. ولما كانت وزارة الخارجية ستأخذ على عاتقها مسؤولية برنامج تدريب الشرطة العراقية من وزارة الدفاع سنة ٢٠١١، وان وزارة الخارجية تواصل الإشراف على العقود التي تكلف دافعي الضرائب الأميركيين ملايين الدولارات، سوف يكون من الحيوي بالنسبة لوزارة الخارجية ان يكون لديها إدارة ورقابة فعالة على تلك العقود لضمان ان يتم إنفاق الأموال الأميركية بصورة فعالة ومجدية.

الموارد والرقابة غير الكافية ليست مشاكل جديدة. فمنذ ٢٠٠٥، قيل لمكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون ان عدد موظفيه لم يزداد بما يتناسب مع عبء الأعمال الملقاة على عاتقه، وانه بحاجة لتعزيز إشرافه على عقود إعادة اعمار العراق وأفغانستان. وقيل كذلك للمكتب المذكور من جديد سنة ٢٠٠٧، إن إشرافه الرديء على عقود العراق عرّض ملايين الدولارات للمخاطر. في جلسة استماع، واستجابة لتقارير التدقيق، أعلن المسؤولون في مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون مراراً وتكراراً انهم يعترفون بالمشاكل وان لديهم مبادرات لزيادة عدد الموظفين ولتحسين الإدارة والإشراف على العقود للعراق. غير ان المكتب قد بقي بعيداً جداً عن القيام بتلك المبادرات.

أعلن مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون انه يخطط لزيادة عدد ممثلي ضابط العقود داخل البلاد (ICOR) في العراق إلى ١١، بعد أن كان عدد هؤلاء ثلاثة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. غير ان المفتش العام يعتقد ان ممثلي ضباط العقود بحاجة إلى إرشاد إضافي لتحديد مسؤولياتهم بوضوح، وإلى إشراف أكبر لتحديد ماذا يفعلون وماذا لا يفعلون. والى حين تطوير وتطبيق هذا الإرشاد، فإن مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون سيبقى في وضع لا يسمح له بتحديد، بصورة دقيقة، ما هو عدد ممثلي ضباط العقود الإضافيين الذين يحتاجهم. يعتقد المفتش العام ان ثمة حاجة إلى أكثر من ٣ ممثلين لضابط العقود داخل البلاد (ICOR) ولكنه لا يعتقد ان المكتب قد اثبت انه بحاجة إلى ١١.

بسبب الإشراف الضعيف على عقد "داين كورب" في العراق ابتداءً من بدايته سنة ٢٠٠٤، يعيد مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون النظر في تطابق كافة وصولاته التاريخية.

ورغم انه قيل للمفتش العام في تشرين الأول/أكتوبر ان جهود المطابقة قد تأخذ ما بين ٣ إلى ٥ سنوات للإكمال وقد يأخذ ذلك فترة أطول مع مجموعة موظفيه ال ١١ الكاملة، لان مكتب شؤون المخدرات لم يوظف تماماً العدد الذي يتطلبه الجهد. يضاف إلى ذلك ان جهود المطابقة قد تأثرت سلبياً بشدة بمعدلات الأخطاء المرتفعة في الفواتير والمستندات الداعمة الرديئة أو الناقصة. علاوة على ذلك، سوف تزداد أعباء الأعمال على الأرجح بسبب المشاكل التي عُثر عليها خلال عملية مراجعة الفواتير الحالية.

التوصيات

لأن سوء إدارة العقود والإشراف عليها كانت مشاكل مزمنة لم يستطع مكتب شؤون المخدرات تصحيحها، يوصي المفتش العام بما يلي:

١- يجب أن يأمر نائب وزيرة الخارجية للإدارة والموارد بإجراء دراسة فورية حول موظفي فرقة دعم العراق وأفغانستان والأردن وعملياتها لتحديد ما إذا كانت هيكلية الفرقة وموظفيها وإدارتها يمكنها من الإشراف بصورة فعلية وفعالة على العقود التي تقع تحت مسؤوليتها.

٢- إلى حين الانتهاء من هذه الدراسة، يوصي المفتش العام بأن يأمر بمساعد سكرتير مكتب شؤون المخدرات (INL)، رئيس عمليات فرقة دعم العراق وأفغانستان والأردن بتطوير إرشاد مفصل لممثلي ضباط العقود، وتحديد عددهم للقيام بالمسؤوليات المعهودة إليهم، وتعيين موظفين يقومون بجهود مطابقة الفواتير للمصادقة على الفواتير التاريخية خلال السنتين القادمتين.

ملاحظات الإدارة والاستجابة للتدقيق

وافق مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون على توصيات المفتش العام. لم يوافق على موقف المفتش العام من ان مبلغ ٢,٥ مليار دولار عرضة للهدر والاحتيال. لكن، بسبب ضعف الرقابة الخطير الذي تم تحديده في التدقيقات السابقة، يتمسك المفتش العام بموقفه.

عقد وزارة الخارجية لدراسة نظام إدارة إعادة إعمار العراق

المفتش العام ١٠-١٠-٠١٠/١-٢٠١٠

المقدمة

في أواخر العام ٢٠٠٤، طورت فرقة منطقة الخليج التابعة لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي ومكتب المشاريع والعقود، نظام إدارة إعادة اعمار العراق (IRMS). كان القصد من نظام إدارة إعادة إعمار العراق أصلاً ان يكون قاعدة بيانات للمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. لكن، ومع مرور السنين، أضيفت بيانات مشاريع من صندوق قوات الأمن العراقية، ومشاريع من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، ومشاريع أخرى من صندوق دعم الاقتصاد.

آخر تقرير للمفتش العام عن نظام إدارة إعادة إعمار العراق صدر في تموز/يوليو ٢٠٠٨، وكان يهدف إلى تقييم مجمل إدارة وسياسات وإجراءات واستخدامات وفوائد نظام البيانات.[٥٤٥] لكن، خلال إجراء المراجعة، علم المفتش العام ان فرقة منطقة الخليج بصدد إعداد مسودة خطة لمستقبل نظام إدارة إعادة إعمار العراق. نتيجة لذلك، أوقف المفتش العام مراجعته واصدر تقريراً لتحذير السفارة وفرقة منقطة الخليج حول بعض القضايا التي تحتاج إلى المعالجة.

في الدرجة الأولى، أشار المفتش العام انه عندما استهل العمل بنظام إدارة إعادة أعمار العراق سنة ٢٠٠٤، كان للنظام تصميم حياتي لخمس سنوات (تنتهي في ٢٠٠٩). لم يجر تطبيق برنامج صيانة للدورة الحياتية، كما ان النظام الذي كان في سنة تشغيله الرابعة، قد أصبح غير صالح وغير مستقر تشغيلياً ليعوّل عليه. وذكر المفتش العام أيضاً أن النظام لم يحظ إلا بالقليل من رفع المستوى، كما ان العديد من مكونات النظام الأساسية لم تعد مكفولة. في بعض الحالات، لم يعد صانعو النظام يدعمونه. أوصى المفتش العام بان يأمر سفير الولايات المتحدة لدى العراق والقائد العام للقوات المتعددة الجنسيات في العراق، مجتمعين، وضع إجراءات للتخطيط المشترك بين الوكالات للنظر في عمليات تشغيل واستخدام نظام إدارة إعادة إعمار العراق في المستقبل.

في ملاحظات مكتوبة حول مسودة تقرير المفتش العام الصادر في تموز/يوليو ٢٠٠٨، أعلنت فرقة منطقة الخليج انها سمحت لأحد مقاوليها بإعداد دراسة حول نظام إعادة إعمار العراق، وان هذه الدراسة سوف تنظر في عوامل مثل عمر النظام، وملاءمة منصات العتاد والبرامج المستخدمة معه في الكمبيوتر والبنية التحتية للشبكة. وسوف تزود الدراسة أيضاً فرقة منطقة الخليج بالتوصيات حول الحاجات المستقبلية لأصحاب المصالح.

لم تستجب وزارة الخارجية لمسودة تقرير تموز/يوليو ٢٠٠٨ لغاية ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، لكنها وافقت على توصيات التقرير. في الردّ، عين السفير الأميركي مكتب المساعدة الانتقالية للعراق بصفة الوكيل التنفيذي لنظام إدارة إعادة إعمار العراق. علاوة على ذلك، أعلن السفير ان التوصيات المتعلقة بالمطالب الحالية والمستقبلية لأصحاب المصلحة في النظام، والحاجة إلى نظرة تشغيل موحدة أمور هامة بوجه خاص.

بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، لم تكن فرقة منطقة الخليج ولا مكتب المساعدة الانتقالية للعراق قد طورا الخطط التي التزما بها في ملاحظاتهما الرسمية على مسودة تقرير المفتش العام.

النتائج

يعتقد المفتش العام ان التأخير المديد في اتخاذ الإجراءات لتحسين نظام إدارة إعادة إعمار العراق قد ألغت إلى حد كبير أية فوائد كامنة جراء إصلاح أو اعتماد تطوير بديل لنظام إدارة إعادة إعمار العراق. حوالي ٩٥ بالمئة من الأموال المخصصة لإعادة اعمار العراق لتاريخه تم إنفاقها، كما ان الحاجة إلى نظام إدارة معلومات محسن للأموال المتبقية، من المرجح انها ستكون هامشية. علاوة على ذلك، تم سحب الخطة لتسليم عتاد وبرامج لنظام إدارة إعادة إعمار العراق، إلى الحكومة العراقية. نظراً لذلك، لن يقدم استثمار ٥ ملايين دولار في نظام بديل لن يكون متوفراً قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ على أقل تعديل، على الأرجح، أية تحسينات أو فوائد ذات شأن للسفارة أو لأي مستخدمين آخرين لنظام إدارة إعادة إعمار العراق. يضاف إلى ذلك ان الوكالات الرئيسية التي ستشارك في إعادة الإعمار بعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لديها أنظمة قائمة خاصة بها قادرة على تعقب نشاطات إعادة الاعمار.

التوصيات

في غياب المعلومات التي تُظهر الحاجة إلى تطوير نظام بديل لنظام إدارة إعادة إعمار العراق، يوصي المفتش العام بأن يطالب السفير الأميركي لدى العراق مكتب المساعدة الانتقالية للعراق بإلغاء هذا الجزء من العقد مع شركة "انتبرايز انفورميشن سيستمز" لتطوير نظام جديد قائم على شبكة الانترنت لاستبدال نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS).

ملاحظات الإدارة
أعلنت السفارة انها لا توافق على توصيات المفتش العام. فهي تعتقد ان عليها ان تواصل العقد لانها "تأمل في الحصول على نظرة حديثة من انتبرايز انفورميشن سيستمز ومن التوجيهات التي يمكن لمكتب المساعدة الانتقالية للعراق أن يأخذها حول مستقبل معلومات نظام إدارة إعادة إعمار العراق". ومع ان المفتش العام يواصل الاعتقاد ان الغرض الأولي من العقد كان تطوير نظام جديد، فاننا نعترف ان تطوير مجرى عمل لمعلومات نظام إدارة إعادة إعمار العراق أمر هام. لذلك، عدل المفتش العام توصيات مسودته ليوضح انه ما لم تقدم المعلومات المجمعة بموجب العقد بعض الأسباب المعقولة لاستمرار نظام إدارة إعادة إعمار العراق، فان المفتش العام سيستمر في الاعتقاد ان على السفارة ان تلغي مهمات تطوير النظام المتبقية.

أموال إعادة إعمار العراق: التدقيق القانوني الذي عرف على الاحتيال والهدر وإساءة الاستعمال- التقرير المؤقت رقم ٢
تقرير المفتش العام ١٠-١١-٠١/٢٠١٠

المقدمة
القانون العام P.L 108-106 يطالب المفتش العام بإعداد تقرير تدقيق قانوني شرعي حول كافة التمويلات المخصصة لإعادة أعمار العراق التي بلغ مجموعها لتاريخه حوالي ٥٠ مليار دولار. هذا التقرير المؤقت يقدم نتائج برنامج عمليات التدقيق القانونية القانونية التي يجريها المفتش العام، بما في ذلك تحديث مراجعة نفقات الوكالات، وتحديث جهود المفتش العام لتحديد النشاطات المالية المشكوك بأمرها. يقدم التقرير أيضاً معلومات حول منهجية استخراج البيانات ويناقش أيضاً المقاييس التي يستخدمها المفتش العام لقياس التقدم الحاصل. يرفع المفتش العام التقارير عن النتائج على أساس ربع سنوي كما أن تقريراً تراكمياً نهائياً سوف يتناول أيضاً كافة الأموال المتوفرة لإعادة الاعمار.

التقرير الأول للمفتش العام لخص نتائج سلسلة من عمليات التدقيق حول العقود الكبرى لإعادة الإعمار، كان الهدف منها، جزئياً، التعرف على نقاط ضعف الرقابة الداخلية. ولان نقاط الضعف هذه تقدم الفرص للاحتيال والهدر وإساءة الاستعمال، استخدم المفتش العام نتائج هذه التدقيقات لتطوير مقاربات تدقيق قانونية محددة الأهداف لتحديد حالات التصرف الخاطئ المحتملة.

يواصل المفتش العام مراجعته القانونية لنفقات وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية، للتنمية الدولية. تدرس هذه المراجعات بصورة منتظمة نفقات برنامج إعادة إعمار العراق لتحديد المفارقات في بيانات العمليات المالية التي يمكن ان تشير على احتيال، هدر أو إساءة استعمال. تجمع مقاربة المفتش العام الاستخراج الممكن للمعلومات مع التدقيق المعياري وتقنيات التحقيقات لاكتشاف العمليات المالية المشكوك بأمرها، ولتطوير الأدلة المتعلقة بها لأجل استخدامها في الإجراءات الإدارية أو المقاضاة المدنية أو الجنائية بسبب الاحتيال.

واستهل المفتش العام أيضاً مراجعة لمجالات معينة من برنامج إعادة اعمار العراق، معروف انه يوجد نقاط ضعف في الرقابة الداخلية. يركز هذا الجهد على البرامج التي تسمح بالوصول إلى الأموال النقدية بسهولة حيث الرقابة الضعيفة على النفقات.

النتائج
منذ التقرير الأخير، راجع مكتب المفتش العام ٥١،٠٠٠ عملية مالية إضافية مقدرة بمبلغ ١٧,٣ مليار دولار جاعلاً إجمالي العمليات التي تمت مراجعتها ٧٣،٠٠٠ عملية مقدرة بمبلغ ٢٨ مليار دولار. يواصل المفتش العام تحديد العديد من العمليات المشكوك بأمرها، بما في ذلك المدفوعات التي قد تكون مزدوجة، والمدفوعات التي قد تكون خيالية أو مدفوعة إلى بائعين مختلفين، والتغيّرات الملحوظة في نشاطات المدفوعات، والمدفوعات الحاصلة قبل أو في تاريخ الوصولات، وفواتير متتابعة بغرابة لمقاول معين. حدد المفتش العام أيضاً مدفوعات لشركات يبدو ان لها عناوين خيالية ومدفوعات لمقاولين من المحتمل ان يكونوا أوقفوا عن العمل أو حظروا. لتاريخه، حدد المفتش العام على حوالي ٣٤٠ مليون دولار في صفقات تورط فيها حوالي ٨٠٠ بائع تتطلب تحقيقات إضافية.

يعمل المفتش العام الآن على تحديد ما إذا كانت أي من العمليات المشكوك بأمرها هي فعلاً احتيالية او غير سليمة، عن طريق دراسة العمليات المالية ومراجعة توثيق مستندات العقود الخاصة بها. نظراً لعدد العمليات المالية التي ينبغي دراستها، يعطي المفتش العام الأولوية للعمل الذي يستخدم عوامل المخاطر مثل نوع العمليات المالية، والمبالغ، والتاريخ السابق للنشاط المشكوك بأمره. يركز فريق تدقيق قانوني تابع للمفتش العام حالياً على المدفوعات المزدوجة الممكنة المرتبطة بنفقات وزارة الدفاع.

علاوة على ذلك، تواصل مبادرة للمفتش العام تركز على البرامج التي تسمح بالوصول إلى الأموال النقدية بسهولة حيث الرقابة على النفقات ضعيفة، ويتواصل تحديد حالات النشاطات المشكوك بأمرها. نتيجة لهذا الجهد، فتح المفتش العام لتاريخه ٢٧ تحقيقاً جنائياً تتناول ٣٦ فرداً. المعلومات المنفصلة المتعلقة بالتحقيقات الجنائية الجارية لن تعرض في هذه التقارير.

نتائج جهود التدقيق القانوني الشرعي للمفتش العام سوف ترد كالعادة في تقارير النتائج المجمعة والمحددة، وسوف يتم إدخالها حيثما كان ذلك مناسباً ومفيداً. اننا نقدم أيضاً الدروس المكتسبة التي يمكن ان تطبق في العمليات الطارئة الأخرى مثلما هي الحال في أفغانستان مثلاً.

التوصيات
لم يقدم المفتش العام أية توصيات في هذا التقرير، هذا تقرير معلومات فقط.

ملاحظات الإدارة
لان هذا التقرير لا يحتوي على توصيات، لم تُطلب ملاحظات الإدارة.

إدارة وزارة الخارجية للمِنح: إشراف محدود على التكاليف واثر المِنح المقدمة من المعهد الجمهوري الدولي والمعهد القومي الديمقراطي في العراق

تقرير المفتش العام ١٠-١٢-٠١-١/٢٠١٠

المقدمة
هذا التقرير يتناول إدارة مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل (DRL) التابع لوزارة الخارجية ل ١٢ منحة صدرت بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، مقدرة قيمتها بحوالي ٢٤٨ مليون دولار، ومقدمة إلى المعهد الجمهوري الدولي (IRI) والمعهد القومي الديمقراطي في العراق (NDI) لتغطية نشاطات بناء الديمقراطية في العراق. هدف المفتش العام ن هذا التقرير إلى دراسة

إشراف وزارة الخارجية على تكاليف ونتائج المنح المقدمة إلى المعهد الجمهوري الدولي والمعهد القومي الديمقراطي في العراق من أجل تغطية نفقات برامج بناء الديمقراطية في العراق.

النتائج

ليس لدى إدارة مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل توثيق حول ما إذا كانت المِنح المقدمة إلى المعهد الجمهوري الدولي والمعهد القومي الديمقراطي في العراق تحقق أهدافها، وما إذا كانت أموال هذه المِنح تُستخدم بالطرق الأكثر فعالية وكفاءة. ففي حين يعلن المعهد الجمهوري الدولي والمعهد القومي الديمقراطي في العراق انهما قيّما الأثر الذي كان لمِنحهما في تحقيق الأهداف المرجوة منها، لم يطلب مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، من المعهد الجمهوري الدولي والمعهد القومي الديمقراطي في العراق تقديم تلك التقييمات في تقارير عرض التقدم الحاصل كما هو مطلوب في اتفاقيات المنح. لقد أعلن أحد المسؤولين الرسميين في مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل ان المكتب استأجر مؤخراً خدمات متخصص لتحسين تقييمات العملية ولتحديد وسائل قياس اثر المِنح.

خلال مراجعة المفتش العام لتكاليف سبع مِنح، وجد المفتش العام ان ٤١ بالمئة فقط من أموال المنح التي أعطيت أنفقت فعلاً على النشاطات المباشرة للبرنامج. وان أكثر من ٦٠ بالمئة من نفقات المعهد الجمهوري الدولي وحوالي ٥٠ بالمئة من نفقات المعهد القومي الديمقراطي في العراق كانت للأمن وللنفقات العامة التي معظمها أمنية. انفق المعهد الجمهوري الدولي ثلث أمواله تقريباً على الأمن، وانفق المعهد القومي الديمقراطي في العراق أكثر من نصف أمواله على الأمن أيضاً. وهكذا، يكون حوالي ٤٧ مليون دولار فقط من أصل ١١٤ مليون دولار تقريباً قد أنفقت على النشاطات المباشرة للبرنامج. يلاحظ المفتش العام ان مستوى النفقات الأمنية للمنح هو قرار يُتخذ حسب كل قضية بمفردها ويجب ان يستند إلى تحليل للكلفة والفوائد. في غياب تلك التحاليل، ليس هناك قاعدة لتقييم مدى ملاءمة التكاليف الأمنية.

لم يكن بمقدور المسؤولين الرسميين الحاليين في مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل شرح لماذا تم قبول المخاطر الواضحة المرافقة لهذه المِنح، كما هو مثبت من التكاليف الأمنية العالية، لانهم لم يكونوا مكلفين بإدارة تلك المِنح إلا بعد ان تمّ منحها. غير انهم لاحظوا ان مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل تلقى توجيهات من الكونغرس لضمان تحقيق النشاطات المقررة في هذه المِنح. على الرغم من ذلك، شرح المسؤولون ان مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل ليس لديه صيغة محددة لقياس المستوى المناسب للتكاليف الأمنية، كما ان الظروف المتغيرة يمكن ان تملي متطلبات أمنية معينة.

وجد المفتش العام ايضاً ان إشراف مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على المِنح المقدمة إلى المعهد الجمهوري الدولي و المعهد القومي الديمقراطي في العراق محدود. أولاً، يدير مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل برنامج المنح من واشنطن العاصمة الأمر الذي يحدّ من التفاعل وجهاً لوجه مع موظفي المستفيد من المنح في العراق ومن تصوّر الأثر في نشاطات المستفيد. ثانياً، لا يطلب المكتب المذكور بان تتبع تقارير التقدم الحاصل التوجيهات التي وضعها مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في اتفاقيات المنح. مثلاً، يجري تشجيع المستفيدين من المِنح على تقديم تقارير تقدم يُحدد فيها مستوى وأنواع النشاطات الحاصلة في الفترة الزمنية إلى جانب المستندات الداعمة لإثبات ان النشاطات حصلت فعلاً.

ضمّن المعهد القومي الديمقراطي في العراق المستندات الداعمة في ٢٢ من أصل ٢٣ تقرير قدمها، وضمّن المعهد الجمهوري الدولي المستندات الداعمة في ٣ فقط من أصل ٢٩ تقرير قدمها. علاوة على ذلك، لم تحتوي تقارير التقدم بيانات النفقات بحسب الأهداف، كما هو مطلوب في المنح. قدم المعهد الجمهوري الدولي والمعهد القومي الديمقراطي في العراق تقارير مالية ربع سنوية تحدد إجمالي النفقات لكن هذه التقارير لم توزع النفقات حسب الفئات مثل الأمن أو التدريب. رغم ان الإرشاد المتعلق بالموضوع لا يطالب بالبيانات المفصلة، إلا ان المعلومات من شأنها أن تساعد مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في إشرافه على البرنامج.

التوصيات

يوصي المفتش العام وزيرة الخارجية الأميركية أن يحّسن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل إشرافه على المنح عن طريق توجيه المكتب القيام بما يلي:

١- مراجعة وتوثيق معقولية موازنات المستفيدين من المنح لنشاطات لا صلة مباشرة لها بتنفيذ أهداف المنح، وبإدراج التكاليف الأمنية والتكاليف الأخرى غير المباشرة، كما التكاليف مقابل الفوائد المرجوة من المنح مع التكاليف الهامة وغير المباشرة للبرنامج.

٢- الطلب ، بالنسبة للمنح الحالية والمنح المستقبلية، من الممنوحين تقديم تقارير عن النفقات ربع السنوية على فئات التكاليف الكبرى، وأن

٣- يقوم بتقييم مدى صحة إحداث وظيفة مدير للبرنامج في العراق مقابل الاحتفاظ بمستشاري الديمقراطية كممثلين لمكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في العراق.

ويوصي المفتش العام أيضاً بأن يطلب نائب وزيرة الخارجية للإدارة والموارد إجراء دراسة لموظفي ولعمليات مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل لتحديد ما إذا كان المكتب ذو هيكلية وموظفين قادرين على الإشراف بصورة فعلية وفعالة على المنح التي تقع ضمن مسؤولياتهم.

ملاحظات الإدارة

وافق مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على ثلاث من توصيات مسودة التقرير لكنه لم يوافق على توصية المسودة التي تطالبه بتعديل اتفاقيات المِنح لمطالبة المستفيدين من المنح برفع تقارير عن النفقات الخاصة ربع السنوية بفئات التكاليف الكبرى. أعلن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل ان التعديلات الرسمية للمِنح الحالية كما وللمنح التي انقضت مدتها قد لا تكون مفيدة، لكنهم سوف يطلب ذلك من المستفيدين من المنح في المستقبل. عدّل المفتش العام هذه التوصية المتعلقة برفع التقارير عن فئات النفقات لكي يعكس ملاحظات مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل.

عمليات التدقيق الجارية والمُخطط لها

أجرى المفتش العام بداية تدقيقات الأداء التي تُقيّم اقتصاد وفعالية وكفاءة ونتائج برامج إعادة إعمار العراق، مع التركيز أحياناً كثيرة على ملاءمة الرقابة الداخلية واحتمالات الاحتيال والهدر وإساءة الاستعمال. شمل ذلك سلسلة من تدقيقات عقود إعادة إعمار العراق الكبرى التي ستدعم استجابة المفتش العام لتوجيهات الكونغرس من أجل "إجراء تدقيق قانوني شرعي" للنفقات الأميركية ذات الصلة بإعادة إعمار العراق.

عمليات التدقيق الجارية
يعمل المفتش العام حالياً على التدقيقات التالية:

- المشروع 1006: تدقيق بيانات عملية مالية لصندوق تنمية العراق.
- المشروع 1004: تدقيق حول برنامج منظمة أبناء العراق.
- المشروع 1003: تدقيق حول وضعية صندوق قوات الأمن العراقية.
- المشروع 9030: تدقيق حول خطط نقل وصيانة ملفات عقود إعادة إعمار العراق إلى مرافق تخزين دائمة.
- المشروع 9028: تدقيق حول ممارسات إدارة برنامج تدريب قوات الأمن العراقية.
- المشروع 9026: تدقيق مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد داخل المنطقة الاقتصادية لمطار بغداد الدولي.
- المشروع 9023: تدقيق مشاريع تطوير قوات العمليات الخاصة العراقية.
- المشروع 9019: تدقيق الجهود المبذولة بموجب عقد "ستانلي بايكرهيل" لمعالجة العيوب في مشاريع العناية الصحية الممولة من الولايات المتحدة.
- المشاريع 9005, 9012 و9013: تدقيقات بيانات معاملات لمخصصات والزامات ونفقات إعادة إعمار العراق العائدة إلى وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

عمليات التدقيق المخطط لها
تخطيط عمليات تدقيق المفتش العام متوافقة مع ثلاثة أهداف رئيسية مشمولة في خطة التدقيق الاستراتيجية:

- تحسين ممارسات الأعمال والمحاسبة في إدارة العقود والمنح المتصلة بإعادة إعمار العراق.
- تقييم وتعزيز اقتصاد وفعالية وكفاءة البرامج والعمليات المصممة لتسهيل إعادة إعمار العراق.
- تقديم قيادة مستقلة وموضوعية وتوصيات حول السياسات الهادفة إلى معالجة العيوب في إعادة الإعمار وجهود إرساء الاستقرار في العراق.

تعترف خطة المفتش العام الاستراتيجية بالتفويض التشريعي لإنجاز تقرير تدقيق قانوني حول كافة المبالغ المخصصة او التي تم توفيرها بطريقة أخرى لإعادة إعمار العراق. كجزء من هذه الجهود، أنجز المفتش العام ١٧ تدقيقاً مركزاً تناولت النتائج والتكاليف والإشراف على إعادة الإعمار الكبرى في العراق، وكذلك إضافى إلى تناولها مسألة تعرضها لاحتيال والهدر وإساءة الاستعمال. هناك عمليات تدقيق إضافية جارية كما ان غيرها في طور التخطيط.

عمليات التدقيق هذه سوف تركز أكثر فأكثر على العقود الممولة من صندوق قوات الأمن العراقية وصندوق دعم الاقتصاد.

يوجه المفتش العام الآن مزيداً من موارده لمبادراته الخاصة بعمليات التدقيق القانوني، وقد نشر تقريره الثاني حول هذه الجهود. علاوة على ذلك، ولأجل مواصلة تقيم القيادة والتوصيات حول

السياسات الهادفة إلى معالجة العيوب في جهود إعادة الإعمار وإرساء الاستقرار في العراق، سوف يعالج المفتش العام القضايا المتعلقة بخفض حجم حضور وزارة الدفاع في العراق ونقل نشاطات إعادة الإعمار إلى وزارة الخارجية.

عمليات تدقيق المفتش العام: ٢٠٠٤-٢٠٠٩

منذ العام ٢٠٠٤، نشر المفتش العام ١٦٠ تقرير تدقيق تناولت مجموعة واسعة من المواضيع مثل الإشراف على العقود وبرامج إعادة الإعمار المحددة، كما كلفة عقود الخدمات الأمنية. حددت عمليات تدقيق المفتش العام عيوب خطيرة في إدارة العقود ونشاطات إعادة الإعمار، وقدمت توصيات لتحسين الاقتصاد وكفاءة العمليات الأميركية وجعل النشاطات أقل عرضة للاحتيال والهدر وإساءة الاستعمال، وقدّمت الدروس المكتسبة لاستخدامها في مشاريع إعادة الإعمار الكبرى الأخرى.

القسم الأكبر من نتائج عمليات تدقيق مكتب المفتش العام يمكن ان تنسب إلى حضوره الهام والدائم في العراق. هذا الحضور مكّن المفتش العام من تقديم تدقيقات في الوقت المناسب، والتي كثيراً ما كانت تبدأ وتنجز خلال ستة أشهر، لمعالجة قضايا إعادة الإعمار الحيوية. نشاطات عمليات تدقيق المفتش العام داخل البلاد مكّنت أيضاً بناء اتصالات وعلاقات وجهاً لوجه مع المسؤولين الرسميين في وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الأميركية ومع المسؤولين الرسميين العراقيين، وقدمت معرفة تاريخية في العمق لبرنامج إعادة الإعمار في البلاد.

عمل المفتش العام بطريقة استباقية مع السفراء السابقين والحاليين ومع الجنرالات القادة، وقدم التصورات حول القضايا التي تحتاج إلى المعالجة. مثلاً، في آب/أغسطس ٢٠٠٩، زوّد المفتش العام الجنرال القائد والسفير الأميركي بمعلومات تتعلق بمجالات بحاجة إلى التعامل معها لضمان انتقال سلس في الوقت الذي تتحول فيه إدارة إعادة الإعمار من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية، مع خفض حجم الحضور الأميركي، ومع زيادة القدرات الوزارية للحكومة العراقية.

التأكيد الخارجي على قدرات والتزام تدقيقات المفتش العام الاحترافية حصل خلال السنة الماضية هذه عندما قدم المفتش العام ونجح في المراجعة الخارجية للنظراء التي طالب بها مجلس المفتشين العامين حول نزاهة وكفاءة نظامه للرقابة على الجودة. تلقى المفتش العام رأياً نظيفاً. مراجعة النظراء للمفتش العام للسنة المنتهية في ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٩ قام بها مكتب "مؤسسة العلوم القومية" التابع للمفتش العام وفقاً لمعايير التدقيق الحكومية والخطوط الإرشادية التي وضعها مجلس المفتشين العامين حول النزاهة والكفاءة. في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، كتب أليسون سي لرنر، المفتش العام لمؤسسة العلوم القومية، في جزء وثيق الصلة بالموضوع:

في رأينا ان نظام الرقابة على الجودة لمنظمة التدقيق التابعة للمفتش العام (ISIGR) كان في الواقع، للسنة المنتهية في ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٩، مصمم بصورة ملائمة وممتثلة لتزويد المفتش العام بضمانات معقولة في الأداء ورفع التقارير وفقاً للمعايير المهنية المطبقة بكل المعاني المادية. منظمات التدقيق الفدرالية يمكن ان تحصل على تصنيف "نجاح" (pass)، النجاح مع "نواقص" او "فشل". تلقى المفتش العام تصنيف "نجاح" لمراجعة النظراء.

وجدت هذه المراجعة ان تدقيقات المفتش العام لبت كافة الشروط لمعايير التدقيق المقبولة عادةً كما يعرفها المفتش العام للولايات المتحدة. تواصل مديرية التدقيق في مكتب المفتش العام رصد نشاطات إعادة الإعمار الأميركية في العراق.

عالجت عمليات التدقيق القضايا الكبرى وأوصت بالعديد من التحسينات في إدارة نشاطات إعادة الإعمار

في مجرى عمله، حدد المفتش العام مسائل عريضة حاصلة كانت تُشكّل الأسباب الأساسية للنواقص التي لوحظت في جسم التدقيقات والدروس المكتسبة للمفتش العام، التي يمكن تطبيقها في إعادة الإعمار في العمليات الطارئة الأخرى. علاوة على ذلك، قدم المفتش العام ٣٩٩ توصية لتحسين نشاطات إعادة الإعمار في العراق التي تغطي تشكيلة واسعة من القضايا الإدارية. لقد وافقت الإدارة منذ الآن على تطبيق ٢٥٩ توصية من هذه التوصيات.[٤٥٥] عند أخذها مجتمعة، تقدم هذه المعلومات نقطة انطلاق هامة لإدارة نشاطات إعادة الإعمار في بيئة طارئة.

لتوضيح ذلك، أصدر المفتش العام، في تموز/يوليو ٢٠٠٨، تقرير تدقيق حدّد أربع قضايا دائمة تؤثر على إدارة نشاطات إعادة الإعمار في العراق:[٤٥٦]

- **الحاجة إلى فهم أفضل للمشاكل المرتبطة بتطبيق برامج إعادة الإعمار في بيئة أمنية غير مستقرة.** على سبيل المثال، القضايا الأمنية وتكاليفها لم تؤخذ، أحياناً كثيرة، في الاعتبار بصورة كافية عند تصميم وتطبيق نشاطات إعادة الإعمار والتكاليف المقدرة.

- **أثر عدم وجود هيكلية إدارية متكاملة تقدم الخطوط الواضحة للسلطة حول تنسيق البرامج والتسليم الناجح للمشاريع:** الافتقار إلى وحدة القيادة هذه قاد إلى أوضاع لم تستطع فيها الحكومة الأميركية تحديد المدى الكامل لنشاطات كافة الوكالات حول قضايا منفردة مثل مكافحة الفساد وتنمية القدرات.

- **أهمية لحظ الحاجة إلى الموظفين والى خفض تدوير الموظفين.**

- **إدراك أهمية العمل عن كثب مع الحكومات المضيفة لأجل نجاح الاستثمارات الأميركية على المدى الطويل في مشاريع إعادة الإعمار.**

علاوة على ذلك، أشارت تدقيقات المفتش العام للعقود إلى العديد من المجالات حيث كانت إدارة العقود بحاجة إلى التحسين لتأمين التوفير والكفاءة الأفضل ولجعل العقود اقل عرضة للاحتيال والهدر وإساءة الاستعمال.

استجابة لذلك، قدم المفتش العام توصيات للتعاطي مع هذه المشاكل الإدارية. ففي عدد من الحالات، عالجت توصية منفردة اكثر من واحدة من المسائل المذكورة أعلاه. لتوضيح ذلك، قدم المفتش العام:

- أكثر من ١٦٠ توصية لتحسين إدارة البرنامج بما في ذلك الحاجة إلى تجهيز المكاتب بالعدد المناسب من الموظفين وخفض تدوير الموظفين.
- أكثر من ٧٠ توصية لتحسين التنسيق ما بين الوكالات والتعاون لتقاسم المعلومات بشكل أفضل.
- اكثر من ١٦٠ توصية لتحسين الإشراف على العقود والمقاولين لتشجيع التوفير والكفاءة ولتخفيف إلى أقصى حد احتمالات الاحتيال، والهدر وإساءة الاستعمال الكامنة.

- أكثر من ١٦٠ توصية لتحسين المحاسبة ونقاط ضعف الرقابة الداخلية، مثل المراجعة غير الكافية لفواتير المقاولين، وإشراف المقاولين غير المناسب، والمستندات غير الكاملة أو الناقصة لأعمال العقود وعدد الموظفين غير المناسب.
- أكثر من ٣٠ توصية للعمل بصورة وثيقة اكثر مع الحكومة العراقية في حالات مثل تصميم ونقل المشاريع لتحسين احتمالات قيام الحكومة العراقية بالمساندة المستديمة للمرافق والبرامج الممولة من الولايات المتحدة بحيث لا تذهب الجهود الأميركية سدى.

علاوة على ذلك، قدم المفتش العام توصيات لتحسين إدارة وكفاءة وحصيلة البرامج الأساسية ذات الكلفة العالية التي ستستمر حتى وإن كان نطاق جهود إعادة إعمار العراق الأميركية في تراجع.

- أصدر المفتش العام سبعة تقارير وقدم ١٩ توصية تعالج الحاجة إلى تحسين إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. هذا البرنامج البالغة قيمته ٣,٦٥ مليار دولار يسمح للقادة الميدانيين الأميركيين باستخدام الأموال للاستجابة لاحتياجات الإغاثة وإعادة الإعمار التي تساعد السكان المحليين على الفور وتحقق آثاراً واضحة التركيز.
- اصدر المفتش العام، بدرجات متفاوتة، اكثر من ٢٥ تقرير- تقرير واحد خلال ربع السنة هذا- حول الجهود الأميركية لتطوير قوات أمن عراقية فاعلة. هذه الجهود تأخذ أهمية اكبر مع تراجع الحضور الأميركي على الأرض، كما الآن بعد ان تم ضم الوكالة الرئيسية التي أنشأت لتحقيق هذه الهدف، أي القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق، إلى القوات الأميركية في العراق. قدم المفتش العام ٤٥ توصية تتعلق بتنمية القدرات الوزارية، والإشراف على الأسلحة المقدمة إلى قوات الأمن العراقية، ونقل الأصول، واستخدام أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وجهود مكافحة الفساد، والمواضيع الأخرى، بما في ذلك اللوجستية، ومسؤوليات الصيانة وتدريب أفراد قوات الأمن.

مع تطبيق توصيات تدقيق المفتش العام، حققت الوكالات تقدماً في تحسين عملياتها:

- وزارة الخارجية الأميركية حققت تقدماً في جهودها لتنظيم وتطبيق برنامج لمكافحة الفساد في العراق.
- حسّنت وزارة الدفاع الأميركية دعمها لقدرة العراق على صيانة وإصلاح الأسلحة الصغيرة المعطاة لقواته الأمنية عبر مرفق مركز للأسلحة.
- حسّنت وزارة الدفاع الأميركية الإشراف على واستخدام المقاولين في برنامج إعادة إعمار العراق.

على الرغم من ذلك، لا يزال على الوكالات تطبيق عدد من توصيات المفتش العام التي تعالج القضايا الهامة، مثلاً:

- **منذ العام ٢٠٠٦ حدد المفتش العام الحاجة إلى تنسيق أكبر بين الوكالات التي تقدم المساعدة في إعادة الإعمار.** في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أوصى المفتش العام بأن يطالب الجنرال قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق مدراء البرنامج والقادة التابعين له ب "تنسيق الخطط والتمويل للمساندة المستديمة لمشاريع إعادة الإعمار الكبرى لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد وللمشاريع التي لها قيمة استراتيجية، مع

وزارة الخارجية."[٤٥٧] هذه التوصية لا تزال مفتوحة، ويواصل المفتش العام العثور على أمثلة لنشاطات تجري بدون تنسيق مع وكالات المساعدات الأميركية الأخرى.

- **لا يزال على وزارة الدفاع تطبيق عددٍ من التوصيات لتحسين إدارة صندوق دعم الاقتصاد لأجل تطوير قوات الأمن العراقية.** لاحظ المفتش العام نقصاً في تخطيط وتطبيق برامج تدريب الشرطة والجيش العراقي وأوصى بأن تحدد وزارة الدفاع احتياجات قوات الشرطة المحلية والقومية العراقية، ومسؤولي اللوجستية كما مسؤولي اللوجستية في الجيش العراقي، وان تعمد إلى صياغة خطة لتدريب هؤلاء الموظفين. من اصل ٥٤ توصية مذكورة أعلاه، لا تزال ٢٤ توصية مفتوحة.

- **لا يزال على وزارة الدفاع أيضاً تطبيق ١٣ من اصل ١٩ توصية لتحسين إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.** وفي هذا، لا تزال المشاكل قائمة في الاحتفاظ بسجلات كاملة للمشاريع، وفي التطوير الواضح والدقيق لمعايير انتقاء المشاريع، وفي النقل والمساندة المستديمة للمشاريع الواسعة النطاق.

توصيات المفتش العام بخصوص تحسين عمليات نقل المرافق المبنية من الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية ليست مطبقة أيضاً بالكامل. ست من اصل عشر توصيات لا تزال مفتوحة، وتخص قضايا هامة، مثل:

- إقامة عملية موحدة فردية لمختلف الوكالات التي تنقل مشاريع إعادة الإعمار المنجزة إلى الحكومة العراقية.
- إنجاز تقييم لقدرة الحكومة العراقية على المساندة المستديمة للأصول المنقولة.
- تطوير خطة، مستندة إلى تقييم قدرات الحكومة العراقية، لأجل تنمية قدرات الحكومة العراقية على المساندة المستديمة للمشاريع المنقولة.

يواصل المفتش العام أيضاً تحديد حالات معينة حيث المساندة المستديمة التي تقوم بها الحكومة العراقية للمشاريع معرضة للمخاطر. كافة تقارير تدقيق المفتش العام يمكن العثور عليها على موقع المفتش العام على الإنترنت www.sigir.mil .

لقد كان لتدقيقات المفتش العام اثر كبير

لقد كان لتدقيقات المفتش العام آثار مالية وغير مالية رئيسية على تحسين إدارة برامج إعادة الإعمار في العراق. لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وفّرت تدقيقات المفتش العام واسترجعت حوالي ٨١,٧٩ مليون دولار وحسّنت استخدام ٢٢٩,٧٢ مليون دولار من أموال دافعي الضرائب (أنظر الشكل ٤-٢). كما تساءل المفتش العام أيضاً حل مدفوعات قدرها ١٤,٧٤ مليون دولار بما في ذلك مدفوعات مزدوجة ممكننة، ومدفوعات مبالغ فيها، او مدفوعات لإشغال لم تستكمل. ثلثا الأموال الموفرة جاءت من توصيات تتعلق بالتجهيزات المشتراة لمراكز العناية الصحية الأولية ومن الحاجة إلى مراجعة فواتير برنامج تدريب الشرطة العراقية. حدد المفتش العام أيضاً ان حوالي ٢٠٠ مليون دولار من التمويل لبرنامج تدريب الشرطة يمكن استخدامها بطريقة افضل في مكان آخر.

يواصل المفتش العام توثيق الطرق لتوفير أموال إضافية.

الشكل ٤-٢
تأثير تدقيقات المفتش العام
بملايين الدولارات

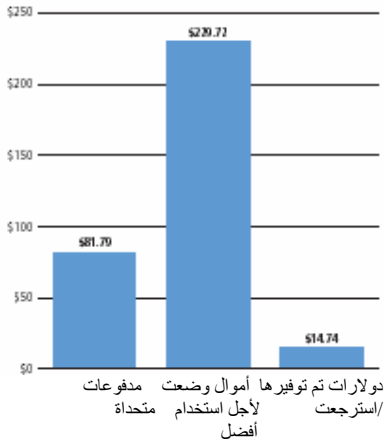

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

حتى تاريخه، أنجز المفتش العام ١٦٤ عملية تقييم لمشاريع غطت ١٥٢ مشروعاً. خلال ربع السنة الحالي، أنجز المفتش العام خمس عمليات تقييم:

- ترميم قبر الجندي المجهول
- مصنع ابو غريب للألبان
- مرفق التفتيش عند نقطة الدخول في الربيعة
- مركز تدريب فرع حمام العليل
- مركز التدريب الإقليمي في حمام العليل

هذه المشاريع ممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، صندوق حرية العراق (IFF) وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF). من هذه التقييمات الخمسة، واحد منها كان لتقييم الاستدامة والأربعة المتبقية كانت لمشاريع إنشائية قيد التنفيذ.

ركز تقييم الاستدامة على معرفة ما إذا كانت المشاريع التي جرى تسليمها إلى العراقيين تعمل بالقدرة المخططة لها في العقد الأساسي أو في أمر المهمة.لإنجاز هذا الأمر، حدد المفتش العام ما إذا كانت المشاريع تتمتع بالقدرة المخططة لها عندما قبلتها حكومة الولايات المتحدة، عندما تم نقلها إلى المشغلين العراقيين وخلال التقييم. إضافة إلى ذلك، حدد المفتش العام ما إذا كان قد جرى التخطيط لاستدامة هذه المشاريع بطريقة مناسبة وان كانت ستتواصل.

تناول المفتش العام في تقييمات المشاريع الإنشائية الجاري تنفيذها الأسئلة العامة التالية؟

- هل كانت مكونات المشاريع مصممة بصورة ملائمة قبل الإنشاء أو التركيب؟
- هل استوفت الإنشاءات أو أعمال إعادة التأهيل معايير التصميم؟
- هل كانت معايير الرقابة على النوعية التي اتبعها المقاول وبرامج الحكومة الأميركية لضمان الجودة مناسبة؟
- هل تم تناول موضوع استدامة المشاريع وفعاليتها التشغيلية بطريقة مناسبة؟
- هل كانت نتائج المشاريع مطابقة لأهدافها الأصلية؟

منذ بداية برنامج التفتيش قبل أربع سنوات، أنجز المفتش العام أيضاً ٩٦ عملية تفتيش محدودة في الموقع و٨١٩ تقييم جوي.

يستمر الوضع الأمني بالتحسن في العراق، رغم ان مخاطر العنف ما زالت قائمة. تستمر جهود تسهيل مهمة المفتش العام لإجراء عمليات التقييم في مواقع مشاريع إعادة الإعمار بفضل تأمين وسائل النقل المناسبة، المرافقة الأمنية، والدعم الحياتي الذي أمنته القوات المتعددة الجنسيات في العراق، الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، الفرقة المتعددة الجنسيات في شمال الخليج والمكاتب المحلية لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي وفرقة منطقة الخليج. رغم انه كان من غير الممكن لفرق التفتيش التابعة للمفتش العام قضاء وقت طويل في مواقع بعض المشاريع بقدر

ما هو ممكن بالنسبة لمواقع في الولايات المتحدة، فقد جرى بذل كل جهد لتمكين تنفيذ والمساعدة في عمليات التفتيش التي أجراها المفتش العام.

أجرى المفتش العام في ربع السنة الحالي ثلاث عمليات تقييم للاستدامة وعمليتي تقييم الإنشاءات قيد التنفيذ. كانت النتائج مماثلة للنتائج التي توصل إليها المفتش العام في عمليات تقييم سابقة للاستدامة وللإنشاءات:

- لم تكن عمليات وأعمال الصيانة الطويلة الأمد قد انجزت.
- لم يتم إعداد الموازنات الملائمة من جانب الوزارات العراقية.
- لم يتم تنفيذ أعمال الصيانة الروتينية دائماً.

أنظر الجدول ٤-٢ للحصول على قائمة بعمليات تقييم المشاريع التي أنجزها المفتش العام خلال ربع السنة هذا. أنظر الملحق (هـ) للحصول على قائمة كاملة لعمليات التقييم التي أنجزها المفتش العام خلال أرباع السنة السابقة.

يبين الشكل ٤-٣ الموقع التقريبي لكل مشروع جرى تقييمه خلال ربع السنة الحالي وأرباع السنة السابقة.

الجدول ٤-٢
خمسة مشاريع قيمت خلال ربع السنة الحالي
بآلاف الدولارات

اسم المشروع	نوع التقييم	المحافظة	الكلفة المقررة	الوكالة المنفذة	مصدر التمويل	المقاول	منطقة فرقة منطقة الخليج
ترميم ضريح الجندي المجهول	استدامة	بغداد	١،٧٤١	الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNCI)	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)	بنت، فوش وشركاؤهم	الوسط
شركة أبو غريب للألبان والأجبان	إنشاء	بغداد	٣،٤٠٠	فريق المهمة الأميركي لتحسين الأعمال وعمليات الاستقرار (TFBSO)	صندوق حرية العراق (IFF)	البلاغ للاستثمارات	الوسط
مرفق التفتيش عند نقطة الدخول في الربيعة	إنشاء	نينوى	٣،١١٠	شمال منطقة الخليج (GRN)	صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)	شركة بيلتكس للإنشاءات	الشمال
مركز تدريب فرقة حمام العليل	إنشاء	نينوى	٣،٥٧٤	شمال منطقة الخليج (GRN)	صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)	محلي	الشمال
مركز التدريب الإقليمي لفرقة الحمام العليل	إنشاء	نينوى	٥،٠٢٩	شمال منطقة الخليج (GRN)	صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)	محلي	الشمال

عمليات تقييم المشاريع التي اجراها المفتش العام
يقدم هذا القسم ملخصات لتقارير عمليات التقييم التي نفذها المفتش العام للمشاريع التي أنجزت خلال ربع السنة الحالي. بالنسبة للتقارير الكاملة، أنظر موقع المفتش العام على شبكة الانترنت www.sigir.mil.

ترميم نصب ضريح الجندي المجهول، بغداد، العراق
تقرير المفتش العام رقم PA-09-168

الهدف من المشروع البالغ كلفته ١,٧٢ مليون دولار الممول من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) الموجود في بغداد، كان ترميم نصب ضريح الجندي المجهول وتزويد وحدة الشرف العسكرية العراقية بالزي الاحتفالي. في وقت تفتيش المفتش العام، كان المشروع قد أنجز ونُقل إلى العراقيين في العام ٢٠٠٦، إلا ان نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) أدرج"مشروع ترميم ضريح الجندي المجهول" ضمن فئة المشاريع المنجزة بنسبة ٧٥ بالمئة.

الاستنتاجات
بعد سقوط نظام صدام حسين في العام ٢٠٠٣، كان النصب التذكاري لضريح الجندي المجهول في بغداد، قد نُهب ودّمر. في العام ٢٠٠٦، منح الجيش الأميركي عقداً من ضمن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، من أجل ترميم هذا الصرح وتزويد وحدة الشرف العسكرية بالزي الاحتفالي.

الشكل ٤-٣
عمليات تقييم المشاريع

المواقع التقريبية للمشاريع التي جرى تقييمها خلال ربع السنة الحالي ومواقع عمليات التقييم خلال أرباع السنة السابقة بحسب المحافظات.

منظر من داخل ضريح الجندي المجهول

منارة في موقع نصب ضريح الجندي المجهول

حدد المفتش العام أن ملف المشروع يحتوي على جميع الوثائق المطلوبة بموجب العقد وبموجب توجيهات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مثل وثائق المدفوعات وتقارير ضمان النوعية.

أدى النقص الحاصل في الوثائق والمستندات إلى إرباك فيما يتعلق بأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد المنفقة على هذا المشروع. بنهاية المطاف، قام ممثلو الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق بالبحث في النظام المالي المعياري للجيش، ووجدوا ان المبلغ المدفوع فعلاً للمقاول بلغ ١،٧٤٠،٧٧٢ دولار.

بالإضافة إلى ذلك، لم يستطع المفتش العام، من دون تقارير ضمان النوعية ومن دون صور للمشروع، ان يحدد الممارسات الإنشائية للمقاول خلال سير العمل بالمشروع، الكمية الفعلية للشغال المنجزة، أو حالة المشروع عندما تمّ انجازه.

فرض العقد تركيب نظام لمنع تسرب الزيت لضمان عدم حصول تسرب من الأساسات. هذا النظام لم يركب والبلاطات التالفة لم تستبدل. كما توجب بموجب العقد زراعة جميع أقسام الحديقة بعشب "سانت أوغستين" وزراعة أشجار النخيل، لكن شيئاً من ذلك لم ينفذ.

أظهر ملخص الإنفاق على الأعمال المنجزة في المشروع إلى انه في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كانت الاشغال المدنية وأجزاء المناظر الطبيعية من هذا المشروع قد انجزت بنسبة مئة بالمئة وان المقاول قبض ٤٧٦ الف دولار المبلغ الكامل للشغال المدنية ومبلغ ١٥٥ ألف دولار

عن أشغال المناظر الطبيعة. وبما ان بيان عمل العقد لم يفصّل الكلفة الافرادية لكل عنصر من عناصر الاشغال المدنية وأشغال المناظر الطبيعية، لم يستطع المفتش العام تحديد القيمة الفعلية للأموال التي تلقاها المقاول عن أعمال لم ينفذها. إضافة إلى ذلك، أكد ملخص الإنفاق ان المقاول قد قبض ٣٠٠ ألف دولار ثمن البدلات العسكرية والأسلحة الاحتفالية، إلا ان ملف المشروع لم يحتوي على مستندات تؤكد عدد البدلات والأسلحة الاحتفالية المقدمة إلى وحدة الشرف العسكرية العراقية.

اشغال لتصليح درج مكسور في ضريح الجندي المجهول

وعلى أساس زيارة المفتش العام للموقع، ومراجعة مستندات ووثائق ملف المشروع المتوفرة، والمناقشات التي جرت مع موظفي وحدة الشرف، حدد المفتش العام، انه على الرغم من ان المشروع لم يستوفي جميع المعايير المحددة في بيان أعمال العقد (SOW)، فقد ظهر تحسن واضح على نصب ضريح الجندي المجهول بعد تنفيذ مشروع الترميم.

التوصيات

يوصي المفتش العام ان يقوم القائد العام للقوات المتعددة الجنسيات في العراق، بالإجراءات التالية:

١- تحديث هذا المشروع في نظام إدارة إعادة إعمار العراق بأحدث المعلومات. ويجب ان تتضمن هذه التحديثات النسب المئوية للأعمال المنجزة، الكلفة الإجمالية لأشغال البناء وتاريخ الانجاز.

٢- تحديد قيمة أشغال العقد غير المنفذة والسلع غير المزودة من المقاول واسترداد هذا المبلغ من المقاول.

تعليقات الإدارة

تلقى المفتش العام تعليقات على مسودة تقريره من القوات المتعددة الجنسيات في العراق تتفق مع التوصيات الواردة في التقرير. وقد قدمت القوات المتعددة الجنسيات أيضاً تعليقات تقنية للتوضيح.

تقييم تعليقات الإدارة

تناولت تعليقات القوات المتعددة الجنسيات في العراق التوصية رقم ١. اما استجابة القوات المتعددة الجنسيات للتوصية رقم ٢ فكانت ان المقاول قد نفّذ الأشغال مقابل كل مبلغ ١،٧٤٠،٧٧٢ دولار. إلا ان المفتش العام لاحظ وجود أشغال مدنية وأشغال مناظر طبيعية غير

منفذة من المقاول بالرغم من تلقيه مدفوعات عنها، كما نقص في المستندات المتعلقة بأعداد البدلات والأسلحة الاحتفالية المزودة إلى وحدة الشرف العسكرية العراقية. راجع المفتش العام التوصية رقم ٢ وطلب من القوات المتعددة الجنسيات تحديد قيمة الأشغال غير المنفذة والسلع غير المزودة، المطلوبة بموجب العقد، واسترداد قيمة هذه الأشغال من المقاول.

مصنع أبو غريب لمنتجات الالبان
تقرير المفتش العام PA-09-172

الهدف الإجمالي لهذا المشروع البالغة قيمته ٣,٤ مليون دولار والممول من صندوق حرية العراق، كان إعادة بناء قدرة انتاج الشركة العامة لمنتجات الألبان- مصنع ابو غريب لمنتجات الالبان، تلبية طلبات السوق المحلية، ودعم البرنامج الغذائي لمدارس وزارة التربية والتعليم الذي يزود أطفال المدارس العراقية بالحليب المعقم.

النتائج
معدات إعادة تشكيل الحليب من الحليب المجفف اشترتها حكومة صدام حسين في العام ٢٠٠٢، لكنها بقيت مخزونة دون استخدام لأن الشركة العامة لمنتجات الألبان لم يكن لديها التمويل اللازم لبناء مبنى لتركيب وتشغيل هذه المعدات.

باب الدخول إلى مصنع ابو غريب المنتجات الألبان

جرى توقيع اتفاقية تعاون، بتمويل من فريق المهمات الأميركي للأعمال وعمليات الاستقرار (TFBSO)، لتشييد مبنى وتركيب وتشغيل معدات خط الحليب. وقد وقعت هذه الاتفاقية بين قيادة العقود المشتركة العراق/أفغانستان والشركة العامة لمنتجات الألبان. أظهرت مراجعة المفتش العام ان رسومات تصاميم المقاول افتقرت إلى تفاصيل هامة تتعلق بإمداد المياه ومعالجتها وبمعالجة مياه الصرف الصحي. إضافة إلى ذلك حدد المفتش العام عيوب كبيرة في التكامل الإنشائي للمبنى.

في ١٢ نيسان ٢٠٠٩، زار المفتش العام موقع المشروع، الذي كان بوقتها منجزاً بنسبة ٣٠ بالمئة. شاهد المفتش العام عيوباً إنشائية، مثل براغي التعليق غير المحمية، بالشكل المناسب، والإنشاء البنيوي الخرساني غير الصحيح والبلاطات الأرضية المبنية بطريقة سيئة، وتشوهات في عدد من دعامات السقف.

نقل المفتش العام هذه المشاكل الخطيرة إلى فريق المهمات الأميركي للأعمال وعمليات الاستقرار(TFBSO) الذي استعان فوراً بخدمات سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج لتزويد للإشراف على الأعمال التصحيحية للمقاول. يحدد فرقة منطقة الخليج معيار قبول الأعمال التصميمية المقترحة وتتحقق من تنفيذها.

أعمال اللحام في مصنع منتجات الألبان في أبو غريب

إلا ان المفتش العام لا زال قلقاً بشأن معدات خط إنتاج الحليب وما إذا كانت هذه المعدات قادرة على العمل كما يجب بعد بقائها في المستودع وهي عاطلة عن العمل لفترة تزيد عن سبع سنوات.

الدروس المكتسبة

عدد مهم من المشاكل التي أثرت سلباً على هذا المشروع هي النتيجة المباشرة لاعتماد اتفاقية التعاون مقابل عقد إنشاء معياري والافتقار في بادئ الأمر إلى إشراف الحكومة الأميركية على المشروع. لم تتضمن اتفاقية التعاون فقرات تتعلق بمتطلبات محددة من المقاول مثل مستندات التصميم والموافقات الواجب تسليمها، وأحكام الكفالات، وضبط الجودة، كما أنها لم تطلب من الحكومة الأميركية مراجعة مستندات التصميم والمواصفات المقدمة من اجل معرفة وقتها واكتمالها والإشراف على أشغال الإنشاء من خلال برنامج لضمان النوعية. وبسبب عدم مراجعة مستندات التصميم والمواصفات المقدمة، أتيح للمقاول ان يبدأ أعمال الإنشاء على أساس تصاميم غير مناسبة افتقرت إلى تفاصيل وهامة، بينما تسبب عدم وجود نظام لضمان النوعية بان يتابع المقاول أعمال الإنشاء من دون ان يطلب إليه تصحيح العيوب.

لحام من نوعية سيئة في مصنع الألبان في أبو غريب

بعد مناقشة جرت مع المفتش العام، أدرك فريق المهمة الأميركي لتحسين الأعمال وعمليات الاستقرار(TFBSO) القصور في اتفاقية التعاون وتأثير الإشراف المحدود على مشروع الإنشاءات. وهكذا، ذكر ممثلو الفرق انهم عندما منحوا عقداً لسوق في الهواء الطلق في البصرة، كان العقد يتضمن متطلبات محددة لمستندات التصميم والمواصفات. إضافة إلى ذلك، سوف يفرض الإشراف على أعمال الإنشاءات من خلال استخدام هيئة خارجية، مثل سلاح الهندسة في فرقة منطقة الخليج، من اجل إنتاج إنشاءات من نوعية جيدة.

التوصيات

يوصي المفتش العام ان يقوم سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بما يلي:

١. متابعة الإشراف على أعمال المقاول التصحيحية.
٢. العمل مع المقاول لإعداد تفاصيل محددة بالنسبة إلى مرافق الموقع.

يوصي المفتش العام أيضاً ان يتابع فريق المهمة الأميركي لتحسين الأعمال وعمليات الاستقرار (TFBSO) العمل مع المدير العام للشركة العامة لمنتجات الألبان لتحديد حالة المعدات الناقصة ومنح عقد تركيب وبدء تشغيل معدات خط الحليب لأول مرة,

تعليق الإدارة

تلقى المفتش العام تعليقات على مسودة تقريره من فرقة منطقة الخليج ومن فريق المهمة الأميركي لتحسين الأعمال وعمليات الاستقرار(TFBSO) ، وكانت هذه التعليقات متوافقة مع التوصيات، وذكرت الإجراءات التصحيحية المتخذة وقدمت تعليقات لتوضيح التقرير وجعله أكثر دقة.

تقييم تعليقات الإدارة

يقدِّر المفتش العام توافق تعليقات فرقة منطقة الخليج مع توصيات مسودة التقرير. وتناولت التعليقات توصيات المفتش العام، وذكرت الإجراءات التصحيحية المتخذة، وزودت معلومات توضيحية إضافية للتقرير النهائي هذا.

أعمال بناء غير صحيحة في مصنع الألبان في أبو غريب

مرفق التفتيش عند نقطة الدخول في الربيعة، العراق
تقرير المفتش العام رقم PA09-173

الهدف من هذا المشروع البالغة كلفته ٣,١ مليون دولار والممول من صندوق قوات الأمن العراقية، كان إنشاء مرفق تفتيش تتألف من طابق واحد وتبلغ مساحته ١٢٣٠ متر مربع ومنشآت داعمة متعددة، مثل نظام لتوزيع المياه، ونظام للصرف الصحي، ونظام لتوزيع الكهرباء ومولد كهرباء قوة ميغا واط واحد، إضافة إلى إزالة المباني الموجودة حالياً.

النتائج
في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، أجرى المفتش العام تقييماً في الموقع لمشروع مرفق التفتيش عند نقطة الدخول في الربيعة. نقطة الدخول هي مكان يدخل فيه الناس بشكل قانوني إلى البلاد. وهو نموذجياً يتضمن موظفين يدققون في الجوازات والتأشيرات ويفتشون الأمتعة لضمان عدم دخول المواد المهربة.

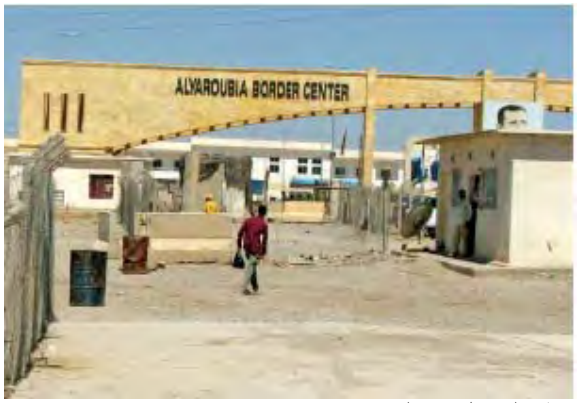

نقطة الدخول في الربيعة

في وقت زيارة الموقع، كان المشروع مكتملاً بنسبة ٦٠ بالمئة. لاحظ المفتش العام أعمال إنشاء قيد التنفيذ، مثل الأطر الخرسانية وأعمال تحضيرية لصب الخرسانة. حدد المفتش العام عدد من العيوب الإنشائية شملت:

- إنشاءات غير مطابقة لبيان العمل.
- إنشاءات غير متوافقة مع رسومات التصميم.
- إنشاءات فيها عيوب.
- مشاكل في الأمان.

لم تكن تنفيذ المقاول لبرنامج ضبط الجودة وتطبيق الحكومة الأميركية ولبرنامج ضمان النوعية فعالاً في مراقبة المشروع الإنشائي هذا.

ناقش المفتش العام هذه المسائل مع موظفين من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي في منطقة الموصل. صرّح ممثلو مكتب منطقة الموصل أن المقاول مستعد لمعالجة هذه المسائل من خلال المشروع وسوف يتخذ إجراءات تصحيحية.

الأعمال الخارجية في نقطة الدخول في الربيعة

على الرغم من ان المفتش العام حدد مشاكل مهمة في هذا المشروع، فإن الإجراءات التي قال مكتب منطقة الموصل انه سوف يتخذها يجب ان تكون كافية لتصحيح العيوب التي جرى تحديدها للتمكن من بدء العمل في مرفق التفتيش عند نقطة دول الدخول في الربيعة.

التوصيات

يوصي المفتش العام ان يتخذ مكتب منطقة الموصل الإجراءات التالية:

١- مراجعة كل المشاكل التي حددها المفتش العام في تقرير بمقارنة الإنشاءات الفعلية الميدانية مع بيان العمل ومتطلبات الرسوم التصميمية.
٢- تحديد ما إذا كانت الاكلاف الموفرة استحقت موافقة الحكومة الأميركية على المواد والطرق البديلة.
٣- الطلب من المقاول تصليح أية عيوب إنشائية دون زيادة الكلفة على الحكومة الأميركية.
٤- فرض تطبيق خطة الأمان التي وضعها المقاول.
٥- تنفيذ ضوابط ضمان تطبيق الإجراءات المنصوص عنه في برنامج ضمان النوعية وبرنامج ضبط الجودة.

توصيلات كهربائية غير صحيحة في نقطة الدخول في الربيعة

تعليقات الإدارة
تلقى المفتش العام تعليقات على مسودة تقريره من فرقة منطقة الخليج التابعة لسلاح الهندسة الأميركي توافقت مع التوصيات وتوثق الإجراءات التصحيحية المتخذة.

تقييم تعليقات الإدارة
تناولت التعليقات المشاكل التي حددها المفتش العام في توصياته. نتيجة لذلك، لا توجد توصيات إضافية مطلوبة.

مركز تدريب فرقة حمام العليل، الموصل، العراق
تقرير المفتش العام رقم PA-09-174

الهدف الإجمالي من هذا المشروع، البالغة كلفته ٣,٥ مليون دولار والممول من صندوق قوات الأمن العراقية، كان إنشاء مركز تدريب لفرقة حمام العليل يتألف من حقول رماية جديدة ومرافقها. تطلب العقد بناء ثلاثة حقول رماية للأسلحة الخفيفة متعددة الأغراض، مرافق للعمليات العسكرية على أرض المدينة ومضمار للقتال الهجومي، و١٤ منشأة ثلاثية الجوانب للتدريب بالخارج. في وقت زيارة الموقع، كان المشروع مكتملاً بنسبة ٧٨ بالمئة.

النتائج
في ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩، نفّذ المفتش العام تقييماً في الموقع لمشروع مركز تدريب فرقة حمام العليل. لاحظ المفتش العام أعمال إنشائية قيد التنفيذ ومنجزة. وجد المفتش العام:

- عناصر المشروع مصممة بالشكل المناسب
- الإنشاءات لم تتطابق كلياً مع العقد.
- برامج إدارة النوعية كانت بحاجة إلى تحسين.
- نتائج المشروع كانت أو سوف تكون متناسقة مع الأهداف الأصلية.

تطلب العقد بناء وتركيب عارضات فوقية بين مواقع إطلاق النار ونهاية حقل الرماية. جرى تصميم العارضات الفوقية لاستيعاب كل الطلقات التي تتجاوز الحافة بنهاية حقل الرماية. إلا انه، في وقت تقييم المفتش العام للموقع، لم يكن هناك عارضات فوقية مركبة.

أعلن ممثل مكتب منطقة الموصل انه قد جرى إنشاء العارضات الفوقية، لكنها كانت من النوعية السيئة بحيث انه توجب نزعها. لذلك، تحولت حقول الرماية المتعددة الإغراض من حقول مغلقة إلى حقول مفتوحة. الوثائق التي تناولت مشاكل الأمان التي نتجت عن نزع العارضات الفوقية لم تكن موجودة.

أكياس رمل تالفة في مركز تدريب فرقة حمام العليل

إضافة إلى ذلك، استعمل المقاول ألواح خرسانة جاهزة في عدة أماكن مثل الجسور فوق القناة المبنية لتصريف مياه الأمطار من موقع حقل الرماية. لاحظ المفتش العام خطر يهدد الأمان إذ ان المقاول لم يقم بإزالة حلقات الرفع من الألواح الخرسانية الجاهزة.

حدد المفتش العام ان موظفي ضبط الجودة وضمان النوعية لم يكونوا فعالين في الحصول على منشأة من نوعية عالية. لم يتواجد موظفو ضبط الجودة في موقع العمل ولم يقوموا بإدارة فعالة للمشروع ولا بالإشراف عليه. ولم يفرض ممثل ضمان الجودة تحقيق متطلبات التقرير اليومي لضبط الجودة.

التوصيات

يوصي المفتش العام ان يتخذ مكتب منطقة الموصل لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي الإجراءات التالية:

١- إجراء دراسة أمان للأرض لتحديد منطقة الخطر في حقل رماية الأسلحة الخفيفة وفي مرفق العمليات العسكرية على ارض المدينة (MOUT)، وتقديم معلومات هذه الدراسة إلى مركز تدريب فرقة حمام العليل. من اجل التخطيط للحد من المخاطر التي قد تنتج عن حقل الرماية المفتوح.

٢- الطلب إلى المقاول استبدال كل أكياس الرمل التالفة.

٣- نزع عروات الرفع من الألواح الخرسانية الجاهزة المستعملة فوق الجسور.

٤- تنفيذ عملية رقابة للتأكد من تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في خطط ضبط وضمان الجودة للمشروع.

حقل رماية في مركز تدريب فرقة حمام العليل

تعليقات الإدارة

تلقى المفتش العام تعليقات على مسودة تقريره من القوات الأميركية في العراق تتوافق مع التوصيات الواردة في التقرير وتتضمن توصيات تقنية للتوضيح.

متراس خلف أهداف حقل الرماية في مركز تدريب فرقة حمام العليل

تقييم تعليقات الإدارة

التعليقات تناولت توصيات المفتش العام وزودت معلومات توضيحية إضافية للتقرير النهائي.

مباني منامة مركز التدريب الإقليمي في حمام العليل

المركز التدريب الإقليمي في حمام العليل، الموصل، العراق
تقرير المفتش العام رقم PA 09-183

الهدف الإجمالي لهذا المشروع البالغة قيمته ٥ ملايين دولار والممول من صندوق قوات الأمن العراقية، كان إنشاء مركز تدريب إقليمي جديد للجيش العراقي. يتضمن المشروع إنشاء وترميم ورفع مستوى المرافق الموجودة، بما في ذلك ثكنات المجندين، المراحيض، نظام الشرب، نظام إدارة المياه المصروفة، ومولد الكهرباء، إضافة إلى إزالة المباني والمنشات والخيم الموجودة. بعد منح العقد الأصلي، قرر الجيش العراقي عدم زيادة عدد الطلاب في المرفق. لذلك، طلب إنهاء جزئي للمشروع، وجرى خفض متطلبات العقد، ولم تعد ثكنات المجندين مطلوبة، إلا ان المقاول سيجري تصليحات على مبنى الثكنات الموجودة حالياً لتمكين تركيب أنظمة التدفئة والتبريد المناسبة. إضافة إلى ذلك كان على المقاول اعادة تعبيد الطرقات الموجودة وإعادة تصميم المراحيض المنفصلة لتصبح مبنى واحد.

في وقت زيارة الموقع، كان المشروع منجزاً بنسبة ٣٤ بالمئة تقريباً.

أعمال مد الأنابيب في مركز التدريب الإقليمي في حمام العليل

النتائج
في تموز/يوليو ٢٠٠٩، نفّذ المفتش العام تقييماً في موقع مشروع مركز التدريب الإقليمي، الموجود في قاعدة العقرب للعمليات الأمامية. يوجد موقع المشروع على بعد حوالي ١٥ ميل من جنوب الموصل، بالقرب من نهر دجلة. الموقع مسطح نسبياً مع القليل من التغطية الأرضية أو النبات، وهو يحوي عدة مباني إلى جانب المرافق العامة الموجودة.

حدد المفتش العام ان عناصر المشروع مصممة بالشكل الصحيح،وان الإنشاء متوافق مع معايير التصميم، واستدامة المشروع جرى تناولها، ونتائج المشروع حتى تاريخه منسجمة مع الأهداف الأصلية.

كان برنامج ضمان النوعية للحكومة الأميركية فعالاً في مراقبة برنامج ضبط الجودة. وظف مكتب منطقة الموصل ممثلين عراقيين لبرنامج ضمان النوعية لمراقبة النشاطات الميدانية وإعداد تقارير يومية لضمان النوعية. وثقت التقارير اليومية عدد العمال في الموقع والعمل اليومي المنفذ. زود ممثلو برنامج ضمان النوعية التقارير اليومية بصور مفصلة ساهمت في تعزيز المعلومات المقدمة في التقارير. إضافة إلى ذلك، حافظ ممثلو ضمان النوعية على سجل لمتابعة

العيوب يتضمن وصفاً للعيوب واماكنها واقتراحاً للإجراء التصحيحي. قام ممثلو برنامج ضمان النوعية بعمل فعال في تحديد العيوب الإنشائية في موقع المشروع وتم تصحيحها.

التوصيات

لم يتضمن هذا التقرير أية نتائج سلبية، لذلك لا توجد توصيات لانجاز إجراءات تصحيحية، وبالتالي فإن تعليقات الإدارة غير مطلوبة.

تعليقات الإدارة

قدمت القيادة المركزية الأميركية والقوات الأميركية في العراق وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي رداً على مسودة التقرير، أشار إلى أنهم راجعوا هذه المسودة، ووافقوا بشكل عام على الوقائع كما وردت في التقرير وليس لديهم أية تعليقات.

مركز التدريب الإقليمي في حمام العليل

الجدول ٤-٣

الصور الجوية التي جرى تقييمها لدعم عمليات تقييم المشاريع التي أجراها المفتش العام ومديريات أخرى.

نوع المشروع	عدد المنتجات
منطقة الشحن عند نقطة الدخول في الزرباطية	٦
مدرسة الفارابي	٤
نصب ضريح الجندي المجهول	٣
مسلخ البصرة الحديث	٣
مزرعة ذي قار لتربية النحل	٢
مركز شرطة الهادي الدائم	٢
محطة التحويل الكهربائية المتنقلة في القائم	٢
السياج الأمني لسد الحديثة	٢
مركز التدريب الإقليمي لفرقة حمام العليل	١

منتجات أخرى

محافظة ديالى-مركز العناية الصحية الأولية في الوجيهية	١
محافظة ديالى- مركز العناية الطبية الأولية في حي التحرير	١

برنامج المسح الجوي للمشاريع

تنفذ مجموعة التصوير عبر الأقمار الصناعية في مكتب المفتش العام، ومركزه في أرلنغتون، بولاية فرجينيا عمليات تقييم جوية لمواقع مشاريع إعادة الإعمال الممولة من الحكومة الأميركية في أنحاء العراق. يزود محلل صور الأقمار الصناعية في مكتب المفتش العام صوراً حديثة، ومعلومات استخباراتية تستند إلى الصور، ومنتجات خرائط لمديريات المفتش العام، أي مديريات التفتيش، والتدقيق، والتحقيق.

ساعد هذا البرنامج المفتش العام في تزويد معلومات حديثة حول مواقع نائية وتعقب التقدم في العمل في مواقع المشاريع بسائر انحاء العراق.

في ربع السنة الحالي، أجرى المفتش العام تحليلاً لأربعين صورة وأعد ٢٧ منتجاً صورياً مستعملاً لذلك صور الأقمار الصناعية بالترافق مع المعلومات المحدودة حول العقود ومنتجات الصور- بما في ذلك مناظر عامة للمواقع، ومقاطع لمواقع المشاريع وتقييمات المشاريع- للتحضير لزيارات المواقع من أجل حديد المشاكل المحتملة. ساعدت المنتجات الصورية ال ٢٧ لربع السنة الحالي المفتشين العامين في تقييم المشاريع في خمسة مواقع جرى تقييمها في ربع السنة الحالي وقدمت تحليلاً لمواقع محتملة مستقبلية. خلال ربع السنة الحالي قام محللو المنتجات الصورية لدى المفتش العام بتقييم ومراجعة مشاريع ممولة من صندوق حرية العراق، وصندوق قوات الأمن العراقية، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد ومصادر أخرى. أنظر الجدول ٤-٣ للاطلاع على نظرة شاملة حول الصور المنتجة خلال ربع السنة الحالي.

بالشراكة مع الوكالة القومية للاستخبارات الجغرافية الفضائية، والمركز القومي للاستخبارات الأرضية، نتج عن التحاليل الصورية التي أجراها المفتش العام ٨٦٤ تقييماً تراكمياً ومنتجات لصور الأقمار الصناعية. انظر الشكل ٤-٤ للحصول على نظرة إجمالية للمواقع التقريبية لعمليات التقييم هذه.

الشكل ٤-٤

عمليات تقييم الصور الجوية

المواقع التقريبية لعمليات تقييم الصور الجوية التي أجراها المفتش العام في ربع السنة هذا والمواقع حسب كل محافظة لعمليات التقييم التي أجراها في أرباع السنة السابقة.

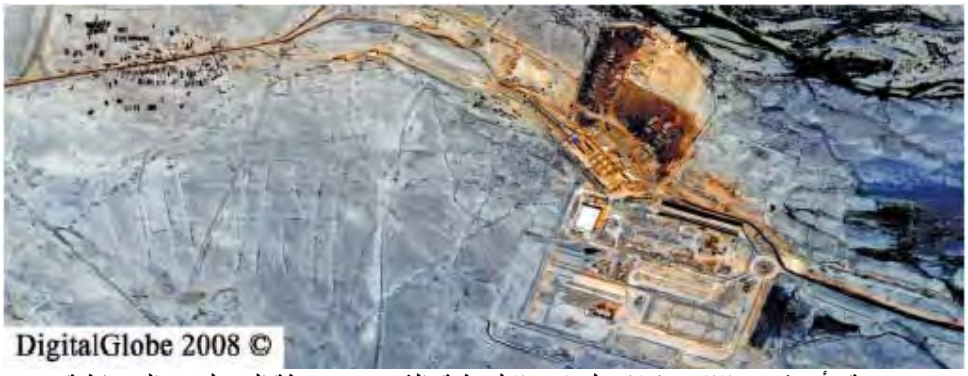

صورة جوية مأخوذة في ٢٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨ لمنطقة الشحن عند نقطة الدخول في الزرباطية. (PA09-187) للاستعمال في تقييم في ربع لسنة القادم.

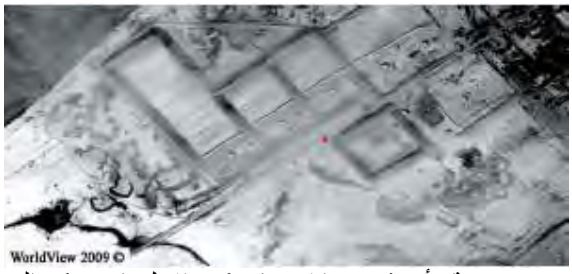

صورة جوية مأخوذة في ١٦ نيسان ٢٠٠٩، لموقع مركز التدريب الإقليمي في حمام العليل (PA-09-183).

عمليات التحقيق للمفتش العام

خلال ربع السنة هذا، استمر قسم التحقيقات في مكتب المفتش العام في متابعة ادعاءات الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق من خلال ١١٣ عملية تحقيق مفتوحة. كان لقسم التحقيقات لدى المفتش العام ٥ موظفو تحقيق معينون للعمل في بغداد، و١٢ في المركز الرئيسي للمفتش العام في ارلنغتون، بولاية فيرجينيا، و١٦ في مكاتب المفتش العام في ولايات بنسلفانيا، مريلاند، نورث كارولينا، فلوريدا، تكساس، أوهايو، وميشيغن وكاليفورنيا. خلال ربع السنة الحالي، وضع المفتش العام عميلاً خاصاً في روم بنيويورك لدعم مشروع مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية ووضع مدققاً في فينكس بولاية أريزونا لدعم التحقيقات في الغرب الجنوبي وفي الغرب. حتى تاريخه، أدى عمل محققي المفتش العام إلى توقيف ٢٦ فرداً، وصدور لوائح اتهام بحق ٣٣ فرداً، وإدانة بحق ٢٥ فرداً وفرض غرامات، ومصادرات، واستعادات، وإعادات بحوالي ٥٣ مليون دولار.

خلال ربع السنة هذا، واصل المفتش العام إجراء عدد من التحقيقات الجنائية الهامة المتعلقة بإعادة إعمار العراق، والعمل عن كثب مع المدعين العامين ووكالات التحقيق الأميركية الشريكة ومحققي الشركاء في الائتلاف. نتيجة لتحقيقات المفتش العام، ينتظر متهمان لائحة الاتهام على أساس شكاوى توقيف وينتظر ٧ متهمون محاكماتهم، كما ينتظر ٤ متهمون اضافيون الأحكام في عدد من القضايا. للاطلاع على قائمة شاملة للإدانات التي جمعتها وزارة العدل، أنظر الجدول ٤-٤ في نهاية هذا القسم.

يشير المفتش العام إلى نتائج التحقيقات التي تمّ التوصل إليها خلال ربع السنة الحالي:

- جرى تقديم معلومات تتهم رقيب في الجيش الأميركي بتبييض أموال كجزء من تحقيق أكبر في قضية رشوة.
- الرائد جون كوكرهام، ميليسا كوكرهام (زوجته)، وكارولين بلايك (شقيقته) ونايري بيتاواي (ابنة اخته)، صدرت بحقهم جميعاً أحكام في محكمة المقاطعة لمشاركتهم في مخطط رشوة وتبييض أموال متعلق بدفع رشاوي في عقود تمّ منحها في سياق مشاريع دعم العراق. تراوحت الأحكام بين ١٢ و٢١٠ أشهر، وأمرت المحكمة بإعادة أكثر من ١٩ مليون دولار.
- أقر نقيب في الجيش الأميركي بالذنب في محكمة مقاطعة أميركية في سرقة أملاك تخص الحكومة وفبركة معاملات مالية شملت ما يقارب من ٦٩٠ ألف دولار من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP).
- صدر حكم بحق عقيد سابق في الجيش بالسجن لمدة خمس سنوات لدوره في مؤامرة رشوة في الحلة بالعراق.
- صدر حكم بحق ضابط تعاقد سابق لدى وزارة الدفاع يقضي بسجنه لمدة ١١٠ شهر لتقديم بيانات مزورة حول ضريبة الدخل ولم يبلغ عن دخل بلغ أكثر من ٢,٤ مليون دولار.
- صدر حكم بحق زوج ضابطة سابقة في الجيش الأميركي في قضية تبييض أموال مسروقة من العراق.
- صدر حكم بحق رائد متقاعد في الجيش الأميركي يقضي بسجنه ٥٧ شهراً لدوره في خطة رشوة تتعلق بعقود لوزارة الدفاع.

عمليات التحقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

- جرى توقيف مواطن من دولة شريكة في الائتلاف بتهمة تبييض أموال تتعلق بعقد من عقود سلطة الائتلاف المؤقتة.
- جرى توقيف رائد في الجيش الأميركي بعد اتهامه بتهريب كميات كبيرة من النقود وتقديم بيانات كاذبة.
- صدر حكم بحق عقيد أول بالسجن لمدة ٤٢ شهراً عن دوره في مؤامرة رشوة في الحلة بالعراق.

تقديم معلومات تتهم الرقيب الأول في الجيش الأميركي بتبييض الأموال

في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تمّ تقديم معلومات إلى محكمة في مقاطعة سانت انطونيو الأميركية بولاية تكساس تتهم الرقيب الأول في الجيش الأميركي بتهمة تتعلق بتبييض الأموال. أشارت المعلومات الجرمية، انه من كانون الثاني/يناير حتى تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٤ جرى تعيين الرقيب أول في منطقة الدعم اللوجستي "أنا كوندا"، وهي منشأة عسكرية موجودة بالقرب من بغداد وقد أنشئت في العام ٢٠٠٣ لتقديم الدعم اللوجستي للعمليات العسكرية الأميركية في العراق.

أشارت المعلومات إلى انه ما بين شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وآب/أغسطس ٢٠٠٥ استخدم الجيش الأميركي الشخص "أ" وجرى تعيينه في منشأة أناكوندا كضابط عقود. تضمنت مصادر التمويل للعقود الممنوحة إلى مركز اناكوندا برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والجيش الأميركي. خلال تلك الفترة نفسها، قبل الشخص "أ" تلقي رشوة غير مشروعة وسرّية من شركات أجنبية تسعى لضمان الحصول على عقود من الجيش، وبالمقابل استخدم الشخص "أ" مركزه الرسمي في مركز أناكوندا" من أجل العمل على حصول هذه الشركات على عقود الجيش، وكذلك العمل على تحقيق أشياء أخرى مشابهة. قِبل الشخص "أ" مئات الآلاف من الدولارات في هذه الخطة الاجرامية.

أشارت المعلومات الإجرامية أيضاً إلى أنه ما بين آب/أغسطس ٢٠٠٤ وشباط/فبراير ٢٠٠٥، قام الشخص "أ" بتحويل جزء من مبالغ الرشوة التي تلقاها – حوالي ٣١،٨٠٠ دولار نقداً - إلى الرقيب الأول، التي قامت من ثم بإيداع هذه الأموال في حساب مصرفي محلي واستخدمتها بالتالي لشراء، من بين أشياء أخرى، سيارة ولدفع أجرة جراحة تجميلية وأثاث للمنزل.

يجري هذا التحقيق بالشراكة مع المفتش العام ووحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية لدى قيادة التحريات الجنائية للجيش الأميركي (CID- MPFU)، دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS)، مصلحة ضريبة الدخل (IRS) ومكتب التحقيقات الفدرالي (FBI).

ضابط في الجيش الأميركي وزوجته وأقاربه حُكم عليهم في قضية رشوة وتبييض أموال

صدر حكم لحق ضابط عقود سابق في الجيش الأميركي، وزوجته وشقيقته وابنتها، في محكمة مقاطعة سانت انطونيو في تكساس، في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٩، بجرم مشاركتهم في خطة رشوة وتبييض أموال تتعلق برشوة دُفعت من أجل عقود ممنوحة في سياق دعم الحرب في العراق.

الرائد السابق جون كوكرهام يساق إلى المحكمة الفدرالية لسماع الحكم. جرت إدانته بجرم قبول مبلغ ٩,٦ مليون دولار كرشوة لعقود عسكرية

صدرت بحق الأفراد الأحكام التالية:

- جون كوكرهام، ٤٣، رائد سابق في الجيش الأميركي، حُكم بالسجن لمدة ٢١٠ اشهر كما حُكم بإطلاق سراح مشروط لمدة ثلاث سنوات بعد انقضاء مدة سجنه وإعادة مبلغ ٩,٦ مليون دولار.
- ميليسا كوكرهام، ٤٣، زوجة جون كوكرهام حُكمت بالسجن لمدة ٤١ شهراً. كما حُكمت بإطلاق سراح مشروط لمدة ثلاث سنوات بعد انقضاء مدة سجنها وإعادة مبلغ ١,٤ مليون دولار.
- كارولين بلاك، ٤٦، شقيقة جون كوكرهام، حُكمت بالسجن لمدة ٧٠ شهراً. كما حُكمت بإطلاق سراح مشروط لمدة ثلاث سنوات بعد انقضاء مدة السجن وإعادة مبلغ ٣,١ مليون دولار.
- نايري بيتاواي، ٣٦، ابنة شقيقة جون كوكرهام، حُكمت بالسجن لمدة ١٢ شهراً ويوم واحد. كما حُكمت بإطلاق سراح مشروط مدة سنتين بعد انقضاء مدة السجن وإعادة مبلغ ٥ ملايين دولار.

أقرّ جون كوكرهام بالذنب في شباط/فبراير ٢٠٠٨ في جرائم التآمر والرشوة وتبييض الأموال والمشاركة في خطة معقدة للرشوة أثناء عمله كضابط عقود في الجيش الأميركي في العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. كان كوكرهام مسؤولاً عن منح عقود خدمات يجب تقديمها إلى القوات في العراق. أقر كوكرهام أنه بمقابل منح العقود، قبل رشوة بمبلغ يزيد عن ٩ ملايين دولار. وافق كوكرهام في أحدى المرات على قبض أموال مقابل منح عقود، فطلب من المقاولين دفع أموال إلى زوجته وشقيقته، من بين آخرين، من أجل إخفاء الرشوة.

أقرّت ميليسا كوكرهام بالذنب في شباط/فبراير ٢٠٠٨ عن جرمها في تبييض الأموال وقبول ١,٤ مليون دولار من جون كوكرهام، وأقرت انها وضعت الأموال في صناديق خزنات في بنوك في الكويت ودبي. أقرت كارولين بلايك بالذنب في آذار/مارس ٢٠٠٩، عن جرمها في تبييض الأموال وقبول أكثر من ٣ ملايين دولار نيابة عن كوكرهام، وأقرت انها وضعت الأموال في صناديق خزنات في بنوك في الكويت. وأقرت بلايك أيضاً أنها كانت تنوي الاحتفاظ بنسبة ١٠% من الأموال. كما أقرت كل من ميليسا كوكرهام وكارولين بلايك بأنهما أعاقتا التحقيق.

أقرت نايري بيتاواي بذنبها في تموز/يوليو ٢٠٠٩ عن جرمها في التآمر مع جون كوكرهام، وكارولين بلايك وآخرين من أجل إعاقة التحقيق في تبييض الأموال المتعلقة بقضية قبول كوكرهام الرشوة. اعترفت بيتاواي ان كوكرهام التمس مساعدتها في اختلاق القصص حول ملايين الدولارات التي تلقاها وفي إعطاء ٣ ملايين دولار نقداً للمتآمرين معه، واعترفت بيتاواي أيضاً انها سافرت إلى الكويت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، واستلمت الأموال النقدية من بلايك واعطتها إلى آخرين للاحتفاظ بها لصالح كوكرهام. حتى هذا التاريخ استعادت حكومة الولايات المتحدة اكثر من ٣ ملايين من أموال الرشوة.

عمليات التحقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يجري هذا التحقيق بصورة مشتركة مع المفتش العام، وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية لدى قيادة التحريات الجنائية في الجيش الأميركي (CID-MPFU)، دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS)، مصلحة ضريبة الدخل (IRS)، وكالة فرض قوانين الهجرة والجمارك (ICE) ومكتب التحقيقات الفدرالي (FBI).

نقيب في الجيش الأميركي يقر بالذنب في قضية سرقة ممتلكات الحكومة وترتيب معاملات مالية مرتبطة بصناديق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أقر النقيب مايكل دنغ يغوين بذنبه، في محكمة مقاطعة بورتلاند بولاية أوريغون، في جرائم سرقة ممتلكات الحكومة الأميركية وترتيب معاملات مالية.

نايري بيتاواي تغادر مبنى محكمة جون ايتش وود جونيور. وهي ابنة شقيقة جون كوكرهام الرائد في الجيش الأميركي وقد اعترفت بذنبها في التآمر لإعاقة العدالة. بيتاواي من ضواحي هيوستن، أقرت بمساعدة كوكرهام في إخفاء أدلة حصولها على ١٥ مليون دولار كرشوة مقابل مساعدة شركات في الكويت على الحصول على عقود لتقديم مياه معبأة.

بإقراره بالذنب، اعترف نيغوين انه خلال خدمته في العراق، سرق وحوّل حوالي ٦٩٠ ألف دولار نقداً لاستخدامه الخاص. استطاع نيغوين الحصول على هذه الأموال النقدية كونه ضابط مشتريات المشروع في الكتيبة الأولى لفوج المشاة الثالث والعشرين في الجيش الأميركي. استلم الأموال النقدية من صناديق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. صناديق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد هي من ممتلكات الولايات المتحدة وتديرها وزارة الدفاع الأميركية. الأموال النقدية هذه كان من المفترض ان تؤمن دفعات عقود الأمن لمنظمة أبناء العراق كما برامج إعادة الإعمار والإغاثة الإنسانية.

نقل نيغوين الأموال المسروقة إلى الولايات المتحدة عن طريق إرسالها بالبريد إلى نفسه إلى منزل عائلته بولاية اوريغون قبل عودته من العراق. فتح نيغوين حسابات مصرفية جديدة في بنك "اوف أميركا" و"واشنطن ميتشويل بنك" و"أميركا كرديت يونيون"، و"هريتيج بنك"، ثم شرع في إيداع الأموال النقدية المسروقة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في هذه الحسابات في أوريغون وأماكن أخرى. بين ٩ حزيران/يونيو و٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قام نيغوين بإيداع مبالغ نقدية متكررة مسروقة بطريقة كان المقصود منها التهرب من تنفيذ المتطلبات الفدرالية بالإعلام عن إيداع مبالغ نقدية كبيرة.

بعد إيداع الأموال في الحسابات، اشترى نيغوين سيارة "BMW" طراز ٢٠٠٨ وهامر H3T طراز ٢٠٠٩ إضافة إلى شراء أجهزة كمبيوتر وأسلحة وإلكترونيات وأثاث. خلال تنفيذ مذكرة تفتيش، اكتشف المحققون أكثر من ٣٠٠ ألف دولار نقداً من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد المسروقة مخبأة في علّية منزل عائلة نيغوين في بورت لاند.

عمليات التحقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

حُدد موعد إصدار الحكم بحق نيغوين في الأول من آذار/مارس ٢٠١٠. بالإضافة إلى الإقرار بالذنب، وافق نيغوين على إعادة الأموال النقدية المسروقة، كما كل المشتريات الشخصية المدفوع ثمنها من الأموال المسروقة.

يجري هذا التحقيق بصورة مشتركة مع مصلحة ضريبة الدخل (TRS)، وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية لدى قيادة التحريات الجنائية في الجيش الأميركي (CID-MPFU)، دائرة التحقيقات الجنائية (DCIS)، مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI)، والمفتش العام.

نتيجة لهذا التحقيق، أعلنت مديرية التدقيق لدى المفتش العام بدء التدقيق في مشروع "أبناء العراق" (المشروع رقم ١٠٠٤) لتحديد كلفة، ونتيجة، والإشراف على جهود تدريب وتجهيز منظمة أبناء العراق عبر تمويل من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

ضابطان سابقان في الجيش الأميركي وزوج ضابطة، تلقوا أحكاماً لدورهم في مؤامرة رشوة في الحلة بالعراق.

بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، صدرت أحكام بالسجن بحق آخر مدعى عليهم في تحقيق "مؤامرة بلوم- شتاين". وبمجمله توصل هذا التحقيق إلى سجن ٨ متآمرين وإصدار آخر الأحكام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

بدأ التحقيق بشكوى قُدمت إلى المفتش العام حول شوائب في عقود سلطة الائتلاف المؤقتة- منطقة الجنوب الأوسط (CPA-SC) في الحلة بالعراق. تبين لمدققي المفتش العام تالياً أن منح العقود إلى فيليب بلوم لإنجاز أشغال إنشاءات في أكاديميات الشرطة في الحلة وفي بابل وفي مكتبة كربلاء شملت استيفاء تكاليف مضخمة وتحايل على قوانين سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) ومدفوعات منفذة بشكل غير صحيح وأعمال لم يجر تنفيذها.

كشفت التحقيقات رشاوى ضخمة احتيال وتبيض أموال شمل سرقة ملايين الدولارات من سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، وقد ظهر كل ذلك خلال عهد روبرت شتاين عندما كان المراقب المالي لسلطة الائتلاف المؤقتة- منطقة الجنوب الأوسط. شتاين التقى بلوم، المواطن الأميركي الذي يملك ويدير عدة شركات أعمال في العراق ورومانيا. ومن كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وبمساعدة متواطئين من موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة- منطقة الجنوب الأوسط، قام شتاين باستخدام عمليات تزوير أدت إلى منح سلطة الإئتلاف المؤقتة ٢٠ عقداً إلى شركات بلوم. تلقى بلوم ما مجموعه ٨,٦ مليون دولار كمنح عقود مزورة. بالمقابل، دفع بلوم إلى المتآمرين معه اكثر من مليون دولار نقداً، وسيارات باهظة الثمن وتذاكر سفر وأجهزة كمبيوتر ومجوهرات ووعود توظيف وأشياء أخرى قيّمة. كما قام بلوم أيضاً بتبييض حوالي مليون دولار نقداً كانت مسروقة من صناديق سلطة الائتلاف المؤقتة- منطقة الجنوب الأوسط. استخدم بلوم حساباته المصرفية في رومانيا وسويسرا لإرسال الأموال المسروقة إلى الشركاء المتآمرين معه. كما استخدمت الأموال المسروقة لشراء أسلحة شملت أسلحة أوتوماتيكية وبنادق هجومية وقاذفات قنابل وكواتم للصوت، التي استطاع المتآمرون تحويلها لاستخدامهم الشخصي.

المرحلة الأولى من هذا التحقيق أجراه وكلاء خاصون للمفتش العام في العراق ويدعم من مدققين ومفتشين مساعدين للمفتش العام. وقد تمت ملاحقة هذه القضية في الولايات المتحدة من قبل المفتش العام ومكتب التحقيقات الفدرالية الأميركية (FBI) ومصلحة ضريبة الدخل (IRS) و دائرة فرض قوانين الهجرة والجمارك (ICE) مع بعض المساعدة من الوكالات الفدرالية الأخرى. جرت محاكمة المتآمرين على يد محامي النيابة العامة من دائرة النزاهة العامة، القسم الجنائي، وزارة العدل الأميركية.

صدور حكم على عقيد سابق في الجيش الأميركي

في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، صدر حكم بالسجن لمدة خمس سنوات من محكمة مقاطعة ترنتون في نيوجرسي بحق كورتيس وايت فورد، العقيد السابق في احتياط الجيش الأميركي. كما أُمر وايت فورد أيضاً بدفع مبلغ ١٦،٢٠٠ دولار كأموال معادة وبإطلاق سراح مشروط لمدة سنتين بعد انقضاء مدة سجنه.

ومع العقيد الأول السابق في الجيش الأميركي دبرا هاريسون، والعقيد الأول السابق في الجيش الأميركي مايكل ويلر والمواطن المدني وليام درايفر، أتهم وايت فورد بلائحة شملت ٢٥ اتهاماً بجرائم متنوعة صدرت في ٧ شباط فبراير ٢٠٠٧ تتعلق بمخطط الاحتيال على سلطة الائتلاف المؤقتة- منطقة الجنوب الأوسط. كان وايت فورد ثاني أعلى مسؤول والأعلى رتبة عسكرية في سلطة الائتلاف المؤقتة- منطقة الجنوب الأوسط في الحلة. في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أدانت هيئة محلفين فدرالية وايت فورد بالتآمر لارتكاب رشوة ونقل ممتلكات مسروقة بين الولايات. أقرت هاريسون في ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٨ بذنبها عن دورها الذي قامت به في مخطط الاحتيال وقد صدر حكم بالسجن بحقها لمدة ٣٠ شهراً في ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ على أن يتبع ذلك إطلاق سراح مشروط لمدة سنتين وبإعادة مبلغ قدره ٣٦٦،٦٤٠ دولار.

زوج ضابطة جيش سابقة يقر بالذنب في تبييض أموال مسروقة من العراق

في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، صدر حكم من محكمة مقاطعة نيو جرسي في ترينتون بحق وليام درايفر، المحاسب من نيوجرسي، بالسجن بسبب بتبييض أقسام من مبلغ يزيد عن ٣٠٠ ألف دولار كسبها عن دوره في مؤامرة بلوم-شتاين. سرقت هذه الأموال من سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق وأعيدت إلى الولايات المتحدة عن طريق زوجته ديبرا هاريسون. من نيسان/أبريل حتى حزيران/يونيو ٢٠٠٤ كانت هاريسون مساعدة للمراقب المالي والقائمة بأعمال المراقبة لدى سلطة الائتلاف المؤقتة- منطقة الجنوب الأوسط (CPA-SC). في جلسة الاستماع اقر درايفر بأن هاريسون سرقت أموال من سلطة الائتلاف المؤقتة- منطقة الجنوب الأوسط (CPA-SC) ونقلتها إلى منزلهما في ترينتون. ثم تعاقد درايفر مع شركة لتحسين المساكن من أجل بناء طبقة جديدة في منزله، ومن تشرين الأول/اكتوبر حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، استخدم هو وهاريسون الأموال النقدية المسروقة لإجراء أربع دفعات إلى المقاول كل واحدة منها بقيمة ٩ آلاف دولار. اعترف درايفر أيضاً بأنه مع زوجته دفع الأموال نقداً لتفادي شروط الإبلاغ عن المعاملات عندما يودع المقاول الأموال في المصرف.

حُكم على درايفر بالإقامة الجبرية في المنزل لمدة ستة أشهر وبإطلاق سراح شروط لمدة ثلاث سنوات وبدفع مئة دولار لإجراء تقييم خاص وإعادة مبلغ ٣٦ ألف دولار. علقت القاضية أثناء إصدار الحكم ان درايفر فقد وظيفته وراتبه التقاعدي من ولاية نيوجرسي بمجرد اعترافه بالذنب.

عقيد سابق في الجيش الأميركي- صدور حكم بحق المدعى عليه الثامن والأخير
في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ صدر حكم بحق مايكل ويلر، عقيد سابق في الجيش الأميركي، وثامن وآخر مدعى عليه في التحقيق. صدر الحكم من محكمة مقاطعة ترينتون بنيوجرسي بالسجن لمدة ٤٢ شهراً. كما حكم ويلر بإعادة ١٢٠٠ دولار ودفع ١٠٠ دولار لإجراء تقييم خاص وإطلاق سراح مشروط لمدة ثلاث سنوات بعد انقضاء مدة سجنه. أدين ويلر بالتآمر لارتكاب رشوة، الاحتيال البريدي، نقل ممتلكات مسروقة عبر الولايات، وحيازة أسلحة غير مسجلة.

ضابط عقود لدى وزارة الدفاع يصدر حكم بحقه يقضي بسجنه ١١٠ أشهر لتقديمه معلومات خاطئة في تصاريح ضريبة الدخل
في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، صدر حكم بحق تيجاني أحمد سعاني، وهو موظف مدني سابق لدى وزارة الدفاع الأميركية، يقضي بسجنه لمدة ١١٠ أشهر لتقديمه معلومات خاطئة في تصاريح ضريبة الدخل وعدم ابلاغه عن مبلغ ٢,٤ مليون دولار. سعاني حُكم أيضاً بدفع غرامة بقيمة ١,٦ مليون دولار وبإطلاق سراح مشروط لمدة سنة واحدة بعد انقضاء مدة سجنه. كما حُكم سعاني أيضاً بدفع ٨١٦،٤٨٥ دولار إلى مصلحة ضريبة الدخل.

سعاني، الذي كان يقيم سابقاً في مدينة الكويت بدولة الكويت، ويحمل جنسية مزدوجة أميركية غينية، أقرّ بذنبه في ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ عن خمسة اتهامات بتقديم معلومات خاطئة في تصاريح ضريبة الدخل، بين العام ٢٠٠٣ و٢٠٠٧. ووفقاً لمستندات المحكمة، أقرّ سعاني بعدم الإبلاغ عن مبلغ ٢,٤ مليون دولار على الأقل إلى ضريبة الدخل خلال الفترة المذكورة أثناء خدمته في الكويت كضابط عقود لدى وزارة الدفاع الأميركية. وفقاً للائحة الاتهام التي اقرّ سعاني بذنبه فيها، عمل على التفاصيل من العام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٧ في مخيم عريفجان بالكويت. أقرّ سعاني انه لم يُبلغ عن ملكيته لحسابات مصرفية في بنوك أجنبية في خمسة بلدان مختلفة بما فيها غانا، سويسرا، جزر قناة جرسي، هولندا والمملكة المتحدة. فاستخدم سعاني الحسابات المصرفية هذه لإخفاء دخله غير المصرح عنه ولاستلام وإرسال تحويلات مصرفية بلغت بمجموعها أكثر من ٣,٥ مليون دولار.

يجري هذا التحقيق بصورة مشتركة بين المفتش العام، وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية لدى قيادة التحريات الجنائية في الجيش الأميركي (CID-MPFU)، دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS)، مصلحة ضريبة الدخل (IRS)، وكالة قوانين الهجرة والجمارك (ICE)، ومكتب التحقيقات الفدرالي (FBI).

رائد متقاعد في الجيش الأميركي يتلقى حكماً بالسجن لمدة ٥٧ شهراً عن دوره في خطة للرشوة متعلقة بعقود وزارة الدفاع الأميركية
في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، صدر حكم بحق كريستوفر ايتش موراي، الرائد المتقاعد في الجيش الأميركي، يقضي بالسجن لمدة ٥٧ شهراً وإعادة ٢٤٥ ألف دولار، وإطلاق سراح مشروط لمدة ٣ سنوات بعد انقضاء مدة سجنه عن دوره في خطة رشوة متعلقة بعقود لوزارة الدفاع الأميركية مُنحت في الكويت.

أقرّ موراي بالذنب، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بالنسبة لمعلومات تتهمه بأربعة تُهم رشوة وتهمة إدلاء بشهادة كاذبة. في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، وفقاً لمستندات المحكمة، خدم الرائد موراي حينئذ كاختصاصي

في عقود المشتريات الصغيرة في فرع مكتب العقود في مخيم عريفجان بالكويت. وكاختصاصي عقود كان موراي مسؤولاً عن التماس المناقصات للعقود العسكرية وتقييم اهلية هذه المناقصات واقتراح منح العقود للمقاولين المشاركين.

بهذه الصفة طلب موراي وتلقى رشوة بحوالي ٢٢٥ ألف دولار من مقاولي وزارة الدفاع الأميركية بمقابل التوصية بمنحهم عقود لسلع وخدمات متنوعة.

وفقاً لمستندات المحكمة، عاد موراي إلى الكويت في خريف العام ٢٠٠٦ كضابط عقود وطلب وتلقى رشوة ٢٠ ألف دولار من مقاول يعمل مع وزارة الدفاع مقابل منحه إنشاءات. عند مواجهة بأدلة تثبت جرمه، قدم موراي شهادة مزورة لوكلاء فدراليين (المفتش العام، و دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع(DCIS)، و وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية لدى قيادة التحريات الجنائية في الجيش الأميركي (CTD-MPFU) الذين يحققون بالقضية.

يجري هذا التحقيق بصورة مشتركة مع المفتش العام، وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية لدى قيادة التحريات الجنائية في الجيش الأميركي (CTD-MPFU)، دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS)، مصلحة ضريبة الدخل (IRS)، وكالة قوانين الهجرة والجمارك (ICE)، ومكتب التحقيقات الفدرالي (FBI).

توقيف مواطن من دولة شريكة في الائتلاف بتهمة تبييض أموال في عقد لسلطة الائتلاف المؤقتة
أدى تحقيق جار بالاشتراك بين المفتش العام وموظف تحقيق جنائي لدولة مشاركة في الائتلاف ودائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS) إلى توقيف مواطن من الدولة المشاركة في الائتلاف. بسبب حساسية التحقيق، لن يذكر المفتش العام حالياً اسم هذه الدولة.

يشمل التحقيق عقد بقيمة ٨,٤ مليون دولار جرى منحه من سلطة الائتلاف المؤقتة. زعم التحقيق ان المقاول قدم مستندات مزورة من اجل تلقي المبلغ الكامل للعقد وانه لم يسلم أي بند نصت عليه شروط العقد. إن المواطن الذي جرى توقيفه هو مدير تنفيذي لإحدى الشركات المشمولة في هذا التحقيق.

رائد في الجيش الأميركي يجري توقيفه بتهمة تهريب أموال نقدية والإدلاء بشهادة مزودة
جرى توقيف رائد في الجيش الأميركي في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بعد اتهامه من قبل هيئة محلفين فدرالية عُليا في ممفيس بولاية تينيسي. التهمة التي رُدت أصلاً في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ والتي جرى إعلانها بعد التوقيف زعمت ان الرائد قام بتهريب أموال نقدية وأدلى بشهادة مزور أمام وكالة فيدرالية. وفقاً للائحة الاتهام، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قام الرائد بتهريب أموال نقدية ١٠٠ ألف دولار مخبأة في رزمة لفدرال اكسبرس من العراق إلى الولايات المتحدة ولم يبلغ عن هذه الأموال. وكما زعمت لائحة الاتهام، فقد جرى تعيين الرائد في مركز العقود الإقليمي منطقة اناكوندا للدعم اللوجستي في العراق. هذه المنشأة العسكرية أقيمت في حوالي العام ٢٠٠٣ لدعم العمليات العسكرية في العراق. أثناء تعيينه في هذه المنشأة خدم الرائد كضابط عقود. مصادر التمويل للعقود الممنوحة في هذه المنشأة شملت الجهات التالية: صناديق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وO&A لدى الجيش الأميركي.

عمليات التحقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

وفقاً للائحة الاتهام قام الرائد في حوالي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بإرسال رزمة فدرال إكسبرس من مدينة بلد إلى كلين بولاية تكساس فاحتجزها ضباط حماية الحدود والجمارك في ممفيس. اشارت وثيقة الشحن الجوي الدولي لهذه الرزمة إلى انها تحتوي على كتب وأوراق وصندوق مجوهرات وثياب تبلغ قيمتها المبلغ عنها في الجمارك ١٤٠ دولار ولكن من دون الإفصاح عن الأموال النقدية الموجودة في هذه الرزمة. وفقاً للائحة الاتهام، احتوت الرزمة أيضاً على ١٠٧،٩٠٠ دولار أميركي نقداً و١٧،١٢٠،٠٠٠ دينار عراقي. وزعمت لائحة الاتهام ان الرائد لم يقدم تقريراً بالمعاملة النقدية أو بالعملة كما تفرض القوانين الفدرالية لدى نقل أموال نقدية تتجاوز ١٠ آلاف دولار إلى داخل او خارج الولايات المتحدة.

تضمنت لائحة الاتهام أيضاً تهمة مصادرة جنائية. في حال إدانة الرائد، خصوصاً، بتهمة تهريب أموال نقدية، فانه سيحكم بإعادة كل الأموال التي زعم الاتهام ان الرزمة احتوتها.

يجري هذا التحقيق بصورة مشتركة بين المفتش العام، وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية لدى قيادة التحريات الجنائية في الجيش الأميركي (CID-MPFU)، دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS)، مصلحة ضريبة الدخل (IRS)، ومكتب التحقيقات الفدرالي (FBI)، ووكالة قوانين الهجرة والجمارك (ICE).

التعليق والحظر

منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عمل المفتش عن كثب مع وزارة العدل، وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية لدى قيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأميركي (CID-MPFU) دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS) وقسم اكتشاف الاحتيال في المشتريات (PFB) التابع لوكالة الخدمات القانونية في الجيش المسؤولة عن تعليق وحظر التعامل مع مقاولين ومع موظفين حكوميين بسبب الاحتيال او الفساد داخل الجيش، بضمنهم المقاولين المشاركين في عقود إعادة إعمار العراق او في عقود دعم الجيش في العراق. تبرز هذه القضايا نتيجة اتهامات جنائية تحال إلى محاكم فدرالية محلية وادعاءات حول لامسؤولية المقاول التي تتطلب فحصاً مدعوماً بالوقائع من جانب المسؤول في دائرة الفصل والحظر في الجيش.

حتى هذا التاريخ، فصل الجيش ٨٨ فرداً وشركة متورطين في عقود الاستدامة وإعادة الإعمار الداعمة للجيش في العراق والكويت. جرى اقتراح أسماء ٩٦ فرداً وشركة لحظر التعامل معهم، ونتج عن ذلك صدور ٧٨ قراراً لحظر التعامل تتراوح مدتهم بين تسعة اشهر وعشر سنوات. يتابع الآن قسم اكتشاف الاحتيال في المشتريات (PFB) شركات وأفراد إضافيين شاركوا في عمليات احتيال ترافقت مع عقود الجيش في العراق، والكويت، ومواقع اخرى في جنوب غرب آسيا، كما وتدرس قرارات فصل وحظر إضافية خلال العام ٢٠١٠.

تبلّغ قرارات الفصل والحظر المتعلقة بالاحتيال في عقود إعادة الإعمار ودعم الجيش في أفغانستان إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان (SIGAR). القضايا التي برزت بالأصل في أفغانستان، والتي كانت مدرجة في السابق مع القضايا التي برزت بالأصل في العراق، والكويت، ومواقع اخرى في جنوب غرب آسيا، قد تم حذفها الآن من قوائم وكالة التحقيق الفدرالية المقدمة إلى المفتش العام في الربع الثالث من

عمليات التحقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

سنة ٢٠٠٩ وهي الآن مشمولة في التقرير ربع السنوي الذي أعده المفتش العام لإغاثة وإعادة إعمار أفغانستان (SIGRAR).

أنظر الجدول ٤-٥ للحصول على قائمة كاملة لأوامر الفصل والحظر. وانظر الملحق (و) للحصول على قائمة كاملة بأوامر الفصل والحظر.

الجدول ٤-٤
الادانات (كما جمعتها وزارة العدل الأميركية)

الاسم	الاتهامات	تاريخ الإدانة	الحكم
مايكل دي نيغوين	سرقة وتدبير معاملات مالية	٢٠٠٩/١٢/٧	معلق
رونالد رادكليف	رشوة وتبييض أموال	٢٠٠٩/١٠/١٦	معلق
جوزليتو دومينغو	رشوة	٢٠٠٩/١١/١٩	معلق
غلوريا مارتينيز	رشوة وتآمر	٢٠٠٩/٨/١٢	معلق
روبرت جيفري	تآمر وسرقة	٢٠٠٩/٨/١١	معلق
وليام درايفر	تبييض أموال	٢٠٠٩/٨/٥	تحت المراقبة لمدة ٣ سنوات، بما فيها ٦ أشهر إقامة جبرية في المنزل، إعادة ٣٦ الف دولار
نايري بيتاواي	التآمر لإعاقة العدالة	٢٠٠٩/٧/٢٨	سجن ١٢ شهر ويوم واحد، سنتان إطلاق سراح مراقب، إعادة خمس ملايين دولار.
مايكل جميل	تآمر	٢٠٠٩/٧/٢٧	معلق
روبرت يونغ	التآمر وسرقة موجودات حكومية	٢٠٠٩/٧/١٤	سجن لمدة ٩٧ شهرا، ٣ سنوات إطلاق سراح مراقب، مصادرة مليون دولار وإعادة ٢٦،٢٧٦،٤٧٢ دولار
سمير عيتاني	تآمر	٢٠٠٩/٧/٢١	معلق
تيجاني سعاني	تقديم بيانات خاطئة عن ضريبة الدخل	٢٠٠٩/٦/٢٥	سجن لمدة ١١٠ أشهر، سنة واحدة إطلاق سراح مراقب، غرامة ١,٦ مليون دولار وإعادة ٨١٦،٤٨٥ دولار إلى مصلحة ضريبة الدخل
ديان دميلتا	احتيال بريدي	٢٠٠٩/٥/٢٧	سجن لمدة ٦ أشهر، ١٢ شهر إقامة جبرية في المنزل، سنتان إطلاق سراح مراقب، ٢٠،٠٠٠ دولار غرامة، وإعادة ٧٠،٠٠٠ دولار.
بنجامين آر. كافكا	تستر على جريمة	٢٠٠٩/٥/١٨	معلق
إلبرت جورج	سرقة أملاك حكومية؛ تآمر	٢٠٠٩/٥/١٨	معلق
روي غرين جونيور	سرقة أملاك حكومية؛ تآمر	٢٠٠٩/٥/١٨	معلق
فرديريك كنفن	تآمر	٢٠٠٩/٤/٣٠	معلق

الجدول ٤-٤ (تابع)

الاسم	الاتهامات	تاريخ الإدانة	الحكم
ستيفين داي	تآمر واحتيال على الحكومة الأميركية بتشويه الحقائق	٢٠٠٩/٤/١٣	معلق
جفّ ألكس مازون، مقاول، شركة كيلوغ، براون أن روت	عمليات احتيال رئيسية ضد الولايات المتحدة واحتيال بريدي	٢٠٠٩/٣/٢٤	معلق
كارولين بلايك، شقيقة الرائد جون كوكرهام	تآمر وتبيض أموال	٢٠٠٩/٣/١٩	سجن لمدة ٧٠ شهراً، ٣ سنوات إطلاق سراح مراقب، إعادة ٣,١ مليون دولار.
مايكل كارتر، مهندس مشاريع، فورس بروتكشن للصناعات	انتهاك قانون مكافحة دفع العمولات	٢٠٠٩/١/٢٥	معلق
حارث الجبوي، مقاول	تآمر، رشوة، وبيانات خاطئة	٢٠٠٩/١/٢٢	معلق
الرائد كريستوفر موراي، ضابط عقود أميركي	رشوة وبيانات خاطئة	٢٠٠٩/١/٨	سجن لمدة ٥٧ شهراً، ٣ سنوات إطلاق سراح مراقب، وإعادة ٢٤٥ الف دولار
الرائد تيريزا بايكر، ضابطة عقود في الجيش الأميركي	تآمر ورشوة	٢٠٠٨/١٢/٢٢	سجن لمدة ٧٠ شهراً، وإعادة ٨٢٥ ألف دولار
العقيد كورتيس وايتفورد، مسؤول كبير في الجيش الأميركي، إدارة منطقة الجنوب الأوسط لسلطة الائتلاف المؤقتة	تآمر، رشوة واحتيال بريدي	٢٠٠٨/١١/٧	سجن لمدة ٥ سنوات، سنتان إطلاق سراح مراقب، إعادة ١٦،٢٠٠ دولار
المقدم مايكل ويلر، مستشار إعادة الإعمار، الجيش الأميركي – سلطة الائتلاف المؤقتة	تآمر، رشوة واحتيال بريدي، نقل أموال مسروقة عبر الولايات وتهريب مبالغ نقدية	٢٠٠٨/١١/٧	سجن ٤٢ شهراً، ٣ سنوات إطلاق سراح مراقب، إعادة ١٢٠٠ دولار، مئة دولار رسم تقييم خاص
ديفيد راميرز، مقاول، شركة رديناس سابورت مانجمانت	تهريب مبالغ نقدية وتدبير المعاملات	٢٠٠٨/١٠/٩	سجن لمدة ٥٠ شهراً؛ ٣ سنوات إطلاق سراح مراقب و ٢٠٠ دولار رسم تقييم خاص
لي دوبوا، مقاول، شركة فيوتشر سيرفيسز جنرال ترايدنغ أند كونتراكتنغ كومباني	سرقة أملاك حكومية	٢٠٠٨/١٠/٧	سجن لمدة ٣ سنوات، وإعادة دفع ٤٥٠ الف دولار التي تمثل العائدات غير القانونية لمخطط

الجدول ٤-٤ (تابع)

الاسم	الاتهامات	تاريخ الإدانة	الحكم
جاكلين فانكهوزر	استلام ممتلكات مسروقة	٢٠٠٨/٨/٢٨	سنة تحت المراقبة، ١٨٠ يوم إقامة جبرية في المنزل؛ ١٠٤ ساعات خدمة المجتمع الأهلي؛ ١٠،٠٠٠ دولار غرامة؛ و١٠٠ دولار رسم تقييم خاص
روبرت بينيت، مقاول شركة كيلوغ، براون أند روت	انتهاك قانون مكافحة دفع العمولات	٢٠٠٨/٨/٢٨	معلق
الرائد جيمس مومون جونيور، ضابط عقود لدى الحكومة الأميركية	تآمر ورشوة	٢٠٠٨/٨/١٣	معلق
المقدم ديبرا إم. هاريسون، المراقبة المالية بالوكالة لمنطقة الجنوب الأوسط لدى سلطة الائتلاف المؤقتة	تآمر، رشوة، تبيض أموال، احتيال البريدي، نقل أموال مسروقة عبر الولايات، تهريب أموال نقدية وتقديم بيانات خاطئة عن الضريبة	٢٠٠٨/٧/٢٨	سجن لمدة ٣٠ شهراً؛ إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين وإعادة ٣٦٦،٦٤٠ دولار.
النقيب سيدر لانمون، الولايات المتحدة	قبول عمولات غير قانونية	٢٠٠٨/٧/٢٣	سجن لمدة سنة؛ إطلاق سراح مراقب لمدة سنة
الرائد جون لي كوكرهام، ضابط عقود أميركي	رشوة، تآمر، وتبيض أموال	٢٠٠٨/٦/٢٤	سجن لمدة ٢١٠ أشهر، ٣ سنوات إطلاق سراح مراقب، إعادة ٩,٦ مليون دولار
ميليسا كوكرهام، زوجة الرائد جون كوكرهام	تآمر وتبيض أموال	٢٠٠٨/٦/٢٤	سجن لمدة ٤١ شهر، ٣ سنوات إطلاق سراح مراقب، إعادة ١,٤ مليون دولار
المقدم ليفوندا سِلف، ضابطة عقود أميركية	تآمر ورشوة	٢٠٠٨/٦/١٠	معلق
رامان إنترناشنال كورب	تآمر ورشوة	٢٠٠٨/٦/٣	غرامة ٥٠٠،٠٠٠ دولار؛ وإعادة ٣٢٧،١٩٢ دولار
النقيب أوستن كاي، ضابط عقود أميركي	رشوة	٢٠٠٧/١٢/١٩	معلق
الرائد جون ريفارد، ضابط عقود في الجيش الأميركي	رشوة، تآمر وتبييض أموال	٢٠٠٧/٧/٢٣	سجن لمدة ١٠ سنوات؛ إطلاق سراح مراقب لمدة ٣ سنوات، ٥٠٠٠ دولار، وأمر مصادرة بقيمة مليون دولار
كيفين سموت، المدير الإداري، شركة إيغل غلوبال لوجستكس	انتهاك قانون مكافحة دفع العمولات وتصريحات خاطئة	٢٠٠٧/٧/٢٠	سجن لمدة ١٤ شهراً؛ إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين؛ غرامة ٦٠٠٠ دولار؛ وإعادة ١٧،٩٦٤ دولار
أنطوني مارتن، مدير المقاولين من الباطن، لدى شركة كيلوغ، براون أند روت	انتهاك قانون مكافحة دفع العمولات	٢٠٠٧/٧/١٣	سجن لمدة سنة ويوم؛ إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين؛ وإعادة ٢٠٠،٥٠٤ دولار

الجدول ٤-٤ (تابع)

الاسم	الاتهامات	تاريخ الإدانة	الحكم
جيسي لاين، المفرزة المالية ٢٢٣ في الجيش الأميركي	تآمر واحتيال بريدي	٢٠٠٧/٦/٥	سجن لمدة ٣٠ شهراً؛ وإعادة ٣٢٣،٢٢٨ دولار
ستيفن ميركس، مدني يعمل لدى وزارة الدفاع، مخطط دعم تشغيلي	قبول عمولات غير قانونية	٢٠٠٧/٢/١٦	سجن لمدة سنة ويوم؛ إعادة ٢٤،٠٠٠ دولار
بيليتي جونيور، ضابط صف رئيسي، استشاري خدمات الأطعمة للجيش الأميركي في الكويت والعراق وأفغانستان	رشوة وتهريب أموال نقدية	٢٠٠٧/٢/٩	سجن لمدة ٢٨ شهراً؛ وغرامة ٥٧،٥٠٠ دولار ومصادرات
جينيفر أنجاكوس، المفرزة المالية ٢٢٣ في الجيش الأميركي	تآمر لارتكاب احتيال بريدي	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات تحت المراقبة، إعادة ٨٦،٥٥٧ دولار ورسم تقييم ١٠٠ دولار
الرقيب لوميلي شافيز، المفرزة المالية ٢٢٣ في الجيش الأميركي	تآمر لارتكاب احتيال بريدي	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات تحت المراقبة، إعادة ٢٨،١٠٧ دولار، ورسم تقييم ١٠٠ دولار
الرقيب ديريل هوليير، المفرزة المالية ٢٢٣ في الجيش الأميركي	تآمر لارتكاب احتيال بريدي	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات تحت المراقبة، إعادة ٨٣،٦٥٧ دولار و٤٧ سنت ورسم تقييم ١٠٠ دولار
الرقيب لويس لوبيز، المفرزة المالية ٢٢٣ في الجيش الأميركي	تآمر لارتكاب احتيال بريدي	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات تحت المراقبة، إعادة ٦٦،٨٦٥ دولار ورسم تقييم ١٠٠ دولار
بوني ميرفي، ضابطة عقود	قبول عمولات غير قانونية	٢٠٠٦/١١/٧	إطلاق سراح مراقب لمدة سنة واحدة وغرامة ١٥٠٠ دولا
سمير محمود، موظف لدى شركة أميركية للإنشاءات	إعطاء بيانات خاطئة	٢٠٠٦/١١/٣	يوم واحد تعويض لمدة البقاء في السجن وإطلاق سراح مراقب لمدة سنتين
شيفارغيز بابن، موظف مدني لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي	طلب وقبول عمولات غير قانونية	٢٠٠٦/١٠/١٢	سجن لفترة سنتين، إطلاق سراح مراقب لمدة سنة واحدة وإعادة ٢٨،٩٠٠ دولار

لجدول ٤-٤ (تابع)

الاسم	الاتهامات	تاريخ الإدانة	الحكم
المقدم بروس هوبفنغاردنر، استشاري خاص في الجيش الأميركي لدائرة منطقة الجنوب الأوسط لسلطة الائتلاف المؤقتة	تآمر، تآمر لارتكاب احتيال بريدي، تبييض أموال وتهريب عملة نقدية	٢٠٠٦/٨/٢٥	سجن لمدة ٢١ شهراً؛ إطلاق سراح مراقب لمدة ٣ سنوات؛ غرامة ٢٠٠ دولار ومصادرات بقيمة ١٤٤،٥٠٠ دولار
فهيم موسى سلام، مترجم، شركة تيتان كوربوريشن	انتهاك أحكام منع الرشوة في قانون ممارسات الفساد الدولية	٢٠٠٦/٤/٨	سجن لمدة ٣ سنوات؛ إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين؛ خدمة المجتمع المحلي لمدة ٢٥٠ ساعة ورسم تقييم خاص بقيمة ١٠٠ دولار
محمد شبير خان، مدير العمليات للكويت والعراق لدى شركة تميمي غلوبال المحدودة	انتهاك قانون مكافحة دفع العمولات	٢٠٠٦/٦/٢٣	سجن لمدة ٥١ شهراً؛ إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين؛ غرامة ١٠،٠٠٠ دولار؛ إعادة ١٣٣،٨٦٠ دولار و١،٤٠٠ دولار رسم تقييم
فيليب بلوم، مالك شركة غلوبال بزنس غروب، جي بي جي هولدنغز، وقسم اللوجستيات في جي بي جي	تآمر، رشوة وتبييض أموال	٢٠٠٦/٣/١٠	سجن لمدة ٤٦ شهراً؛ إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين؛ مصادرات ٣,٦ مليون دولار؛ إعادة ٣,٦ مليون دولار، ٣٠٠ دولار رسم تقييم خاص
ستيفن سيمانز، مدير العقود من الباطن في شركة كيلوغ، براون أند روت	احتيال بريدي، تبييض أموال، وتآمر	٢٠٠٦/٣/١	سجن لمدة ١٢ شهراً ويوم واحد؛ إطلاق سراح مراقب لمدة ٣ سنوات؛ إعادة ٣٨٠،١٣٠ دولار و٢٠٠ دولار رسم تقييم
كريستوفر كحيل، نائب المدير الإقليمي للشرق الأوسط والهند لدى شركة إيغل غلوبال لوجستكس إنك	احتيال رئيسي ضد الولايات المتحدة	٢٠٠٦/٢/١٦	سجن لمدة ٣٠ شهراً؛ إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين؛ غرامة ١٠،٠٠٠ دولار؛ ١٠٠ دولار رسم تقييم. (تسوية مدنية مع شركة إيغل غلوبال لوجستكس ناتجة عن نفس الوقائع أدت إلى تسوية بقيمة ٤ ملايين دولار)
روبرت شتاين، مراقب مالي وضابط تمويل في منطقة الجنوب الأوسط لسلطة الائتلاف المؤقتة	جرم حيازة سلاح ناري وامتلاك رشاشات ورشوة وتبييض أموال وتآمر	٢٠٠٦/٢/٢	سجن لمدة ٩ سنوات؛ إطلاق سراح مراقب لمدة ٣ سنوات؛ مصادرة ٣,٦ مليون دولار؛ إعادة ٣,٥ مليون دولار و٥٠٠ دولار رسم تقييم خاص
غلن باول، مدير العقود من الباطن لدى شركة كيلوغ، براون أند روت	احتيال وانتهاك قانون مكافحة دفع العمولات	٢٠٠٥/٨/١	سجن لمدة ١٥ شهراً؛ إطلاق سراح مراقب لمدة ٣ سنوات؛ إعادة ٩٠،٩٧٣ دولار و٩٩ سنت و٢٠٠ دولار رسم تقييم

الجدول ٤-٥
قائمة الحظر

الأسم	الحظر
علي إن جاباك	٢٠٠٩/٩/٣٠
ليبرتي أي جاباك	٢٠٠٩/٩/٣٠
شركة ليبرتي كونستراكشوين	٢٠٠٩/٩/٣٠
ثروت طرش	٢٠٠٩/٩/٣٠
بابوات دورة العرب	٢٠٠٩/٩/٣٠
دورة العرب	٢٠٠٩/٩/٣٠
حسين اليحيى	٢٠٠٩/٩/٣٠
امينة علي عيسى	٢٠٠٩/٩/٣٠
عادل علي يحيى	٢٠٠٩/٩/٣٠
محمد عبد اللطيف الزاهد	٢٠٠٩/٩/٢٠
جيرالد توماس كراغ	٢٠٠٩/٩/٤
اندرو جون كاسترو	٢٠٠٩/٩/٤
شركة ايرفيدان المحدودة	٢٠٠٩/٩/٤
جاكلين فانكهاورز	٢٠٠٩/٨/٧
دبرا أم هاريسون، ضابطة في الجيش الأميركي	٢٠٠٩/٨/٧
نزار عبد العلامة	٢٠٠٩/٧/١
شركة سان خوان	٢٠٠٩/٧/١
شركة ميسيسبي للعقود العامة	٢٠٠٩/٧/١
لي داينامكس إنترناشونال	٢٠٠٩/٦/١٧
شركة لي للخدمات الدفاعية	٢٠٠٩/٦/١٧
جورج هـ. لي	٢٠٠٩/٦/١٧
جاستين و. لي	٢٠٠٩/٦/١٧
أواي لي	٢٠٠٩/٦/١٧
مارك ج. أنطوني	٢٠٠٩/٦/١٧
ليفوندا ج. سيلف	٢٠٠٩/٦/١٧
ستاركون ليمتد، إل إل سي	٢٠٠٩/٦/١٧
سيدار ج. لانمون، نقيب، الولايات المتحدة	٢٠٠٩/٦/٣
شركة دي+جي التجارية	٢٠٠٩/٥/١٤
جيسي دي لين جونيور	٢٠٠٩/١/٣٠
جنيفر انجاكوس	٢٠٠٩/١/٣٠
كارلوس ال شافيز	٢٠٠٩/١/٣٠
داريل هوللر	٢٠٠٩/١/٣٠
لويس أي لوبيز	٢٠٠٩/١/٣٠
محمد شبير خان	٢٠٠٨/١٠/١٠
كيفين أندريه سموت	٢٠٠٨/٩/٣٠
شركة الوادي الأخضر (غرين فالي)	٢٠٠٨/٩/١٧ ٢٠٠٧/٥/١٨

الجدول ٤-٥ (تابع)

الأسم	الحظر
شركة تريباد للتكنولوجيا المتحدة	٢٠٠٨/٩/١٧
ديوا أوروبا	٢٠٠٨/٩/١٧
مؤسسة ديوا التجارية	٢٠٠٨/٩/١٧
شركة الغنوم ونايير للتجارة العامة	٢٠٠٨/٩/١٧
مشاريع ديوا (خاصة) المحدودة	٢٠٠٨/٩/١٧
فيوتشر AIM المتحدة	٢٠٠٨/٩/١٧
AIM الأولى للتجارة والمقاولات	٢٠٠٨/٩/١٧
فاسنتا نايير	٢٠٠٨/٩/١٧
ك. ف. غوبال	٢٠٠٨/٩/١٧
فلاح العجمي	٢٠٠٨/٩/١٧
شركة عبر الشرق للتجارة العامة	٢٠٠٨/٩/١٧
مؤسسة زينيت المحدودة	٢٠٠٨/٩/١٧
بيليتي "بيت" بيليتي، ضابط إصدار التراخيص، الولايات المتحدة	٢٠٠٨/٦/١٥
شركة السواري للتجارة والمقاولات	٢٠٠٨/٣/١٣
جون آلن ريفارد، الرائد في الجيش الأميركي	٢٠٠٨/١/١٤
سمير محمود	٢٠٠٧/١١/٢٩
روبرت غروف	٢٠٠٧/١٠/٣٠
ستيفن مركس	٢٠٠٧/٩/٢٧
بروس د. هوبفنغاردنر، ملازم أول في الجيش الأميركي	٢٠٠٧/٩/٢٠
روبرت ج. شتاين جونيور	٢٠٠٧/٨/١٦
فيليب هـ. بلوم	٢٠٠٧/٨/٨
غلوبال بزنس غروب، S.R.L.	٢٠٠٧/٨/٨
ستيفن لويل سيمانز	٢٠٠٧/٧/٢٧
غيفارغيزى بابن	٢٠٠٧/٦/٢٨
فهيم موسى سلام	٢٠٠٧/٦/٢٨
QAH للأشغال الميكانيكية والكهربائية	٢٠٠٧/٦/٢٧
عبد الله هادي قُصّي	٢٠٠٧/٦/٢٧
شركة الرياض للمختبرات والكهرباء	٢٠٠٧/١/٢٦
توماس نلسون بارنس	٢٠٠٧/١/٢٤
شركة الدانوب للهندسة والمقاولات العامة	٢٠٠٦/١٢/٢٨
ألوان فايق	٢٠٠٦/١٢/٢٨
كريستوفر جوزيف كحيل	٢٠٠٦/١١/٩
أحمد حسن دايخ	٢٠٠٦/٩/٢٦
ضياء أحمد عبد اللطيف سالم	٢٠٠٦/٥/١٤ ٢٠٠٦/٦/٢
شركة ياسمين للتجارة والخدمات الدولية	٢٠٠٩/٥/١٤ ٢٠٠٦/٦/٢
كاستر باتلز	٢٠٠٩/٣/١٧
روبرت ويزمان	٢٠٠٦/٣/٦
غلين آلن باول	٢٠٠٦/٣/١٦

الجدول ٤-٥ (تابع)

الأسم	الحظر
عَمرْ الخضرا	٢٠٠٦/٢/١٢
دان للتجارة والمقاولات	٢٠٠٦/١/١٢
ستيفن لودويغ	٢٠٠٥/٩/٢٩
دي إكس بي إنترناشونال	٢٠٠٥/٩/٢٩

خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

يسهل خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام إعداد التقارير حول الاحتيال، والهدر، وسوء الاستخدام، وسوء الإدارة، والاسترداد في كافة البرامج المتعلقة بجهود إعادة إعمار العراق الممولة من دافع الضرائب الأميركي. عندما يتلقى خط الاتصال المباشر للمفتش العام قضايا ليس لها علاقة بالبرامج والعمليات الممولة بأموال أميركية مخصصة أو متوفرة بشكل آخر لإعادة إعمار العراق، يحول المفتش العام هذه القضايا إلى الجهات المناسبة. يتلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام زيارات شخصية، أو اتصالات عبر الهاتف، أو بالبريد، أو بالفاكس، أو عبر شبكة الإنترنت من العراق والولايات المتحدة ومن كافة أنحاء العالم.

تقارير ربع السنة الرابع

بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان خط الاتصال المباشر للمفتش العام قد بدأ التحقيق في ٧٨٠ قضية، منها ٧١٨ قضية أغلقت، و٦٢ قضية لا زالت مفتوحة حالياً. أنظر الجدول ٤-٦ للحصول على ملخص هذه القضايا.

القضايا الجديدة

خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، تلقى خط الاتصال المباشر للمفتش العام ٣٠ شكوى جديدة ليصبح العدد المتراكم للقضايا ٧٨٠ قضية عبر خط الاتصال المباشر. وقد صُنفت الشكاوى الجديدة حسب الفئات التالية:

- ١٥ شكاوى تتعلق بالاحتيال في العقود
- ٨ شكاوى تتعلق بقضايا الموظفين
- ٧ شكاوى تتعلق بالهدر
- شكويان تتعلقان بسوء الإدارة
- شكوى واحدة تتعلق بسوء الاستخدام

يتلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام معظم تقارير الاحتيال، والهدر، وسوء الاستخدام، وسوء الإدارة، والاسترداد بواسطة البريد الإلكتروني. من الشكاوى ال ٣٠ الجديدة التي تلقاها خط الاتصال المباشر، توجد ١٥ شكوى عبر البريد الإلكتروني و١٣ عبر موقع الإنترنت للمفتش العام، وشكوى واحدة عبر الهاتف وواحدة بالتبليغ الشخصي.

القضايا المغلقة

خلال ربع السنة الحالي، أغلق المفتش العام ٢٥ قضية كان قد أُبلغ عنها بواسطة خط الاتصال المباشر وهي:

خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- قضية واحدة أغلقت بعد تحقيقات من المفتش العام
- ٢٣ قضية أحيلت إلى وكالات أخرى للمفتشين العامين.
- قضية واحدة صرف النظر عنهما بسبب نقص المعلومات.

الجدول ٤-٦
موجز قضايا خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام كما كانت في ٢٠٠٩/١٢/٣١

القضايا المفتوحة	
عمليات تحقيق	٥١
عمليات تدقيق	١٠
عمليات تفتيش	١
مجموع القضايا	٦٢

القضايا المغلقة	الربع الأول ٢٠٠٩	الربع الثاني ٢٠٠٩	الربع الثالث ٢٠٠٩	الربع الرابع	المجموع التراكمي*
قانون حرية الإعلام	٠	٠	٠	٠	٤
مراجعة قيادة الدعم العملاني (OSC)	٠	٠	٠	٠	٢
عمليات مساعدة	٠	٠	٠	٠	٤٦
قضايا صُرف النظر عنها	٢	١	٢	١	١٢٩
قضايا أُحيلت	١١	٨	١٣	٢٣	٣٢٥
عمليات تفتيش	٠	٠	٠	٠	٧٩
عمليات تحقيق	١	٣	٣٧	١	١١٧
عمليات تدقيق	٤	٠	٣	٠	١٦
مجموع القضايا المغلقة	١٨	١٢	٥٥	٢٥	٧١٨
المجموع التراكمي* للقضايا المفتوحة والمغلقة					٧٨٠

* تغطي المجاميع التراكمية الفترة منذ بدء تشغيل خط الاتصال المباشر أي من ٢٠٠٤/٣/٢٤ إلى ٢٠٠٩/١٢/٣١.

الشكاوى المُحالة

بعد إجراء مراجعة شاملة أحال المفتش العام ٢٣ شكوى إلى وكالات خارجية لاتخاذ الإجراء المناسب.

- ٦ شكاوى أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى الجيش الأميركي.
- ٦ شكاوى أرسلت إلى قيادة العقود المشتركة في العراق/أفغانستان.
- ٥ شكاوى أرسلت إلى مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع
- ٣ شكاوى ارسلت إلى مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية
- شكويان ارسلتا إلى مكتب المفتش العام لدى القوات العراقية
- شكوى واحدة أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

موقع الإنترنت للمفتش العام لإعادة إعمار العراق

خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، سجّل موقع المفتش العام على الإنترنت (www.sigir.mil) النشاطات التالية:

- زار أكثر من ١١٨ ألف شخص موقع المفتش العام على الإنترنت، أي حوالي ١٣٠٠ زائر باليوم.
- تلقى قسم اللغة العربية للموقع ٨١١ زيارة.
- كانت أكثر المستندات التي تمّ استنساخها آخر تقارير المفتش العام ربع السنوية.

أنظر الشكل ٤-٥ للحصول على نظرة عامة حول الزيارات اليومية لموقع المفتش العام على الإنترنت.

الشكل ٤-٥
معدل الزوار في اليوم لموقع المفتش العام على شبكة الإنترنت كما كانت في ٢٠٠٩/١٢/٣١

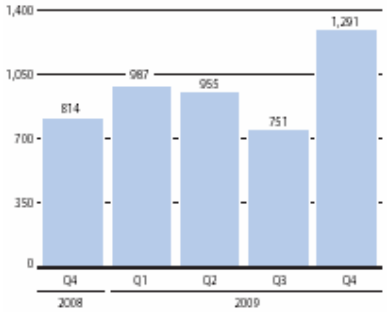

المصدر: وزارة الدفاع الأميركية، استجابة مركز دعم إدارة المعلومات (IMCEN) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٢/٣١.

تحديث معلومات التشريعات

في ١٦ كانون الثاني / ديسمبر ٢٠٠٩، وقع الرئيس القانون العام 117-111، قانون التخصيصات المدمج للعام ٢٠١٠، الذي يحتوي على عدة بنود تتعلق بالمفتش العام وبإعادة إعمار العراق بشكل عمومي أكثر. الشروط المشمولة في القسم (ح) من هذا القانون وهو المسمى قانون التخصيصات للعام ٢٠١٠ للعمليات الخارجية لوزارة الخارجية والبرامج المرتبطة بها، والذي سنسميه في هذا التقرير بإسم قانون تخصيصات العمليات الخارجية/ وزارة الخارجية.

في ١٩ كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠٠٩ وقع الرئيس القانون العام 118-111، قانون تخصيصات وزارة الدفاع للعام ٢٠١٠ الذي تضمن هو أيضا شروط تتعلق بإعادة إعمار العراق.

قانون تخصيصات العمليات الخارجية/ وزارة الخارجية.

تمويل المفتش العام
يتضمن قانون التخصيصات المدمج مبلغ ٢٣ مليون دولار إضافية لعمليات المفتش العام في السنة المالية ٢٠١٠ (ليبلغ المجموع ٣٠ مليون دولار).

ينص تقرير المؤتمر على:
المفتشون العامون للوكالة الأميركية للتنمية الدولية والمفتش العام للعراق والمفتش العام لأفغانستان يتحمل كل منهم مسؤوليات مستقلة إشرافية وتحقيقيه في العراق وفي أفغانستان. يجب على المفتش العام، إلى الحد الأقصى الممكن، التنسيق وحل النزاعات بالنسبة لكافة النشاطات المتعلقة بالإشراف والتحقيق لبرامج المساعدة لإعمال إعادة الإعمار في العراق وأفغانستان لضمان إستخدام الموارد بفعالية وعدم حصول تكرار.

يتفهم المؤتمرون أن المفتش العام سوف يستعمل جزءاً من الأموال التي كانت متوفرة في السنة المالية ٢٠٠٩ خلال العام ٢٠١٠ لتوظيف مدعين عامين مهنيين وخبراء لفترة قصيرة وتعيينهم في القسم الجنائي في وزارة العدل، حيث سيعملون على القضايا التي هي من صلاحية المفتش العام. يشدد المؤتمرون على دعم جهود المفتش العام ووزارة العدل في التحقيق ومحاكمة قضايا الإحتيال والنشاطات الجنائية التي تحصل خلال برامج المساعدة في العراق.

شروط تمويلات أخرى
قانون تخصيصات العمليات الخارجية/ وزارة الخارجية يوفر تمويل إضافي، لا يتجاوز ٤٦٦,٨ مليون دولار، لإعادة إعمار العراق.(لا ينطبق هذا السقف على التمويل للعراق الذي قد يستمد من تمويل إقليمي ضمن حسابات التخصيصات الافرادية).

يذكر تقرير المؤتمر تخصيصات خاصة لبرامج محددة للعراق، تشمل حتى مبلغ ٣٨٢,٥ مليون دولار لصندوق دعم الإقتصاد. كما ويذكر التقرير أنه يجب تقديم ٥ ملايين دولار من صندوق دعم الإقتصاد إلى صندوق مارلا روزيكا لضحايا الحرب العراقية و٥٠ مليون دولار لبرنامج مساعدة المدنيين و١٢٦ مليون دولار" للديمقراطية والمجتمع المدني" ومنها يجب توفير ١٠

ملايين إلى مبادرة ديمقراطية النساء العراقيين و ٥٠ مليون دولار لبرنامج تنمية قدرات الوزارات و ١٠ ملايين لسكان الأقليات العراقية.

يذكر المؤتمرون أن الحكومة العراقية يجب أن تتحمل المسؤولية الكاملة لدعم برامج تنمية القدرات الوزارية في المستقبل.

في ما يتعلق بتخصيصات مساعدة سكان الأقليات، يحدد المؤتمرون بشكل خاص"المجموعات الدينية في منطقة سهول نينوى ويوجه وزير الخارجية إلى تقديم تقرير خلال ٩٠ يوما من تاريخ نص القانون حول الحاجات الفريدة للأقليات العراقية بما فيها الحاجات الأمنية، وللمنظمات التي تلقت تمويل من وزارة الخارجية ومن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لبرامج مساعدة هذه الأقليات ومجمل المبالغ التمويلية الموفرة لهذه الأهداف".

ويذكر تقرير المؤتمر أيضا حتى ٥٢ مليون دولار لحساب الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون يصدر المؤتمرون توجيهات تنص على عدم إستعمال هذه الأموال لأعمال إنشاءات جديدة.

إضافة إلى ذلك يسمح بتخصيص مبالغ للعراق غير محددة هنا، من حساب برنامج منع إنتشار الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب ونزع الألغام والبرامج الأخرى المتشابهة (NADR) وبرنامج التدريب العسكري والتعليمي الدولي(IMET) ومن الممكن من برامج أخرى. السقف القانوني للعراق والبالغ ٤٦٦,٨ مليون دولار يكفي لتغطية تخصيصات ٣٠,٣ مليون دولار لبرنامج (NADR) وتخصيصات ٢ مليون دولار لبرنامج (IMET) كما للمبالغ المخصصة لصندوق دعم الإقتصاد (ESF) والصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون (INCLE).

يعرب المؤتمرون عن قلقهم إزاء أكلاف الأمن وعلاقتها بالفوائد التي تنجم عن البرامج الجاري تنفيذها في العراق. كما طلب المؤتمرون أن تتشاور وزارة الخارجية مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بخصوص الطريقة المتبعة في اتخاذ القرارات من أجل مقارنة هذه الأكلاف بالفوائد.

الشروط العامة

ينص القانون على انه يجوز للحكومة الاميركية استعمال واحداً من التمويلات المتوفر بموجب القانون للدخول في إتفاقية حقوق قواعد دائمة مع الحكومة العراقية". ويستمر القانون في التأكيد على المتطلبات السابقة بأن تتوفر الأموال المخصصة لمساعدة العراق، إلى الحد الأقصى الممكن، بطريقة تتيح إستخدام الهيئات العراقية لها وفقا لتوجيهات وزارة الخارجية الصادرة بتاريخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ " توجيهات للمشاركة المالية للحكومة العراقية في برامج ومشاريع المساعدة الأجنبية المدنية الممولة من حكومة الولايات المتحدة الأميركية".

يتطلب شرط عام (غير متعلق بالعراق بشكل خاص) أن :

يحتفظ وزير الخارجية بقائمة تتضمن أسماء موظفي الحكومات الأجنبية وأسماء أفراد عائلاتهم المباشرين الذين شملهم الإثبات المقدم من وزير الخارجية حول تورطهم في الفساد المتعلق بإستخراج المواد الطبيعية كما ويقوم وزير الخارجية بتقديم تقرير إلى لجان التخصيصات يلخص هكذا إثبات بالنسبة لكل فرد مذكور في القائمة. لاحظ المؤتمرون أن التقارير السابقة كانت تفتقر

إلى الكفاءة وبالتالي يطلبون أن توفر التقارير المستقبلية المعلومات المطلوبة، وبشكل سري إذا كان ذلك ضروريا. أي فرد على اللائحة لن يكون مؤهلاً للدخول إلى الولايات المتحدة. يدرك المؤتمرون الحاجة إلى توسيع العقوبات ضد من يثبت إنخراطهم في ممارسات الفساد، ويطلب هؤلاء من وزير الخارجية أن يحث الحكومات الأخرى لإتخاذ هكذا خطوات.

لا يتضمن القانون شرط سابق مذكور في القانون العام ١١١-٨ (القسم ٧٠٤٢)، الذي ينطبق على السنوات السابقة والذي يسمح بتوفير بعض التمويل المخصص لمساعدة العراق، فقط إلى الحدود التي تقوم فيها الحكومة العراقية بمطابقة هكذا مساعدة على أساس دولار لدولار.

قانون تخصيصات وزارة الدفاع

خلال دراسة قانون تخصيصات وزارة الدفاع للعام ٢٠١٠، إقترح رئيس اللجنة الفرعية للدفاع في مجلس النواب، النائب مرثى طباعة "البيان التفسيري" في سجل الكونغرس والذي يجب أن يعامل بحسب القسم ٨١٢٤ من القانون على أنه بيان شرح مشترك للجنة المؤتمر.

برنامج الإستجابة الطارئة للقائد (CERP)

لا يوفر القانون أية أموال لإعادة إعمار العراق غير تلك التي تأتي من برنامج الإستجابة الطارئة للقائد. جرى تخصيص مبلغ ١,٢ مليار دولار من التشغيل والصيانة في الجيش الى برنامج الإستجابة الطارئة للقائد . من هذا المبلغ جرى تخصيص ٢٠٠ مليون دولار للإستخدام في العراق بحسب "البيان التفسيري".

يطلب القانون حجب مبلغ ٥٠٠ مليون دولار من أصل ١,٢ مليار دولار بانتظار إنجاز وتسليم مراجعة شاملة لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد. لا يحدد القانون ما إذا كانت الأموال يجب أن تحجب عن الإستخدام في العراق أو أفغانستان.

يذكر البيان التفسيري أيضا أنه:

يجب أن يتضمن هذا التقرير العملية التي تجري بها صياغة وتبرير طلبات ميزانية برنامج الإستجابة الطارئة للقائد؛ والإدارة والإشراف الحاليين على أموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد وعقود وزارة الجيش و نائب وزير الدفاع والمراقب والقيادة المركزية الأميركية؛ عدد الموظفين اللازمين وعدد الموظفين المنشورين حاليا في أفغانستان مع قيادة العقود المشتركة والقوات الأميركية في أفغانستان دعما لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد؛ تقييم منفصل للعراق ولأفغانستان للأهداف وللأغراض والمتطلبات المتوقعة لأموال برنامج الإستجابة الطارئة للقائد في السنة القادمة؛ عملية تنسيق المشاريع مع الوكالات الحكومية الأميركية الأخرى والمنظمات غير الحكومية التي تنفذ مشاريع في العراق وأفغانستان؛متطلبات إستدامة المشاريع المنفذة بظل برنامج الإستجابة الطارئة للقائد؛ إجراءات ضمان أن المشاريع المنفذة بظل برنامج الإستجابة الطارئة للقائد جرى تنسيقها مع الحكومات المضيفة وقادة المجتمعات المحلية؛ وإجراءات وأنظمة متابعة المشاريع المنفذة بظل برنامج الإستجابة الطارئة للقائد. إضافة إلى ذلك، يجري توجيه وزير الدفاع بأن يقدم،كجزء من مراجعة البرنامج، تقريرا حول صوابية إنشاء مكتب لبرنامج الإستجابة الطارئة للقائد يكون مسؤولا عن اعداد الميزانيات والمخططات الإستراتيجية والرقابة ومتطلبات تنسيق البرنامج و معايير التدريب.

تقييدات إستخدام الأموال
يستمر القانون بفرض الشروط التي تمنع إستخدام الأموال المخصصة من أجل إنشاء أية منشأة أو قاعدة عسكرية بهدف البقاء الدائم للقوات الأميركية في العراق أو لممارسة أية سيطرة أميركية على الموارد النفطية العراقية.

العلاج الطبي للمقاولين
البيان التفسيري، الذي يتناول مسألة "القلق بأن لا يتلقى العمال الأميركيون العلاج الطبي المناسب للشفاء من الإصابات التي يعانون منها أثناء عملهم في ساحة القتال"، يحث وزارة الدفاع على:

تشجيع المقاولين الفيدراليين على توفير العلاج الطبي الأكثر فعالية للإصابات التي تحدث أثناء العمل خارج الولايات المتحدة دعما للعمليات العسكرية بما فيها عملية حرية العراق ....؛ وتشجيع المقاولين الفيدراليين، الذين ينفذون عقدا فيدراليا خارج الولايات المتحدة، على ضمان تلقي العمال الأميركيين، الذين ينفذون العقد، العلاج الطبي نفسه كما لو كانوا يعملون داخل الولايات المتحدة.

إشراف
الوكالات
الأخرى

المقدمة
تدقيق الوكالات الأخرى
تحقيق الوكالات الأخرى

القسم
٥

المقدمة

في آذار/مارس ٢٠٠٤، شكل المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) مجلس المفتشين العامين العراقي (IICG) لتوفير منتدى لمناقشة عملية الإشراف في العراق ولتعزيز التعاون والتشارك بين المفتشين العامين التابعين للوكالات التي تشرف على صناديق تمويل إعادة إعمار العراق. يجتمع في كل ربع سنة الممثلون عن الوكالات الأعضاء في المجلس لتبادل التفاصيل المتعلقة بعمليات التدقيق الحالية وتلك المخطط لتنفيذها، ولتحديد الفرص المتاحة للتعاون ولتخفيف التكرار إلى الحد الأدنى.

عُقد آخر اجتماع في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في مكتب المفتش العام في أرلنغتون بولاية فرجينيا. وقد حضر الاجتماع ممثلون عن الوكالات التالية:

- وكالة التدقيق في سلاح الجو (AFAA)
- وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA)
- مكتب المفتش العام في قيادة المنطقة الوسطى للقوات المسلحة الأميركية (CENTCOM IG).
- وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)
- المفتش العام لدى وزارة الجيش (USAA)
- مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع (DoD OIG)
- مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)
- مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID OIG)

في كل ربع سنة، يطلب المفتش العام معلومات مُحدثة من المنظمات الأعضاء حول نشاطاتها الإشرافية المنجزة والجاري تنفيذها والمخطط لتنفيذها. يُلخص هذا القسم عمليات التدقيق والتحقيق التي أُبلغت إلى المفتش العام في ربع السنة هذا من الوكالات التالية: مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع (DoD OIG)، مكتب المفتش العام لدى وزارة الخارجية (DoS OIG)، مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)، مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID OIG)، مكتب التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA). أنظر الملحق (ك) للإطلاع على تحديثات المعلومات المقدمة من وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA)

مع أن المفتش العام قد زود في أرباع السنة السابقة تحديثات حول وزارة المالية ووزارة التجارة، فإن هاتين الوزارتين ليس لديهما حالياً أية نشاطات إشراف على مشاريع لإعادة إعمار العراق، أو مخطط لتنفيذها في السنة المالية ٢٠١٠، وبالتالي لن يذكرها المفتش العام بعد الآن في هذا القسم.

نص القسم ٨٤٢ من قانون التفويض للدفاع القومي للسنة المالية ٢٠٠٨ (القانون العام 181-101) على أن يقوم المفتش العام، بالتشاور مع مفتشين عامين آخرين، بإعداد "خطة شاملة لتنفيذ سلسلة من عمليات التدقيق في العقود، والعقود من الباطن، وأوامر المهمات وأوامر التسليم للوكالات الفدرالية لأداء وظائف الأمن وإعادة

إشراف الوكالات الأخرى

الإعمار في العراق". عقب صدور القسم ٨٤٢، عمل المفتش العام عن كثب مع مجموعة التخطيط المشترك لجنوب غرب آسيا في مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع التي سهّلت إنتاج "خطة التدقيق الشاملة لجنوب غرب آسيا". تُلخص تلك الوثيقة، التي أعدّها المفتشون العامون المعنيون (من ضمنهم المفتش العام) عمليات التدقيق الجاري تنفيذها والمخطط لتنفيذها في المدى القريب للعراق وللمنطقة. تقوم المجموعة حالياً بتنسيق تحديث السنة المالية ٢٠١٠ بحسب الخطة. جرى توسيع الخطة الشاملة إلى ما أبعد من التكليف القانوني لتشمل مناطق وظيفية أخرى معنية بدعم عملية الحرية الدائمة وعملية حرية العراق، إضافة إلى العمليات الطارئة ما وراء البحار، مثل إدارة العقود، إعادة ضبط المعدات، الإدارة المالية، ودعم إعادة الإعمار. سوف تستمر وكالات الإشراف المشاركة في تنسيق خطط التدقيق عبر مجموعات العمل والمجالس العاملة.

عمليات تدقيق الوكالات الأخرى

يحدّث هذا القسم المعلومات المتعلقة بعمليات التدقيق التي أجرتها الوكالات الأعضاء في مجلس المفتشين العامين في العراق (IIGC) والتي أبلغتها للمفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR).

- أنظر الجدول ٥-١ للإطلاع على تقارير الإشراف المنجزة حديثاً.
- أنظر الجدول ٥-٢ للاطلاع على نشاطات الإشراف الجاري تنفيذها على يد وكالات أميركية أخرى خلال فترة إعداد هذا التقرير.
- أنظر الملحق (ز) للحصول على معلومات إضافية حول عمليات التدقيق التي قامت بها وكالات أخرى بضمنها ملخصات التدقيق.
- أنظر الملحق (ح) للحصول على قائمة بتواريخ لعمليات التدقيق والمراجعة لمشاريع حول إعادة إعمار العراق التي قامت بها كافة الهيئات.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٥-١
تقارير الإشراف المنجزة مؤخراً على يد وكالات أميركية أخرى حتى تاريخ ٢٠٠٩/٦/٣٠

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	D-2010-032	٢٠٠٩/١٢/٣١	عقود أنظمة مكافحة أجهزة التفجير المرتجلة والألغام- نظام الكشف المركب على عربات هاسكي
وزارة الدفاع (DoD)	D-2010-029	٢٠٠٩/١٢/٢١	مؤهلات ومعايير اختيار مقاولي وزارة الدفاع لعقود دروع الوقاية الجسدية
وزارة الدفاع (DoD)	D-2010-028	٢٠٠٩/١٢/١٥	التملك السريع ونشر حلول المواد العسكرية في سلاح البحرية
وزارة الدفاع (DoD)	D-2010-025	٢٠٠٩/١٢/١١	تخطيط النقل لانسحاب افراد وأصول وزارة الدفاع من العراق
وزارة الدفاع (DoD)	D-2010-027	٢٠٠٩/١٢/٨	إدارة الجيش للعمليات ومرحلة الدعم من عملية التملك لدروع الوقاية الجسدية
وزارة الدفاع (DoD)	D-2010-021	٢٠٠٩/١١/٢٣	استخدام تقييمات التهديد للنظام في عمليات تملك السيارات التكتيكية
وزارة الدفاع (DoD)	D-2010-022	٢٠٠٩/١١/٢٠	إدارة العربات عير التكتيكية دعماً لعملية حرية العراق.
وزارة الدفاع (DoD)	غير متوفرة	٢٠٠٩/١١/١٦	الصيانة المؤجلة لوزارة الجيش على العربات المقاتلة برادلي
وزارة الدفاع (DoD)	D-2010-005	٢٠٠٩/١١/٣	أمن المعلومات في الاسطول ومركز الإمداد الصناعي، سيغونيلا، لمفرزة البحرين
وزارة الخارجية(DoS)	AUD/IQO-09-25	٢٠٠٩/١٠/٢١	تدقيق إدارة العقود والتفويضات والمصادقات للمجلس الاقتصادي الوطني في بغداد
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-10-288R	٢٠٠٩/١٢/١٨	العمليات الطارئة عبر البحار: التمويل وتقارير الكلفة لوزارة الدفاع
مكتب المحاسبة الحكومية(GAO)	GAO-10-156	٢٠٠٩/١١/١٢	وزارة الخارجية: نمو الأمن الدبلوماسي مؤخراً يستوجب مراجعة استراتيجية
مكتب المحاسبة الحكومية(GAO)	GAO-10-187	٢٠٠٩/١١/٢	عقود الطوارىء: تحسينات إضافية لازمة لمتابعة الوكلات لموظفي المقاولين وللعقود في العراق، أفغانستان
مكتب المحاسبة الحكومية(GAO)	GAO-10-179	٢٠٠٩/١١/٢	عملية حرية العراق: ملاحظات أولية حول تخطيط وزارة الدفاع انسحاب القوات الاميركية من العراق
مكتب المحاسبة الحكومية(GAO)	GAO-10-95	٢٠٠٩/١٠/٢٩	دعم القتال الحربي: الأعمال المطلوب اتخاذها من أجل تحسين الرؤية والتنسيق لجهود مكافحة أجهزة التفجير الارتجالية
مكتب المحاسبة الحكومية(GAO)	GAO-10-119	٢٠٠٩/١٠/١٦	دعم القتال الحربي: تقييم خبير مستقل لنتائج اختبار دروع الوقاية الجسدية والإجراءات اللازمة قبل وضعها في الميدان.

الجدول ٥-١ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-10-01	٢٠٠٩/١٠/١	العقود الطارئة: وزارة الدفاع ووزارة الخارجية و الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تستمر في مواجهة التحديات في متابعة موظفي المقاولين والعقود في العراق وأفغانستان
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2010-0018-ALL	٢٠٠٩/١٢/١٧	الإدارة والرؤية لممتلكات الحكومة الموضوعة بتصرف المقاول الذي ينفذ عمليات الوقود السائبة في الكويت
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2010-0030-ALL	٢٠٠٩/١٢/١٤	عمليات التعاقد، إدارة العقود المشتركة- العراق/أفغانستان، مركز العقود الاقليمي في بغداد، فرقة الاحتياجات لجميع مسارح القتال، المنطقة الدولية في بغداد، العراق
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2010-0019-ALM	٢٠٠٩/١٢/٨	مسالة حساسية للوقت – استدامة المعدات غير المعيارية للأنظمة التي أنهيت
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2010-0021-ALL	٢٠٠٩/١٢/٨	عمليات التراجع في جنوبي غربي آسيا- الكويت، مخزن الطيران الفئة التاسعة، معسكر اريفجان في الكويت
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2010-0022-ALL	٢٠٠٩/١٢/٧	عمليات التراجع في جنوبي غربي آسيا – عمليات تراجع متعددة الفئات، معسكر اريفجان في الكويت
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2010-0013-ALM	٢٠٠٩/١١/١٦	برامج حث إعادة الضبط الآلي لعمليات التراجع والمخزون في المستودعات
وزارة الدفاع (DoD)	D2010-D000IG-0073.000	٢٠٠٩/١٢/٧	تحديث التقرير الملخص حول التحديات التوصيات والمبادرات التي تؤثر على OEF/OIF كما رخصتها منظمات الإشراف الفدرالية والدفاعية للسنوات المالية ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩.
وزارة الدفاع (DoD)	D2010-D000JA-0055.000	٢٠٠٩/١٠/٢٧	إدارة العمليات في مسرح عمليات التراجع، معسكر اريفجان-الكويت
وزارة الدفاع (DoD)	D2010-D000JA-0054.000	٢٠٠٩/١٠/٢٧	الرقابة على التصرف بالمعدات في مكتب تسويق وإعادة إستخدام المعدات الدفاعية في معسكر اريفجان- الكويت
وزارة الدفاع (DoD)	D2010-D000AS-0031.000	٢٠٠٩/١٠/٢٧	عقد دعم برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني المرحلة الرابعة
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000FH-0292.000	٢٠٠٩/٩/٢٣	امتثال خدمات الباعة التجاريين للمتطلبات الضريبية الفدرالية التي تفرض الإبلاغ عن الضرائب للعقود الداعمة لعمليات جنوب غربي آسيا

إشراف الوكالات الأخرى

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	غير متوفر	غير متوفر	تنمية القدرات الوزارية لوزارات الدفاع والداخلية العراقية والمراقبين العامين الداخليين
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000JB-0307.000	٢٠٠٩/٩/١٦	الرقابة على المحاسبة والتصرف بالممتلكات المقدمة من الحكومة في العراق
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-DIPOE3-0306.000	٢٠٠٩/٩/١١	مراجعة استجابة الجيش للتعرض لديكرومات الصوديوم في كرمة علي بالعراق
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000LC-240.002	٢٠٠٩/٩/١٠	مخطط النقل ضمن مسرح العمليات، والقدرات، والتنفيذ لخفض القوات في العراق
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D00SPO-0310.000	٢٠٠٩/٩/١٠	تقييم مخطط النقل ضمن مسرح العمليات، والقدرات، والتنفيذ لخفض القوات في العراق
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-DIPOAI-0305	٢٠٠٩/٩/١	مراجعة تدقيق المتابعة للعقود حول تدقيقات الكلفة المترتبة المتعلقة بعملية إعادة إعمار العراق
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000JB-0280.000	٢٠٠٩/٨/١٠	مخططات وزارة الدفاع لخفض القوات وإعادة تموضع الممتلكات في العراق
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000AS-0266.000	٢٠٠٩/٧/٣١	العقود الداعمة لعمليات القواعد في الكويت
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000AS-0264.000	٢٠٠٩/٧/٢٠	عقد المعدات العسكرية الاحتياطية الحربية للقوات الجوية الوسطى
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000JB-0254.000	٢٠٠٩/٧/١٣	التعاقد لصيانة الدعم المباشر والتنظيمي في قاعدة بلد المشتركة، العراق
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000AS-0247.000	٢٠٠٩/٧/١٠	عقود داعمة لبرنامج المسح الواسع النطاق لمراقبة المنطقة البحرية
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000CH-0244.000	٢٠٠٩/٧/٧	عقود الشركة الدولية لتجارة النفط لإمداد الوقود إلى الجيش الأميركي في العراق
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000LC-0237.000	٢٠٠٩/٦/١١	عقود الشحن الجوي دعماً لعملية حرية العراق وعملية الحرية الدائمة
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D00SPO-0242.00	٢٠٠٩/٦/١١	تقييم الادعاءات التي وردت عبر خط الاتصال المباشر لوزارة الدفاع فيما يتعلق بنزاهة أبحاث إصابة الدماغ في العراق
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-DINT01-0203.000	٢٠٠٩/٦/١٠	مراجعة المعلومات التي شملتها قوات المهمات المشتركة في غوانتنامو عن الصحة العقلية للمحتجزين في تقارير المعلومات الاستخباراتية
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000IG-D00SPO0225.000	٢٠٠٩/٥/١٥	تقييم الأبحاث حول عمليات إدارة قضايا الذين بترت أطرافهم في القتال
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000IG-D00SPO.0226.000	٢٠٠٩/٥/١٥	تقييم الأبحاث حول عمليات الفصل الإدارية للمجندين

الجدول ٥-٢ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000AE-0210.000	٢٠٠٩/٤/٢٨	تلبية سلاح مشاة البحرية لتقديم بيانات الحاجة العالمية العاجلة لأجهزة إبهار تعمل باللايزر
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000FC-0199.000	٢٠٠٩/٤/١٧	التقديمات والتفاوتات المقدمة إلى موظفي وزارة الدفاع المدنيين دعماً للحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000FG-0183.000	٢٠٠٩/٤/٧	أكلاف مشاة البحرية للسنة المالية ٢٠٠٨، بالحرب العالمية على الإرهاب. عبر المحاسبة المعيارية، إعداد الموازنة ورفع التقارير تحتاج
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000JB-0181.000	٢٠٠٩/٤/٣	القوات المتعددة الجنسيات في العراق/الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق - خدمات مكافحة الحريق وبرنامج التدريب
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000JA-0108.002	٢٠٠٩/٤/٢	عمليات المعلومات في العراق
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000FC-0176.000	٢٠٠٩/٣/١٩	الرقابة على الالتزامات غير المسددة (المصفاة) لعقود وزارة الجيش دعماً للحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000FC-0165.000	٢٠٠٩/٣/٤	الرقابة على جداول الرواتب العسكرية لوزارة البحرية المعالجة لدعم الحرب العالمية على الإرهاب في مراكز الإنفاق في سان دييغو
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000AS-0163.000	٢٠٠٩/٣/٢	عقود صيانة القوارب الصغيرة لدى البحرية والجيش
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000FI-0150.000	٢٠٠٩/٢/١٣	عمليات شراء المواد المصنوعة عبر اتفاقيات الشراكة مع مستودع الجيش في كوربوس كريستي
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000JA-0136.000	٢٠٠٩/١/٣٠	الرقابة على بطاقات الدخول المشتركة للوكالات غير التابعة لوزارة الدفاع.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000LD-0110.000	٢٠٠٩/١/٢٩	الشراكات الخاصة - العامة لصيانة مستودع القوات الجوية
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-DIPOAI-0141	٢٠٠٩/١/٢٩	مراجعة قرار الجيش بعدم اقتطاع الأموال من عقد برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني الثالث (LOGCAP III)
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000FB-0112.000	٢٠٠٩/١/٥	نشر نظام المشتريات القياسي في قيادة التعاقد المشتركة للعراق وأفغانستان.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000AE-0102.000	٢٠٠٨/١٢/٩	عقود أنظمة مكافحة أجهزة التفجير المرتجلة والألغام.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000CK-0100.000	٢٠٠٨/١٢/٩	صيانة ودعم العربات المدرعة المقاومة لكمائن الألغام.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000CF-0095.000	٢٠٠٨/١٢/١	عقود استخدام الوقت والمواد لوزارة الدفاع.

الجدول ٥-٢ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000AS-0092.000	٢٠٠٨/١٢/١	مكافحة أجهزة التفجير المرتجلة المتحكم بها لاسلكياً في برنامج الحرب الإلكترونية.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D000CD-0071.000	٢٠٠٨/١١/١٢	تطبيق مذكرة قرار شراء "الطائرة بريداتور/سكاي واريور" الصادرة بتاريخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨.
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000FD-0198.001	٢٠٠٨/١٠/١٠	إعادة الإعلان عن تدقيق الأموال المخصصة لأفغانستان والعراق والتي تتم معالجتها عبر صندوق الائتمان للمبيعات العسكرية الأجنبية.
وزارة الدفاع (DoD)	D2009-D0000AE-0007.000	٢٠٠٨/٩/٢٩	العمليات الشرائية للجيش استجابة إلى التهديدات الموجهة إلى العربات بعجلات التكتيكية الخفيفة.
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000AB-0266.000	٢٠٠٨/٩/١٨	موظفو الشراء لجنوب غرب آسيا في وكالة إدارة العقود الدفاعية
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000LF-0267.000	٢٠٠٨/٩/١٢	عقود الشركات البائعة الأولى للمعدات الطبية/الجراحية دعماً لقوات الائتلاف في العراق وأفغانستان
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FN-0230.000	٢٠٠٨/٨/٢٨	الرقابة لضمان صحة المعلومات على شبكة مشاريع سلاح البحرية الأميركية خارج الولايات المتحدة القارية حسب تعلقها بالحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000LD-0245.000	٢٠٠٨/٨/٢٧	مرافق الإصدارات المركزية
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000CD-0256.000	٢٠٠٩/٨/٧	عقود دروع الوقاية الجسدية لوزارة الدفاع.
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FP-0252.000	٢٠٠٨/٨/١	الرواتب العسكرية في وزارة سلاح الجو دعماً للحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000AE-0251.000	٢٠٠٨/٧/٢١	استعمال الجيش للعقود القائمة على دفع رسم ومكافأة لدعم الحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000LH-0249.000	٢٠٠٨/٧/١٤	عقود إصلاح وصيانة معدات وأجزاء الطائرات التي تدعم قوات الائتلاف في العراق وأفغانستان
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000CE-0221.000	٢٠٠٨/٦/٩	جهود وزارة الدفاع ومقاول وزارة الدفاع لمنع حصول اعتداءات/مضايقات جنسية تشمل موظفي المقاول داخل مناطق عمليتي حرية العراق والحرية الدائمة.
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FJ-0210.000	٢٠٠٨/٥/٣٠	الصيانة المؤجلة لوزارة الجيش على أسطول دبابات أبرامز نتيجة الحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FD-0214.000	٢٠٠٨/٥/٢٠	عقود قطع غيار الأسلحة الصغيرة المركبة على عربات دعماً للحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000CE-0187.000	٢٠٠٨/٤/٢٣	شراء زجاج باليستي للعربات بعجلات المتعددة الأغراض السريعة الحركة

الجدول ٥-٢ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000JC-0186.000	٢٠٠٨/٤/٢٣	شراء الوقود من الدرجة الثالثة وتوزيعه في جنوب غرب آسيا
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FP-0132.000	٢٠٠٨/٢/٢٥	الرقابة الداخلية على صندوق الأموال العامة للجيش، والنقد وغيرها من الأصول النقدية الأخرى المحتفظ بها في جنوب غرب آسيا
وزارة الدفاع (DoD)	2008C003	٢٠٠٨/٢/٧	تقييم استجابة وزارة الدفاع على الاعتداء الجنسي في مناطق عمليات الحرية الدائمة وحرية العراق
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000FL-0252.000	٢٠٠٧/٨/٣١	الرقابة الداخلية على اعتمادية البيانات في نظام التوزيع القابل للنشر
وزارة الخارجية (DoS)	10-ISP-3013	٢٠٠٩/٩/١	برامج إزالة الألغام في العراق
وزارة الخارجية (DoS)	09MERO3021	٢٠٠٩/٨/١	قوة أمن السفارة الأميركية في بغداد(BESF)
وزارة الخارجية (DoS)	09MERO3017	٢٠٠٩/٦/١	جردة الممتلكات والمحاسبة في السفارة الأميركية في بغداد
وزارة الخارجية (DoS)	09MERO3016	٢٠٠٩/٦/١	أمر مهمة عقد برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP) للسفارة الأميركية في بغداد
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	120874	٢٠٠٩/١١/١	العقود في العراق وأفغانستان
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	320734	٢٠٠٩/١١/١	مخطط الحملة المشتركة في العراق
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351376	٢٠٠٩/٩/١	جهوزية القوات الجوية القتالية والقوات الاستكشافية القتالية
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351385	٢٠٠٩/٩/١	مراجعة التدريب على المهارات القتالية لقوات الدعم
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351387	٢٠٠٩/٩/١	مراجعة القدرة التدريبية لسلاح مشاة البحرية والجيش
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351388	٢٠٠٩/٩/١	مراجعة توفر القوات المدربة والجاهزة للعراق وأفغانستان
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351393	٢٠٠٩/٨/٢٨	متطلبات العناية الصحية لوزارة الدفاع للعمليات الطارئة
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	361123	٢٠٠٩/٨/١	عمليات حرق النفايات الصلبة في حفر مفتوحة التي يقوم بها الجيش الأميركي في العراق وأفغانستان
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	320691	٢٠٠٩/٧/١	مخطط الوكالة المدنية الأميركية لتخفيف وجود الجيش الأميركي من العراق
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	320694	٢٠٠٩/٧/١	توظيف لاجئي العراق وحاملي تأشيرات الهجرة الخاصة(SIV) في الولايات المتحدة
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	320645	٢٠٠٩/٣/٩	الجهود الأميركية والعراقية والدولية لمعالجة تحديات إعادة دمج المهجرين العراقيين

الجدول ٥-٢ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351271	٢٠٠٩/٣/١	أسس وزارة الدفاع لمستويات وخطط برنامج نظام الطائرات من دون طيار لدعم هذه المستويات
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351429	٢٠٠٩/٢/١	مخطط وزارة الدفاع لانسحاب القوات الأميركية من العراق
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	120812	٢٠٠٩/٢/١	الإشراف على مقاولي العراق/أفغانستان
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	320638	٢٠٠٨/١٠/١	ترتيبات المشاركة في تكاليف العراق
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351242	٢٠٠٨/٨/٧	قدرات معالجة الاستخبارات والمسح والاستكشاف والاستطلاع (ISR)
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351230	٢٠٠٨/٦/١	الإدارة الاستراتيجية للمنظمة المشتركة لمكافحة أجهزة التفجير المرتجلة (JEIDDO)
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351236	٢٠٠٨/٦/١	متطلبات مستعجلة لزمن الحرب
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2010-ALM-0008-000	ربع السنة الأول/ السنة المالية ٢٠١٠	التعاقد لدعم الصيانة- أوامر إدارة دورة الحياة
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2010-ALC-0122-000	ربع السنة الأول/ السنة المالية ٢٠١٠	نشاطات التعاقد في العراق خلال وبعد خفض القوات
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2010-ALC-0087-000	ربع السنة الأول/ السنة المالية ٢٠١٠	عقود دعم الحياة للقوات الاميركية في البصرة بالعراق
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2010-ALC-0232-000	ربع السنة الأول/ السنة المالية ٢٠١٠	إغلاق القواعد العاملة الأمامية – نقل الممتلكات إلى الحكومة العراقية
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2010-ALL-0105-000	ربع السنة الأول/ السنة المالية ٢٠١٠	تدقيق متابعة لإغلاق القواعد الأمامية- العراق
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2010-ALC-0106-000	ربع السنة الأول/ السنة المالية ٢٠١٠	تدقيق متابعة لمحاسبة البنود الحساسة والرقابة في أبو غريب بالعراق
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2010-ALC-0594-000	ربع السنة الأول/ السنة المالية ٢٠١٠	شهادة قيادة العقود المشتركة العراق/أفغانستان
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009- ALL-0571.000	ربع السنة الرابع/ السنة المالية ٢٠٠٩	عقد إعادة تدوير والتخلص من مواد النفايات في معسكر ستيلر، العراق

الجدول ٥-٢ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-ALL-0590.000	ربع السنة الرابع/ السنة المالية ٢٠٠٩	عمليات حقل الوقود في معسكر بوهرنغ-الكويت
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-ALL-0531.000	ربع السنة الرابع/ السنة المالية ٢٠٠٩	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد - أفغانستان
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-ALL-0593.000	ربع السنة الرابع/ السنة المالية ٢٠٠٩	الرقابة على المساءلة والرؤية لحاويات الشحن- العراق
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-ALC-0535.000	٢٠٠٩/٥/٢١	تحديد رسوم المنح لعقد برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني الثالث (LOGCAP)، أمر المهمة رقم ١٣٩
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-FFS-0075.000	٢٠٠٩/٣/٣١	تدريب وحدات الاحتياط بعد حشدها
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-ALL-0133.000	٢٠٠٩/٩/٢٦	حماية القوات- الإشارات الأمنية (الكويت)
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-ALL-0118.000	٢٠٠٩/٢/١٠	الرقابة على الدفعات إلى البائعين- جنوب غرب آسيا (المرحلة الثانية)
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-ALL-0110.000	٢٠٠٩/٢/٢	القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، صندوق قوات الأمن العراقية(ISSF)
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-ALL-0106.000	٢٠٠٩/٢/٢	عمليات التعاقد في قيادة التعاقد المشتركة- العراق وأفغانستان- جلال أباد (أفغانستان)
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-ALM-0059.000	٢٠٠٩/١/٢٧	استدامة المعدات التي لا تخضع إلى مواصفات قياسية
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-ALL-0354.000	٢٠٠٩/١/٢٠	إغلاق قواعد العمليات المتقدمة(FOB).
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALA-0588.000	٢٠٠٩/١/٢٠	المبيعات العسكرية الأجنبية(FMS).
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2009-ALC-0093.000	٢٠٠٨/١٠/٢٠	القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق، عقد برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP)، المرحلة الثالثة، إغلاق العقد.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-FFF-0081.000	٢٠٠٨/٩/١٠	تدريب الوحدات على مكافحة أجهزة التفجير الارتجالية

الجدول ٥-٢ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALL-0401.000	٢٠٠٨/٩/١	عمليات التعاقد في القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان- قندهار وسالرنو (أفغانستان)
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALL-0398.000	٢٠٠٨/٧/٢١	الرقابة على برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني-ملكية وايت
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALL-0403.000	٢٠٠٨/٧/٧	عقود الإسكان – مجموعة دعم المناطق (ASG) – الكويت
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALL-0633.000	٢٠٠٨/٦/١٨	برنامج التأمين بموجب قانون الدفاع عن القواعد(DBA) الأولى لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALL-0625.000	٢٠٠٨/٦/٩	تدقيق متابعة لعمليات التعاقد، قيادة العقود للجيش الأميركي، المنطقة الجنوبية الغربية-الكويت (المرحلة الأولى)
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALM-0311.000	٢٠٠٨/٢/١٨	إعادة ضبط دعم أعباء العمل لمديرية اللوجستيات (DOL)
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-FFF-0044.000	٢٠٠٨/٢/١٢	إدارة مراكز التدريب على القتال في الأسطول المتموضع مسبقاً
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALL-0320.000	٢٠٠٨/١/٢٨	عمليات التعاقد في القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (باغرام)
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2007-ALL-0887.002	٢٠٠٧/٧/٢٦	عمليات التعاقد في القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (فيكتوري)
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2007-ALL-0859.000	٢٠٠٧/٦/١٨	عمليات التعاقد، قيادة العقود في الجيش الأميركي-منطقة جنوب غرب آسيا-الكويت (المرحلة الثانية)
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	غير متوفر	ربع السنة الأول/السنة المالية ٢٠٠٩	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/لبرنامج تطوير القطاع الزراعي الخاص- الأعمال الزراعية في العراق
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	غير متوفر	ربع السنة الرابع/السنة المالية ٢٠٠٩	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/تطبيق العراق لنظام معلومات الإدارة المالية العراقية.
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	غير متوفر	ربع السنة الرابع/السنة المالية ٢٠٠٩	مسح الحوادث المبلغ عنها من جانب مقاولي الأمن للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)/مقاولي ومانحي العراق
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	غير متوفر	ربع السنة الأول/السنة المالية ٢٠٠٩	تدقيق مكتب برنامج مساعدة الكوارث الأجنبية في العراق

عمليات تحقيق الوكالات الأخرى

ينسق مكتب المفتش العام أعماله بصورة منتظمة مع الوكالات الحكومية الأخرى التي تقوم بالتحقيق في العراق. للإطلاع على الإحصاءات حول نشاطات التحقيق للوكالات الأميركية الأخرى، أنظر الجدول ٥-٣.

الجدول ٥-٣
نشاطات التحقيق المنفذة على يد وكالات أميركية أخرى، ٢٠٠١/١٢/٣١

الوكالة	عدد المحققين في العراق	عدد المحققين في الكويت	القضايا المفتوحة/المغلقة*
قيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأميركي، وحدة كشف الاحتيال في المشتريات الرئيسية	٧	٢	١٢٩
دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع	٧	٢	٢٢٥
مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية	١	٠	٢٣
مكتب التحقيقات الفدرالية (FBI)	٥	٢	٧٦
التحقيقات الجنائية في سلاح البحرية	١	١	٢٠
مكتب التحقيقات الخاصة لدى القوات الجوية	٢	٠	٧
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	٢	٠	١٠
المجموع	**٢٥**	٧	**٤٩٠**

* تشمل الأرقام القضايا المعلقة التي يجري العمل بها مع وكالات أخرى داخل مركز العمليات المشتركة

الهوامش

١- مقابلة السفير ريان كروكر مع مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/١١/١٠.
٢- القانون العام P.L. 111-117؛ P.L. 111-118.
٣- وزارة الخارجية (DoS)، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠٠٩/١٢/٢، الشريحة ٩.
٤- المؤتمر الصحفي لقائد القوات الأميركية في العراق (USF-I)، ٢٠١٠/١/١، www.usf-iraq.com/news/press-briefings/generals-david-petraeus-and-ray-odierno-take-media-questions-following-theestablishment-of-united-states-forces-iraq-in-baghdadjan-1-2010، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٢٠.
٥- وزارة الخارجية (DoS)، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠٠٩/١٢/٩، الشريحة ٩.
٦- وزارة الخارجية (DoS)، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠١٠/١/١٣، الشريحة ٩.
٧- أس أو أس انترناشيونال ليمتد، برنامج تحليل وسائل الإعلام الأجنبية للقيادة الاستراتيجية الأميركية، بيان رئيس القضاة العراقي مدحت محمود، ٢٠١٠/١/٥.
٨- أس أو أس انترناشيونال ليمتد، برنامج تحليل وسائل الإعلام الأجنبية للقيادة الاستراتيجية الأميركية، بيان رئيس القضاة العراقي مدحت محمود، ٢٠١٠/١/٥.
٩- راديو أوروبا الحرة، "المهاجرون العراقيون يدلون بأصواتهم في ١٤ دولة" www.rferl.org/content/Iraqi_Expats_To_Cast_Votes_In_14_Countries/1934569.html، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٢٠.
١٠- راديو أوروبا الحرة، "المهاجرون العراقيون يدلون بأصواتهم في ١٤ دولة" www.rferl.org/content/Iraqi_Expats_To_Cast_Votes_In_14_Countries/1934569.html، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٢٠.
١١- الحكومة العراقية(GOI)، اللجنة الانتخابية العليا المستقلة (IHEC) "٥١١ مرشح يمنعون من المشاركة في الانتخابات"، **www.ihec.iq** ، ٢٠١٠/١/١٨.
١٢- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤، وزارة الخارجية (DoS)، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠١٠/١/١٣.
١٣- وزارة الخارجية (DoS)، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠٠٩/١٢/٢، الشريحة ١١.
١٤- وزارة الخارجية الأميركية، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠١٠/١/٦، الشريحة ١٢.
١٥- التقرير الأسبوعي لنشرة (MEES)، المجلد ٥٢، رقم ٥٢/٥١، ٢٠٠٩/١٢، صفحة ٢.
١٦- مقابلة المفتش العام مع مسؤول في الحكومة العراقية، ٢٠٠٩/١١.
١٧- أس أو أس انترناشيونال ليمتد، برنامج تحليل وسائل الإعلام الأجنبية للقيادة الاستراتيجية الأميركية، من الحكومة العراقية(GOI)، بيان ناطق بإسم وزير النفط العراقي، ٢٠٠٩/١١/٢٢.
١٨- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٣.
١٩- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) /ESD، *تقارير الأداء الكهربائي اليومي*، ٢٠٠٩/١٠/١ – ٢٠٠٩/١٢/٣١.
٢٠- الرقيب أول دافيد بنيت، "المرافىء العراقية تشهد مستقبلاً زاهراً في الأفق"، ايرد ماريتايم، **port- www.bairdmaritime. com/index.php?option=com_content&view=article&id=4676:iraqi-sights-bright-future-onhorizon&catid=113:ports-and-shipping&Itemid=208** ، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/١٥.
٢١- الحكومة العراقية، المجلس القضائي الأعلى، الأمر رقم ٣/٢٠١٠، ٢٠١٠/١/٣.
٢٢- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.
٢٣- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤. لم يتحقق المفتش العام بشكل مستقل من معلومات هيئة النزاهة.
٢٤- الحكومة العراقية، التقرير السنوي لهيئة النزاهة للعام ٢٠٠٨، صفحة ٤٤-٥٤، لم يتحقق المفتش العام بشكل مستقل من معلومات هيئة النزاهة.
٢٥- الحكومة العراقية، التقرير السنوي لهيئة النزاهة للعام ٢٠٠٨، صفحة ٤٤-٥٤، لم يتحقق المفتش العام بشكل مستقل من معلومات هيئة النزاهة.
٢٦- وزارة الخارجية الأميركية، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠٠٩/١١/١٨، الشريحة ١٤.

٢٧- النشرة الصحفية للأمم المتحدة "الأمم المتحدة والعراق يتفقان على اطار عمل لشراكة انمائية رئيسية جديدة"، **www.uniraq.org/documents/UNDAF_Press%20Release_Eng191109.pdf** ، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٩.

٢٨- تقارير شركة دينا كورب انترناشيونال K-10، المقدم في ٢٠٠٩/٦، صفحة٢٩ و٢٠٠٩/٦، صفحة ٢٦.

٢٩- تقارير شركة دينا كورب انترناشيونال K-10 ، المقدم في ٢٠٠٩/٦، صفحة ٣-٤.

٣٠- استجابة وزارة الخارجية الأميركية، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٩.

٣١- استجابة وزارة العمل الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٠/١٩.

٣٢- وزارة الخارجية الأميركية، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠١٠/١/٦، الشريحة ٤.

٣٣- لجنة حماية الصحفيين، "العراق: الصحافيون في خطر"، **www.cpj.org/reports/2008/07/journalistskilled-in-iraq.php** ، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٩.

٣٤- الحكومة العراقية، وزارة الاتصالات العراقية، **www.iraqmoc.net** ، ٢٠١٠/١/٢١.

٣٥- المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "تقييم العودة إلى العراق"، **www.iom-iraq.net/Library/Returnee%20Report%20Nov%202009.pdf** ، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٢٣.

٣٦- الحكومة العراقية، "الجمهورية العراقية: عائدات ونفقات لموازنة ٢٠٠٣؛ تموز/يوليو – كانون الأول/ديسمبر"، ٢٠٠٣؛ الحكومة العراقية، "موازنة الحكومة العراقية" (كما وافقت عليها الجمعية الوطنية المؤقتة وحوّلت إلى قانون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)، ٢٠٠٥؛ الحكومة العراقية، "رئاسة الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة: الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠٠٥"، ٢٠٠٥؛ استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ المفتش العام، *التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة*، ٢٠٠٩/٤، ص ٢٦؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١/٤؛ ٢٠٠٩/٤/٩، و٢٠٠٩/١٠/٢؛ القوانين العامة P.L. 108-11؛ P.L. 108-106؛ P.L. 108-287؛ P.L. 109-13؛ P.L. 109-102؛ P.L. 109-148؛ P.L. 109-234؛ P.L. 109-289؛ P.L. 110-28؛ P.L. 110-92؛ P.L. 110-116؛ P.L. 110-137؛ P.L. 110-149؛ P.L. 110-161؛ P.L. 110-252؛ P.L. 111-32؛ P.L. 111-117؛ P.L.111-118.

٣٧- استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ الحكومة العراقية، "الجمهورية العراقية: عائدات ونفقات الموازنة ٢٠٠٣، تموز/يوليو – كانون الأول/ديسمبر"، ٢٠٠٣؛ الحكومة العراقية، "موازنة الحكومة العراقية" (كما وافقت عليها الجمعية الوطنية المؤقتة وحوَّلت إلى قانون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)، ٢٠٠٥؛ الحكومة العراقية، "رئاسة الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة: الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠٠٥"، ٢٠٠٥؛ المفتش العام، *التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة*، ٢٠٠٩/٤، ص ٢٦؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١/٤؛ ٢٠٠٩/٤/٩، و٢٠١٠/١/١١.

٣٨- السفارة الاميركية في بغداد، استجابة ملحق وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١.

٣٩- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١٢/٣١ و٢٠٠٩/١٠/٢؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق (NEA-I)، ٢٠١٠/١/١٤؛ وزارة الطاقة الأميركية، إدارة معلومات الطاقة، "السعر الصافي الأسبوعي لنفط كركوك في الخليج الأميركي بالدولار الأميركي للبرميل"، ٢٠١٠/١/٨، **http://tonto.eia.doe.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PET&s=WEPCKIRK&f=W**، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٢١. النفط الخام المصدر من جنوب العراق- الذي يدعى البصرة الخفيف"- يسعر بشكل مختلف عن الشمال. يلقى عادة نفط البصرة الخفيف سعراً أعلى. يستخدم المفتش العام "السعر الصافي الاسبوعي لنفط كركوك في الخليج الاميركي" لجميع توصيفات وتحليلات أسعار النفط.

٤٠- السفارة الاميركية في بغداد، استجابة ملحق وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١.

٤١- السفارة الاميركية في بغداد، استجابة ملحق وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١.

٤٢- مقابلة المفتش العام لإعادة إعمار العراق مع وزير المالية العراقي، بيان جابر، ٢٠٠٩/١١/١٤.

٤٣- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤. صندوق النقد الدولي (IMF). توفر ترتيبات صندوق النقد الدولي التمويل للدول كي تتخطى مشاكل المدفوعات ومساعدتها في تحمل تأثير التعديل.
٤٤- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.
٤٥- السفارة الاميركية في بغداد، استجابة ملحق وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١.
٤٦- المفتش العام، *التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة*، ٢٠٠٩/١٠/٣٠، ص ٨٤.
٤٧- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤و٢٠٠٩/١٠/٥.
٤٨- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.
٤٩- القانون العام P.L. 111-117 و P.L. 111-118؛ استجابة مكتب وزير الدفاع الأميركي لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣؛ المفتش العام، *التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة*، ٢٠٠٤/٣-٢٠٠٩/١٠.
٥٠- القانون العام P.L. 111-117 و P.L. 111-118؛ استجابة مكتب وزير الدفاع الأميركي لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣؛ المفتش العام، *التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة*، ٢٠٠٤/٣-٢٠٠٩/١٠.
٥١- استجابة وزارة الخارجية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة مكتب وزير الدفاع الأميركي لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، ٢٠١٠/١/١٣، و٢٠١٠/١/١٤؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤، و ٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
٥٢- القانون العام P.L. 111-117؛ P.L. 111-118.
٥٣- القانون العام رقم ٣٢٨٨، وضع مخصصات لوزارات النقل والإسكان والتطوير المدني والوكالات المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية في ٣٠أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ولأغراض أخرى، ٢٠٠٩/١٢/١٣، القسم ٧٠٤٢ (ب) (١)؛ مجلس الشيوخ الأميركي، "المصوتون للقانون العام H.R. 3288 (قانون مخصصات النقل والإسكان والتطوير المدني والوكالات المتعلقة بها، ٢٠١٠)" ٢٠٠٩/١٢/١٣، **www.senate.gov/legislative/LIS/roll_call_lists/roll_call_vote_cfm.cfm?congress=111&session=1&vote=00374**، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١/٥.
٥٤- القانون العام P.L. 111-117.
٥٥- البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، "مشاريع القوانين التي وقعها الرئيس اليوم"، ٢٠٠٩/١٢/١٦.
٥٦- القانون العام P.L. 111-118؛ مجلس الشيوخ الأميركي، "المصوتون على القانون العام H.R.3326 (قانون مخصصات وزارة الدفاع، ٢٠١٠)"، ٢٠٠٩/١٢/١٩؛ مجلس النواب، "تعديل مجلس النواب على تعديل مجلس" الشيوخ للقانون العام H.R.3326 (في سجلات الكونغرس)"، ٢٠٠٩/١٢/١٦، **thomas.loc.gov/cgi-bin/query/Z?r111:H16DE9-0030**، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٥. تتوفر تخصيصات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، في لغة الشرح التي تشكل جزءاً من سجلات الكونغرس.
٥٧- وزارة الدفاع الأميركية، طلب الموازنة للسنة المالية ٢٠١٠: ملخص التبريرات"، ٢٠٠٩/٥، صفحة ٥-١٩، تعديل مجلس النواب على تعديل مجلس الشيوخ للقانون العام H.R.3326 (في سجلات الكونغرس)"، ٢٠٠٩/١٢/١٦، **thomas.loc.gov/cgi-bin/query/Z?r111:H16DE9-0030**، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٥؛ وزارة الخارجية الأميركية، "تبريرات الكونغرس موازنة السنة المالية٢٠١٠"، ٢٠٠٩/٥، صفحة٢٠، القانون العام H.R.3288، "وضع مخصصات لوزارات النقل والاسكان والتطوير المدني، والوكالات المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ولأغراض أخرى"، ٢٠٠٩/١٢/١٤، القسم ٧٠٤٢ (ب) (١).
٥٨- القانون العام P.L. 108-11؛ P.L. 108-106.
٥٩- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦، المفتش العام، *التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة*، ٢٠٠٤/٣-٢٠٠٩/١٠.
٦٠- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤.

٦١- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣.
٦٢- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣.
٦٣- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٠/١٤ و٢٠١٠/١/١٣.
٦٤- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣.
٦٥- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٠/١٤ و٢٠١٠/١/١٣.
٦٦- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣.
٦٧- القانون العام P.L. 109-13؛ P.L. 109-234؛ P.L. 109-289؛ P.L. 110-28؛ P.L. 110-161؛ P.L. 110-252؛ P.L. 109-234.
٦٨- مكتب الإدارة والموازنة (OMB) ، النشرة A-11؛ إعداد وتقديم وتنفيذ الموازنة؛ ٢٠٠٩/٨؛ القسم ١٠، صفحة ٣، والقسم ٢٠، صفحة ١٥و١٨. وكانت مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) أول من انتهت فيها الالتزامات الجديدة في ٢٠٠٦/٩/٣٠. سوف تلغى الأموال غير المنفقة من مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية للعام ٢٠٠٥ في ٢٠١١/٩/٣٠.
٦٩- مكتب الإدارة والموازنة (OMB) ، النشرة A-11؛ إعداد وتقديم وتنفيذ الموازنة؛ ٢٠٠٩/٨؛ القسم ١٠، صفحة ٣، والقسم ٢٠، صفحة ١٥و١٨.
٧٠- القانون العام P.L. 111-117؛ المفتش العام، *التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة*، ٢٠٠٤/٣-٢٠٠٩/١٠.
٧١- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤، و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٠/٢ و٢٠١٠/١/٢؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٠؛ القانون العام P.L.111-117؛ مكتب الإدارة والموازنة (OMB) ، النشرة A-11؛ اعداد وتقديم وتنفيذ الموازنة؛ ٢٠٠٩/٨؛ القسم ١٠، صفحة ٣، والقسم ٢٠، صفحة ٢٠.
٧٢- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤، و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، وفرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٠/٢ و٢٠١٠/١/٢؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٠؛ القانون العام P.L. 111-117.
٧٣- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤، و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)،و فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٠/٢ و٢٠١٠/١/٢؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٠؛ القانون العام P.L. 111-117.
٧٤- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٧/٦، و٢٠١٠/١/١٤؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٠. آخر مرة قدمت فيها السفارة الأميركية في بغداد بيانات حول برنامج اللاجئين العراقيين (الأردن) كان في ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩. بعض الالتزامات المسجلة في ربع السنة هذا قد تكون حصلت في ربع السنة الأخير.
٧٥- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١/٢٠.
٧٦- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤، و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، و فرقة منطقة الخليج (GRD)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٠/٢ و٢٠١٠/١/٢؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٠؛ القانون العام P.L. 111-117.
٧٧- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢.
٧٨- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤.
٧٩- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.
٨٠- القانون العام P.L. 111-117.
٨١- القانون العام P.L. 111-117؛ P.L. 111-32؛ مكتب وزير الدفاع (OSD)، "تبريرات الكونغرس لموازنة السنة المالية ٢٠١٠"، ٢٠٠٩/٥، صفحة ٢٠.

٨٢- تقرير مجلس النواب ١١١-٣٦٦، "تقرير الكونغرس يجب ان يرافق القانون العام" H.R.3288، ٢٠٠٩/١٢/٨، صفحة ١٤٦٦.
٨٣- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤؛ مجلس النواب، "تعديل مجلس النواب على تعديل مجلس الشيوخ للقانون العام H.R.3326 (في سجلات الكونغرس)"، **thomas.loc.gov/cgi-bin/query/Z?r111:H16DE9-0030**، ٢٠٠٩/١٢/١٦، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٥؛ القانون العام P.L.108-106، القسم ١١١٠.
٨٤- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤؛ مجلس النواب، "تعديل مجلس النواب على تعديل مجلس الشيوخ للقانون العام H.R.3326 (في سجلات الكونغرس)"، **thomas.loc.gov/cgi-bin/query/Z?r111:H16DE9-0030**، ٢٠٠٩/١٢/١٦، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٥؛ القانون العام P.L.108-106، القسم ١١١٠.
٨٥- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤؛ مجلس النواب، "تعديل مجلس النواب على تعديل مجلس الشيوخ للقانون العام H.R.3326 (في سجلات الكونغرس)"، **thomas.loc.gov/cgi-bin/query/Z?r111:H16DE9-0030**، ٢٠٠٩/١٢/١٦، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٥؛ القانون العام P.L.108-106، القسم ١١١٠. وزارة الدفاع الأميركية أفادت عن مخصصات ٣٣,٦ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٩. وهكذا فإن الالتزامات تفوق المخصصات.
٨٦- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤.
٨٧- التقرير ربع السنوي لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) نظام إدارة إعادة إعمار العراق(IRMS)، يعزى إلى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، لكن المنظمة قد توقفت عن العمل وانتقلت مسؤولياتها إلى القوات الأميركية في العراق (USF-I) .
٨٨- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤؛ استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤.
٨٩- الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، المال كنظام سلاح (MAAWS)، ٢٠٠٩/١١/١. الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، كان مسؤولاً عن وضع توجيهات السياسة عبر "المال كنظام سلاح" حتى توقفها عن العمل في ١ كانون الأول/يناير ٢٠١٠. القوات الأميركية في العراق (USF-I) مسؤولة الآن عن إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP).
٩٠- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.
٩١- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.
٩٢- القانون العام P.L. 111-117؛ P.L.111-118؛ المفتش العام، *التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة*، ٢٠٠٤/٣-٢٠٠٩/١٠.
٩٣- السفارة الاميركية في بغداد، استجابة مكتب المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٦؛ *التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة*، ٢٠٠٤/٣-٢٠٠٩/١٠.
٩٤- تقرير مجلس النواب ١١١-٣٦٦، "تقرير الكونغرس يجب ان يرافق القانون العام" H.R.3288"، ٢٠٠٩/١٢/٨، صفحة ١٤٨٣ و١٤٨٤.
٩٥- تقرير مجلس النواب ١١١-٣٦٦، "تقرير الكونغرس يجب ان يرافق القانون العام" H.R.3288" ٢٠٠٩/١٢/٨، صفحة ١٤٦٦ و١٤٨٤؛ القانون العام P.L.111-117، القسم ٧٠٤٢ (ب) (١)؛ وزارة الخارجية، "تبريرات الكونغرس لموازنة السنة المالية ٢٠١٠"، ٢٠٠٩/٥، صفحة ٢٠. المخصصات المتوفرة لبرامج منع انتشار الأسلحة النووية، مكافحة الإرهاب، ونزع الالغام والبرامج المتعلقة بها (NADER) وللتدريب والتعليم العسكري الدولي (IMET) (٣٢,٣ مليون) يمنح وفق الفرق بين الموازنة الإجمالية (٤٦٦,٨ مليون دولار) ومجموع مخصصات العمليات الأجنبية المحتسبة (٣٨٢,٥ مليون دولار لصندوق دعم الاقتصاد و ٥٢ مليون دولار لـINCLE).
٩٦- القانون العام P.L.111-32
٩٧- القانون العام P.L.111-117، العنوان الأول: وزارة الخارجية، "مكتب المفتش العام".
٩٨- تقرير مجلس النواب ١١١-٣٦٦، "تقرير الكونغرس يجب ان يرافق القانون العام" H.R.3288، ٢٠٠٩/١٢/٨، صفحة ١٤٤٣.
٩٩- استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/١/١٥. استجابة مكتب

شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، ٢٠١٠/١/١٣، و٢٠١٠/١/١٤؛ استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤، و ٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.

١٠٠- تدقيق المفتش العام رقم ١٠-٠٠٨، نقاط ضعف قائمة منذ وقت طويل في اشراف وزارة الخارجية على سرية دينا كورب لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية"، ٢٠١٠/١: تدقيق مكتب المحاسبة الحكومية GAO-10-179، "الملاحظات الدولية حول تخطيط وزارة الدفاع لسحب القوات الأميركية من العراق، ٢٠٠٩/١١/٢.

١٠١- وزارة الدفاع (DoD)، "تحديثات موللن، إرشادات مشتركة للتغيير"، **www.army.mil** ، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/٢٢.

١٠٢- المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS OIG)، التدقيق MERO-A-09-10، تخطيط السفارة في بغداد لعملية الانتقال لتخفيض الوجود العسكري الأميركي في العراق"، ٢٠٠٩/٨، صفحة ١٣؛ تدقيق مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)، GAO-10-179، "الملاحظات الأولية حول تخطيط وزارة الدفاع لسحب القوات الأميركي من العراق"، ٢٠٠٩/١١/٢، صفحة ١.

١٠٣- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١/١٩.

١٠٤- وزارة الدفاع (DoD)، "القيادة الجديدة تضع معلماً في العراق"، **www.army.mil** ، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٢.

١٠٥- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤؛ تدقيق مكتب المحاسبة الحكومية GAO-10-179، الملاحظات الأولية حول تخطيط وزارة الدفاع لسحب القوات الأميركي من العراق، ٢٠٠٩/١١/٢، صفحة ١.

١٠٦- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤؛ تدقيق مكتب المحاسبة الحكومية GAO-10-179، الملاحظات الأولية حول تخطيط وزارة الدفاع لسحب القوات الأميركي من العراق، ٢٠٠٩/١١/٢، صفحة ١.

١٠٧- تدقيق مكتب المحاسبة الحكومية GAO-10-179، الملاحظات الأولية حول تخطيط وزارة الدفاع لسحب القوات الأميركي من العراق، ٢٠٠٩/١١/٢، صفحة ٤.

١٠٨- تدقيق مكتب المحاسبة الحكومية GAO-10-179، الملاحظات الأولية حول تخطيط وزارة الدفاع لسحب القوات الأميركي من العراق، ٢٠٠٩/١١/٢، صفحة ١٧.

١٠٩- البيان المشترك الذي أعده وكيل وزارة الدفاع للسياسة، مدير الخطط والسياسة الاستراتيجية، هيئة الاركان المشتركة، مدير اللوجستيات، هيئة الأركان المشتركة؛ نائب وكيل وزارة الدفاع لجهوزية اللوجستيات والمواد أمام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب،٢٠٠٩/١٠/٢١.

١١٠- وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، ص ٣٦.

١١١- تدقيق مكتب المحاسبة الحكومية GAO-10-179، الملاحظات الأولية حول تخطيط وزارة الدفاع لسحب القوات الأميركي من العراق، ٢٠٠٩/١١/٢، صفحة ١٧.

١١٢- تدقيق مكتب المحاسبة الحكومية GAO-10-179، الملاحظات الأولية حول تخطيط وزارة الدفاع لسحب القوات الأميركي من العراق، ٢٠٠٩/١١/٢، وزارة الدفاع، "بيان مساعد نائب وكيل وزارة الدفاع، مكتب دعم البرنامج، أمام لجنة عقود زمن الحروب في العراق وأفغانستان" ٢٠٠٩/١١/٢، صفحة٩.

١١٣- استجابة القوات الأميركية في العراق (USF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٢.

١١٤- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

١١٥- استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٢/٢٣؛ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي ، "فرقة منطقة الخليج تورد الوقائع بأن ألوانها جزء من انسحاب القوات المسؤول من القوات في العراق"، ٢٠٠٩/١٠/٢٤.

١١٦- سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، "فرقة منطقة الخليج تورد الوقائع بأن ألوانها جزء من انسحاب القوات المسؤول من القوات في العراق"، ٢٠٠٩/١٠/٢٤.

١١٧- استجابة السفارة الأميركية في بغداد، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤ و٢٠١٠/١/١٥.

١١٨- استجابة السفارة الاميركية في بغداد، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤؛ تقرير تدقيق المفتش العام 10-010، "عقد وزارة الخارجية لدراسة نظام الإدارة في العراق"، ٢٠١٠/١.

١١٩- تقرير تدقيق المفتش العام 10-010، "عقد وزارة الخارجية لدراسة نظام الادارة في العراق"، ٢٠١٠/١.

١٢٠- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

١٢١- السفارة الاميركية في بغداد، "أداء إدارة البرنامج والمقاول لمكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (INL)"، الرقم 2694، ٢٠٠٩/١٠/٧؛ استجابة مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٦.

١٢٢- استجابة مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

١٢٣- تدقيق المفتش العام رقم ١٠-٠٠٨، نقاط ضعف قائمة منذ وقت طويل في إشراف وزارة الخارجية على سرية دينا كورب للدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية"، ٢٠١٠/١.

١٢٤- استجابة مكتب شؤون المحافظات (OPA) التابع للسفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦.

١٢٥- استجابة السفارة الاميركية في بغداد، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦.

١٢٦- السفارة الأميركية في بغداد، "إزالة خطوط اتصالات وزارة الدفاع من مكتب السفارة الإقليمي في الحلة"، رقم ٠٠٢٧، ٢٠١٠/١/٧.

١٢٧- استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/١/١٥؛ استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠و ٢٠١٠/١/١٣؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٦؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٠.

١٢٨- استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/١/١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠و ٢٠١٠/١/١٣و٢٠١٠/١/١٤؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ المفتش العام، *التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة*، ٢٠٠٩/١٠.

١٢٩- استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/١/١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦؛ استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات،٢٠٠٩/٤/١٠و ٢٠١٠/١/١٣؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٠. مكتب وزير الدفاع (OSD) لم يبلغ عن الالتزامات الفصلية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، المفتش العام، *التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة*، ٢٠٠٩/١٠.

١٣٠- استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/١/١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦؛ استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠و ٢٠١٠/١/١٣؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٠.

١٣١- قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، "جاكوبي: مسارات سحب القوات مع التقدم العراقي"، ٢٠٠٩/١٢/١٤، www.mnf-iraq.com/index.php?option=com_content&task=view&id=28959&Itemid=128، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٨.

١٣٢- قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، "اوديرنو يتكلم عن نجاح ثابت ومدروس" www.mnf-iraq.com/index.php?option=com_content&task=view&id=28959&Itemid=128، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/١٢.

١٣٣- قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، "اوديرنو يتكلم عن نجاح ثابت ومدروس" www.mnf-iraq.com/index.php?option=com_content&task=view&id=28959&Itemid=128، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/١٢.

١٣٤- القوات الأميركية في العراق (USF-I)، "العراق يكمل الشهر دون وفيات من اعمال العنف"، ٢٠١٠/١/١، **www.usf-iraq.com/news/press-releases/united-states-forces-iraq-completes-month-withoutcombat-action-death**، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٨.

١٣٥- قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، "اوديرنو يتكلم عن نجاح ثابت ومدروس" www.mnf-iraq.com/index.php?option=com_content&task=view&id=28959&Itemid=128، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/١٢.

١٣٦- وزارة الخارجية (DoS)، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠٠٩/١٠/٢٨، الشريحة ٤؛ وزارة الخارجية *تقرير وضعية العراق*، ٢٠٠٩/١٢/٩، الشريحة ٩.

١٣٧- شهادة قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) "أمام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب، وضع الجهود الجارية في العراق"، ٢٠٠٩/٩/٣٠؛ استجابة مكتب وزير الدفاع الأميركي لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٥؛ وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، صفحةvi.

١٣٨- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٢/٢٤؛ وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، صفحة ٤٠.

١٣٩- وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، صفحة ٤٠.

١٤٠- وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، صفحة ٤٠.

١٤١- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤.

١٤٢- وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، صفحة ٤٠.

١٤٣- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٢/٢٤.

١٤٤- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٢/٢٤.

١٤٥- تقرير تدقيق المفتش العام PA-09-173، " مرفق التفتيش في نقطة الدخول في ربيعه، ربيعه، العراق"، تقرير تدقيق المفتش العام PA-09-174، "مركز حمام العليل الفرعي للتدريب، الموصل، العراق"، ٢٠١٠/١.

١٤٦- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٠.

١٤٧- وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، صفحة ٢٣.

١٤٨- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٢/٢٤؛ وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، صفحة ٢٣.

١٤٩- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٢/٣١ و٢٠١٠/١/٢٤.

١٥٠- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٢/٢٤ و٢٠١٠/١/٢٤؛ وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، صفحة ٢٤.

١٥١- وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، صفحة ٢٥.

١٥٢- وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، صفحة ٢٥.

١٥٣- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٢/٢٤.

١٥٤- وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، صفحة ٤٤.

١٥٥- سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، "سلاح الهندسة في الجيش الأميركي سيزود بحرية عراقية بمرفق حديث ومتطور لرسو السفن"، ٢٠٠٩/١٢/١٣.

١٥٦- وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، صفحة ٤٤.

١٥٧- السفارة الأميركية في بغداد، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

١٥٨- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٢/٢٤.

١٥٩- استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/١/١٥؛ استجابة مكتب

شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦؛ استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٠.

١٦٠- السفارة الأميركية في بغداد– استجابة مكتب حكم القانون لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

١٦١- السفارة الأميركية في بغداد– استجابة مكتب حكم القانون لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

١٦٢- السفارة الأميركية في بغداد– استجابة مكتب حكم القانون لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

١٦٣- لقاء المفتش العام مع مدير مكتب حكم القانون، ٢٠٠٩/١١/١٢، لقاء المفتش العام رئيس القضاة العراقي مدحت المحمود، ٢٠٠٩/١١/١٥، وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/١١/٤، صفحة ٦.

١٦٤- السفارة الأميركية في بغداد، استجابة مكتب المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٢.

١٦٥- وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، صفحة ٦.

١٦٦- السفارة الأميركية في بغداد– استجابة مكتب حكم القانون لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

١٦٧- السفارة الأميركية في بغداد– استجابة مكتب حكم القانون لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

١٦٨- السفارة الأميركية في بغداد– استجابة مكتب حكم القانون لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

١٦٩- السفارة الأميركية في بغداد– استجابة مكتب حكم القانون لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

١٧٠- وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، صفحة ٣٨.

١٧١- لقاء المفتش العام مع مدير مكتب حكم القانون، ٢٠٠٩/١١/١٢، وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٩/١١/٤، صفحة ٣٩.

١٧٢- السفارة الأميركية في بغداد، استجابة مكتب المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٢.

١٧٣- السفارة الأميركية في بغداد، استجابة مكتب المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٢.

١٧٤- السفارة الأميركية في بغداد، استجابة مكتب شؤون المحافظات (OPA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

١٧٥- السفارة الأميركية في بغداد، استجابة مكتب شؤون المحافظات (OPA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

١٧٦- السفارة الأميركية في بغداد، استجابة مكتب شؤون المحافظات (OPA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

١٧٧- السفارة الأميركية في بغداد، استجابة مكتب شؤون المحافظات (OPA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

١٧٨- مركز الأخبار التابع للأمم المتحدة، "العراق: مسؤول الأمم المتحدة يرحب بإنشاء لجنة الحقوق الإنسان"، ٢٠٠٨/١١/١٧، **www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=28963&Cr=Iraq&Cr1=UNAMI** ، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٧.

١٧٩- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/١/١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣.

١٨٠- استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/١/١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، ٢٠١٠/١/١٣ و٢٠١٠/١/١٤؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠٠٩/٤/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ المفتش العام، *التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة*، ٢٠٠٧/١.

١٨١- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/١/١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦؛ استجابة سلاح الهندسة

في الجيش الأميركي (USACE)، لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠٠٩/٤/١٣؛ مكتب وزير الدفاع (OSD) لم يبلغ عن الالتزامات الفصلية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP).

١٨٢- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/١/١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٣.

١٨٣- سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، صفحة وقائع إعادة الاعمار المتراكم، ٢٠١٠/١/١، نظام إدارة إعادة إعمار العراق، المعيار العالمي، ٢٠٠٩/١/٤.

١٨٤- المفتش العام يلتقي بوزير العدل العراقي نور الدين، ٢٠٠٩/١١/١٤.

١٨٥- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/١/١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠٠٩/٤/١٣.

١٨٦- الحكومة العراقية/ مجلس الوزراء، **www.nmciraq.com**، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٦.

١٨٧- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦؛ استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢.

١٨٨- وزارة الخارجية (DoS)، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠١٠/١/١٣، الشريحة ١١.

١٨٩- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٥.

١٩٠- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق/فرع الطاقة والخدمات (ITAO) /ESD، *تقارير الأداء الكهربائي اليومي*، ٢٠٠٩/١٠/١ – ٢٠٠٩/١٢/٣١.

١٩١- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٥.

١٩٢- مجلة MEES، *التقرير الأسبوعي*، المُجلّد ٥٢، الرقم ٥٠، صفحة ٥.

١٩٣- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٥.

١٩٤- الحكومة العراقية (GOI)، وزارة النفط، **www.pcld-iraq.com/index.php?p=bid_results** ، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/١٥.

١٩٥- وحدة الاستخبارات في الايكونوميست، تقرير البلدان: العراق، ٢٠٠٩/١٢، صفحة ١٤.

١٩٦- مجلة MEES، *التقرير الأسبوعي*، المُجلّد ٥٣، الرقم ١، صفحة ٦.

١٩٧- مجلة MEES، *التقرير الأسبوعي*، المُجلّد ٥٣، الرقم ١، صفحة ٦.

١٩٨- استجابة القوات الأميركية في العراق (USF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١٢/٣١.

١٩٩- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٥.

٢٠٠- نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/١/١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦؛ استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢.

٢٠١- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق/فرع الطاقة والخدمات (ITAO) /ESD، *تقارير الأداء الكهربائي اليومي*، ٢٠٠٩/١٠/١ – ٢٠٠٩/١٢/٣١.

٢٠٢- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق/فرع الطاقة والخدمات (ITAO) /ESD، *تقارير الأداء الكهربائي اليومي*، ٢٠٠٩/١٠/١ – ٢٠٠٩/١٢/٣١.

٢٠٣- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٢٠٤- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق/فرع الطاقة والخدمات (ITAO) /ESD، *تقارير الأداء الكهربائي اليومي*، ٢٠٠٩/١٠/١ – ٢٠٠٩/١٢/٣١.

٢٠٥- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٢٠٦- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق/فرع الطاقة والخدمات (ITAO) /ESD، *تقارير الأداء الكهربائي اليومي*، ٢٠٠٩/١٠/١ – ٢٠٠٩/١٢/٣١.
٢٠٧- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق/فرع الطاقة والخدمات (ITAO) /ESD، *تقارير الأداء الكهربائي اليومي*، ٢٠٠٩/١٠/١ – ٢٠٠٩/١٢/٣١.
٢٠٨- مجموعة لويس برغر، كلفة الطاقة: التأثير على سلسلة قيمة الزراعة وتصنيع الأغذية، الذي تمّ إنتاجه للوكالة الأميركية للتنمية الدولية بموجب برنامج انماء الزراعي، ٢٠٠٩/٨/١، صفحة ٥.
٢٠٩- بارسونز برينكرهوف، دراسة دمج توليد الطاقة الخاصة: التقرير النهائي حول مسح توليد الطاقة الخاصة في محافظة بغداد، ٢٠٠٩/٧، صفحة ٦٠.
٢١٠- وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، صفحة ١٨.
٢١١- وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، صفحة ١٩، السفارة الأميركية في بغداد، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٠.
٢١٢- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق/فرع الطاقة والخدمات (ITAO) /ESD، *تقارير الأداء الكهربائي اليومي*، ٢٠٠٩/١/١ – ٢٠٠٩/١٢/٣١. هذه التقديرات للطلب هي على مستوى محطة الطاقة، بالمقارنة مع مستوى محطة التحويل او نقطة الاستعمال النهائي، وتأخذ في الحسبان خسائر الارسال والتوزيع.
٢١٣- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق/فرع الطاقة والخدمات (ITAO) /ESD، كتاب توليد الطاقة العراقية، ٢٠٠٩/١٠/١ – ٢٠٠٩/١٢/٣١.
٢١٤- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق/فرع الطاقة والخدمات (ITAO) /ESD، *تقارير الأداء الكهربائي اليومي*، ٢٠٠٩/١٠/١ – ٢٠٠٩/١٢/٣١.
٢١٥- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق/فرع الطاقة والخدمات (ITAO) /ESD، كتاب توليد الطاقة العراقية، ٢٠٠٩/١٠/١ – ٢٠٠٩/١٢/٣١.
٢١٦- نظام إدارة إعادة إعمار العراق(IRMS)، المعيار العالمي، ٢٠٠٩/١/٤. جمعت الأرقام باستخدام بيانات نظام إدارة إعادة اعمار العراق. وبسبب التناقضات بين نظام تصنيف المشروع المتبع من المفتش العام ونظام التصنيف المستخدم في نظام إدارة إعادة اعمار العراق، قد لا تتطابق المجاميع مع الأرقام المزودة من وكالات أخرى.
٢١٧- استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢؛ تكاليف المشروع تستند على نظام إدارة إعادة إعمار العراق(IRMS)، المعيار العالمي، ٢٠١٠/١/٤.
٢١٨- نظام إدارة إعادة إعمار العراق(IRMS)، المعيار العالمي، ٢٠١٠/١/٤.
٢١٩- القوات الاميركية في العراق (USF-I)، "سرد برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ربع السنة الأول للسنة المالية ٢٠١٠، ٢٠١٠/١/١٢.
٢٢٠- نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق -(MNC-I)*، ٢٠١٠/١/١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢.
٢٢١- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١.
٢٢٢- القوات الاميركية في العراق (USF-I)، "أصبحت حنفيات المياه مفتوحة في مدينة الصدر"، ٢٠٠٩/١٠/٢٥، **www.mnf-iraq.com** ، استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/١٨.
٢٢٣- وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/٩، صفحة ١٩.
٢٢٤- وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/٩، صفحة ٢٠.
٢٢٥- بيان السيد دنيز بلير، مدير الاستخبارات القومية، "تقييم التهديد السنوي لمجتمع الاستخبارات للجنة الاستخبارات المختارة من مجلس الشيوخ"، ٢٠٠٩/٢/١٢، صفحة ٤٤.
٢٢٦- استجابة وزارة الدفاع (DoD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١.
٢٢٧- استجابة وزارة الدفاع (DoD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١.
٢٢٨- استجابة وزارة الدفاع (DoD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١.
٢٢٩- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١.

٢٣٠- استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢؛ تكاليف المشروع تستند على نظام إدارة إعادة إعمار العراق(IRMS)، المعيار العالمي، ٢٠١٠/١/٤.
٢٣١- سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، صفحة وقائع اعادة الاعمار المتراكم، ٢٠١٠/١/١، نظام إدارة إعادة إعمار العراق، المعيار العالمي، ٢٠٠٩/١/٤.
٢٣٢- نظام إدارة إعادة إعمار العراق(IRMS)، المعيار العالمي، ٢٠١٠/١/٤.
٢٣٣- استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤.
٢٣٤- استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢.
٢٣٥- استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢.
٢٣٦- استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢.
٢٣٧- القوات الاميركية في العراق (USF-I)، "سرد برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ربع السنة الأول للسنة المالية ٢٠١٠، ٢٠١٠/١/١٢.
٢٣٨- تقرير تدقيق المفتش العام PA-08-144-148، "نظام معالجة المياه المهدورة في الفلوجة"، ٢٠٠٨/١٠/٢٧.
٢٣٩- مقابلة المفتش العام عبر الهاتف مع قائد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، الكولونيل ديونيسيوس أنينوس، ٢٠١٠/١/١٢، استجابة سلاح الهندسة في الجيش الاميركي لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٦، تقرير تدقيق المفتش العام PA-08-144-148، "نظام معالجة المياه المهدورة في الفلوجة"، ٢٠٠٨/١٠/٢٧.
٢٤٠- مقابلة المفتش العام عبر الهاتف مع قائد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، الكولونيل ديونيسيوس أنينوس، ٢٠١٠/١/١٢، استجابة سلاح الهندسة في الجيش الاميركي لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٦، تقرير تدقيق المفتش العام PA-08-144-148، "نظام معالجة المياه المهدورة في الفلوجة"، ٢٠٠٨/١٠/٢٧.
٢٤١- مقابلة المفتش العام عبر الهاتف مع قائد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، الكولونيل ديونيسيوس أنينوس، ٢٠١٠/١/١٢، استجابة سلاح الهندسة في الجيش الاميركي لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٦، تقرير تدقيق المفتش العام PA-08-144-148، "نظام معالجة المياه المهدورة في الفلوجة"، ٢٠٠٨/١٠/٢٧.
٢٤٢- استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢.
٢٤٣- سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، "مهندسو فرقة منطقة الخليج يعالجون مشاكل مجارير الادهمية"، **www.grd.usace.army.gov** ، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١١/١٧.
٢٤٤- استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢.
٢٤٥- استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢.
٢٤٦- نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/١/١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦؛ استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢.
٢٤٧- سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، صفحة وقائع اعادة الاعمار المتراكم، ٢٠١٠/١/١.
٢٤٨- سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، "سلاح الهندسة في الجيش الأميركي سيزود بحرية عراقية بمرفق حديث ومتطور لرسو السفن"، ٢٠٠٩/١٢/١٣.**www.grd.usace.army.gov** ، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٦.
٢٤٩- سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، صفحة وقائع اعادة الاعمار المتراكم، ٢٠١٠/١/١؛ فرقة منطقة الخليج (GRD)، مهندسو سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)،يعالجون مشروع طرق كركوك، **www.grd.usace.army.gov**، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١١/١٧.
٢٥٠- مهندسو سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، يعالجون مشروع طرق كركوك،**www.grd.usace.army.gov**، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١١/١٧.
٢٥١- سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، صفحة وقائع إعادة الاعمار المتراكم، ٢٠١٠/١/١.
٢٥٢- وزارة النقل العراقية، وزارة النقل توقع ١٣ اتفاقية مع تركيا لتطوير جميع قطاعات النقل"، **www.motrans.gov.iq**، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٦.

٢٥٣- وزارة النقل العراقية، وزارة النقل تناقش مشروع القناة الجافة مع الوفد التركي، **www.motrans.gov.iq**، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٥؛ وزارة النقل العراقية، اعادة تأهيل منصات ركاب السكك الحديدية في المحطة الدولية،**www.motrans.gov.iq** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٥.

٢٥٤- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٥.

٢٥٥- السفارة الأميركية في بغداد، "فريق إعادة الاعمار الاقليمي في اربيل: النمو السريع في الوصلات الهوائية في إقليم كردستان"، رقم ٥١٣٨، ٢٠٠٩/١٢/٩.

٢٥٦- السفارة الأميركية في بغداد، "فريق إعادة الاعمار الاقليمي في اربيل: النمو السريع في الوصلات الهوائية في اقليم كردستان"، رقم ٥١٣٨، ٢٠٠٩/١٢/٩.

٢٥٧- وزارة الخارجية (DoS)، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، الشريحة ١٤.

٢٥٨- وزارة الخارجية (DoS)، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠٠٩/١٢/١١، الشريحة ١٢.

٢٥٩- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٥؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤ و٢٠١٠/١/١٤.

٢٦٠- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٥؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤ و٢٠١٠/١/١٤.

٢٦١- السفارة الأميركية في بغداد، الاتصالات العراقية: في مقدمة الجبهة في معركة ايديولوجية الاقتصاد العراقي"، رقم ٢٦٧٧، ٢٠٠٩/١٠/٩؛ استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٥.

٢٦٢- القوات الأميركية في العراق (USF-I)، "مركز الاتصالات الجديد بالمأمون وكلفته ٢٢,٧ مليون دولار، بأخذه شكله الجديد في بغداد"، **www.mnf-iraq.com** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع ٢٠٠٩/١٢/٣؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤ و٢٠١٠/١/١٤.

٢٦٣- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤ و٢٠١٠/١/١٤.

٢٦٤- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/٤/١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠٠٩/٤/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠.

٢٦٥- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/٤/١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، ٢٠١٠/١/١٣ و٢٠١٠/١/١٤؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠٠٩/٤/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.

٢٦٦- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/٤/١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠٠٩/٤/١٣؛ *التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة*، ٢٠٠٩/١٠. آخر مرة قدمت فيها السفارة الاميركية في بغداد البيانات حول برنامج اللاجئين العراقيين (في الاردن) كانت في ٦ تموز/يوليو ٢٠٠٩، قد تكون بعد الالتزامات المسجلة في ربع السنة هذا قد حصلت في ربع السنة السابق. وأيضاً، تم الإبلاغ عن برنامجين- هما تطوير المجتمع المدني (المترافق مع برنامج عمل المجتمع المحلي) والانتخابات المؤسسة الدولية للأنظمة الكهربائية(IFES) – لأول مرة في ربع

السنة هذا. لم يبلغ مكتب وزارة الدفاع عن الالتزامات ربع السنوية لبيانات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP).

٢٦٧- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/١/١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠٠٩/٤/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠؛ *التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة*، ٢٠٠٩/١٠.

٢٦٨- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، صفحة وقائع العراق، ٢٠٠٩/١٠/١٤، **www.reliefweb.int/rw/RWFiles2009.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/MUMA-7X23AD-full_report.pdf/$File/full_report.pdf**، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٦.

٢٦٩- نشرة اخبار البي بي سي، "الولايات المتحدة تحذر من نسيان العراق"، ٢٠٠٩/٩/١٥، **news.bbc.co.uk/2/hi/8256134.stm**، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٦.

٢٧٠- تقرير تدقيق المفتش العام 012-10، "وزارة الخارجية يمنح الادارة: اشراف محدود على التكاليف وتأثير هبات برامج الديمقراطية من المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي القومي"، ٢٠١٠/١.

٢٧١- وزارة الخارجية (DoS)، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠٠٩/١٢/١٦، الشريحة ١٢؛ القوات الأميركية في العراق (USF-I)، هيل اوديرنو يناقش الانتخابات والعلاقات مع إيران، ٢٠٠٩/١٢/٢٠، **www.cjtf7.army.mil/index.php?option=com_content&task=view&id=29013&Itemid=225**، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/٢١.

٢٧٢- وزارة الخارجية (DoS)، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠٠٩/١١/١٢، الشريحة ٤ و٢٠٠٩/١١/١٨، الشريحة ٤.

٢٧٣- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، "تعيين مجلس النواب"، **www.uniraq.org/documents/ElectoralMaterial/221209/Apportionment%20of%20Council%20of%20Representatives%20Seats.pdf** ، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٦؛ الحكومة العراقية، الهيئة الانتخابية العليا المستقلة، **www.ihec.iq**، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/٢١؛ وزارة الخارجية، "ملاحظات خلفية: العراق"، **www.state.gov/r/pa/ei/bgn/6804.htm**، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٢١.

٢٧٤- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، "قانون الانتخاب لانتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٠"، **www.uniraq.org/documents/ElectoralMaterial/221209/Election%20Law%20for%202010%20Council%20of%20Representatives%20Election.pdf**، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٦؛ استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣.

٢٧٥- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٢٧٦- السفارة الأميركية في بغداد، مكتب شؤون المحافظات (OPA)، استجابة فِرَق إعادة إعمار المحافظات (PRT)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٢٧٧- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤.

٢٧٨- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤.

٢٧٩- اجتماع المفتش العام مع وزير المالية جابر، ٢٠٠٩/١١/١٤.

٢٨٠- استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤.

٢٨١- وزارة الخارجية (DoS)، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠٠٩/١١/٢٤، الشريحة ١٣.

٢٨٢- وزارة الخارجية (DoS)، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠٠٩/١١/٢٤، الشريحة ١٥.

٢٨٣- اجتماع المفتش العام مع وزير المالية جابر، ٢٠٠٩/١١/١٤.

٢٨٤- اجتماع المفتش العام مع وزير العدل نور الدين، ٢٠٠٩/١١/١٤.

٢٨٥- اجتماع المفتش العام مع وزير القضاة مدحت المحمود، ٢٠٠٩/١١/١٥.

٢٨٦- الحكومة العراقية، "المجلس القضائي الأعلى، الأمر القضائي رقم ٣/٢٠١٠، ٢٠١٠/١/٣.

٢٨٧- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ (OCED)،"حكومة التنظيف،OECD Observer عدد ٢٧٥، ٢٠٠٩/١١،

www.oecdobserver.org/news/fullstory.php/aid/3109/Cleaning_up_government.html،، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٦.

٢٨٨- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ (OCED)،"حكومة التنظيف، OECD Observer عدد ٢٧٥، ٢٠٠٩/١١،
www.oecdobserver.org/news/fullstory.php/aid/3109/Cleaning_up_government.html،، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٦.

٢٨٩- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ(OCED)، "النزاهة في المشتريات العامة: لماذا تهتم الحكومات بالمشتريات العامة؟،
www.oecd.org/document/5/0,3343,en_2649_34135_41883909_1_1_1_1,00. html، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٣.

٢٩٠- السفارة الأميركية في بغداد،"يوم مكافحة الفساد العالمي، ٢٠٠٩"، ٢٠٠٩/١٢/٨،
iraq.usembassy.gov/pr_12082009a.html، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٦.

٢٩١- السفارة الأميركية في بغداد،"يوم مكافحة الفساد العالمي، ٢٠٠٩"، ٢٠٠٩/١٢/٨،
iraq.usembassy.gov/pr_12082009a.html، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٦.

٢٩٢- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤.

٢٩٣- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤.

٢٩٤- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٢٩٥- اجتماع المفتش ا لعام مع لجنة النزاهة العراقية، ٢٠١٠/١/١٨، استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٢٩٦- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٢٩٧- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٢٩٨- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٢٩٩- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣٠٠- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤ و٢٠١٠/١/١٤.

٣٠١- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣٠٢- لجنة النزاهة العراقية، التقرير السنوي للعام ٢٠٠٨، صفحة ١٦.

٣٠٣- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣٠٤- لجنة النزاهة العراقية، التقرير السنوي للعام ٢٠٠٨، صفحة ١٦.

٣٠٥- لجنة النزاهة العراقية، التقرير السنوي للعام ٢٠٠٨، صفحة ٣.

٣٠٦- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣٠٧- الأمم المتحدة، مؤتمر الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، "القائمة النهائية للمشاركين"، ٢٠٠٩/١١/١٣"،
www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session3/LoP_CoSP3_FINAL.pdf، تمَّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٥.

٣٠٨- مكتب الامم المتحدة للفساد والجريمة، "اتفاق الدوحة ينشىء آلية، لمراقبة الفساد، ٢٠٠٩/١١/١٣"،
www.unodc.org/unodc/en/frontpage/2009/November/doha-deal-creates-corruption-monitoring-mechanism-.html ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٥.

٣٠٩- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣١٠- وزارة الخارجة، المنتدى العالمي السادس حول مكافحة الفساد وحماية النزاهة"، ٢٠٠٩/١١/٧،
www.state.gov/p/inl/rls/rm/131695.htm، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٧، "حكومة إقليم كردستان، تساند جهود الشفافية الدولية في المنتدى العالمي لمكافحة الفساد"، **www.krg.org/articles/detail.asp?anr=32382&rnr=&areanr=60&smap=02010000&lng nr=12**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٥.

٣١١- مبادرة الشفافية في الصناعات التعدينية (EITI) ، "إطلاق مبادرة الشفافية في الصناعات التعدينية في مؤتمر بغداد"، ٢٠٠٩/١٢/١٤، **eitransparency.org/eiti/principles**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/٢٢؛

معهد مراقبة الإيرادات، "العراق ستنضم إلى جهود الشفافية العالمية،" ٢٠١٠/١/١١، **www.revenuewatch.org/news/011110.php**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٤.

٣١٢- مبادرة الشفافية في الصناعات التعدينية (EITI) ، "المبادىء والمعايير"، **www.eitransparency.org/eiti/principles** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٥.

٣١٣- منظمة الشفافية الدولية، بارومتر الفساد العالمي ٢٠٠٩، صفحة ٢ و٣ و٦، **www.transparency.org/news_room/in_focus/2009/gcb2009#dnld** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١١/١٩.

٣١٤- وزارة الخارجية (DoS)، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠٠٩/١٢/٩، الشريحة ١٤.

٣١٥- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣١٦- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣١٧- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣١٨- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤ و٢٠١٠/١/١٤.

٣١٩- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤؛ الحكومة العراقية، **www.cabinet.iq** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع ٢٠١٠/١/٢١.

٣٢٠- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣٢١- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/٤/١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠٠٩/٤/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠.

٣٢٢- قرار مجلس الأمن رقم ١٨٨٣ (٢٠٠٩)، **www.uniraq.org/FileLib/misc/Resolution1883.pdf** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٢٠ الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية،" أسئلة تطرح باستمرار حول برنامج عمل المجتمع المحلي (CAP)"، **ochaonline.un.org/humanitarianappeal/webpage. asp?MenuID=12504&Page=1241**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٢.

٣٢٣- الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية،" اسئلة تطرح باستمرار حول برنامج عمل المجتمع المحلي (CAP)"، **ochaonline.un.org/humanitarianappeal/webpage. asp?MenuID=12504&Page=1241**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٢.

٣٢٤- الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية، خطة الاعمال الانسانية في العراق للعام ٢٠١٠، ٢٠٠٩/١٢/٢٤، صفحة ٤"، **www.reliefweb.int/rw/RWFiles2009.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/ LSGZ-7Z2KLC-full_report.pdf/$File/full_report.pdf**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٦.

٣٢٥- الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية، خطة الاعمال الانسانية في العراق للعام ٢٠١٠، ٢٠٠٩/١٢/٢٤، صفحة ١"، **www.reliefweb.int/rw/RWFiles2009.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/ LSGZ-7Z2KLC-full_report.pdf/$File/full_report.pdf**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٦.

٣٢٦- الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية، خطة الاعمال الانسانية في العراق للعام ٢٠١٠، ٢٠٠٩/١٢/٢٤، صفحة ٢ و١٥"، **www.reliefweb.int/rw/RWFiles2009.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/ LSGZ-7Z2KLC-full_report.pdf/$File/full_report.pdf**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٦.

٣٢٧- الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية، خطة الاعمال الانسانية في العراق للعام ٢٠١٠، ٢٠٠٩/١٢/٢٤، صفحة ١٠"، **www.reliefweb.int/rw/RWFiles2009.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/ LSGZ-7Z2KLC-full_report.pdf/$File/full_report.pdf**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٦.

٣٢٨- مركز الأخبار في الأمم المتحدة، "الأمم المتحدة والعراق توقعان اتفاق تطوير لتعزيز الاستقرار والنمو"، ٢٠٠٩/١٠/٢٧، **www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=32727&Cr=iraq&Cr1=** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١/١٢.

٣٢٩- السفارة الأميركية في بغداد ، "بيان مشترك حول اللاجئين العراقيين والمهجرين في الداخل"، ٢٠٠٩/١١، **iraq.usembassy.gov/pr_11142009.html**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٤؛ وكالة الاخبار الانسانية والتحليلات في الشرق الأوسط (IRIN)"،الشرطة العراقية تدعو إلى مزيد من التمويل للمهجرين في الداخل"، **www.irinnews.org/report.aspx?ReportID=87632** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٥.

٣٣٠- وكالة الاخبار الانسانية والتحليلات في الشرق الأوسط (IRIN)"،الشرطة العراقية تدعو إلى مزيد من التمويل للمهجرين في الداخل"، **www.irinnews.org/report.aspx?ReportID=87632** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٥.

٣٣١- وزارة الخارجية (DoS)، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠٠٩/١٢/١٦، الشريحة ١٠.

٣٣٢- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣٣٣- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣٣٤- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤؛ وزارة الخارجية، تقرير الوكالة المالي للسنة المالي ٢٠٠٩، ٢٠٠٩/١٢، صفحة ٢٦. في السنة المالية ٢٠٠٩، ادخلت الحكومة الأميركية أكثر من ٧٤,٠٠٠ لاجيء، ١٩,٠٠٠ منهم كانوا من اللاجئين العراقيين.

٣٣٥- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣٣٦- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣٣٧- النشرة الاخبارية ليوروستات، "الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي يمنح الحماية لـ٧٦٣٠٠ شخص يسعى للجوء في العام ٢٠٠٨"، ٢٠٠٩/١٢/٨، **europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/3-08122009-AP/EN/3-08122009-AP-EN.PDF** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٦.

٣٣٨- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة تعرض قائمة العراقيين والأفغان والصوماليين الذين يسعون للجوء في العالم الصناعي"، ٢٠٠٩/١٠/٢١، **www.unhcr.org/print/4adf12516.html**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٦.

٣٣٩- مجلس الأمن الدولي، "تقرير الأمين العام وفقاً للفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩)"، ٢٠٠٩/١١/١١.

٣٤٠- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣٤١- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤؛ المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "لمحة عامة عن عمليات البلدان للعام ٢٠١٠ أعدتها المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة – الجمهورية العربية السورية"، **www.unhcr.org/pages/49e486a76.html** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٢.

٣٤٢- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "لمحة عامة عن عمليات البلدان عام ٢٠١٠ المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة – الجمهورية العربية السورية"، **www.unhcr.org/pages/49e486a76.html** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٢؛ المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "الشاي والعواطف: العراقيون يمدون اليد إلى مواطنيهم اللاجئين في سوريا"، **www.unhcr.org/4b1697c89.html**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٨؛ خدمة اخبار الأمم المتحدة، "وكالة الأمم المتحدة تحشد قواها لمد يد المساعدة إلى اللاجئين في سوريا"، ٢٠٠٩/١٢/٣١، **www.un.org/apps/news/printnews.asp?nid=33389**، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٢.

٣٤٣- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤؛ المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "لمحة عامة عن عمليات البلدان عام ٢٠١٠ المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة – الجمهورية العربية السورية"، **www.unhcr.org/pages/49e486a76.html** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٢.

٣٤٤- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "لمحة عامة عن عمليات البلدان عام ٢٠١٠ المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة – الجمهورية العربية السورية"، **www.unhcr.org/pages/49e486a76.html** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٢؛ استجابة السفارة الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣٤٥- مجلس الأمن الدولي، "تقرير الأمين العام وفقاً للفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩)"، ٢٠٠٩/١١/١١.

٣٤٦- مركز رصد النزوح الداخلي، **www.internaldisplacement.org/8025708F004D404D/(httpPages)/168DF53B7A5D0A8C802570F800518B64?OpenDocument** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٢.

٣٤٧- الأمم المتحدة مكتب تنسيق الشؤون الانسانية، خطة العمل الانساني في العراق للعام ٢٠١٠، ٢٠٠٩/١٢/٢٤، صفحة ١٢، وصف برنامج المخيمات الانسانية للأمم المتحدة (المسكن)/وحدة المعلومات والتحليل (IAU)، صفحة وقائع حول يوم في مسكن العالم"، **www.reliefweb.int/rw/RWFiles2009.nsf/Files-ByRWDocUnidFilename/LSGZ-7Z2KLC-full_report.pdf/$File/full_report.pdf** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٦.

٣٤٨- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "لمحة عامة عن عمليات البلدان – العراق للعام ٢٠١٠ أعدتها المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، **www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/page?page=49e486426**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٦.

٣٤٩- الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية، خطة الاعمال الانسانية في العراق للعام ٢٠١٠، ٢٠٠٩/١٢/٢٤، صفحة ١٢، "اقتباس من المنظمة الدولية للهجرة-العراق، تقديرات الاختياجات الطارئة"، ٢٠٠٩/١٠.

٣٥٠- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، المفوضية العليا للاجئين تكرر القلق حول العودة القسرية إلى العراق في وسط اعمال العنف"، ٢٠٠٩/١٢/١١، **www.unhcr.org/4b222efe9.html** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/٢١؛ وكالة الاخبار الانسانية والتحليلات في الشرق الاوسط (IRIN)، "العراق: المنظمات غير الحكومية تقول انها جاهزة لتحمل المزيد من المسؤولية"، ٢٠٠٩/١٢/٣١، **www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=87610**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في٢٠١٠/١/٢٠.

٣٥١- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "الظروف السيئة في العراق تدفع اللاجئين العائدين إلى الرجوع إلى سوريا"، ٢٠٠٩/١٢/٢٢، **www.unhcr.org/4b30f6de9.html** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٨؛ المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "لمحة عامة عن عمليات البلدان عام ٢٠١٠ المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة – الجمهورية العربية السورية"، **www.unhcr.org/pages/49e486a76.html** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٦

٣٥٢- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣٥٣- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤؛ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "تقييم العودة إلى العراق"، ٢٠٠٩/١١/٣، صفحة ٣، **www.iom-iraq.net/Library/Returnee%20Report%20Nov%202009.pdf** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٧.

٣٥٤- مقابلة المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/١/١٨.

٣٥٥- المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "تقييم العودة إلى العراق" ، ٢٠٠٩/١١/٣، صفحة ٦،**www.iom-iraq.net/Library/Returnee%20 Report%20Nov%202009.pdf** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٧.

٣٥٦- المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "تقييم العودة إلى العراق" ، ٢٠٠٩/١١/٣، صفحة ٦،**www.iom-iraq.net/Library/Returnee%20 Report%20Nov%202009.pdf** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٧.

٣٥٧- مقابلة المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/١/١٧.

٣٥٨- مقابلة المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/١/١٧.

٣٥٩- المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "لمحة عامة عن محافظة نينوى"، ٢٠٠٩/٩، صفحة ٢، **www.iom-iraq.net/Library/idp_gov_profiles/2009/Governorate%20Profiles%20-%20Ninewa.pdf** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٧.

٣٦٠- المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "لمحة عامة عن محافظة الداهوك"، /٢٠٠٩، صفحة ٢، **www.iom-iraq.net/Library/idp_gov_profiles/2009/Governorate%20Profiles%20-%20Dahuk.pdf** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٧.

٣٦١- السفارة الأميركية في بغداد، مكتب شؤون المحافظات (OPA)، استجابة فِرَق إعادة إعمار المحافظات (PRT) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣٦٢- السفارة الأميركية في بغداد، مكتب شؤون المحافظات (OPA)، استجابة فِرَق إعادة إعمار المحافظات (PRT) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣٦٣- السفارة الأميركية في بغداد، مكتب شؤون المحافظات (OPA)، استجابة فِرَق إعادة إعمار المحافظات (PRT) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٣٦٤- السفارة الأميركية في بغداد، مكتب شؤون المحافظات (OPA)، استجابة فِرَق إعادة إعمار المحافظات (PRT) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.
٣٦٥- المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "تقييم العودة إلى العراق" ، ٢٠٠٩/١١/٣، صفحة ٨و٩.
٣٦٦- المفتش العام، التقرير ربع السنوي والتقرير نصف السنوي المقدم إلى كونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٩/٧، صفحة ١٣٧؛ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "لمحة عامة عن محافظة الواسط"، ٢٠٠٩/٩، **www.iom-iraq.net/Library/ idp_gov_profiles/2009/Governorate%20Profiles%20-%20Wassit.pdf** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٢٠.
٣٦٧- السفارة الأميركية في بغداد، مكتب شؤون المحافظات (OPA)، استجابة فِرَق إعادة إعمار المحافظات (PRT) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤؛ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "لمحة عامة محافظة الانبار"، ٢٠٠٩/٩، **www.iom-iraq.net/Library/idp_gov_profiles/2009/Governorate%20Profiles%20-%20Anbar.pdf** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٢٠.
٣٦٨- المفتش العام، التقرير ربع السنوي والتقرير نصف السنوي المقدم إلى كونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٩/٧، صفحة ١٣٧؛ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "لمحة عامة عن محافظة القادسية"، ٢٠٠٩/٩، **www.iom-iraq.net/Library/idp_gov_profiles/2009/Governorate%20Profiles%20-%20Qadissiya.pdf**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد، مكتب شؤون المحافظات (OPA)، فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.
٣٦٩- السفارة الأميركية في بغداد، استجابة الملحق الصحي، لطلب لمفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.
٣٧٠- السفارة الأميركية في بغداد، استجابة الملحق الصحي، لطلب لمفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.
٣٧١- السفارة الأميركية في بغداد، استجابة الملحق الصحي، لطلب لمفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.
٣٧٢- السفارة الأميركية في بغداد، استجابة الملحق الصحي، لطلب لمفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.
٣٧٣- تدقيق مكتب المحاسبة الحكومية GAO-10-179، عملية حرية العراق: الملاحظات الأولية حول خطة وزارة الدفاع لسحب القوات الأميركي من العراق، ٢٠٠٩/١١/٢، صفحة ١٨.
٣٧٤- السفارة الأميركية في بغداد، استجابة الملحق الصحي، لطلب لمفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.
٣٧٥- سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، "مستشفى زاخو للطوارئ تعقد حفل قص الشريط"، **www.grd.usace.army.mil/news/releases/NR09-12-14.pdf** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/١٥.
٣٧٦- منظمة الصحة العالمية، تقرير وضع الأنفلونزا أ: انتشار عدوى أنفلونزا HINI-العراق اعتباراً من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩"، ٢٠٠٩/١١/٢٥، **www.emro.who.int/iraq/pdf/h1n1_25_11_09.pdf** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/١٥.
٣٧٧- منظمة الصحة العالمية، "منظمة الصحة العالمية يوضح التدابير الواجب اتخاذها لتخفيف تأثير عدوى الأنفلونزا HINI، **www.emro.who.int/iraq/news_h1n1_26_10_09.htm** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/٢٥.
٣٧٨- وزارة الخارجية (DoS)، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠٠٩/١٢/١٦، الشريحة ١٤.
٣٧٩- وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية، كتاب حقائق العالم، "العراق"، **www.cia.gov/library/publications/the-world-actbook/fields/2091.html?countryName=Iraq&countryCode=iz&regionCode=me&#iz** ، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٨.
٣٨٠- السفارة الأميركية في بغداد، "السفارة الاميركية تطلق ورشة تدريب على نطاق البلد لمرشدي الطلاب"، ٢٠٠٩/١٠/١٠، **www.iraq.usembassy.gov/pr_10102009.html** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/١٥.
٣٨١- السفارة الاميركية في بغداد، "السفارة الاميركية تطلق برنامج فولبرايت الجديد للمنح الدراسية للطلاب العراقيين الزوار"، ٢٠٠٩/١١/١٨، **www.iraq.usembassy.gov/pr_111809.html** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/١٥.
٣٨٢- سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، "فرقة منطقة الخليج (GRD) تكمل المدرسة المتوسطة في مدينة الصدر"، ٢٠٠٩/١٠/٧، **www.grd.usace.army.mil/news/releases/NR09-10-07.pdf** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/١٥.

٣٨٣- مجلة MEES، *التقرير الأسبوعي*، المُجلّد ٥٣، الرقم ١، صفحة ٦.
٣٨٤- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٧/٤/٥؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/٤/١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة مكتب وزير الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠، ٢٠١٠/١/١٣، و٢٠١٠/١/١٤؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، ٢٠١٠/١/١٤ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات،٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠٠٩/٤/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠؛ الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢.
٣٨٥- نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، *التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)*، ٢٠١٠/٤/١٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى– العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١، و٢٠١٠/١/١٤؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات،٢٠٠٩/٤/٢؛ استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠١٠/١/٢؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠٠٩/٤/١٣ و٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/٢؛ *التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة*، ٢٠١٠/١/١١.
٣٨٦- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١.
٣٨٧- مقابلة وزير المالية العراقي بيان جابر مع المفتش العام، ٢٠٠٩/١١/١٤.
٣٨٨- وزارة الطاقة الأميركية (DoE)، ادارة معلومات الطاقة، "صفحة وقائع ايرادت اوبيك""، ٢٠٠٩/١١، **www.eia.doe.gov/emeu/cabs/OPEC_Revenues/Factsheet.html**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١١/٢٥.
٣٨٩- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١.
٣٩٠- صندوق النقد الدولي (IMF)، آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الاوسط وآسيا الوسطى، ٢٠٠٩/١٠، صفحة ٥، ٤٤ و٤٦؛ صندوق النقد الدولي (IMF)، " آفاق الاقتصاد الإقليمي:الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، ٢٠٠٩/١٠،**www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2009/02/weodata/index.aspx**، تمّ الحول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٦.
٣٩١- صندوق النقد الدولي (IMF)، آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ٢٠٠٩/١٠، صفحة ٥، ٤٤ و٤٦؛ صندوق النقد الدولي (IMF)، " آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، ٢٠٠٩/١٠،**www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2009/02/weodata/index.aspx**، تمّ الحول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٦.
٣٩٢- البنك المركزي العراقي "المؤشرات المالية الرئيسية"، ٢٠٠٩/١٢/٣٠،**www.cbi.iq** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٦.
٣٩٣- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤. الأشخاص الذين يعملون بغير مؤهلاتهم هم الذين يعملون ولكن ليس بالمستوى المرغوب للراتب او لساعات العمل أو المهارات.
٣٩٤- وزارة التخطيط العراقية،**www.mop-iraq.org** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/٢٢.
٣٩٥- وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، كتاب حقائق العالم، "العراق" **www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١/٧.
٣٩٦- المنظمة المركزية لتقنية المعلومات والإحصاءات (COSIT)، دراسة مسح اجتماعي – اقتصادي للأسر العراقية، ٢٠٠٨، صفحات ٢٨، ٣٤، ٤٠، ٢٨٩ و٣٢٩.
٣٩٧- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.
٣٩٨- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٩/٣٠.
٣٩٩- قرار مجلس الأمن رقم ١٩٠٥، ٢٠٠٩/١٢/٢١،**www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٥.
٤٠٠- استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٤٠١- وحدة استخبارات الايكونوميست، تقرير البلدان: العراق، ٢٠٠٩/١٢. صفحة ١٢.
٤٠٢- استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤.
٤٠٣- استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٤.
٤٠٤- وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، كتاب حقائق العالم، "العراق"
www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١/١٨.
٤٠٥- الحكومة العراقية، لجنة الاستثمارات
الوطنية،**www.investpromo.gov.iq/files/newsite/housing_announcement.html** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٥.
٤٠٦- وحدة استخبارات الايكونوميست، تقرير البلدان: العراق، ٢٠٠٩/١٢. صفحة ١٣.
٤٠٧- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٥؛ المنظمة المركزية لتقنية المعلومات والإحصاءات (COSIT)، دراسة مسح اجتماعي – اقتصادي للأسر العراقية، ٢٠٠٨، صفحة ٣٢٥.
٤٠٨- وزارة الزراعة الأميركية (USDA)، الخدمة الزراعية الخارجية، العراق: الجفاف ونقص مياه الري يلحقان الضرر بمحصول القمح في ٢٠٠٩/٢٠٢٠"، **www.pecad.fas.usda.gov/highlights/2009/05/Iraq/**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/١٥.
٤٠٩- وزارة الزراعة الأميركية (USDA)، الخدمة الزراعية الخارجية، العراق: الجفاف ونقص مياه الري يلحقان الضرر بمحصول القمح في ٢٠٠٩/٢٠٢٠"، **www.pecad.fas.usda.gov/highlights/2009/05/Iraq/**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/١٥.
٤١٠- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.
٤١١- وزارة الزراعة الأميركية (USDA)، الخدمة الزراعية الخارجية، "الشرق الاوسط وآسيا الوسطى: الجفاف المتواصل في ٢٠٠٩/٢٠١٠ يهدد بنقص اكبر في الحبوب الغذائية" في ٢٠٠٩/٢٠٢٠"،
www.pecad.fas.usda.gov/highlights/2008/09/mideast_cenasia_drought/، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٨.
٤١٢- وزارة الزراعة الأميركية (USDA)، الخدمة الزراعية الخارجية، العراق: الجفاف ونقص مياه الري يلحقان الضرر بمحصول القمح في ٢٠٠٩/٢٠٢٠"، **www.pecad.fas.usda.gov/highlights/2009/05/Iraq/**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١٢/١٥.
٤١٣- وزارة الزراعة الأميركية (USDA)، الخدمة الزراعية الخارجية، العراق: الجفاف ونقص مياه الري يلحقان الضرر بمحصول القمح في ٢٠٠٩/٢٠٢٠"، **www.pecad.fas.usda.gov/highlights/2009/05/Iraq/**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١٢/١٥.
٤١٤- وزارة الزراعة الأميركية (USDA)، الخدمة الزراعية الخارجية، "الشرق الاوسط وآسيا الوسطى: الجفاف المتواصل في ٢٠٠٩/٢٠١٠ يهدد بنقص اكبر في الحبوب الغذائية" في ٢٠٠٩/٢٠٢٠"،
www.pecad.fas.usda.gov/highlights/2008/09/mideast_cenasia_drought/، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٨.
٤١٥- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.
٤١٦- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٥.
٤١٧- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.
٤١٨- برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة،
www.documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp192521.pdf ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٥.
٤١٩- وزارة الزراعة الأميركية (USDA)، الخدمة الزراعية الخارجية، "الاستثمار في الزراعة العراقية: التحديات والفرص"، ٢٠٠٩/٢٠٢٠"، **www.trade.gov/static/Ag_Report.pdf** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١٢/١٤.
٤٢٠- برنامج الغذاء العالمي، "الأمن الغذائي الشامل وتحليل تعرضه للأخطار في العراق"، ٢٠٠٨، صفحة ٢،
documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp192521.pdf، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/١٤.

٤٢١- وزارة الزراعة الأميركية (USDA)، الخدمة الزراعية الخارجية، "الاستثمار في الزراعة العراقية: التحديات والفرص"، ٢٠٠٩/٢٠٢٠"، **www.trade.gov/static/Ag_Report.pdf** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١٢/١٤.

٤٢٢- برنامج الغذاء العالمي، "الأمن الغذائي الشامل وتحليل تعرضه للأخطار في العراق"، ٢٠٠٨، **documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp192521.pdf**، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/١٤.

٤٢٣- برنامج الغذاء العالمي، "الأمن الغذائي الشامل وتحليل تعرضه للأخطار في العراق"، ٢٠٠٨، **documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp192521.pdf**، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/١٤.

٤٢٤- وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١/٤، ص ١٤.

٤٢٥- النشرة الصحيفة لبرنامج الغذاء العالمي ٢٠١٠/١٢/١٦، **www.uniraq.org/documents/WFP%20and%20Iraqi%20Ministry%20Form%20Partnership%20to%20Strengthen%20Food%20Distribution%20Capacity%2016-12-09%20EN.pdf**، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٥.

٤٢٦- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦.

٤٢٧- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٤٢٨- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦.

٤٢٩- وزارة الزراعة الأميركية (USDA)، الافتتاح الكبير لتعاونية المزارعين العراقيين تدل على التقدم نحو الاستدامة"، **www.fas.usda.gov/country/Iraq/development/Iraqi_Farmer_Coop-Nov09.pdf** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٥.

٤٣٠- وزارة الزراعة الأميركية (USDA)، الافتتاح الكبير لتعاونية المزارعين العراقيين تدل على التقدم نحو الاستدامة"، **www.fas.usda.gov/country/Iraq/development/Iraqi_Farmer_Coop-Nov09.pdf** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٥.

٤٣١- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٤٣٢- النشرة الصحفية للسفارة الاميركية في بغداد، ٢٠٠٩/١٢/٦، **www.iraq.usembassy.gov/pr_120609.html** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٥.

٤٣٣- وزارة الزراعة الأميركية (USDA)، **www.fas.usda.gov/country/Iraq/development/Iraqi_Farmer_CoopNov09.pdf** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٥.

٤٣٤- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٥.

٤٣٥- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٥.

٤٣٦- وحدة استخبارات الايكونوميست، تقرير البلدان: العراق، ٢٠٠٩/١٢، صفحة ١٥.

٤٣٧- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٠.

٤٣٨- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٠.

٤٣٩- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات،٢٠١٠/١/١٢.

٤٤٠- وزارة الدفاع (DoD)، *قياس الاستقرار والأمن في العراق*، ٢٠٠٩/١١/٤، ص ١٥.

٤٤١- استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١/١/١٢.

٤٤٢- وحدة استخبارات الايكونوميست، تقرير البلدان: العراق، ٢٠٠٩/١٢، صفحة ١٦.

٤٤٣- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٤٤٤- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٤٤٥- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.

٤٤٦- صندوق النقد الدولي (IMF)، " آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، ٢٠٠٩/١٠، صفحة ٥٧.

٤٤٧- صندوق النقد الدولي (IMF)، " آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، ٢٠٠٩/١٠، صفحة ٥٥ و٥٧، **www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2009/MCD/eng/mreo1009.pdf** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٥.

٤٤٨- كتابع حقائق العالم، "العراق"،**www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٦.
٤٤٩- تقرير مجلس النواب ١١١-٣٨٦، "تقرير المؤتمر يجب ان يرافق القانون H.R 3288"، ٢٠٠٩/١٢/٨، صفحة ١٤٦٦و ١٤٧٠.
٤٥٠- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١١/٤.
٤٥١- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١١/٤: النشرة الصحفية للسفارة الأميركية في بغداد ، ٢٠٠٩/١٢/٢٠.
٤٥٢- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١٥.
٤٥٣- استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٤.
٤٥٤- تقرير تدقيق المفتش العام ٠٨- ٠٢١، "المطلوب خطة شاملة لتوجيه مستقبل نظام ادارة اعادة اعمار العراق"، ٢٠٠٨/٧/٢٦.
٤٥٥- المفتش العام يستمر في مراقبة التوصيات المتبقية البالغ عددها ١٣٢ لتنفيذ النشاطات التصحيحية التي تقوم بها الوكالات وفق الجدول المحدد.
٤٥٦- تقرير تدقيق المفتش العام ٠٨-٠٢٠، "المسائل الإدارية الرئيسية المتكررة المحددة في تقارير التدقيق لجهود إعادة إعمار العراق"، ٢٠٠٨/٧/٢٧.
٤٥٧- تقرير تدقيق المفتش العام ٠٥-٠٢٥، "إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥"، ٢٠٠٦/١/٢٣، صفحة ١٤.

مصادر المعلومات المقدمة
لإدخالها في هذا التقرير

مصادر حقائق وزارة النفط: وزارة النفط العراقية، **www.oil.gov.iq** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/١٧؛ استجابة السفارة الأميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٢ و ٢٠١٠/١/٢٣؛ وزارة الخارجية الأميركية، *تقرير وضعية العراق*، ٢٠١٠/١/١٣، الشريحة ١١؛ استجابة الحكومة العراقية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٨؛ استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/١١.

مصادر نتائج الدورة الأولى والثانية لمناقصة حقول النفط العراقية: وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية(CIA)، "العراق: البنية التحتية للنفط"، ٢٠٠٣/١، **www.lib.utexas.edu/maps/middle_east_and_asia/iraq_oil_2003.pdf**، تم الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٢٠؛ استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٤؛ وزارة النفط العراقية، **www.pcld-iraq.com** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٤؛ استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٩/٢٥، ٢٠٠٩/١٢/٢٤ و٢٠٠٩/١٢/٣١؛ وزارة الطاقة الأميركية، إدارة معلومات الطاقة، تقرير البلدان- العراق، **www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Iraq/Oil.html** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٢٢.

مصادر توقع إيرادات تصدير النفط العراقي: تحليل المفتش العام لمختلف التقارير الصحفية والنشرات الصحفية الصادرة وزارة النفط وهذه المصادر: صندوق النقد الدولي (IMF)، "العراق: المراجعة الثانية بظل الترتيبات الاحتياطية ومراجعات الضمانات المالية"، ٢٠٠٨/١٢/٣، صفحة ١٩؛ منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD)، وكالة الطاقة الدولية، آفاق الطاقة في العالم ٢٠٠٩، ٢٠٠٩/١١. مجموعة (CME)، "مستقبل التسديد اليومي ثمن النفط الخام الحلو الخفيف"، ٢٠٠٩/١٢/٢٩، **www.cmegroup.com/trading/energy/crude-oil** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/٣٠.

مصادر إيرادات التصدير لنفط دول الاوبيك، تقدير ٢٠٠٨: وزارة الطاقة الاميركية، ادارة معلومات النفط، صفحة حقائق إيرادات دول اوبيك ٢٠١٠/١، **www.eia.doe.gov/emeu/cabs/OPEC_Revenues/Factsheet.html** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١/٢٤. صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نشرة آفاق الاقتصاد العالمي،

٢٠٠٩/٤، **www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2009/01/weodata/index.aspx** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠١٠/١/٢٤. استجابة السفارة الاميركية في بغداد لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٢٤.

مصدر البلدان التي لديها أكثر احتياطات النفط الخام المثبت منها: وزارة الطاقة الأميركية، إدارة معلومات الطاقة، الاحتياطات العالمية المثبت منها للنفط والغاز الطبيعي، آخر التقديرات الحديثة"، **www.eia.doe.gov/emeu/international/reserves.html** ، تمّ الدخول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/٥/٧.

مصدر القيمة التراكمية لمشاريع النفط والغاز الاميركية في العراق: نظام إدارة إعادة اعمار العراق (IRMS)، المعيار العالمي، ٢٠١٠/١/٤.

مصادر التمويل الأميركي لمشاريع على صلة بالمواد الهيدروكربونية العراقية: استجابة دائرة المالية الدفاعية والحسابات (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٤/١٠. استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠١٠/١/٦. استجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/١/٢. المفتش العام، التقرير ربع ونصف السنوية المقدمة إلى الكونغرس الأميركي، ٢٠٠٤/٣- ١ن/٢٠٠٩.

مصادر إنتاج النفط الخام، ١٩٧٠-٢٠٠٩: وزارة الطاقة الأميركية، إدارة معلومات الطاقة، "إنتاج النفط الخام العالمي، ١٩٦٠-٢٠٠٨"، **www.eia.doe.gov/aer/txt/ptb1105.html** ، تمّ الوصول إلى هذا الموقع في ٢٠٠٩/١٢/٣٠. استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق(NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٩/٧/٢. وزارة الخارجية الأميركية، تقرير الوضع في العراق، ٢٠١٠/١/١٣، الشريحة ١١.

المختصرات والتعريفات

يتضمن هذا القسم جميع المختصرات الموجودة في تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

ACRONYMS	DEFINITIONS	ARABIC
AAB	Advise and Assist Bridgade	لواء المشورة والمساعدة
ABOT :	Al Basrah Oil Terminal	محطة البصرة لتحميل النفط
ACCO	Anticorruption Coordination Office	مكتب تنسيق أعمال مكافحة الفساد
AFAA	Air Force Audit Agency	وكالة تدقيق حسابات القوات الجوية
AIJS	Afghanistan, Iraq, Jordan Support Division	فرقة الدعم في أفغانستان والعراق والأردن
AQI	al-Qaeda in Iraq	القاعدة في العراق
ATC	Air Traffic Control	التحكم بحركة الطيران الجوي
BACC	Baghdad Area Control Center	مركز التحكم بمنطقة بغداد
BCT	Brigade Combat Team	فريق اللواء القتالي
BGAN	Broadband Global Area Network	شبكة المنطقة العالمية العاملة على نطاق الترددات الواسع
BGC	Basrah Gas Company	شركة غاز البصرة
BP	British Petroleum	البترول البريطاني
BPD	Barrels Per Day	برميل باليوم
BSA	Board of Supreme Audit	مجلس التدقيق الأعلى
CBI	Central Bank of Iraq	المصرف المركزي العراقي
CCC-I	Central Criminal Court of Iraq	المحاكم الجنائية المركزية العراقية
CENTCOM U.S	Central Command	القيادة المركزية
CERP	Commander's Emergency Response Program	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد
CIA	U.S. Central Intelligence Agency	وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية
CID-MPFU	U.S. Army Criminal Investigation Command-Major	قيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأميركي- وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات
CMC	Communications Media Commission	لجنة الإعلام والاتصالات
CMM	Capacity Maturity Model	نموذج نضوج السعة
CNPC	China National Petroleum Corporation	شركة البترول الوطنية الصينية
COB	Combat Operating Base	القاعدة العملانية للقتال
COFE	Committee of Financial Experts	لجنة الخبراء الماليين
CoI	Commission on Integrity (previously known as Commission on Public Integrity)	هيئة النزاهة (كانت تعرف سابقاً بهيئة النزاهة العامة)
CoM	Council of Ministers	مجلس الوزراء
CoR:	Council of Representatives	مجلس النواب
COSIT	Central Organization for Statistics and Information Technology	المنظمة المركزية لتقنية المعلومات والإحصاءات
CPA	Coalition Provisional Authority	سلطة الائتلاف المؤقتة
CPA-SC	CPA South Central Region	سلطة الائتلاف المؤقتة- الجنوب الأوسط

CRS	Congressional Research Service (Library of Congress)	خدمة أبحاث الكونغرس (مكتبة الكونغرس)
CSH	Child Survival and Health	بقاء وصحة الأطفال
CTC	Correctional Training Center	مركز تدريب إصلاحي
CTC	Counter-Terrorism Command	قيادة مكافحة الإرهاب
CTNET	Counter-Terrorism Network	شبكة مكافحة الإرهاب
DCAA	Defense Contract Audit Agency	وكالة تدقيق العقود الدفاعية
DCIS	Defense Criminal Investigative Service	دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع
DCM	Deputy Chief of Mission	نائب قائد المهمة
DFAS	Defense Finance and Accounting Service	دائرة المالية الدفاعية والحسابات
DFI	Development Fund for Iraq	صندوق تنمية العراق
DoD	Department of Defense	وزارة الدفاع
DoS OIG	Department of State Office of Inspector General	مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية
DOI	Daughters of Iraq	بنات العراق
DoJ	Department of Justice	وزارة العدل
DoL	Department of Labor	وزارة العمل
DoS	Department of State	وزارة الخارجية
DoS OIG	Department of State Office of Inspector General	مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية
DRL	Bureau of Democracy, Human Rights and Labor	مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل
EC	European Commission	المفوضية الأوروبية
ECA	Bureau of Educational and Cultural Affairs	مكتب الشؤون التعليمية والثقافية
EITI	Extractive Industries Transparency Initiative	مبادرة الشفافية في الصناعات التعدينية
EIU	*Economist* Intelligence Unit	وحدة استخبارات *الايكونوميست*
ePRT	Embedded Provincial Reconstruction Team	فرق إعادة الإعمار المرافقة
ESD	Energy and Services Division	فرقة الطاقة والخدمات
ESF	Emergency Support Funds	أموال الدعم للطوارئ
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
FBI	Federal bureau of Investigation	مكتب التحقيقات الفدرالي
FMS	Foreign Military Sales	مبيعات الأسلحة إلى الخارج
FPS	Facilities Protection Service	خدمة حماية المرافق
FRAGO	Fragmentary Order	امر مجزأ
FY	Fiscal Year	السنة المالية
GAO	Government Accountability Office	مكتب المحاسبة الحكومية
GDP	Gross Domestic Product	الناتج القومي الإجمالي
GEO	Governorate Electoral Office	مكتب الانتخاب في المحافظة
GFS	Government Furnished Services	الخدمات المجهزة من الحكومة
GMADD	Green Mada'in Association for Agricultural Development	اتحاد المدائن الخضراء للتنمية الزراعية

GMASS	Global Maintenance and Supply Services	عقد خدمات الصيانة والإمدادات
GOI	Government of Iraq	الحكومة العراقية
GRC	Gulf Region Division-Central District	فرقة منطقة الخليج المركزية
GRD	Gulf Region Division	فرقة منطقة الخليج
GRN	Gulf Region-North District	شمال منطقة الخليج
GRS	Gulf Region South	جنوب منطقة الخليج
GSM	Global System for Mobile	النظام العالمي للهاتف الخليوي
HHS	Department of Health and Human Services	وزارة الصحة والخدمات الإنسانية
HJC	Higher Judicial Council	مجلس القضاء الأعلى
IA	Iraqi Army	الجيش العراقي
IAMB	International Advisory and Monitoring Board	المجلس الدولي للمشورة والرقابة في العراق
ICAA	Iraqi Civil Aviation Authority	هيئة الطيران المدني العراقية
ICE	Immigration and Customs Enforcement	وكالة فرض قوانين الهجرة والجمارك
I-CERP	Iraq-Commander's Emergency Response Program	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد العراق
ICITAP	International Criminal Investigative Training Assistance program	البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية
ICOR	In-country Contracting Officer	مكتب مقاولات في البلد
ICRC	International Committee of the Red Cross	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
ICS	Iraqi Correctional Service	خدمات الاصلاحيات العراقية
IDA	International Disaster Assistance	مساعدة دولية للكوارث
IDFA	International Disaster and Famine Assistance	مساعدة دولية للكوارث والمجاعة
IDP	Internally Displaced Person	مهجرون إلى الداخل
IED	Improvised Explosive Device	جهاز تفجير مرتجل
IFES	International Foundation for Electoral Systems	المؤسسة الدولية للأنظمة الكهربائية
IFF	Iraq Freedom Fund	صندوق حرية العراق
IG	Inspector General	المفتش العام
IHAP	Iraq Humanitarian Action Plan	خطة العمل الانساني للعراق
IHCHR	Independent High Commission for Human Rights	المفوضية العليا المستقلة لحقوق الانسان
IHEC	Independent High Electoral Commission	اللجنة الانتخابية العليا المستقلة
IIGC	Iraq Inspectors General Council	مجلس المفتشين العامين العراقي
IJ	Investigative Judge	قاضي التحقيق
IJU	Iraqi Jurist Union	اتحاد القضاة العراقيين
IKP	Iraqi Kurdistan Parliament	البرلمان الكردي العراقي
IMC	International Medical Corps	الفريق الطبي الدولي
IMET	International Military Education and Training	التعليم والتدريب العسكري الدولي
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي

INCLE	International Narcotics Control and Law Enforcement Fund (INL)	الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون
INCTF	Iraqi National Counter-Terrorism Force	القوات الوطنية العراقية لمكافحة الارهاب
INL	Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Affairs (DoS)	مكتب المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون (وزارة الخارجية)
INOC	Iraq National Oil Company	شركة النفط الوطنية العراقية
IOM	International Organization for Migration	المنظمة الدولية للهجرة
IP	Iraqi Police	الشرطة العراقية
IPA	International Police Advisor	مستشار الشرطة الدولي
IRAP	Iraq Rapid Assistance Program	برنامج المساعدة السريعة للعراق
IRRF 1	Iraq Relief and Reconstruction	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول
IRI	International Republican Institute	المعهد الجمهوري الدولي
IRMS	Iraq Reconstruction Management System	نظام إدارة إعادة إعمار العراق
IRRF	Iraq Relief and Reconstruction Fund	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
IRS	Internal Revenue Service	دائرة الإيرادات الداخلية
ISAM	Iraq Security Assistance Mission	مهمة مساعدة امن العراق
ISF	Iraqi Security Forces	قوات الأمن العراقية
ISFF	Iraq Security Forces Fund	صندوق قوات الأمن العراقية
ITAM	Iraq Training and Advisory Mission	البعثة التدريبية والاستشارية للعراق
ITAO	Iraq Transition Assistance Office	مكتب المساعدة الانتقالية للعراق
IZ	International Zone	المنطقة الدولية
JCC-I/A	Joint Contracting Command-Iraq/Afghanistan	القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان
JPU	Judicial Protection Unit	وحدة حماية القضاة
KDP	Kurdistan Democratic Party	الحزب الديمقراطي الكردستاني
Km	Kilometer	كيلومتر
KRG	Kurt	حكومة إقليم كردستان
LOGCAP	Logistics Civil Augmentation Program	برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني
LPG	Liquid Petroleum Gas	غاز البترول المُسيّل
LSA	Logistical Support Area	منطقة الدعم اللوجيستي
MAAWS	Money As A Weapon System	نظام المال كسلاح
MBPD	Million Barrels Per Day	مليون برميل في اليوم
MCTF	Major Crimes task Force	فريق مهمات للجرائم الكبيرة
MEES	Middle East Economic Survey (publication resource)	المسح الاقتصادي للشرق الأوسط (مجلة مصدر للمعلومات)
MMQA	Maturity Model Quarterly Assessment	تقييم ربع سنوي لنموذج النضوج
MNC-I:	Multi-National Corps-Iraq	الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق
MND-B	Multi-National Division-Baghdad	الفرقة المتعددة الجنسيات في العراق
MNF-I	Multi-National Force-Iraq	القوات المتعددة الجنسيات في العراق
MNSTC-I	Multi-National Security Transition Command-Iraq	القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق
MOC	Ministry of Communications	وزارة الاتصالات العراقية
MOD	Ministry of Defense	وزارة الدفاع
MoDM	Ministry of Displacement and Migration	وزارة المهجرين والهجرة العراقية

MOE	Ministry of Electricity	وزارة الكهرباء
MOF	Ministry of Finance	وزارة المالية
MOH	Ministry of Health	وزارة الصحة
MOI	Ministry of Interior	وزارة الداخلية
MOJ	Ministry of Justice	وزارة العدل
MOT	Ministry of Transportation	وزارة النقل
MOU	Memorandum of Understanding	مذكرة تفاهم
MoWR	Ministry of Water Resources	وزارة الموارد المائية العراقية
MRA	Migration and Refugee Assistance	مساعدة الهجرة والمهجرين
MW	Megawatt	ميغا واط
MWh	Megawatt-hour	ميغا واط ساعة
NADR	Nonproliferation, Anti-Terrorism, Demining, and Related Programs	برامج منع انتشار الأسلحة النووية والبرامج ذات الصلة ومكافحة الإرهاب ونزع الألغام
NCD	National Capacity Development	إنماء القدرات القومية
NCIS	Naval Criminal Investigative Service	وكالة التحريات الاجرامية في سلاح البحرية
NDI	National Democratic Institute	المعهد الوطني للديمقراطية
NEA-I	Bureau of Near Eastern Affairs-Iraq (DoS)	مكتب شؤون الشرق الأدنى -العراق
NFL	Ninewa Fraternal List	قائمة اخويات نينوى
NGO	Non-governmental Organization	منظمة غير حكومية
NIC	National Investment Commission	لجنة الاستثمار الوطني
NRRRF	Natural Resources Risk Remediation Fund	صندوق علاج الاخطار التي تهدد الموارد الوطنية
O&M	Operations and Maintenance	التشغيل والصيانة
OECD	Organisation for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي
OHA	Office of the Health Attaché (U.S. Embassy-Baghdad)	مكتب الملحق الصحي (في السفارة الأميركية في بغداد)
OHCHR	Office of the High Commissioner for Human Rights (UN)	مكتب المفوض الأعلى لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة)
OHDACA	Overseas Humanitarian, Disaster, and Civic Aid	المساعدة الإنسانية والكوارث والمدنية الخارجية
OIF	Operation Iraqi Freedom	عملية حرية العراق
OMB	Office of Management and Budget	مكتب الادارة والموازنة
OPA	Office of Provincial Affairs	مكتب شؤون المحافظات
OSC-I	Office of Security Cooperation-Iraq	مكتب التعاون الأمني- العراق
OSD	Office of the Secretary of Defense	مكتب وزير الدفاع
OTA	Office of Technical Assistance	مكتب المساعد التقني
PC	Provincial Council	مجلس المحافظات
PCO	Project and Contracting Office	مكتب المشاريع والعقود
PDS	Public Distribution System	نظام التوزيع العام
PEZ	Pipeline Exclusion Zone	مناطق حظر خطوط أنابيب النفط
PFB	Procurement Fraud Branch	فرع الاحتيال في المشتريات
PHC	Primary Health Care	العناية الصحية الأولية
PIC	Provincial Investment Commission	لجنة الاستثمار في المحافظات
P.L.	Public Law	قانون عام

PPO	Project Purchasing Officer	مسؤول مشتريات العقود
PPR	Performance Plan and Report	خطة وتقرير الاداء
PRDC	Provincial Reconstruction Development Committees	لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات
PRM	Bureau of Population, Refugees and Migration	مكتب السكان واللاجئين والمهجرين
PRT	Provincial Reconstruction Team	فِرَق إعادة إعمار المحافظات
PSC	Private security companies	الشركات الأمنية الخاصة
PSD	Personal Security Detail	مرافقو الأمن الخاص
PUK	Patriotic Union of Kurdistan	الاتحاد الوطني الكردستاني
QA	Quality Assurance	ضمان الجودة/النوعية
QC	Quality Control	مراقبة الجودة/النوعية
QRF	Quick Response Fund	صندوق الاستجابة السريعة
RCLO	Regime Crimes Liaison Office	مكتب الاتصال لجنايات نظام الحكم
REO	Regional Embassy Office	مكتب السفارة الاقليمي
RoL	Rule of Law	حكم القانون
RoLA	Rule of Law Advisor	مستشار حكم القانون
RoLC	Rule of Law Coordinator	تنسيق حكم القانون
RRT	Regional Reconstruction Team	فريق إعادة الاعمار الاقليمي
RSO	Regional Security Office	مكتب الأمن الاقليمي
SA	Security Agreement	اتفاقية أمنية
SBA	Stand-By Arrangement	ترتيبات احتياطية
SIGAR	Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان
SIGIR	Special Inspector General for Iraq Reconstruction	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
SOI	Sons of Iraq	منظمة أبناء العراق
SOMO	State Oil Marketing Organization	منظمة تسويق نفط الولايات
SOW	Statement of Work	بيان العمل
TBI	Trade Bank of Iraq	المصرف العراقي للتجارة
TFBSO	Task Force for Business and Stability Operations	فريق المهمات للأعمال وعمليات الاستقرار
TPAO	Turkish Petroleum Corporation	شركة البترول التركية
UDHR	UN Universal Declaration of Human Rights	الاعلان العالمي لحقوق الإنسان
UIA	United Iraqi Alliance	الاتحاد العراقي المتحد
UN	United Nations	الأمم المتحدة
UNAMI UN	UN Assistance Mission for Iraq	بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة
UNCAC	United Nations Convention Against Corruption	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
UNDG ITF	United Nations Development Group Iraq Trust Fund	صندوق الودائع العراقية لمجموعة التنمية التابعة للأمم التحدة
UNDP:	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees	المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة
UNODC	United Nations Office of Drugs and Crime	مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة
USAAA	United States Army Audit Agency	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي

USACE	U.S. Army Corps of Engineers	سلاح الهندسة في الجيش الأميركي
USAID	U.S Agency for International Development	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
USAID OIG US	Agency for International Development Office of Inspector General	مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
USDA	U.S. Department of Agriculture	وزارة الزراعة الأميركية
USF-I	U.S. Forces-Iraq	القوات الاميركية في العراق
USTDA	U.S. Trade and Development Agency	وكالة التجارة والتنمية الأميركية
WFP	World Food Programme	برنامج الغذاء العالمي
WHO	World Health Organization	منظمة الصحة العالمية

لمزيد من الاستفشار، يرجى الاتصال بقسم الشؤون العامة لمكتب المفتش العام الخاص للعراق
الإيميل: PublicAffairs@sigir.mil
الفاكس: ٧٠٣-٤٢٨-١١٠٠
العنوان البريدي
Office of the Special Inspector General For Iraq Reconstruction
400 Army Navy Drive
Arlington, VA 22202-4704

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
400 Army Navy Drive
Arlington, VA 22202-4704

www.sigir.mil